علم الاجتماع الريفى

الأستاذ الدكتور
غريب سيد أحمد
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

الأستاذ الدكتور
غريب سيد أحمد
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

علم الاجتماع الريفي

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

مقدمـــة:

برزت قضية التنمية الاجتماعية للمجتمعات الريفية على مسرح الفكر الإجتماعى نتيجة للظروف الواقعية التى واجهتها البلاد النامية عقب حصولها على الاستقلال. حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان هذه البلاد تقيم فى الريف، وتعانى هذه الغالبية السكانية من مشكلات كثيرة مثل انخفاض المستوى الإقتصادى وانتشار الأمية والأمراض الوبائية والمتوطنة، وسيادة موجهات قيمية تدعوا إلى التخلف وتحجر الأنماط الثقافية. بالإضافة إلى ماتحتله هذه المجتمعات الريفية من ثقل اقتصادى فى عملية التنمية القومية، نظراً لأنها بمثابة المصدر الرئيسى للقوة البشرية العاملة فى مجال الصناعة والخدمات. كما أنها قوة عمل فى مجال الزراعة والإنتاج الزراعى الذى يعتبر مصدر التصدير الأساسى فى البلاد النامية.

ولقد تضافرت التكنولوجيا الحديثة مع الرغبة فى حياة أفضل من أجل الإسراع بانتهاء الصورة التقليدية للفلاح. واتضح هذا فى مختلف بلاد العالم حتى المجتمعات التى تدعى بالمتخلفة. وأصبحت الأمية والفقر والمرض والقهر والوفاة المبكرة والحياة القاسية ظواهر قديمة كانت تتميز بها القرية التقليدية، حتى حاول القروى الحديث - ويحاول - الهروب منها إلى حياة جديدة يعتقد أنها أفضل، ممارساً أسلوب حياة يقترب من الممارسات الحضرية. إذا انفتح الفلاح على المدينة واتصل بها، بل وانتقل بعض أهل القرى إلى المدينة واستقروا فيها. وبدت هجرة الفلاحين من الريف إلى المراكز الحضرية واضحة فى كل أنحاء العالم. مما أدى إلى التخلى عن كثير من القيم القروية التقليدية وإحلال قيم بديلة، أو إلى صراع قيمى داخل جيل بعينه، أو بين الأجيال المتلاحقة. وقد يحتفظ الفلاح فى البداية بروابط القرابة وبحقوق ملكيته كشىء يعود إليه إذا فقد وظيفته أو فشل فى تحقيق ما يهدف اليه فى المدينة. وغالبا يكون تحقيق هذه الأهداف صعباً، لأن الفلاح - فى العادة - يدخل سوق العمل الحضرى كعامل غير ماهر، وأحيانا يكون عرضة للبطالة فى منطقة متخلفة من المدينة، إذ تصبح الحياة فيها أسوأ منها فى الريف.

وشاع تطبيق برامج التنمية الريفية وتطوير المجتمع المحلى بإدخال تكنولوجيا زراعية

جديدة ومحاصيل جديدة، بالإضافة إلى زيادة مايقدم من خدمات صحية وتعليمية... وما إلى ذلك من أجل تحسين المستوى المعيشى للفلاح. وأحيانا تواجه هذه البرامج بصعوبات ومعوقات لأن حذر الفلاح وتحفظه لايسمحان له بالتغير بالسرعة التى تهدف إليها الخطط التنموية فى المجتمع. ومن هنا حددت منظمة الأغذ ية والزراعة الدولية FAO هدف التنمية الريفية بأنه: «القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل والتوزيع العادل للدخل والثروة، وضمان حقوق المزارعين فى الأرض والمياه، والمشاركة الأوسع لسكان الريف فى عملية التنمية. وللمرأة دور هام فى التنمية، مع إيلاء المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية دورها الفعّال، وتحسين الظروف المعيشية لفقراء الريف وخلق ظروف إقتصادية وإجتماعية لتعزيز انتاجهم واعتمادهم على الذات».

والكتاب الراهن ينقسم إلى ثمانية فصول، يتناول الأول منها التعريف بعلم الاجتماع الريفى وموضوعه وتطور الاهتمام به وكيف اسهمت كل من الانثروبولوجيا وعلم الإقتصاد فى ثراء الدراسات الريفية. ويعرض الفصل الثانى لمنهج البحث فى علم الاجتماع الريفى واسهام كل من المقابلة كأداة لجمع البيانات والمنهج التاريخى فى دراسة القرية، ومجالات بحوث القرية وطبيعة العمل الميدانى فى مجال الريف. ويركز الفصل الثالث على التفرقة بين القرية والمدينة مع توضيح محكات وأبعاد التفرقة واضعين فى الاعتبار عدم وجود قرية خالصة القروية أو مدينة تامة الحضرية وانما ثمة متصل بين الريف والحضر. وقد تطلب هذا عرض عملية الاستيطان الريفى – فى الفصل الرابع – بدءً من تطور التجمعات الريفية وأشكال القرى وانماطها.

واتفاقاً مع الاتجاهات الحديثة فى دراسة القرية والاهتمام بها، يتناول الفصل الخامس موضوع «القيم الاجتماعية القروية» من حيث إطارها وتشابهها ومايصيبها من خلل أو تغير من خلال اتصالها بالمدينة وتأثرها بها. وكان هذا داعيا للتعرض إلى الهجرة الريفية الحضرية ودوافعها وآثارها وموقف القروى المهاجر فى المدينة. وكان هذا موضوع اهتمام الفصل السادس، أما الفصل السابع فقد ركز على «التنمية الريفية» وسياساتها والجمعيات العاملة فى نطاقها ونشاطها خاصة فى المجال الصحى ومجال الشباب، مع التركيز على المشاركة الشعبية لتطوير القرية من خلال مشروعات التنمية الريفية.

وينتهى الكتاب بدراسة ميدانية واقعية تقارن بين قرية تقليدية قديمة وقرية مستحدثة بدوية الأصول لمعرفة ملامح الحياة الاجتماعية فى كل منهما والقيم الاجتماعية السائدة ومدى تغيرها ومشروعات التنمية الريفية فى كل منهما وكيف يسهم المواطن فى هذه المشروعات.

هذا، وأرجو أن أكون بهذا الكتاب قد أعدت عرض بعض الفصول التى تضمنتها الطبعة الأولى، آملاً إعادة قراءته وإضافة احصاءات ومعلومات معاصرة فى الطبعة التالية بمشيئة الله.

سيدى جابر

أغسطس ١٩٩٧ — غريب سيد أحمد

المحتويـــات

مقدمة الطبعة الأولى

حظيت دراسة «المجتمع الريفى» باهتمام علماء الاجتماع وخاصة خلال الخمسين سنة الماضية، وركزت الدراسات حول بحث مشكلات القرية وسبل تنميتها وأساليب تقدمها. ويعتبر «المجتمع الريفى» السمة الغالبة على المجتمعات المحلية فى مصر وبلاد العالم الثالث. ولذلك بزغت أهمية دراسة هذا النوع من المجتمعات المحلية لتوضيح تطور الاهتمام بدراسته عالميا، والنظريات التى يمكن أن تفسر على ضوئها مختلف الظاهرات التى تسوده وتنتشر فيه، بالإضافة إلى الأساليب المنهجية التى يمكن اتباعها فى دراسته.

وإذا كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية إحدى الأهداف بعيدة المدى فى هذه البلاد، فإن تنمية المجتمع الريفى من الأهمية بمكان عند الأخذ بأساليب التخطيط قصير الأجل أو طويل المدى. ومعنى هذا أن دراسة «المجتمع الريفى» لاتعنى بتحديد أصوله التاريخية وبنائه الاقتصادى، بقدر ماتعنى بالاهتمام بتطويره وتغييره بالوسائل العلمية والتخطيطية حتى يمكن النهوض به. ويتطلب هذا تغيير القيم البالية التى قد تعمل على إعاقة عمليات التنمية. ولايمكن إحداث هذا التغيير بدون الارتكاز على مجموعة راسخة من القيم الايجابية الكامنة فى البناء القيمى للمجتمع من جانب، وابدال نسق القيم المتغير بأخرى بديلة تسهل عمليات التنمية من جانب آخر.

والكتاب الذى نقدمه للقارىء العربى يتضمن من الموضوعات مايتفق مع التقدم العلمى فى هذا الجانب من جوانب المعرفة، كما يهتم بالدراسات العلمية المنهجية التى قد تسهم نتائجها فى عمليات تطوير المجتمع الريفى وتقدمه. إذ ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسية كل منها فصولا تحدد الاسهامات النظرية والمنهجية المتاحة فى تراث علم الاجتماع الريفى وكيفية الاستفادة منها عند إجراء دراسات وبحوث ميدانية فى هذا المجال.

ويعتبر الباب الأول بمثابة «مدخل» لدراسة المجتمع الريفى، حيث ينقسم هذا الباب إلى فصلين، يتناول الأول منهما موضوع علم الاجتماع الريفى وتطور الاهتمام

بدراسات المجتمع القروى. حيث حاولنا تحديد مفهوم علم الاجتماع الريفى من مختلف المنظورات الايديولوجية محاولين التوصل إلى تعريف يمكن الأخذ به فى مجتمعنا العربى. ومن ثم كان علينا تحديد موضوع اهتمام هذا العلم، وكيف تختلف موضوعاته باختلاف الايديولوجيات والمعتقدات التى يتبناها كل باحث فى هذا الميدان. ويتضح هذا الاختلاف من خلال عرض التطور التاريخى لعلم الاجتماع الريفى فى الولايات المتحدة الامريكية وفى أوربا، وكيف أسهم علماء الانثربولوجيا المبكرين فى تطوير دراسة المجتمع الريفى منهجيا، وذلك من خلال دراساتهم للبناءات الاجتماعية لمجتمعات محلية ريفية فى مختلف بلدان العالم، كذلك إسهامات علماء الاقتصاد فى تحديد موضوعات دراسة المجتمع الريفى من خلال العلاقات الاجتماعية وأساليب الحياة.

ويتناول الفصل الثانى «منهج دراسة المجتمع الريفى»، بحيث لايختلف المنهج عما هو متبع فى علم الاجتماع بصفة عامة، على اعتبار أن الاجتماع الريفى أحد فروع هذا العلم. إلا أن طبيعة موضوع دراسته عملت على تطويع أساليب البحث لكى تكون أكثر دقة وموضوعية. ولهذا كان طبيعيا أن نعرض لنوعية البحوث فى علم الاجتماع، ومناهج البحث الاجتماعى، وطرقه، وأدوات جمع البيانات. كما نعرض للمنهج التاريخى واستخدماته فى البحوث الريفية، وكذلك للمقابلة كأداة أكثر كفاءة فى جمع البيانات. وينتهى هذا الفصل بعرض لأهم مجالات بحوث القرية.

أما الباب الثانى فيعرض لطبيعة الحياة الاجتماعية فى المجتمع القروى، حيث يتخذ ثلاثة منظورات، يركز أولها على توضيح الفروق بين القرية والمدينة ومحكات هذه الفروق، ويعرض الثانى لعملية الاستيطان الريفى، ويوضح المنظور الثالث طبيعة البناء الطبقى القروى من خلال دراسات ميدانية أجريناها فى بعض قرى مصر. وإذا تعمقنا المنظور الأول والذى تناوله الفصل الثالث من هذا الكتاب، فمن الضرورى تحديد مفهوم «المجتمع المحلى» حتى يمكن النظر فى تلك الثنائيات التى وضعها علماء الاجتماع للتفرقة بين قطبين من المجتمعات المحلية، يمثل احدهما المجتمع الريفى، ويمثل الآخر المجتمع الحضرى. ولذلك كان ضروريا توضيح أسس التفرقة بين هذين

النموذجين من المجتمعات حتى نصل إلى أنه لايوجد مجتمع ريفى خالص أو مجتمع حضرى صرف. وانما هناك متصل بينهما. وينتهى هذا الفصل بعرض مقال كلاسيكى يوضح وجهة نظر لويس ويرث فى الفروق الريفية الحضرية.

ويهتم الفصل الرابع بالمنظور الثانى من هذا الباب، إذ نعرض فيه لعملية الاستيطان الريفى. وهذا يتطلب عرضاً تاريخياً لتطور التجمعات الريفية، وتوضيحاً لأشكال الاستيطان الريفى، ومايرتبط بذلك من فكرة تنميط القرية وخاصة أن القرى جميعا لاتتشابه فى جميع معايير ومحكات المجتمع الريفى وإن كانت هناك خصائص مشتركة بينها. ولهذا عرضنا فى نهاية هذا الفصل لمجموعة من الدراسات الميدانية التى أجريت فى بعض المجتمعات المحلية الريفية.

ويركز الفصل الخامس على المنظور الثالث للحياة الاجتماعية، إذ يعرض للبناء الطبقى وطبيعته فى بعض القرى المصرية، وذلك من خلال عرض مجموعة من الدراسات التى اهتمت بهذا الجانب عالمياً ومحلياً حتى نتمكن من وضع مقياس لتحديد الوضع الطبقى وتوضيح البناء الطبقى فى هذه القرى على ضوء هذا المقياس.

ويعرض الباب الثالث لموضوع القيم والتنمية الاجتماعية فى المجتمع القروى إذ يركز الفصل السادس على موضوع «القيم الاجتماعية» من حيث تحديد المصطلح، وتوضيح إطار القيم وتشابهها فى المجتمعات القروية باعتبار أن ثمة قيم أساسية مشتركة بين هذا النوع من المجتمعات، مع التركيز على مايصيب القيم من تخلخل أو تغير بقصد إمكانية إبدال القيم وتوجيهها حتى تساير عمليات التنمية.

ونعرض فى الفصل السابع لعملية التنمية الاجتماعية مركزين على الاطار الواقعى منها، بحيث نهتم بتنمية المجتمع القروى وسياسات التنمية المتبعة فى جميعات تنمية المجتمع ونشاطاتها فى المجال الصحى ومجال الشباب، والمشاركة الشعبية واسهامها فى تنمية المجتمع من خلال عدد من مشروعات التنمية الريفية.

وينتهى هذا الباب بدراسة تطبيقية مقارنة توضح ارتباط القيم الاجتماعية بالتنمية فى قرية تقليدية وفى مجتمع مستحدث. وذلك من خلال عرض الحياة الاقتصادية

والتعليمية والمهنية، وتوضيح أثر القيم على اتجاهات السلوك، وأثر وسائل الاعلام والهجرة على عمليات التنمية الريفية، كما نعرض للمشاركة السياسية ومشروعات التنمية التى يشارك فيها المواطنون بالمجتمع المحلى الريفى.

هذا، وأرجو أن يعطى الكتاب الراهن صورة متكاملة وواقعية للحياة الاجتماعية فى المجتمع القروى، بحيث يسد ثغرة فى المكتبة العربية التى تحتاج إلى دراسات نابعة من واقع مجتمعنا دون الالتزام بوقائع أخرى تختلف عن واقعنا.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

غريب سيد أحمد

المندرة البحرية – أغسطس ١٩٨٢

الفصل الأول

علم الاجتماع الريفى: موضوعه وتطوره

أولا : تحديد مفهوم علم الاجتماع الريفى.

ثانيا : موضوع علم الاجتماع الريفى.

ثالثا : تطور الاهتمام بعلم الاجتماع الريفى.

رابعاً: اسهام الانثروبولوجيا فى الدراسات الريفية.

خامساً: اسهام الاقتصاد فى الدراسات الريفية

مراجع الفصل الأول.

الفصل الأول

علم الاجتماعى الريفى: موضوعه وتطوره

أولا. تحديد مفهوم علم الاجتماع الريفى:

يعرف كثير من علماء الاجتماع الريفى أن المجتمع المحلى ينقسم إلى قسمين متميزين هما المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى. ويحاول كل عالم أن يضع أسس التفرقة بين كل من الحياتين الريفية والحضرية، ويؤكد جميعهم على أن الحياة الاجتماعية فى المناطق الريفية تتميز بخصائص تفرقها عن تلك التى تتسم بها الحياة الاجتماعية فى الحضر. كما يؤكدون على أن موضوع دراستهم يكون اطاراً علميا محدداً بالدراسة العلمية المتسقة والواعية للتنظيم الاجتماعى الريفى وبنائه ووظائفه، كما يحاولون كشف القوانين التى تحكم تطوره[1].

١- لقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفى تعريفاً احصائيا حتى يسهل على القائمين بالتعداد العام أن يحددوا فى جداولهم المناطق الريفية. وتعريف الولايات المتحدة الأمريكية هو اعتبار أن المجتمع الريفى هو المجتمع الذى يقل عدد سكانه عن ألفين وخمسمائة نسمة قبل تعداد ١٩٥٠، وما يقل عن خمسة آلاف نسمة حسب تعداد ١٩٥٠م. أما اذا ما زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفى حتى ولوكان يعمل بالزراعة. وقد اقتضى هذا التعريف بطبيعة الحال استخدام عدة تسميات للمجتمعات فهناك الريفى غير الزراعى وهناك الريفى الزراعى، كما أن هناك الزراعى غير الريفى. فالريف هنا طبقاً لهذا التعريف لا علاقة له بالمهنة بل هو مجرد اصطلاح له مدلول احصائى تبعاً لعدد السكان وإن كان الغالب بطبيعة الحال أن المجتمعات التى يقل

عدد سكانها عن ألفين وخمسمائة نسمة - أو خمسة الاف نسمة- هى مجتمعات تغلب عليها مهنة الزراعة[٢].

٢- وهناك تعريف سائد فى بعض بلدان العالم الغربى يقوم على أساس التقسيم الاقتصادى للمهن، فبعض الاقتصاديين يقسمون الأعمال الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام.[٣]

أ - **الصناعات الأولية**: وهى الصناعات التى تعمل على استخراج المادة الخام مثل الزراعة والصيد والمناجم واستخراج الاسفنج.

ب- **الصناعات التحويلية أو الثانوية**: وهى الصناعات التى تقوم على تحويل المادة الخام الى أشكال صناعية أخرى. فمثلاً اذا كانت زراعة القطن صناعة أولية، فإن غزل ونسيج القطن صناعة تحويلية أو ثانوية. كذلك اذا كان استخراج الحديد الخام من المناجم صناعة أولية فإن صناعة الصلب والآلات صناعة تحويلية أو ثانوية.

جـ **المهــن** : وهى الخدمات التى ليست انتاجية فى حد ذاتها وان كانت لازمة وضرورية للانتاج، ومثل هذه المهن عمل المدرس والطبيب والجندى والحلاق وغيرهم.

٣- هناك تعريف يستخدم فى كثير من المجتمعات الأفريقية والآسيوية يقوم على أساس مهنى، إلا أنه يقتصر على الزراعة، فالمجتمع الريفى طبقاً لذلك هو المجتمع الذى يعتمد غالبية سكانه على الزراعة فى معيشتهم. وقد تعتبر مجتمعات ريفية فى أفريقيا وآسيا طبقاً لهذا التعريف، بينما يزيد حجمها عن كثير من المجتمعات الحضرية فى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لتعريفها.

وقد كان مجتمعنا العربى يأخذ بهذا التعريف حتى وقت قريب إلا أن

مصلحة الاحصاء والتعداد قد أخذت فى المدة الأخيرة بتعريف إدارى للريف اذا اعتبرت المجتمع الحضرى ما كان عاصمة للمحافظة أو عاصمة للمركز باستثناء المناطق الصحراوية، على أن يكون المجتمع الريفى كل ما عدا ذلك.

٤- هذا ،ويمكن تعريف علم الاجتماع الريفى، بإنه العلم الذى يهتم أساساً بدراسة ووصف وتحليل العلاقات القائمة بين الجماعات الانسانية التى تعيش فى بيئة ريفية، شأنه فى ذلك شأن أى فرع آخر من فروع علم الاجتماع العام، كعلم الاجتماع العائلى والسياسى والدينى ... الخ.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: « الدراسة العلمية للسكان الريفيين والعلاقات القائمة بينهم» . أو بعبارة أخرى هو العلم المعنى بدراسة أهل الريف وما تربطهم من صلات داخل القرية،وتلك التى تربطهم وغيرهم من السكان الريفيين فى قرى أخرى.

وكما أن علم الاجتماع الحضرى يتناول دراسة الجماعات الانسانية والانساق الاجتماعية الكائنة فى المجتمع الحضرى، فان مادة دراسة علم الاجتماع الريفى، تتناول وصف وتحليل الجماعات المختلفة التى تعيش فى البيئة الريفية.

كذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع الريفى هو فرع لعلم الاجتماع التطبيقى الذى يتناول دراسة البنيان الاجتماعى للمجتمع المحلى الريفى.

٥- ولعل كروبر Kroeber يعتبر من أدق الانثروبولوجيين الذين أعطوا تعريفاً محدداً للفلاحين خلال ذكره لخصائص الحياة القروية التى تتلخص فى أنهم يعتمدون على فلاحة الأرض، وأنهم لايعيشون منعزلين تماماً كما هو الحال فى التنظيمات العشائرية والقبائلية، اذ أنهم مرتبطون إلى حد ما بأسواق المدن، ولكنهم ينقصهم الاستقلال السياسى والاكتفاء الذاتى

الذى تتمتع به هذه العشائر والقبائل. ولعل أهم الخصائص التى تميز أهل القرى هو ارتباطهم الشديد بالأرض واحتفاظهم بفولكلور مميز خاص. وهذه الخصائص التى ذكرها كروبر قد ساعدت على ايضاح أن المجتمعات المحلية القروية تتكون من مجتمعات جزئية ذات ثقافات فرعية، بمعنى أنها تفتقر إلى التكامل الاجتماعى والاكتفاء الذاتى اذا سلخناها من المجتمع الكبير التى هى جزء لا يتجزء منه(٤).

٦- وقد حدد ألفين برتراند موضوع علم الاجتماع الريفى عن طريق أبعاد ثلاثة(٥) :

أ - **البعد الأول** ويتضمن حدود المناطق المنعزلة إلى جانب الروابط المتعددة الموجودة باطارها المتعلق بالمكان. والباحث الذى يأخذ بهذا الاتجاه عليه أن يصف جميع الوظائف التى تظهر فى الروابط الجمعية التى تظهر فيى حياة الرجل الريفى.

ب- **البعد الثانى** وهو الذى يتعلق بالدراسة الطولية والعرضية للانساق Systemsوفى هذه الحالة لايكتفى بوصف المجتمع وتحليله كما هو ظاهر فى الإقامة بمنطقة ما، وانما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار كل ما يتعلق بالزمان والمكان. وهذا يعنى أن مجتمع اليوم ليس الا نتاج فترة طويلة من التغير والتراكم الثقافى. وعلى ذلك يجب على الباحث فى المجتمع الريفى أن يدخل عامل الزمن فى تقديره. الأمر الذى يتعين معه معرفة القوة الخارجية والداخلية التى ساعدت فى الماضى على تشكيل الظاهرة الاجتماعية ووجودها بالصورة التى هى عليها فى الوقت الحاضر.

جـ- **البعد الثالث** وهو الذى يتعلق بالعمق ، وذلك لأنه لكى نعرف

الحياة الاجتماعية للانسان فنحن فى حاجة الى معرفة أكثر وأدق بطبيعة الفرد ذاته من حيث حاجاته ودوافعه واتجاهاته، وكل ما يتعلق بأشكال السلوك الظاهر. ويهتم الباحث فى هذه الحالة بمعرفة الأسباب والعوامل التى تؤدى إلى وجود أنماط واستجابات مختلفة عند الأفراد والجماعات، وكيف تختلف أيضا فى الزمان والمكان. ومثال ذلك يجب على الباحث أن يعرف كيف تتغير الآداب الشعبية والعرف، وكيف تتعدل أنساق القيم.

٧- أما لورى نلسون L. Nelson فقد اهتم بالبيئة الطبيعية والدور الذى تلعبه فى الحياة الاجتماعية فى الريف، والخصائص البيولوجية للسكان. وكيف ترتبط بالسمات الاجتماعية عند القرويين. كما أنه اهتم بدراسة أنماط التفاعل الاجتماعى. ولهذا يمكن القول أنه يركز اهتمامه حول العلاقات المباشرة بين الجماعات المكونة للمجتمع الريفى وما يترتب عليها من مظاهر فى السلوك الاجتماعى عند الأفراد. ويمكن تلخيص وجهه نظر نلسون فى علم الاجتماع الريفى والمناهج والمفاهيم التى قامت عليها دراسته على النحو التالى[٦]:

أ- اعترف بأهمية طرق البحث الاجتماعى المعروفة فى الحصول على المعلومات، ولكنه أدرك أن هذه الطرق لا تصلح فى كل نواحى المجتمع لانها قد لاتعطينا الحقائق التى يمكن أن تخضع للقياس والعد. ولهذا لم يمانع فى أن تكون بعض حقائق المجتمع الريفى مستمدة عن طريق الملاحظة المباشرة والتى يمكن أن تسجل عن طريق الوصف. أو بمعنى آخر أعطى نلسون أهمية لنوع الباحث الذى يستطيع أن يبحث فى المجتمع الريفى طالما كان من الممكن الاعتماد عليه فى جمع المعلومات.

ب- حاول ابراز ضرورة الاتفاق على المفاهيم والأفكار العامة التى يمكن أن تكون محل مناقشة بين العلماء حتى لايكون هناك اختلاف على المضامين. لذلك بدأ بمناقشة فكرة «المجتمع» وعرفه بأنه مجموع متفاعل من الناس، وفصله على الثقافة التى جعلها تتضمن المعتقدات والعادات والتقاليد والتى يمكن أن تتغير من مكان إلى آخر.

جـ عالج الموضوع الهام الخاص بتحديد الوحدة الريفية التى سترتكز عليها الدراسة، وناقش التعريف الاحصائى الذى يأخذ به كثير من العلماء فى الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً مع تعريف مكتب الاحصاء. ولكنه استطرد قائلاً أن الأساس العددى لايمكن أن يكون متصلاً أساساً بمفهوم البيئة الريفية والحضرية ولابد من ادخال بعض الخصائص كالمهنة وطبيعة العلاقات عند تعريفنا للبيئة الريفية. لذلك فقد انتهى الى تعريف البيئة الريفية على النحو التالى:

- عدد من السكان ٢٥٠٠ فأقل.
- تكون العلاقات فيه مباشرة مؤدية إلى طابع متميز من الحياة الاجتماعية.
- المهنة الغالبة هى الزراعة وإن كان من الممكن ادخال مهن أخرى مع توافر الشرطين السابقين.

د- وفى مجال الدراسة اقترح أن تشمل أولئك الريفيين الذين يعيشون فى الريف فعلاً ،أو الذين يسكنون الحضر وتكون لهم صلة وثيقة بالريف، حيث يمكن أن يلاحظ عليهم تأثرهم بالانماط الريفية فى الفكر والعمل.

٨- أن أكثر التعريفات التى نراها مطبقة على القرية فى مصر أنها «نموذج له

طريقة معينه فى الحياة تعتمد أساساً على الزراعة». وريدفيلد فى هذا المقام يعرف المجتمع القروى بأنه نموذج أو طبقة غير محددة تماماً، والقروية Peasantry على هذا الأساس وكنموذج ليست محددة أو متميزة كما تتميز الطيور عن الثديات. ويعتقد ان كل تعريف سنرتضيه سنجد له تعريفات متناقضة لأن البعض قد يختار تعريفاً ينطبق على عدة مجتمعات متجاورة، وقد يختار هو مجتمعات متجاورة أو بعيدة وهكذا. وقد يذهب بعضهم الآخر مثل ريموند فيرث Raymond Firth إلى أن اصطلاح المجتمع القروى Peasant Society ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار بغرض الاستهلاك الخاص. ولكن تعريف فيرث Firth هذا يخرج المزراعين الذين يزرعون الأرض عن طريق الغير لغرض الاستغلال، وهم بالضرورة موجودون فى أغلب القرى نتيجة لعدم وجود نظام معين فى توزيع الملكية. وقد ينطبق هذا التعريف على بعض المجتمعات التى تساوى فى الملكية الزراعية بين سكان القرية الواحدة، ولا ينطبق على المجتمعات ذات النظام الاشتراكى أو الشيوعى(٧).

أما التعريف الذى نأخذ به، فإنه وإن كان يتفق مع الاتجاه العام لتعريف ريدفيلد الا أنه أكثر منه تحديداً. وقد يرجع ذلك الى التمايز الواضح بين المجتمع القروى فى مصر وغيره من أنواع المجتمعات الأخرى.

ثانيا: موضوع علم الاجتماع الريفى:

اذا كان علم الاجتماع الريفى واحد من فروع علم الاجتماع العام، فإنه يتأثر بالاتجاه السائد فى العلم، وبالتالى يمكن ملاحظة وجود تباينات بين موضوعات هذا الفرع من مجتمع وآخر، ولكى تدلل على هذا نورد بعض الأمثلة على تحديد علم الاجتماع الريفى والتعريف بمضمونه وموضوعاته.

١- يحفل التراث السوسيولوجى حول الحياة الريفية فى الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات للتعريف بالعلم منها ما قدمه الفن برتراند Alvin Bertrand الذى حدد العلم فى بدايته بدراسة العلاقات الانسانية فى البيئة الريفية. ثم انتقل الى التركيز على المشكلات الاجتماعية بالمجتمعات الريفية، كالتعليم والصحة وما يشابههما من مشكلات. وأما لورى نلسون L. Nelson أحد المهتمين بالدراسات الريفية فى الولايات المتحدة فيرى أن موضوع العلم يكاد يتركز في وصف وتحليل الجماعات الاجتماعية المختلفة الأنماط والأحجام كما هي قائمة وموجودة في البيئة الريفية، وان قوانينه تكاد تلتف حول تحقيق الرفاهية الاجتماعية Social Welfare فى المجتمع المحلى الريفى. ويعطى نلسون للثقافة أهمية خاصة تجعلها مفهوما محوريا فى كتابته، وفى دراسة المجتمع الريفى. الأمر الذى يفهم منه أنها تحتل مكانة واضحة فى تفسير مشكلات المجتمع الريفى وما تسوده من علاقات وظاهرات اجتماعية. ويكاد يحصر والتر سلوكم W. Slocim مهام العلم فى نفس الموضوعات التى أشار اليها «برتراند» و «نلسون» .ويتبين هذا إذا ما تناولنا كتاب «سلوكم» الذى عنوانه «علم الاجتماع الزراعى Agricultural Sociology» والذى يتضح من خلاله أن اطاره المرجعى يحوى الثقافة والتنشئة الاجتماعية والعلاقات الشخصية بين الأفراد، وان كان قد خص الثقافة باهتمامه واعتبرها هامة فى فهم المجتمع الزراعى.

٢- يمكن ان تتضح الصورة العامة للعلم بالوقوف السريع إلى نشأته المبكرة في الولايات المتحدة ومبرراتها وخطها العام. وفى هذا الشأن يذكرنا ف. ج .بونز V.G. Pons فى مقال وسمه «علم الاجتماع الريفى» بأن هذا الفرع ارتبط فى نشأته بالولايات المتحدة بالمشكلات الاجتماعية وعلاجها، فالمسئولين عن الدولة والكنيسة اهتموا باجراء دراسات منظمة حول المجتمع الريفى. ويدلل عن هذا ان معظم ماوجد من تراث حتى عام ١٩٢٠ كان

عبارة عن تقارير حول ظروف الحياة الاجتماعية فى المناطق الريفية وماتعانيه هذه الحياة من أزمات ومشكلات، ويدل على هذا الكتاب الذى نشر سنة ١٩١٣ وهو اول كتاب عن علم الاجتماع الريفى، حيث تركزت موضوعاته فى ظروف الحياة الريفية الأمريكية ومشكلاتها. ولقد حاول «بونز» تأكيد أنه بعد أن نشر بيترم سوروكين P. Sorokin وزمرمان Zimmerman كتابهما «علم الاجتماع الريفى والحضرى» سنة ١٩٢٩، قدر للعلم بعد ذلك ان يتوزع بين الأهداف الاكاديمية وأهداف التطبيق والسياسة الاجتماعية، وإن كان الاتجاه نحو حل المشكلات اكثر حظوة بالاهتمام. وبعد أن كان العلم شبه مركز فى العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، اتجه نحو التوزيع والتوسع ليضم موضوعات كثيرة يحددها «بونز» على النحو التالى:

أ- ايكولوجيا القرية التى تهتم بدراسة أنماط المناطق الريفية وأنماط المسكن ومناطق التجارة والمعاملات والخدمات.

ب- التركيب الديموجرافى أو السكانى للسكان الريفيين.

جـ طبيعة الهجرة الريفية - الحضرية واسبابها ومصاحباتها.

د- الفروق الريفية - الحضرية مع التركيز على الخصائص السكانية، والعمليات الحيوية كالمواليد والوفيات والذكاء والاتجاهات.

هـ- مستوى المعيشة داخل الطبقات التى يضمها نسق التدرج الاجتماعى الاقتصادى.

و- العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلى ومايحويه من جماعات اجتماعية.

ز- بناء النظم الاجتماعية كالتعليم والدين والسياسة.

ح- الاسرة والقرابة والزواج.

ط- الفروق المهنية والتدرج الاجتماعى.

ى- العلاقات الريفية الحضرية وتأثير زيادة تحضر المجتمع الريفى على مكوناته المختلفة.

٣- إذا كانت نشأة علم الاجتماع الريفى وتطوره فى الولايات المتحدة، قد تأثر الى حد كبير باهتمام الدولة بالمشكلات الاجتماعية وقضايا الرفاهية، فان انحسار التراث حول هذا العلم فى المملكة المتحدة يعزى ولو جزئيا إلى الفشل فى الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية. فالنظرة فى بريطانيا الى الريف كانت رومانسية اعتبرت الحياة الريفية مثالية ومحافظة، بعكس الحياة الحضرية التى استحوزت على معظم اهتمام الباحثين نتيجة لما صاحب التصنيع من آثار ومشكلات على الحياة فى المدينة، مما أدى الى اثراء علم الاجتماع الحضرى عن شقيقه الريفى. وكانت النتيجة بالنسبة للدراسات الريفية، ان حفلت بالانطباعات والتقارير الوصفية التى اتخذت من القيم الدينية والاخلاقية محورا وارتكازا.

٤- بالرغم من الحراسة النسبية لعلم الاجتماع فى الاتحاد السوفيتى - السابق - وتأثير هذا فى فروع العلم، فى الدراسة التى اجراها «ب. سيموس» حول المزرعة الجماعية السوفيتية، يمكن الإشارة الى بعض الموضوعات التى يهتم بها العلم فى هذا المجتمع، والتى تتمثل فى دراسة الحياة الاجتماعية فى المزارع الجماعية وماتحويه من عناصر مثل: ميكانزمات تغيير طريقة الحياة القديمة فى الريف السوفيتى، والعلاقة بين القروى والبيئة المحيطة به ،والأسس الاقتصادية للمزرعة الجماعية، والانسان فى نطاق العمل، وتوزيع الدخل بين المزارعين، والنظام الديمقراطى للمزرعة، والأسرة والحياة اليومية المجتمعية،

والعلاقات الاجتماعية بين الناس. وهناك دراسات اخرى حول المزارع السوفيتية اهتمت بموضوعات الإدارة الذاتية فى المزرعة، والمطامع المهنية والعلمية لدى صغار الشيوعيين، والحياة الروحية فى المزارع الجماعية.

وتشير لنا الأمثلة الموجزة السابقة حول العلم فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق على سبيل المثال الى بعض النقاط الهامة التى يمكن ايجازها فيما يلى:

١- ان عدم وجود اتفاق على موضوع علم الاجتماع العام، انعكس على تحديد علم الاجتماع الريفى، واتت موضوعاته متباينة فى دخل المجتمع الواحد.

٢- ان نشأة العلم وتطوره فى كل بلد ارتبطت وتأثرت بالحاجات المجتمعية الرسمية التى تحددها الدولة. ففى الوقت الذى ساعد فيه اهتمام الدولة فى الولايات المتحدة بحل المشكلات على نحو علمى، اخر ذلك من نموه والاهتمام به فى المملكة المتحدة، واما فى الاتحاد السوفيتى فنوعية البحوث ترتبط بالغايات والأهداف الحزبية.

٣- ان الاهتمام الامريكى بالعلم اكثر نموا واكثر نضجا نسبيا عنه فى كثير من الدول والمجتمعات. وأما اذا نظرنا الى التراث الأمريكى فى هذا الصدد فلعلنا نتفق مع «بونز» بأنه لايمثل نسقا فكريا منتظما متميزا. فالدراسات التى انجزت فى امريكا – بالرغم من كمها الواضح – لاتشجع على القول بوجود نظرية، لان اسهام هذه الدراسات اتجه نحو الممارسة والتطبيق العملى.

٤- لو اردنا تحديد المداخل النظرية الموجهة للدراسات حول المجتمع الريفى، فسوف نجد أنها تمثل المداخل او الإتجاهات السائدة فى علم الاجتماع العام، ففى أمريكا تتركز هذه المداخل فى: المدخل الايكولوجى،

والثقافة، والشخصية، والبنائية الوظيفية ، بجانب المدخل الديموجرافى. وفى الاتحاد السوفيتى نجد المادية التاريخية هى الموجه والمرشد.

٥- إذا كان كل علم من العلوم تتحدد معالمه من خلال نظريته وموضوعه المحدد ومنهجه واهدافه، فسوف نجد ان ليس لعلم الاجتماع الريفى نظرية محددة، وبالمثل ليس له منهجا خاصا. فالعمل الذى تم فى مجال علم الاجتماع الريفى لم يتمخض عنه تقدم فى مجال النظرية العامة فى العلم، أو فى مجال المنهج، حتى أن بعض علماء الاجتماع رأوا نتيجة لذلك ان علم الاجتماع الريفى لايجب أن يلحق بعلم الاجتماع، وانما الاصلح ان يظل نوعا من الدراسات المتعلقة بالزراعة والانتاج الزراعى. وتتبقى القضية التى نلحظ الاتفاق بشأنها على أن موضوع علم الاجتماع الريفى هو المجتمع الريفى. والاتفاق هنا عام جداً دون تحديد المقصود علمياً بالمجتمع الريفى، وان كان تحديده مرتبطا ايضا بالتراث السوسيولوجى السائد والموجه فى المجتمع الذى يعمل الباحثون من خلاله. وعلى هذا فالميل عندى نحو تفضيل التسمية بالدراسات السوسيولوجية للمجتمع الريفى او سوسيولوجيا المجتمع الريفى وهى تسمية أميل الى الزعم بأنها أدق من علم الاجتماع الريفى فكيف يتفرع العلم الى فروع فى الوقت الذى لم تزل فيه شخصية علم الاجتماع العام غير محددة الهوية تحديدا عاما علميا.

٦- اننا اذا كنا نتساءل نظريا عن موضوعات طرح السابقون حولها اسئلة وحاولوا تقديم اجابات ،كالتساؤل حول الدراسة السوسيولوجية للمجتمع الريفى، ونوع النظريات الموجهة...الخ، فهذا لايعنى أننا نتجاهل التراث السابق والمجهودات السابقة، خاصة فيما يتعلق منها بموضوعنا الراهن. وبالرغم من عدم وجود نظرية متميزة لما يسمى بعلم الاجتماع الريفى، فمن الممكن الاشارة الى أن ماتم انجازه من دراسات وبحوث يمكن تصنيفها فى خمس فئات هى.

١- مجموعة الدراسات التى اعتبرت الريفية كمتغير مستقل.

٢- الدراسات المقارنة للمجتمعات الريفية.

٣- دراسات كان الاهتمام مركزا فيها على تحليل الانساق الاجتماعية.

٤- دراسات اهتمت بالتغير الاجتماعى فى المجتمع الريفى.

٥- دراسات اهتمت بالفروق الريفية الحضرية.

وقد تمخض عن هذه الدراسات بعض الاسهامات التى لو أعيد النظر اليها بالتحليل النقدى لساعدت فى بلورة شخصية هذا الفرع من فروع علم الاجتماع واهم هذه الاسهامات:

١- دراسة جوانب المجتمع الريفى المستقرة والثابتة.

٢- التحليل التصورى والصياغة النظرية.

٣- تطوير مناهج البحث واساليب جمع البيانات مما ساعد على الافادة من الطرق الانثروبولوجية.

٤- المعاونة على رسم السياسة العامة التى تضعها الدولة للنهوض بالمجتمع.

ثالثا: تطور الاهتمام بعلم الاجتماع الريفى:

لقد ظهر حديثا جدا علم الاجتماع الريفى او علم قوانين تطور المجتمع الريفى، الا أن ثمة جذور عميقة توضح المجتمع الريفى بخصائصه وسماته، وهذه الجذور تمتد تاريخيا الى تاريخ المجتمع الريفى ذاته. فلقد حاول المفكرون الاجتماعيون فى الماضى تقديم حلول للمشكلات والقضايا التى ظهرت فى ايامهم. وكان ثمة مسموح لفهم وجهات النظر المتعددة لمفكرين ينتمون الى بلدان متنوعة فى الحقبات التاريخية الماضية، والتى تنظر الى الحياة الريفية ومشكلاتها كما تبدو فى المجتمع الريفى المتغير خلال مراحل تطوره. ولقد

أوضح سورو كين Sorokin وزيمرمان Zimmerman وجالبين Galpin بعض الملامح الأساسية للمجتمع القروى والمشكلات الجوهرية الناجمة عن تغيير الحياة الريفية، مفسرين هذه الملامح وتلك المشكلات من وجهات نظر المفكرين المبكرين، وخلال العصور الوسطى والعالم الحديث، حتى يستطيعوا الوصول الى مفاهيم سوسيولوجية تمكنهم من فهم الحياة الاجتماعية القروية(٨).

وبالرغم من التطور السريع لعلم الاجتماع الريفى كاطار علمى محدد، الا أنه علم حديث النشأة. ومن الناحية التاريخية فلقد تأصل هذا العلم فى الولايات المتحدة الأمريكية وحاول أن ينتشر فى أماكن أخرى حتى تحقق وجوده فى بقية البلدان. فخلال مايطلق عليه فترة الاستغلال Exploiter Period للمجتمع الامريكى من ١٨٩٠ حتى ١٩٢٠، تلك الفترة التى كان يعانى فيها المجتمع الريفى الامريكى من فساد واضح، ظهر تراث هام يصف ويحلل المشكلات التى تبين تلك الأزمة المتزايدة. ومع ان هذا التراث لم يكشف او يحدد أو يصوغ تلك القوانين الجوهرية التى تحكم تنمية المجتمع الريفى، فقد عمل فى الوقت نفسه على خلق الشروط التى عملت على ميلاد علم المجتمع الريفى. وبهذا يمكن تحديد بدايات علم الاجتماع الريفى بتلك المنشورات المتدفقة(٩).

١ –ويعتبر تقرير ثيودور روزفيلت Theodore Rossevelt فى عام ١٩٠٧ عن الحياة الزراعية بمثابة أول عمل له قيمته فى هذا الموضوع. كما كانت هناك مجموعة من الأعمال العلمية التى قامت على دراسة المجتمع المحلى الريفى وخاصة مشكلات الحياة الريفية. واهتم عدد من الباحثين كافراد ببحث سوء التكيف فى الحياة الريفية، وكان هذا التراث بمثابة قاعدة قيام علم الاجتماع الريفى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-ولقد قامت لجنة بحث الحياة الريفية باشراف دين بايلىDean Bailey باستيفاء ٥٠٠٫٠٠٠ استمارة استبيان من المزارعين وقادة الحياة الريفية وصل منها ١٠٠٫٠٠٠ استمارة. وعلى أساس هذا البحث قامت اللجنة بنشر نتائجها فى تقرير حاولت فيه تحليل ومناقشة عيوب المجتمع الريفى ومشاكله. ويعتبر هذا التقرير - بحق - بمثابة دستور أو أساس علم الاجتماع الريفى.

٣-كما قام كل من ميشيل وليامز James Michel Williams ووارن ويلسون Warren H. Wilson ونويل سيمز Newell L. Sims بمجموعة من الدراسات عن المجتمع الريفى الأمريكى. واعتمدت هذه الدراسات على المعطيات الاحصائية والتاريخية ،كما استخدمت المقابلة. وتعتبر هذه الدراسات بمثابة وثائق بحثية لجامعة كولومبيا Colombia فيما بين ١٩٠٦ و١٩١٢.

٤-ولقد نشر جون جيليتى Johon M. Gillettee فى عام ١٩١٦ كتابه المعنون «علم الاجتماع الريفى» الذى كان يستخدم كمرجع أساسى فى الجامعة، وتبع ذلك نشر عدد من الأعمال القيمة للدارسين الذين كرسوا انفسهم لدراسة الحياة الريفية.

٥-كما حدث تقدم هائل فى علم الاجتماع الريفى فى الولايات المتحدة عن طريق مفكرين اجتماعيين امثال سوروكين Sorokin وزيمرمان Zimmerman وجالبين Galpin وتايلور Taylor وكولب Kolp وبرونر Brunner وسيمز Simsوساندرسون Sandarson ولانديس Landis وريدفيلد Redfieldوسميث Smith. وكان لقيام جريدة علم الاجتماع الريفى فى عام ١٩٣٥م، وانشاء الجمعية الامريكية لعلم الاجتماع الريفى فى عام ١٩٣٧، اكبر الأثر فى تاريخ نمو هذا العلم. وكان لوجود منظمات دولية تقوم بدراسة المجتمع الريفى اكبر الأثر فى نمو هذا العلم ايضا، مثل منظمات Unesco, Fao[١٠].

٦-لقد ساهمت المقاييس والمفاهيم الايكولوجية التى طورها جالبين Galpin فى الجيل الماضى فى تطور مدرسة شيكاغو، كما ساهمت ايضا فى اثراء التراث العلمى فى دراسة المجتمع المحلى. كما اسهمت دراسات الميدان الريفى فى تقويم واختبار عدد من المناهج الديموجرافية الحديثة. كذلك اوضح شولروكوفمانSchuler & Kaufaman جدوى استخدام الاخبارى المحلىLocal informant فى دراسة التدرج الاجتماعى. بالاضافة الى أن مفهومات مثل المتصل الريفى الحضرى، ودور الأسرة، قد صيغت أول ما صيغت فى احضان تيار الاجتماع الريفى. وهناك ملاحظة على تناول المتخصصين فى علم الاجتماع الريفى لموضوعات علم الاجتماع التقليدية والهامة، فهم حين يدرسون الاسرة يختذلونها الى مجرد اسلوب حياتها. ثم هم يلجأون فى بعض الأحيان الى استخدام التكنيكات الانثروبولوجية التى لايمكنهم تدريبهم فيها من استخدامها بمهارة بحكم انتمائهم لكليات الزراعة ذات الطابع الخاص هناك، فتخرج دراساتهم سطحية اذا ما قورنت بدراسات علماء الاجتماع الآخرين(١١).

٧-وقد صنف «سيويل» دراسات علم الاجتماع الريفى فى امريكا عبر ثلاثين عاما وفقا لنسق تصنيفى ينهض على أساس نقاط التركيز الكبرى وماتنطوى عليه هذه المحاولات الكبرى فى موضوعات متخصصة مع اسقاط بعض الدراسات أو ضم البعض الى دراسات أخرى. وقسم البحوث التى نشرت خلال هذه الفترة وهى عمر مجلة علم الاجتماع الريفى- وقت نشر مقاله- الى ثلاث مراحل او فترات فرعية، تمثل كل فترة منها عقدا من الزمان. موضحا العلاقة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبين اهتمامات هذه البحوث والتغيرات طرأت عليها(١٣).

١- وتقع المرحلة الأولى فيما بين عامى ١٩٣٦ و١٩٤٥ وهى فترة

الأزمات والكساد الاقتصادى والحرب العالمية الثانية التى ترتبت عليها مشكلات عديدة... عانى منها المجتمع الريفى الأمريكى،واثرت اهتمامات المتخصصين فى دراساته. وفى هذه المرحلة بالذات بدأ الاهتمام الفيدرالى المنظم لبرامج البحوث الريفية ومشروعات العمل فى الريف.

٢- وتقع المرحلة الثانية فيما بين عامى ١٩٤٦، ١٩٥٥ وهى مرحلة نقاهة النظام الاقتصادى العام والتغيرات الكبرى فى الاتصال ووسائل الانتقال والميكنة والتحضر، وهى مسائل أثرت تأثيرا واضحا فى الحياة الريفية وفى عمل أصحاب تيار الاجتماع الريفى هناك.

٣- المرحلة الثالثة تقع فيما بين ١٩٥٦، ١٩٦٥ وهى مرحلة الرخاء الاقتصادى التى اثرت فى المجتمع الأمريكى ككل، والزراعة المصنعة والزراعة الموسمية او لبعض الوقت ونمو الضواحى، وارتفاع مستوى المعيشة، والتقلص الكبير لسكان المزارع.

وإذا ما تتبعنا مجالات الاهتمام التى عرضها «سيويل» فى تحليله المخصص لذلك، نلاحظ أن التنظيم الاجتماعىSocial Organization بمعناه الواسع الذى يتضمن الجماعات والنظم وجوانب البناء الاجتماعى الأخرى، يحتل المرتبة الأولى ليس فى فترة الثلاثين عاما الأولى لإنشاء جريدة علم الاجتماع الريفى ككل فقط، وانما ظل يحافظ على مكانته هذه خلال العقود الثلاثة. إلا أن هناك مجالا آخر احتل مكانة مرموقة فى الفترة الأولى، وذلك هو مجال الرفاهية الاجتماعية، والتخطيط او السياسة الاجتماعية حيث حظى هذا المجال فى تلك الفترة بقدر من الاهتمام يفوق الاهتمام الذى ناله موضوع التنظيم الاجتماعى(١٢).

٨-ولقد تابع بيكو Picou ونيبرج Nyberg ويلز Wells المقالات التى

ظهرت في مجلة علم الاجتماع الريفي منذ عام ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٦ وانتهوا إلى أن علم الاجتماع الريفي قد تميز باهتمامات نظرية واتجاهات منهجية. كما تابع وليام فالك William W. Falk وشانيانغ ذاو Shanyang Zhao ماكتب في هذه المجلة منذ ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٥ وانتهيا الى أن علم الاجتماع الريفي قد اصبح اكثر تنوعا من حيث الاتجاهات النظرية، وحاولا تطبيق وجهة نظرهما للتنبؤ بمستقبل علم الاجتماع الريفي من خلال التغيرات الثقافية والسياسية المفاجئة التي يمر بها(١٤).

وان كانت دراسة (بيكو) وزملائه قد اعتمدت على مقالات مختارة من مجلة علم الاجتماع الريفي ، فمن الممكن اعتبارها تطبيقا عمليا لما يسمى علم اجتماع الاجتماع Sociology of Sociology أو علم اجتماع العلم Sociology of Science. ان القضايا التي توصل اليها (بيكو) وزملائه لاتصدق على علم الاجتماع الريفي وحسب، وإنما تصدق كذلك على علم الاجتماع بصفة عامة. أما دراسة (فالك) و(ذاو) فانما تعتمد على كل المقالات التي نشرت في المجلة منذ ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٥ والتي بلغت ٣٤٩ مقالا، بينما اعتمدت دراسة (بيكو) وزملائه على ٦٠ ٪ فقط من المقالات خلال الفترة المحددة.

لقد صنف (فالك) و(ذاو) تلك المقالات في اربع فئات أساسية هي تقارير البحوث والتي تضم مقالات تدور حول بحوث امبيريقية تمثل ٦٤,٥ ٪ من مجموع المقالات (٢٢٥ مقالا). والفئة الثانية تتمثل في الأعمال النظرية سواء ارتبطت بالمفهومات او القضايا النظرية والتي تمثل ١٤,٦ ٪ (٥١ مقالا) . اما الفئة الثالثة فتضم التقارير الأمبيريقية التي تتضمن اطارا نظريا بنسبة ٨,٩ ٪ (٣١ مقالا) وتمثل الفئة الأخيرة القضايا المنهجية والبحثية والتصورية وتمثل ١٢ ٪ من مجموع المقالات (٤٢مقالا).

واذا عقدنا مقارنة بين نوعية المقالات التى نشرت فى هذين العقدين، فان دراسة الحقائق الاجتماعية Social Facts تمثل ٩١٫٦٪ من المقالات التى نشرت خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٦ تقابلها ٥٧٫٧٪ فى الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٥ . وتمثل التعريفات الاجتماعية Social Definitions ٦٫٤٪ فى الفترة الأولى، مقابل ٩٫١٪ فى الفترة الثانية. وتحوز دراسة السلوك الاجتماعى Social Behaviour اقل المعدلات، اذ تمثل ٦٫٪ فى الفترة الأولى مقابل ٧٫٪ فى الفترة اللاحقة. وتقل معدلات المقالات المتنوعة Mixtures ١٫٤٪ فى الفترة الأولى عن نظيرتها فى الفترة الثانية ١٤٫٥٪. وهذه المقارنة توضح زيادة الاهتمام بدراسة الوقائع الاجتماعية والظواهر الاجتماعية خلال الفترة الأولى وتنوع الاهتمامات البحثية فى الفترة اللاحقة. كما توضح النتائج زيادة الاهتمام بالتفاعلية الرمزية والنظرية السببية فى الفترة الأولى، وزيادة الاهتمام بالبنيوية والاتجاهات النقدية فى الفترة الثانية، وان كانت غالبية المقالات تهتم بما يرتبط بالمجتمع الأمريكى فى عمومها.

٩-وخلال الثلاثين عاما الماضية حقق علم الاجتماع الريفى مكانة راسخة، ونال اعترافا واسعا وبخاصة فى الكليات التى تعتمد على مصادر الدعم المحلية Land Granted Colleges بوصفة، عادة، قسما صغيرا مستقلا او فرعا داخل نطاق قسم الاقتصاد الزراعى، وبوصفه حالات محددة جزءا من قسم اكبر لعلم الاجتماع العام. أى أن علم الاجتماع الريفى، ومن الناحية الاكاديمية مرتبط بكليات الزراعة أكثر من ارتباطه بكليات الآداب[١٥] .

ومن الجدير بالذكر أن تراث علم الاجتماع الريفى الأمريكى يفتقر الى الدراسات الثقافية المقارنة. بل أن هذا التراث يفتقر حتى الى مجرد عقد مقارنات بين مجتمعات محلية فى الولايات المتحدة نفسها. وربما يرجع ذلك الى عدم الربط بين النظرية والبحث، واغفال وضع مشكلات البحوث فى سياقات نظرية، بما ييسر اضافة تعميمات كافية.

وينبغى أن نشير هنا الى ان هناك تراثا متراكما من نتائج البحوث فى حاجة الى ان يجمع فى نسق نظرى منظم، وبخاصة فى مجال المشاركة الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر ان الذين خلصوا الى تعميمات خاصة بهذا الموضوع ينتمون الى اقسام الاجتماع بكليات الاداب، كما أن هذه الفرصة سانحة أيضا فى مجالات أخرى(١٦).

١٠– ان هناك بعض الباحثين الان يبذلون جهوداً كبيرة لتجميع النتائج المتراكمة والخاصة بعدد من مجالات البحث فى المجتمع الريفى، وبخاصة فى مجالات الانتشار «روجرز»، والتغير الاجتماعى والانساق الاجتماعية الريفية «لوميز وبيجل»، ونمو هذا الاتجاه خليق بان يتيح الفرصة لعقد المقارنات المحلية والثقافية، وخليق بالتالى بان يسهم فى النظرية السوسيولوجية العامة من هذه الجوانب المشار اليها. وتنعكس هذه الاسهامات الان شيئا فشيئا على المؤلفات المدرسية فى علم الاجتماع الريفى التى تظهر فى الولايات المتحدة، والتى ظلت لفترة طويلة لاترقى الى مستوى مؤلفات الدرجة الثانية فى فروع علم الاجتماع الأخرى، من حيث تصنيفها والموضوعات التى تعالجها واسلوب هذه المعالجة بحيث يمكن الاعتماد على عدد محدود جدا منها فقط، لسطحيتها وطابعها المحلى الخالص(١٧).

١١–وتراث هذه الدراسات يعكس لنا تيارين مختلفين انطلقا فى ظروف مختلفة الى حد ما. ويتميز كل منهما، من الناحية التاريخية والمنهجية، بظروف وخصائص معينة. ونعنى بهذين التيارين مايعرف اصطلاحا بعلم الاجتماع الريفى، ومايمكن أن نطلق عليه الانثروبولوجيا الاجتماعية الريفية.

ظهر علم الاجتماع الريفى بالمعنى الامريكى فى اوربا بعد الحرب العالمية الثانية،ويبدو ذلك مدهشا لأول وهلة – وبخاصة اذا ماوضعنا فى الاعتبار ان قطاعا هاما من السكان الأوربيين ما يزالون ريفيين من حيث الاقامة، بالاضافة

الى أن أصول علم الاجتماع هى أصول اوربية وليست امريكية. بالاضافة الى أننا يمكن أن نسوق امثلة لدراسات علمية بحتة ومجردة للحياة الريفية فى فترة ماقبل الحرب، ومن ابرزها دراسة «فون فيزه L. Von Wiese» بعنوان «القرية Das Dorf» عام ١٩٢٨ ولكن يمكن القول بان علم الاجتماع الريفى المعروف فى امريكا لم يكن يلائم التصور الأوربى العام لعلم الاجتماع قبل عام ١٩٤٠ (١٨).

وحينما نقول أن علم الاجتماع الريفى – بالمعنى الامريكى – لم يعرف فى أوربا إلا متأخرا، فان ذلك لايعنى أنه لم تكن هناك معرفة منظمة بالحياة الريفية، أو أن مثل هذه المعرفة كانت مفتقرة تماما. فقد ابدت فروع اخرى من المعرفة العلمية فى بلدان متعددة اهتما ما بالحياة الريفية. إذ درست الحياة الريفية فى فرنسا فى نطاق الجغرافيا البشرية، ودرست فى المانيا فى نطاق السياسية الزراعية التى كانت ضمن البرامج التى تدرس للطلاب فى الكليات والجامعات. واجريت عدة دراسات فى هولندة عن المناطق الريفية للحصول على درجة الدكتوره باشراف شتينمتز Stenmetz بجامعة امستردام، حيث ادخل هذا العالم ماأسماه بالسوسيوجرافيا Sociography حينما كان عليه– وهو سوسيولوجى– ان يقوم بتدريس مادة الجغرافيا البشرية، وحينئذ حاول أن يشيد الجغرافيا البشرية على دعائم سوسيولوجية متينة. وقد درست المناطق الريفية دراسة مستفيضة فى نطاق السوسيوجرافيا هذه، ولكن مناهج دراستها كانت مختلفة عن المتبع الان فيما يعرف بعلم الاجتماع الريفى.

وقد كانت هناك بالاضافة الى ذلك معرفة بالحياة الريفية، وان لم تكن منظمة، تمتد فى جذورها الى القرن التاسع عشر فى شكل تقارير وصفية عن الحياة الريفية، نشرت هنا وهناك. وهى تعد الان بمثابة وثائق غاية فى الأهمية عن التاريخ الريفى. ولذلك فان علم الاجتماع الريفى فى اوربا لم

يتبع من العدم، ولكن ظروف نموه لم تكن مواتية اذا ماقورنت بظروف هذا النمو فى الولايات المتحدة[١٩].

١٢-ولكن هذه الظروف قد تغيرت بعد الحرب حيث حدث اتصال وثيق بين العلماء الأوربيين والأمريكيين، وغرقت المؤلفات الأمريكية السوق الأوربية العلمية بما فى ذلك منشورات الاجتماع الريفى، واحاط الأوربيون علما بهذا الوضع الجديد لعلم الاجتماع. وترتب على هذا الاتصال أن بدأ العلماء الأوربيون يعيدون النظر فى الوضع الاكاديمى لعلم الاجتماع، متأثرون بمناهج البحث الجديدة. وقد ساعد هذا التكامل بين التصور الأوربى لعلم الاجتماع والتصور الأمريكى لهعلى نمو «علم الاجتماع الريفى». ومضافا الى ذلك ظهور مشكلات جديدة فى النطاق الاجتماعى وتغير نظرة الحكام المحليين والمخططين وواضعى السياسة الى علم الاجتماع، مما ترتب عليه الوعى بأهمية المعرفة العلمية المنظمة فى حل هذه المشكلات ومعالجتها، وبدأ المتخصصون فى الارشاد والخدمات الارشادية يدركون أن مشكلات الفلاح الاقتصادية لايمكن أن تحل تماما بواسطة الأساليب الاقتصادية والفنية الخالصة، وبدأوا يدركون أن العمل الارشادى ليس عملا طائشا ولكنه يقوم اساسا على المعرفة المستمدة من علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما من العلوم الاجتماعية. وشعرت جميع المؤسسات العاملة فى الريف بأهمية الافادة من علم الاجتماع فى عملها. وهنا يمكن القول أن البحث السوسيولوجى فى المناطق الريفية بدأ فى أوربا الغربية[٢٠].

١٣-ومنذ منتصف القرن التاسع عشر كان ثمة ملاحظات متسقة عن تاريخ واصول تحول المجتمع الريفى وتقدمه. واتجه الاهتمام نحو توضيح اثر الحضارة الصناعية الرأسمالية على الاقتصاد الريفى والبناء الاجتماعى القروى، وذلك فى اجزاء متنوعة من العالم. وبذلك اتجه الباحثون الى دراسة التنمية

الاجتماعية الريفية. وكان البحث يدور حول اصول وطبيعة المجتمعات المحلية الريفية التى يمكن أن تتغير.

وهناك مجموعة كبيرة من الدارسين الذين اهتموا بهذا الجانب منهم: الوجسن Olugsen، وموريز Maurer، ومين Maine، وهكسوسن Hexthausen، وجيرك Gierke، والتون Elton، وستيمان Stemann، واينز Innes، وكولانجز Coulanges، وناسى Nasse، ولافيلى Laveleye، وبادن بول Baden powell، واشلى Ashley، وبولوك Pollock وميتلاند Maitland ولونسكى Lewinski، وسيبوم Seebohm، وجوم Gomme، وجيرود Guiraud وجوبينفيل Jubainwille وسلاتر Slater، وفينوجرادوف Vinogradoff، وميتزون Meitzon.

١٤ – وفى «جواتمالا» اجرى «تشارلز واجلى Wagley» دراسة عن الحياة الاجتماعية والدينية فى قرية من قراها. تعرض فيها للوضع الاجتماعى بما يضمه من الجماعات العائلية والقرابية، ودورة الحياة والدين، والتنظيم السياسى والدينى، والطقوس والمراسيم التى تجرى خلال السنة، وذلك باستخدام تكنيكات الانثروبولوجيا أيضا.

١٥ –وفى كولومبيا قام «ايفريت روجرز» بدراسة عن الاتصال الجمعى والتحضر بين القرويين فى خمس من قراها. حيث حاول فى هذه الدراسة ان يربط الاتصال الجمعى بعددمن المتغيرات كالتعليم والمكانة الاجتماعية والسن، كما حاول أن يختبر ذلك فى ضوء التقمص الوجدانى للأحداث الخارجية Empathy والميل الى التجديد والمعرفة السياسية والتحصيل والمطامح. وقد اعتمد فى اجرائه لدراسته على جمع البيانات ومعالجتها احصائيا[٢١].

رابعا- اسهام الانثروبولوجيا فى ثراء الدراسات الريفية:

من الناحية التاريخية نجد أن علم الاجتماع الريفى قد نشأ منذ اوائل هذا كأحد فروع علم الاجتماع العام الذى يستخدم المفاهيم والمناهج السوسيولوجية لدراسة وفهم طبيعة المجتمع الريفى، ونظمه الاجتماعية، بهدف الاستفادة من ذلك فى رسم وتنفيذ السياسة الريفية. وبذلك يختلف علم الاجتماع الريفى عن «الانثروبولوجيا القروية» فى نشأته المبكرة وفى اتجاهه التطبيقى منذ البداية(٢٢).

وعلى الرغم من أن المجتمع القروى يمثل الوحدة الدراسية لكل من علم الاجتماع الريفى والانثروبولوجيا القروية، الا أن هناك عدة اختلافات جوهرية من ناحية موضوعات البحث وطريقة جمع المادة وتحليلها. وهذا ولاشك شيء طبيعى اذ أنه عند دراسة الظواهر الريفية يمارس الباحث الاتجاه النظرى والمنهجى العام الذى يرتبط بتخصصه الاكاديمى. فالاختلاف بين الانثروبولوجيا القروية وعلم الاجتماع الريفى من ناحية الموضوع والمنهج مرده فى حقيقة الأمر الى التباين القائم بين الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية عامة. فبينما يهتم علم الاجتماع الريفى مثلا بمسائل أو ظواهر الهجرة الريفية او السمات الديموجرافية أو النظم الاجتماعية الريفية، تهتم الانثروبولوجيا القروية بموضوعات تختص بالقرى ودرجة تكاملها من الداخل أو الخارج، الى جانب التركيز على دراسة اوجه الثقافة الريفية وابعادها، وهناك مع ذلك موضوعات مشتركة كالتى تختص بتحديد الخصائص الريفية او دراسة مشاكل التغيير الاجتماعى او برامج التنمية، الا أنه من الملاحظ أنه عند المقارنة بين النمط الريفى للحياة والأنماط الأخرى، يركز علم الاجتماع الريفى عادة على المدينة (حيث ركز علم الاجتماع اهتماماته) مما أدى الى ظهور كثيرمن التصنيفات الثابتة للمجتمعات،وافتراض الانتقال الحتمى من وضع الى آخر

تحت تأثير عمليات التحضر او التصنيع. بينما يتجه الانثروبولوجيون الى اتخاذ المجتمع البدائى (المجال التقليدى للدراسة الانثروبولوجية) اساسا لفهم ودراسة طبيعة المجتمع القروى[٢٣].

وتعد دراسة المجتمع القروى من الملامح الأساسية للدراسات الانثروبولوجية فى القرن العشرين، وتمثل شريحة البيئات الريفية بالنسبة للجماعات المتقدمة، القطاع المتخلف نسبيا عن بقية القطاعات الحضرية. وقد ساهمت الدراسات الانثروبولوجية فى دراسة الجماعات الريفية فى محاولة لتطبيق مناهج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أسس علمية موضوعية. وخلصت هذه الدراسات الى قواعد اساسية يلتزمها العاملون فى ميدان التنمية، حتى غدت ركنا جوهريا من أركان البحث العلمى فى الحقل العملى، بل أصبح من الممكن ان تصاغ نتائج الدراسات الميدانية فى الاطار العام للنظرية الانثروبولوجية البنائية والوظيفية[٢٤].

تحول الاهتمام فى الانثروبولوجيا الاجتماعية منذ أوائل الخمسينات من الدراسات البدائية الى الدراسات القروية وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية التى اهتمت اهتماما شديدا - لأغراض سياسية أساسا - بالبلاد الريفية التقليدية النامية. وتمشيا مع هذا الاهتمام اعتمدت الحكومة الامريكية والمنظمات الاكاديمية اعتمادات مالية كبيرة لتطوير الدراسات القروية فى جامعاتها ومعاهد البحوث فيها. الأمر الذى دفع بالدراسات القروية دفعة قوية تمثلت فى العدد الهائل من دراسات القرى التى شملت جهات عديدة من العالم وخاصة فى البلاد النامية[٢٥].

وإذا كانت الأنثروبولوجيا بادىء الأمر تهتم بدراسة المجتمع البدائى باعتباره وحدة كلية منعزلة ومستقلة ومعتمدة على ذاتها، فإن بامكانها تطبيق نفس النظرة عند دراسة القرية، على أن تضع فى اعتبارها مدى ارتباط القرية

حولها من وحدات أخرى قد تتمثل فى قرى مجاورة، أو مدن. وعلى الأنثروبولوجى - أيضا - أن يضع فى اعتباره مدى تأثير الدولة أو الحكومة بما تسنّه من قوانين وماتقيمه من مشروعات تنموية أو إصلاحية متمثلة فى أوجه الرعاية الإجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية التى تشمل فيما تشمل «القرية» كوحدة تقع داخل نطاق القرية.

وعليه، تتطلب دراسة القرية توضيح علاقاتها مع القرى والمدن المجاورة لها والقريبة منها من جانب، وعلاقاتها بالدولة باعتبارها جزء من مجتمع أكبر. وأن مايمر به المجتمع Society من تغير، إنما ينعكس بصورة أو بأخرى على كل مجتمع محلى Community يقع فى نطاقه، بما فى ذلك القرية.

وإن كانت الأنثروبولوجيا قد اهتمت مع بدايات القرن العشرين بإبراز الإختلافات بين المجتمعات والشعوب البدائية معتمد على الدراسات الإثنوجرافية Ethnografic أكثر من إهتمامها بتوضيح أوجه التشابه بينها، فإن قد اتجهت فى كثير من الدراسات اللاحقة - وخاصة عند فورتس Fortesوإيفانز بريتشارد Evans - Prichard بالتأكد على أوجه التشابه. ومن هنا كانت فكرة ردفيلد Redfield بأن القروية متشابهة فى كثير من مناطق العالم، وبأن القروى إذا انتقل من قريته إلى قرية أخرى فى مجتمع آخر وبها خصائص قريبة من الخصائص العامة لقريته، فسرعان مايتكيف مع الحياة الجديدة. ولذلك لجأت الأنثروبولوجيا إلى المقارنة بين نماذج من المجتمعات المحلية، مثلما فعل ردفيلد عندما حاول المقارنة بين قرية «شان كوم»، وبين «النوير» على اعتبار أن كل منهما مجتمع محلى داخل عدة مجتمعات محلية أخرى متشابهة أو مختلفة، حتى يبرهن على أن «القرية» جزء من مجتمع أكبر.

وعند دراسة المجتمع البدائى، كان الأنثروبولوجى لايعير اهتماما بتاريخ

المجتمع. وكان يبرر ذلك لعدم وجود تاريخ مكتوب حول هذه المجتمعات، بالإضافة إلى عدم وجود إحصاءات ثابتة يمكن أن تفيده فى البحث، وعدم وجود وثائق تاريخية يمكن تحليلها للخروج بتطور هذه المجتمعات. ولهذا كان يلجأ إلى معرفة ماضى المجتمع البدائى إلى كبار السن والإخباريين Informants. إلا أن تلك التبريرات لامحل لها عندما يهتم الأنثروبولوجيا بدراسة القرية.

ومع ذلك، فهناك بعض جوانب الحياة الاجتماعية القروية التى تتطلب من الباحث الركون إلى كبار السن والإخباريين عند البحث فى تاريخ القرية، وتطور الحياة الاجتماعية فيها. وهكذا، يمكن أن تفيد الدراسات الأنثروبولوجية باستخدام أدوات جمع البيانات الأكثر شيوعاً فيها عند دراسة القرية. بل لقد أصبح من الممكن الإعتماد على الإحصاءات الرسمية والمصادر التاريخية فى دراسة القرية مما عمل على تقريب منهجية الأنثروبولوجية من مناهج البحث السوسيولوجى.

أوضح كروبر أن القرويين هم أولئك الريفيين «المزارعين» الذين لايستطيعون الحياة دون الاتصال والاعتماد على الأسواق والمراكز الحضرية. فالقرية ليست وحدة قائمة بذاتها، وانما تمثل مجتمعا جزئيا له ثقافة جزئية. وقد استمد كروبر هذا الوصف من تصوره لطبيعة المجتمع القروى الأوروبى[(٢٦)].

إن تيار الانثروبولوجيا الريفية يمكن رده الى الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية والاتجاه الوظيفى منها بخاصة من ناحية، والى تقاليد مدرسة شيكاغو التى بلورها رويرت ريدفيلد من ناحية أخرى. وقد خلص «ريدفيلد» من دراساته للمجتمعات القروية فى أمريكا الوسطى إلى فكرة التنميط Typology التى يمكن ان تفسر بها عملية التطور الحضارى. وتعرف هذه النظرية باسم

«الاستمرار من البدائى للحضر Folk Urban Continum» نموذجا للحياة البسيطة البدائية التى نجدها فى القبائل والعشائر والقرى الصغيرة. واتخذت من ذلك النموذج البدائى نقطة تبدأ منها عملية تطور الحضارات والمجتمعات الانسانية، وتصور النظرية كذلك وجود خط يمثل مراحل التطور يبدأ عند نموذج المجتمع البدائى الذى اطلق عليه ريدفيلد اسم Folk Society اى المجتمع البدائى أو الشعبى الذى تسود فيه وتحكمه الطرائق الشعبية، وينتهى عند نموذج المجتمع الحضرى Urban Society او مجتمع المدينة المعقد. وتشمل المساحة بين نقطتى البدء والانتهاء مراحل تطورية متعددة تمثل مجتمعات أخرى. وقد حدد ريدفيلد مميزات وخصائص هذا المجتمع البسيط فى أنه مجتمع يتميز بصغر الحجم والعزلة النسبية والتشابه والاحساس الشديد بالانتماء وعدم معرفة القراءة والكتابة والتضامن الاجتماعى الالى أو الميكانيكى بتعبير دوركايم. كذلك يتميز هذا المجتمع بعدم التخصص الدقيق أو تقسيم العمل نتيجة للتخلف التكنولوجى والسلوك الاجتماعى المنمط المتشابه الذى يتميز بخصائص رئيسية ثلاث وهى أنه تقليدى Traditional وتلقائى Spantaneous وشخصى لايحتمل النقد Uncritical & Personal. ومن أهم خصائص هذا المجتمع ايضا أنه مجتمع عائلى Familial اساسا حيث يحدد النسق القرابى Kinship System معظم انماط ومظاهر السلوك الاجتماعى للفرد والجماعة على السواء .كما تتميز احكام افراد هذا المجتمع بانها شخصية ذاتية وعاطفية لا منطقية. ويلاحظ أن هذا المجتمع تكثر فيه ايضا المسائل الخاصة بالسحر والشعوذة بين أفراده(٢٧).

قام دوبيه Dube بتصنيف القرى الهندية على أساس حجم القرية، عدد السكان، مساحة الأرض، التكوين العنصرى والطائفى، نظام استخدام الأرض، وراثة السلطة، درجة العزلة، والتقاليد المحلية.

إلا أن راد كليف براون Radclife Brown يرى أن السكان الأصليين فى أستراليا ينقسمون إلى مايقرب من مائة قبيلة تتميز كل منها بلغتها وتنظيمها وعاداتها ومعتقداتها.. وبالرغم من هذه الاختلافات والتمايزات، إلا أنه من الممكن أن توضع كل هذه القرى تحت مايسمى «بالنموذج الاسترالى» مما يمكّن الباحث من مقارنة هذا النموذج مع غيره من النماذج التى تتخذ خصائصها طابعا عاماً للشخصية القومية National Character.

وعلى هذا، نلاحظ أن كل باحث يحدد فى بداية الأمر الخصائص العامة للنموذج موضوع دراسته، غير زاعم بأن النتائج التى توصل عليها يمكن تعميمها على كل النماذج. وإنما تصلح لما يتشابه مع نموذج دراسته فى هذه الخصائص العامة. وهكذا يمكن ثراء الدراسات القروية عند استخدام فكرة النماذج.

وقد درس ريدفيلد فى عام ١٩٣١ بالاشتراك مع الفونسو فيلاAlfonse Villa احدى قرى المكسيك. ثم عاد لدراستها بعد ذلك عام ١٩٤٨ لدراسة مدى التغير الذى طرأ على القرية منذ دراستها لأول مرة. وقد تابعه فى هذا الاتجاه عدد من الباحثين درسوا ولازالوا يدرسون مجتمعات قروية فى مختلف انحاء العالم وخصوصا فى آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية، مثل دراسة جون امبرى Embree لقرية يابانية ودوبيه Dube لقرية هندية، ويانج Yang لقرية صينية. وتبع ذلك محاولات لعقد دراسات مقارنة على أساس اختيار النموذج الذى يمثل عدة مجتمعات محلية خصوصا فى الصين والهند. والأساس النظرى الذى بنى عليه ريدفيلد اتجاهاته السابقة هو نظريته فى التغيير الثقافى من ثقافة الفولك Folk الى المدنية أو التحضر. وحاول أن يثبت عن طريق الدراسات الحقلية التى اجراها على الحياة الريفية فى ياكاتان Yactan وفى تيبوزتلان Tepoztlan (شيكاغو ١٩٢٠) وشان كوم Chan Kom (شيكاغو

١٩٢٤، ١٩٥٠) وفى كل هذه الدراسات كان يدرك التغير من الخارج. أى أنه كان يهتم قبل كل شىء بأثر المدينة على الأفراد والثقافة والتنظيم الاجتماعى،وعلى الأخص نواحيها المباشرة والثنائية Dichotomy واضحة فى اعمال ريدفيلد. فالمجتمعات اما كل Whole أو جزء Part والتغير من الـFolk الى المدنية Civilization. وأغلب الظن أن اهتمامه بالمدنيات هو الذى جعله ينظر اليها على مستوى تاريخى. وبالتالى لابد فى دراسة القرية أن نرجع الى التاريخ – الذى هو تاريخ المدينة التابعة لها القرية – لفهم بنائها الاجتماعى وثقافتها[٢٨].

ويعتبر ريدفيلد Redfield ان المجتمع القروى نموذجا يمثل طريقة معينة فى الحياة الانسانية، تعتمد أساسا على الزراعة. بينما يحاول فيرث Firth ان يدخل ضمن فئة القرويين صناع الحرف اليدوية والصيادين، وكل من يزاول مهنة ذات انتاجية محدودة. فقد وجد أن كلمة «القروى» بالمعنى الغربى لايطابق واقع المجتمعات الشرقية، كما اتضح له ذلك من خلال دراسته الحقلية فى بعض قرى جنوب شرق آسيا. حيث وجد أن الصيادين مثلا ينتمون الى فئة اجتماعية مماثلة للمزارعين، بل هم احيانا يكونون اعضاء أسرة واحدة. هذا، ويختلف معه «وولف» Wolf حيث يميل الى استخدام اصطلاح «المجتمع القروى» ليشير الى طريقة فى الحياة قوامها الاشتغال بالزراعة بقصد الاكتفاء الذاتى وليس بهدف الاستثمار أو الربح[٢٩].

واقترحت «فيتيشن Fitchen» معيارا بنائيا ذو خمسة أبعاد، يمكن على أساسه التمييز بوضوح وسهولة بين طبيعة التنظيم الاجتماعى لكل من نماذج المجتمعات المختلفة البدائى والقروى والحضرى[٣٠]:

أولا: يتضمن البعد الأول التنظيم القرابى الذى يمثل عادة المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه البناء الاجتماعى. فبينما تعتبر القرابة مثلا المحور الأساسى فى

المجتمع البدائى، تشكل التنظيمات الاختيارية والتعاقدية مبدأ أساسيا للتنظيم الاجتماعى بالقرية.

ثانيا: يشير الثانى الى درجة وأهمية الاكتفاء الذاتى للوحدة السكنية العائلية. فبينما نجد أن هذه الوحدات لها اكتفائها الذاتى فى المجتمع القروى، حيث أنها ،بعكس الحال فى المجتمع البدائى، لاترتبط ارتباطا وثيقا بالجماعات الكبرى القرابية أو الاقليمية.

ثالثا: يوضح البعد الثالث الأهمية النسبية للمجتمع المحلى فى الأبنية الاجتماعية والتوجيه القيمى. فهنا ك ارتباط محلى كبير بين القرويين لايوجد له نظير فى المجتمعات القبلية، حيث تعطى أهمية كبرى للجماعات القرابية بغض النظر عن بعدها المكانى.

رابعا: يشير البعد الرابع إلى طبيعة ومدى ارتباط أبنية الوحدات الاجتماعية المختلفة بالمجتمع الكلى. ففى المجتمع القروى تتساوى الوحدات الاجتماعية ولايوجد تمايز أفقى، على عكس الوضع فى المجتمع البدائى، حيث تتداخل البدنات بعضها مع بعض وتتمايز فى درجة علاقتها مع العشائر.

خامسا: يتضمن البعد الخامس درجة المشاركة أو التكامل مع مجتمع أو ثقافة اوسع.. فالقرويون على عكس افراد المجتمع البدائى، يمثلون جزءا من مجتمع، اذ أن المجتمع القروى يتكون بدوره من جزئين احدهما ريفى والآخر حضرى.

وقد حاول هامل Hamel أن يسد هذا النقص، فوضع معيارا أساسيا يصلح للتمييز بين النماذج المجتمعية الثلاثة، ويتضمن هذا المعيار أسس التدرج الاجتماعى المتعارف عليه ضمنيا بين أفراد المجتمع، وعلى مدى تنوع وتعدد أنماط السلوك او طبيعة المراكز التى تحدد على أساسها المكانة. فالمجتمع

البدائى – مثلا –يمتلك عددا محددا ومعينا من المراكز الهامة التى لايختلف الأفراد بشأن طبيعتها أو طريقة توزيعها. أما بالنسبة للمجتمع القروى فرغم أن الأفراد يتفقون على الأسس التى على أساسها تمنح المكانة وتتوزع المراكز، الا أنهم يمتلكون عدد اكبر من المراكز، كما أن لديهم فرص الاختيار أو التناوب، على عكس الحال بالمجتمع البدائى. هذا، ويتصف المجتمع الحضرى بتكاثر عدد هذه المراكز وتنوعها المعقد ،الى جانب اختلاف الافراد بشأن وأسس توزيعها[٣١].

وإلى جانب محاولات التعريف من خلال التنظيم البنائى الداخلى، نجد محاولات أخرى لوضع معيارا ثقافيا يتصل باتجاهات الافراد نحو الاشياء والناس، باعتبار أن تلك الاتجاهات تمثل انعكاسا وظيفيا لبعض السمات التى تميز ثقافة المجتمع.

ولقد اصبحت ابحاث الانثروبولوجيا الاجتماعية – فى الوقت الحاضر – لاتقتصر على المجتمعات البدائية وحدها، نتيجة لتقدم وسائل الاتصال بين الشعوب بصورة تساعد على تطور الشعوب البدائية والمتخلفة ذات التنظيم القبلى. ومن بين الدراسات القيمة التى اهتمت بمضامين التغيرات الكيفية فى القيم والأنماط الثقافية والحضارية والتى تمثل بعدا جديدا للدراسة الانثروبولوجية بعيدا عن رحاب المدرسة التقليدية، تلك الدراسة التى قام بها «لرنر Lerner» عن اضمحلال المجتمع التقليدى ومراحل تطوره. ويأخذ لرنر فى دراسته هذه بكل من التعريفين الاقتصادى والانثروبولوجى للمجتمع، والتعريف الاقتصادى للمجتمع التقليدىTraditional Society والذى يحمل لواءه الاقتصادى الشهير روستو Rostow :هو ذلك المجتمع الذى يسود فيه نوع معين من التصنيع مع تطبيق محدود للمعرفة التكنولوجية على عمليات الانتاج. وهو يرى أن هذا التعريف ينطبق على معظم دول الشرق

الأوسط الست التى قام بدراستها، وذلك اذا استثنينا بالطبع تركيا ومصر، لاسيما بعد قيامها بتنفيذ خطط طموحة للتصنيع. أما التعريف الانثروبولوجى للمجتمع التقليدى مؤداه أن طرق وأنماط السلوك الاجتماعى تستمر فى هذا المجتمع، مع قليل جدا من التغيير - من جيل إلى جيل - وتتحكم العادات والتقاليد فى توجيه هذا السلوك التقليدى، وتلعب دورا اكثر أهمية من القانون الوضعى، كما يتميز البناء الاجتماعى فى هذا المجتمع بالجمود وعدم المرونة(٣٢).

ويرى «لرنر» ان منطقة الشرق الأوسط تختلف الآن عما كانت عليه من قبل، أى منذ حوالى اكثر من ثلاثين عاما. وهو يرى أن قليلا جدا من سكان هذه المنطقة مازالوا يرغبون فى المعيشة طبقا لاحكام المجتمع التقليدى. والغرض الأساسى من دراسة «لرنر» هو تحليل ظاهرة التمدن او التحديث Modernization كعملية اجتماعية. وفى سبيل هذا الهدف يطبق «لرنر» دراسته على ست من دول الشرق الأوسط هى: تركيا ولبنان ومصر وسوريا والاردن وايران، كما يستخدم فى دراسته مقياسا ذى مراتب ثلاث وهى تقليدى Traditional وتحولى Transitional وحديث Modern ويضع طبقا لهذا المقياس تركيا ولبنان فى المقدمة، ومصر وسوريا فى الوسط والاردن وايران فى المؤخرة(٣٣).

ويتناول «لرنر» بعد ذلك فى دراسته لدول الشرق الأوسط الست، كل على حدة، مبرزا الاطار الثقافى والقيمى والاجتماعى لهذه المجتمعات، وعارضا لبعض المشكلات الطبيعية والاقتصادية والادارية التى تجابه هذه المجتمعات وإن اتسم علاجه لبعضها بصبغة سياسية وايديولوجية، وقد كان من الأفضل أن يبعد عن هذا الإتجاه حتى تتسم دراسته بالموضوعية الحقة(٣٤).

وعندما اهتم الانثروبولوجيون بالدراسات القروية، اتجهوا الى دراسة القرويين لا فى مضمونهم الاقتصادى أو التاريخى - كما كان متبعا من قبل فى كثير من الدراسات القروية - وانما فى مضمونهم الثقافى الكلى، متأثرين فى ذلك باتجاهاتهم نحو الدراسة الكلية للثقافة أو المجتمع التى لا تعنى دراسة كل شيء، وانما تقصد دراسة اى شيء (كالسمة الثقافية أو النظام الاجتماعى مثلا) فى ضوء علاقته بالاشياء الأخرى. فلم يتجه الانثروبولوجيون مثلا الى البحث عن نشأة النظم الاجتماعية الريفية وتطورها، وإنما اتجهوا الى الدراسة البنائية الوظيفية لهذه النظم، واستخدموا فى ذلك وسيلة البحث الحقلى. وقد اقتضت طبيعة المجتمع القروى المركبة تعديلا فى الطريقة الانثروبولوجية التقليدية التى تبلورت من خلال دراسة المجتمعات البسيطة. وبمقتضى هذا التعديل، قامت الطريقة الانثروبولوجية لدراسة المجتمع القروى على أساس منطقى - ريدفيلد - ينظر بمقتضاه الى القرية على أنها وحدة دراسية مستقلة بذاتها يمكن ان تطبق عليها أساليب دراسة المجتمعات المحلية ،وعلى أنها وحدة تابعة أيضا، والتالى يتطلب الأمر دراسة علاقتها وارتباطها مع المجتمع الأوسع التى تعتبر جزءا منه. وقد نتج عن هذه القاعدة المنهجية ان أبرز اتجاهين واضحين يمكن أن تندرج تحتهما مختلف الدراسات القروية التى أجريت خلال العشرين عاما الماضية[٣٥].

أ- الاتجاه التركيزى

يتصف هذا الاتجاه بالتركيز على القرية كوحدة أساسية للدراسة يمكن أن تطبق عليها الأساليب المنهجية التى استخدمها الانثروبولوجيون فى دراساتهم للمجتمعات البدائية المحلية. وقد نتج عن هذا الاتجاه مادة اثنولوجية هائلة عن القرى وأوجه الحياة بها فى جهات عديدة من العالم. وقد اهتمت بعض هذه الدراسات بتقديم صورة شاملة لأوجه الحياة الاجتماعية بالقرية،بينما اهتم

البعض الآخر بالدراسات المتخصصة التى تركز مثلا على نسق معين كالدين أو الاقتصاد أو نظام الطوائف أو التغير الاجتماعى. وتعتبر الدراسات المتعلقة بالتغير الاجتماعى والتنمية من أهم الدراسات القروية السائدة الآن لارتباطها بالاهتمامات الجارية فى عالمنا المعاصر من ناحية العمل على تنمية البلاد الزراعية المتخلفة اقتصاديا. هذا ، وقد اتسمت الدراسات العامة أو الشاملة بالوصف دون التحليل، وان كانت قد ساهمت فى تزويد الباحثين بمادة انثولوجية وافرة، والتى استخدمت فى تطوير المفاهيم النظرية والأساليب المنهجية لدراسة وفهم المجتمع القروى. وقد حاولت الدراسات التخصصية أن تسد هذا العجز فاولت اهتماماً كبيراً بالوصف المفصل لنظام أو نسق معين، بالاضافة إلى التحليل والتفسير لطبيعته ووظيفته.

ب- الاتجاه الممتد «التوسعى» :

يشير هذا الاتجاه إلى المفاهيم والدراسات الخاصة بتصوير طبيعة العلاقة بين القرية والمجتمع. فعلى أساس هذا التصور تتحدد الطريقة التى يتبعها الباحث فى الكشف عن جوانب هذه العلاقة. وبالتالى يمكن أن يصل إلى فهم السمات المميزة للمجتمع القروى. وقد اختلف الانثروبولوجيون كما سبق أن أوضحنا فى تحديد أبعاد هذه العلاقة، الا أن التصور الثقافى لطبيعة العلاقة القائمة بين الجزء والكل لازال يشكل أساسا منهجيا فى الدراسات القروية الانثروبولوجية. ومع ذلك فقد اوضحت الدراسات التى اتخذت البعد الثقافى أساسا تحليليا، مفارقات ومتناقضات كثيرة عند المقارنة بين المجتمعات القروية المختلفة. فبينما وجد باحثون أن ثقافة الريفيين تختلف اختلافا متباينا عن ثقافة الحضر كما هو الحال مثلا فى المجتمع القروى ببولندا والمكسيك قبل الحرب، وجد باحثون آخرون أن هناك وحدة ثقافية مشتركة بين جزئى المجتمع المحلى، الأمر الذى يصعب معه تطبيق المفهوم الغربى الخاص بتقييم

المجتمع المحلى الى نموذجين احدهما ريفى والآخر حضرى، إذ يختلف كلاهما عن الآخر اختلافا متباينا، ويشكل كل منهما عالما مختلفا عن الآخر. ويتضح ذلك مثلا إذا فحصنا مجتمعات الشرق الأوسط، فنجد أن السكان الريفيين والحضريين يعتمدون على ثقافة مشتركة فى كثير من الأمور الهامة فى حياتهم اليومية. إذ أن العلاقة والاتصال بين الريف والحضر – فى حقيقة الأمر – أعمق بكثير مما توحى به النظرة السطحية وان اختلفت طبيعة هذه العلاقة أو درجة ذلك الاتصال.

وهكذا استفادت الأنثروبولوجيا من استخدام «المنهج المقارن» فى دراسات القرية، وإن كان وجه المقارنة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، فى كون الأول يقارن بين قرية وأخرى أو بين القرية والمدينة، بينما تتجه الأنثروبولوجيا إلى مقارنة القرية بالمجتمع البدائي. معتمدة على دراسة كل مظاهر الحياة الاجتماعية، أو ما يسمى بالدراسة المركزة Intensive Study على اعتبار أن المجتمع البدائى يمثل وحدة مستقلة متميزة.

إلا أن النظرة الكلية الشاملة «للقرية» كوحدة، تفيد من الناحية النظرية والتفسيرية علماء الاجتماع عند النظر فى موضوعات دراساتهم، بحيث يحاول كل منهم توضيح العلاقات التبادلية التساندية بين أجزاء هذه الوحدة التى يتمثل بناءً إجتماعيا Social Struettüre متميزاً . وهذا التفسير الكلى الشمولى للقرية يسهم بلاشك فى ثراء الدراسات القروية.

خامسا: إسهام الاقتصاد فى الدراسات الريفية:

وإلى عهد قريب كانت المجتمعات القروية من الموضوعات التى تهتم بها علوم اخرى غير الانثروبولوجيا، فقد استرعت المجتمعات القروية فى أوربا وآسيا

انتباه رجال الاقتصاد والاجتماع والمؤرخين الذين كانوا يهتمون بأصول النظم القروية ولاسيما النظم الزراعية. وقد تركز اهتمام هؤلاء الدارسين حول العلاقات بين الفلاحين، أو أشكال الملكية الزراعية المختلفة وخاصة الاقطاع. وهكذا كان هناك اختلاف بين دراسة الفولكلور أو التراث الشعبى Folklore والحياة الشعبية Folklife (الحياة القروية)، وبين دراسة الانثروبولوجى أو الاثنولوجى للحياة البدائية (الفولكسندة Folkskunde فى مقابل الـVolker Kunde)(٣٦).

وعندما انتقل الانثروبولوجيون الأمريكيون من دراسة المجتمعات القديمة فى شمال أمريكا إلى دراسة الحياة القروية المعاصرة فى جنوب ووسط أمريكا، اهتم عدد كبير منهم بدراسة أوضاع الفلاحين. وقد أدى ذلك الانتقال إلى حدوث تحول لم يدركه هؤلاء العلماء تماما فى طريقة ترتيب المجتمعات التى يقومون بدراستها فى عقولهم(٣٧).

ويتميز كل مجتمع قروى بمجال معين من النشاط الاقتصادى الذى يستحق الدراسة ، والذى يختلف إلى حد ما عن المجموعة المتكاملة لكل الأنشطة التى يتميز بها المجتمع البدائى المنعزل.ويتخذ ذلك المجال الاقتصادى – كما يقول بارنز – وصفا مختلفا عند التحليل. إذ يجب على المرء أن يقوم بدراسة خاصة لهذا المجال الاقتصادى. ولذا نجد هانسن Hanssen فى دراسته للحياة الريفية فى السوق منذ قرن، يقوم بوصف العلاقات التى كانت موجودة بين هؤلاء القرويين الذين كان معظمهم ممن يسكنون الأكواخ ، وبين سادة المزرعة الذين كان هؤلاء الفلاحين يعملون فى خدمتهم. ويقوم بوصف هذه العلاقات كميدان نشاط يتميز به ذلك المجتمع، ولم يكن ذلك المجال فى هذه الحالة مجالا اقتصاديا تماما(٣٨).

وقد قام الدارسون لعلم الاجتماع الريفي والاقتصاد بوصف المناطق التى تباع فيها البضائع من نوع أو آخر، وكذلك المناطق التى يأتى اليها المشترون من مراكز التوزيع. كما قدم ارنسبرج Arensberg وكمبال Kimball وهما من الانثروبولوجيين، وصفا جيدا لمثل هذه الأسواق التى تتركز حول تقاطع الطرق وفى المعارض والمحلات فى ريف ايرلندا. ومن الواضح أن الغرض أو الهدف الذى يربط بين الأفراد فى شبكة العلاقات هو مسألة تشابه أو اختلاف على جانب كبير من الأهمية. فقد قام أوسكار لويس Oscar Lewis بمقارنة المجتمعات الريفية فى المكسيك وجزر الهند الشرقية ليؤكد اختلافا فى هذا النوع. وإذا نظرنا إلى ريف المكسيك نرى قرية ترتبط بأخرى عن طريق التجارة أساسا .وكذلك عن طريق التزاور فى الأعياد، والقيام بالواجبات والمهام غير الحكومية وزيارة الأضرحة والأولياء. وتميل المجتمعات المحلية التى تحبيذ فكرة الزواج الداخلى، ولكل منها ثقافة متجانسة إلى حد ما . كما أن الأحساس بالولاء للمجتمع المحلى قوى جدا. أما الأشخاص الذى يخرجون من مجتمع محلى إلى آخر أو إلى مدينة، فانما يفعلون ذلك كأفراد أو كجماعات أسرية ويقومون بأنشطة متشابهة ولكنها متوازية ومفصلة. وتتفق هذه الأنشطة مع الحياة الثقافية والأسرية التى يحياها الأفراد داخل القرية، وليست هناك جماعات كاملة ذات ثقافة وبناء اجتماعى، ولها علاقات دائمة فى شبكة العلاقات مع جماعات أخرى مماثلة فى مجتمعات محلية أخرى(٣٩).

كما يظهر الميدان الاقتصادى فى ذلك «السوق الصامت» الذى نوه بأهميته الكتاب الألمان الذين كتبوا عن الاقتصاد البدائى. وقد نما ذلك السوق الصامت فى مجتمعات ماقبل التعليم، ويظهر فى أسواق بومى Abomey الكبيرة، ويقال أن عشرة الاف شخص قد يشتركون فى مثل هذا السوق. ولكن الصناعة التى تنشأ خارج الحياة المحلية البدائية وخاصة الصناعة الرأسمالية

والتكنولوجية، تجذب عامل الكامار من قريته الهندية للعمل فى مصانع القطن والجوت، كما تجذب رجل القبيلة الافريقى للعمل فى مناجم الماس، ورجل القبيلة في غينيا الجديدة للعمل فى المزارع البعيدة. وتعتبر «المجالات» الاقتصادية للفلاح أقل وضوحا واقل إهتماماً للحياة المحلية من تلك التى تؤثر فى رجل القبيلة. فالرجل البدائى هو ذلك الشخص الذى سرعان ما يدخل فى الصناعة الحديثة عندما تقام فى بلده، أما الفلاح الذى يمتلك الأرض فيتبع طريقة فى الحياة قد تكيفت تماما مع كثير من جوانب الحضارة، وهو بهذا يعتبر أكثر مقاومة لاغراء التصنيع(٤٠).

وهناك انطباع عام بأن الفلاحين متشابهين فى مناطق كثيرة أو حتى فى العالم بأجمعه. ولذا نجد أوسكار هاندلين Oscar Handlinعند استعراضه للصفات القروية التى جلبها المهاجرون إلى أمريكا الشمالية، يؤكد أن جموع الفلاحين الذين جاءوا من أقاصى أوربا الغربية ومن ايرلندا ومن روسيا ومن الشرق، يتميزون بطابع متشابه فى الهدوء ورباطة الجأش. ثم يقوم بوصف هذا التشابه قائلا: «فى كل مكان يوجد ارتباط شخصى مع الأرض أو ارتباط بقرية متكاملة أو مجتمع محلى. كما يظهر التركيز على أهمية الأسرة. ويعتبر الزواج شرطا للانتعاش الاقتصادى، وتركيز الأنساب والسلالات فى الذكور. والصراع بين الارتباط بالأرض والعالم المحلى، وضرورة زرع المحاصيل النقدية». وهكذا يجد الملاحظ للحياة القروية فى شرق الهند، الصلة الحقيقية بين الشرق والغرب، متمثلة فى هؤلاء الفلاحين «ذلك أن الفلاح فى هذه المنطقة يمثل طريقة فى الحياة قديمة كقدم الحضارة ذاتها». فهناك وحدة أساسية تجعل الفلاحين متشابهين جدا فى كل مكان». كما نجد نفس الانطباع عند كاتب فرنسى حديث يعتقد أن الفلاحين متشابهين جدا فى كل مكان، لدرجة أنه يطلق عليهم «سلالة ذات صفات نفسيه وجسدية عامة- Psycho

physiological. ويعلن أن الفلاح فى أى مكان يشبه الفلاح الذى يبعد عنه مسافة كبيرة، أكثر مما يشبه رجل المدينة الذى يعيش معه فى نفس البلد. كما يذكر أيضا بعض الملامح التى يشترك فيها الفلاحون فى كل مكان مثل: اعتبار الأسرة كجماعة اجتماعية، والارتباط الروحى بالأرض، والتركيز على أهمية الانجاب. ويتأكد هذا الأحساس بأن الفلاحين نوع واحد من البشر. وعندما تقرأ إحدى الكتابات باللغة اللاتينية التى ترجع إلى القرن الرابع، فهى تعتبر وصفا للفلاحين فى ذلك الوقت والمكان. وهذا الوصف يمكن أن يحل محل ماكتبه هاندلين عن الفلاحين فى زمن آخر(٤١).

مراجع الفصل الأول

1- A.R. Desai, Rural Sociology in India, popular parkashan, Bombay, 1969, P.9

٢- على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفى، دار الثقافة والعلوم للطباعة والنشر، ١٩٦٠، ص ٣٩.

٣- المرجع السابق. ص ٣٩ - ٤٠.

٤- فاروق محمد العادلى، «الاتجاهات المعاصرة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية: بحث تحليلى نقدى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد العاشر، العدد الثانى، مايو ١٩٧٣، ص ٢٣٣.

٥- محمد عاطف غيث، هدى مجاهد، نهى فهمى، «دراسة نظرية ومرجعية للمجتمع الريفى» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٦٩، ص ١٨ - ١٩.

٦- المرجع السابق، ص٢٠.

٧- المرجع السابق، ص ١٠.

8- A.R. Resai, op.cit., P.6.

9- Ibid., P. 7.

10- Ibid., P.8.

١١- محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢، ص ١٠.

١٢- المرجع السابق، ص ١٧-١٨.

١٣- محمود عودة، «الوضع الحالى للدراسات الاجتماعية الريفية» الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج.م.ع.، منشورات

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص ١٨ - ١٩.

14- William W. Falk & Shanyang Zhao, "Paradigms, Theories and Methods in Contemporary Rural Sociology,: A Partal Replication and Extensions, " Rural Sociology, Vol. 54, No. 4, 1989, PP. 587 - 600.

١٥- محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع مذكور، ص ٨.

١٦- محمود عودة، «الوضع الحالى للدراسات الاجتماعية الريفية»، مرجع مذكور، ص ٢٤.

١٧- المرجع السابق، ص٢٦.

١٨- المرجع السابق، ص ٢٧ - ٢٨.

١٩- المرجع السابق ص ٢٩ - ٣٠.

٢٠- محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع مذكور،ص ٢٦.

٢١- محمود عودة «الوضع الحالى للدراسات الاجتماعية الريفية»، مرجع مذكور ،ص ٣٧.

٢٢- حسين فهيم، «بعض الاتجاهات الانثروبولوجية فى الدراسات القروية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج.م.ع.، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص ٧٠.

٢٣- المرجع السابق، ص٧٠.

٢٤- فاروق محمد العادلى، «الاتجاهات المعاصرة فى الانثروبولوجية الاجتماعية: بحث تحليلى نقدى» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد العاشر، العدد الثانى، مايو ١٩٧٣، ص ٢٣٢.

٢٥- المرجع قبل السابق، ص٥٨.

٢٦- حسين فهيم، مرجع سابق، ص ٥٩.

٢٧- فاروق العادلى، مرجع سابق، ص٢٣٤.

٢٨- محمد عاطف غيث، دراسة فى المجتمع القروى المصرى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧، ص ١٨-١٩.

٢٩- حسين فهيم، مرجع سابق، ص ٥٩ - ٦٠.

٣٠- المرجع السابق، ص ٦٢.

٣١- المرجع السابق، ص ٦٣ - ٦٤.

٣٢- فاروق العادلى، مرجع مذكور، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

٣٣- المرجع السابق، ص ٢٣٧.

٣٤- المرجع السابق، ص ٢٣٩.

٣٥- حسين فيهم، مرجع سابق، ص ٦٥ - ٦٨.

٣٦- روبرت ردفيلد، المجتمع القروى وثقافته، ترجمة د. فاروق العادلى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص ٧٦ - ٧٧.

٣٧- المرجع السابق، ص٧٨.

٣٨- المرجع السابق، ص ١٠٦ - ١٠٧.

٣٩- المرجع السابق، ص ١١٢- ١١٣.

٤٠- المرجع السابق، ص ١١٦ - ١١٧.

٤١- المرجع السابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

الفصل الثانى

منهج دراسة المجتمع القروى

أولا : الخطوط العامة للمنهج.

ثانيا : إسهام المنهج التاريخى.

ثالثا : المقابلة كأداة لجمع البيانات.

رابعاً: مجالات بحوث القرية.

خامساً: العمل الميدانى فى القرية.

مراجع الفصل الثانى.

الفصل الثانى

منهج دراسة المجتمع القروى

اولا- الخطوط العامة للمنهج:

تتبع الدراسات الريفية الخطوط العامة للمنهج المتبع فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفى علم الاجتماع العام بصفة خاصة. وذلك وفقا لنوعية الدراسة التى يقوم بها الباحث، سواء كانت دراسة كشفية أو وصفية أو تشخيصية، بحيث يجب أن تتبع كل دراسة منهجا محددا يعطى ضوءا للطريقة المتبعة فى البحث ،ومن ثم تتحدد أداة جمع البيانات. والمعروف أن هناك مجموعة من المناهج مثل المنهج الوصفى والمنهج المقارن والتاريخى والتجريبى، وغير ذلك، وينبثق من المنهج أسلوب مثل الأسلوب الاسقاطى وأسلوب دراسة الحالة والمسح الاجتماعى والسوسيومترى، وغير ذلك ايضا من الأساليب التى تحدد أداة جمع البيانات مثل الملاحظة والمقابلة والاستمارات[1] . إلا أن أهم المناهج استخداما فى بحوث الريف هو المنهج التاريخى، وأهم الطرق: الطريقة الانثروبولوجية، وأهم الأدوات: المقابلة. ولذلك سيكون تركيزنا على هذه الموضوعات الثلاثة.

إن ريدفيلد فى محاولته وضع «قواعد المنهج» لدراسة المجتمعات القروية نقد الاتجاه الانثروبولوجى القديم فى دراسة المجتمعات البدائية على أن كلا منها وحدة قائمة بذاتها دون اهتمام بالعلاقات الخارجية، وحاول أن يبين أنه فى الدراسات الانثروبولوجية الحديثة يحرص الباحثون على إدراك المجتمع المدروس فى علاقته بالمجتمعات الأخرى القريبة والبعيدة، وعلى الأخص كلما كانت هذه العلاقة ذات أثر على النسق الاجتماعى أو السياسى كما هو الحال فى النوير، التى لم يغفل ايفانز بريتشارد علاقته... «بالدنكا» و«الحكومة البيضاء»

وأثر ذلك خاصة على النسق السياسى، المحور الذى قامت على أساسه الدراسة. وحاول أيضا أن يعقد مقارنة بين دراسته لقرية (شان كوم) وبين (النوير) على أساس أن كلا منهما مجتمع داخل عدة مجتمعات أخرى مشابهة أو مختلفة. ومن ثم استطاع أن يبرهن على أنه إذا كانت المجتمعات البدائية تدرس على هذا النحو فان الحاجة الى تطبيق هذا الاتجاه تكون أكثر الحاحا فى المجتمعات القروية التى تتميز بانتمائها إلى مجتمع اكبر منظم تشرف عليه حكومة واحدة تعمل على التنسيق والتوجيه خصوصا فى ميادين الاقتصاد والسياسة والدين. وهكذا كانت فكرته هذه أساسا لعدد من الدراسات القروية التى أجريت فى مناطق متعددة من العالم أجراها معاونوه وتلاميذه[٢].

وبعد ريدفيلد – الذى يعد رائدا بلا منازع فى ميدان دراسة المجتمع القروى – قام عدد كبير من الانثروبولوجيين بدراسات متعددة على مجتمعات قروية فى أنحاء متفرقة من العالم. ونذكر من بين هذه الدراسات دراسة «اريك ولف» على أنماط الفلاحين فى امريكا اللاتينية، ودراسة «مارتن يانغ» عن القرية الصينية، ودراسة «اوريان ماير» عن الفلاحين فى الباسفيك، و «ارنسبرج» عن الفلاح الايرلندى و«كانسيان» عن فلاح جنوب ايطاليا، وسميث عن المجتمع الريفى فى اليابان، و«لويس» عن قرية تبوزتلان فى المكسيك....الخ، وهكذا أضحى الاهتمام بدراسة المجتمع القروى يشكل احد تيارات البحث الرئيسية المعاصرة للانثروبولوجيا فى القرن العشرين. وقد انتقل هذا الاهتمام إلى مصر أيضاً حيث نجد أن اهتماما معاصرا بدراسة المجتمع القروى يتمثل بصفة خاصة فى دراسة كل من «عاطف غيث» عن قرية القيطون و «حامد عمار» عن قرية سلوا[٣].

ومن أشهر الدراسات التى يمكن أن تنطوى تحت لواء الانثروبولوجيا الريفية تلك التى أجراها، «روبرت ريدفيلد» وافاد منها فى صوغ منهجه

ونظرياته عن المجتمع القروى، كذلك دراسات «اوسكار لويس». وقد مارست هذه الدراسات تأثيرا قويا على الباحثين فى داخل الولايات المتحدة وخارجها وبخاصة فى الدول النامية. كذلك قامت سنثيانلسون Synthia Nelson وهى باحثة أمريكية أيضا بدراسة حديثة عن النظرة إلى العالم فى قرية مكسيكية. مستخدمة، الاختبارات الاسقاطية، فى محاولة للتعرف على التوجيه المعرفى للقرويين، والقرية التى درستها تضم الفين وأربعمائة من السكان، وتقع على بعد ٢٥٠ ميلا غربى مكسيكوسيتى العاصمة[٤].

وقد جمع «الرنر» مادة بحثه عن طريق أسلوب «المقابلة» والاستعانة بمجموعة من المقابلين وينقد ريسمان Riessman فى مقدمة الكتاب، هذا الأسلوب حيث يرى أنه أسلوب غير صالح للتطبيق فى المجتمع القروى نظرا لعلاقة الشك التى قد تسود بين من يقوم بالمقابلة – لاسيما اذا كان اجنبيا اوغريبا عن هذا المجتمع – وبين الفرد المفحوص أو موضوع المقابلة. وبالرغم من أن هذا الأسلوب قد طبق بنجاح فى مصر (لاسيما فى ابحاث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) إلا أنه قد تم على أيدى عناصر قومية. لذلك فان اسلوب الملاحظة بالمشاركة Participant Observation الذى يطبقه الانثروبولوجيون الاجتماعيون فى ابحاثهم ودراساتهم الحقلية قد يكون أجدى واكثر نفعا ،نظرا لما يتضمنه من مشاركة الباحث الفعلية فى حياة الأفراد موضوع الدراسة. وذلك بغية جمع اكبر قدر من البيانات اللازمة لدراسته، هذا إلى ما تتضمنه المشاركة والمعايشة الفعلية من زيادة فى طبيعة الموقف الاجتماعى، وبالتالى فعالية الدور الذى يقوم به الباحث. ولكن من ناحية أخرى يجب أن يحذر الباحث من اندماجه الكامل فى الأنماط الثقافية والسلوكية للمجتمع أو الجماعة موضوع الدراسة، الى الحد الذى يجعله يقبل هذه الأنماط دون استقصاء جوانبها وتفسيرها، حتى لا تفقد ملاحظته موضوعيتها. وعلى كل يستلزم الملاحظة بالمشاركة أن تكون الطريقة التى

يقدم بها الباحث نفسه لأفراد الجماعة مقبولة، لأن أقل خطأ يقع فيه قد يؤدى الى إخفاقه فى مهمته وفشله فى اجراء دراسته. ففى مواقف المقابلة مثلا قد يفشل الباحث فى الحصول على بيانات من أحد المبحوثين فيستعيض عنه بغيره، ولكن الأمر يصبح متعذرا بالنسبة لمجتمع باسره(٥).

أما من ناحية التباين المنهجى فيتضح ذلك فى طريقة جمع المادة وتحليلها فبينما يتجه الانثروبولوجيون الى الدراسة الحقلية المركزة الشاملة لوحدة الدراسة، يركز السوسيولوجيون على وسائل المسح والاستخبار والاعتماد على الوثائق التاريخية والاحصاءات. هذا ونجد اعتمادا على كل من الدراستين، حيث يتجه الباحثون الى الجمع بين الوسائل السوسيولوجية والانثروبولوجية فى دراسة الظواهر الريفية بقصد الحصول على دراسة متعمقة تهتم بالعرض الوصفى والتحليل الكمى(٦).

ثانياً: إسهام المنهج التاريخى :

ظهر فى الأونة الآخيرة الكثير من الدراسات الإجتماعية التاريخية التى تناولت بالدراسة والبحث جوهر قضايا المجتمع المصرى وخاصة ما يتعلق بقضية الفلاح والأرض الزراعية، وهذه الدراسة تمثل أهمية قصوى نظراً لاعتماد البحث على بيانات من واقع المجتمع المصرى تاريخياً، وتحليلها من الناحية الإجتماعية تحليلاً دقيقاً(٧).

وعلى ذلك فإن هذه الدراسة التى نعرض لها تقع بين تلك الدراسات الإجتماعية التاريخية التى تعالج أو هى توضح التغيرات الإقتصادية والإجتماعية لأوضاع مصر من خلال تغير أوضاع حيازة الأرض الزراعية ونشوء الملكيات الكبيرة فى الفترة مابين ١٨٣٧ وحتى عام ١٩١٤ . ولقد اختار رؤوف عباس حامد ١٨٣٧ كبداية لهذه الدراسة، لأن مطلع هذا العام شهد صدور قرارات

توريث حق الانتفاع على أطيان الابعادية، ومن ثم نشأت حقوق ثابتة على ذلك النوع من الأطيان لفريق من الناس كانوا نواج لطبقة كبار الملاك الزراعيين. أما توقفه عند عام ١٩١٤ فقد كانت - من وجهة نظره - تمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة فى تاريخ مصر تختلف من حيث الظروف الإجتماعية والسياسية.

ويتفق الباحث مع الكثير من الباحثين فى أن قيام حكومة مركزية لتنظيم عملية الرى كان ضرورة أملتها الظروف الطبيعية من حيث وجود مجرى النيل الذى تعتمد عليه مصر اعتماداً أساسياً فى الزراعة، مما أدى إلى ضرورة سيطرة الدولة على جميع الأراضى الزراعية حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حين اضطراتها الظروف للتنازل - تدريجيا - للأفراد حتى استقرت أوضاع الملكية الخاصة للأرض.

ولقد صاحب تلك الأوضاع نظام من الاستقلال، حيث كان هناك ما يسمى بنظام السخرة، أى سخرة الفلاحين فى زراعة الأرض، والاستغلال أيضا عن طريق الإيجار سواء بالمشاركة أو بالمناصفة، ولقد كان المستفيد الأول والأخير هو «الملتزم» ومن ثم تحول نظام الالتزام عما كان عليه فى الأصل من مباشرة زرع الأرض وجباية الأموال والضرائب إلى نوع من الانتفاع بالأرض، حتى أنه فى بداية القرن الثامن عشر أصبح «الملتزم» هو المالك الحقيقى والفعلى للأرض.

لقد ظلت أوضاع حيازة الأرض الزراعية، على ماكانت عليه منذ الفتح العثمانى حتى عام ١٨٠٥ عندما تولى محمد على حكم مصر فأحدث انقلاباً فى أوضاع حيازة الأرض الزراعية، وبذلك وضع محمد على أساس الملكية الخاصة للأرض، ولقد ساعد ذلك على تداعى نظامه الاحتكارى فيما بعد.

أما عن العوامل التى أدت إلى نمو الملكيات الزراعية الكبيرة فقد كان لتطور وسائل الرى والزراعة منذ أيام محمد على، أن زادت مساحة الأرض من ٤,٧٠٠,٠٠٠ فدان عام ١٨٨٢ إلى ٥,٤٢٠,٠٠٠ عام ١٩١٤. كذلك فقد أدى بيع أطيان الدائرة السينة والدومين إلى توسيع ملكية كبار الملاك الزراعيين. ومن ناحية ثالثة فقد لعبت البنوك والشركات العقارية دور الممول لتلك الصفقات، لما كانت تقدمه من قروض للملاك بضمان مافى حوزتهم من أراضٍ زراعية، وبذلك ساهمت فى نمو الملكيات الزراعية الكبيرة.

لقد تكونت ملكيات أعيان الريف نتيجة لتطور المعاملات داخل مجتمع القرية ذاتها على عكس ملكيات أفراد الأسر الحاكمة وملكيات كبار الموظفين التى قامت على ماكان يمنحه الحكام من أراض للأفراد. كما أن هناك فئة الأقباط التى كونت ملكيات كبيرة فى ظروف تتسق مع أوضاعهم فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر عن طريق المحاسبة، ومعظم وظائف الديوان الخاص بذلك، إلى جانب فئة الأجانب من الأوربيين والتى ترجع إلى أيام محمد على الذى منحهم أطياناً واسعة من الأبعادية نظير الاستعانة بهم فى الجيش وغيره من أعمال الحكومة.

أما صغار الملاك فقد أدت تكاليف الانتاج الباهظة إلى استدانتهم من المرابين. كل ذلك أدى إلى الفشل فى تحقيق التوازن الاجتماعى وحماية الملكيات الصغيرة. فقد كان كبار الملاك يزدادون ثراء على حساب صغار الملاك، وأصبح التناقض الاجتماعى واضحاً وعميقاً، وبقيت الملكيات الكبيرة تشكل العمود الفقرى للحياة الإقتصادية فى مجتمع يعتمد كلية على الزراعة مما انعكست آثاره على قوى الانتاج وعلاقاته التى سادت فى المجتمع الريفى وخلفت آثاراً واضحة على الفلاحين من صغار الملاك والمعدمين.

لقد لعبت الملكيات الكبيرة دوراً بارزاً فى الحياة الإقتصادية للبلاد فاقتصرت

القوى الإنتاجية على مجال واحد من مجالات الاستثمار، جمع بين الاستغلال شبه الاقتطاعى والاستثمار الرأسمالى. أما عن الدور السياسى الذى لعبته، فقد اتسم دور البورجوازية الزراعية المصرية فى الحياة السياسة بالتشتت الذى نتج عن عدم وجود الوعى الطبقى لديها، ويرجع ذلك إلى انتماء كبار الملاك إلى فئات إجتماعية متعددة ومتباينة تختلف أهدافها ومراميها السياسية اختلافاً شاسعاً من ناحية، كما يرجع من ناحية أخرى إلى جمود القوى الانتاجية.

ثالثا: المقابلة كأداة لجمع البيانات:

تعد المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات وأكثرها استخداماً نظراً لمميزاتها المتعددة ولمرونتها، هذا بالاضافة إلى الاعتماد عليها كليةً فى المجتمعات التى تنتشر فيها الأمية. وتستخدم المقابلة فى الكثير من العلوم الانسانية وخاصة بعد أن تأثرت بالاتجاهات القياسية الحديثة (٨).

ويختلف استخدام المقابلة فى البحوث الإجتماعية باختلاف دورها فى تصميم البحث فقد تستخدم فى المراحل الأولى من الدراسة للمساعدة على تحديد أبعاد الظاهرة والايحاء بفروض، وكشف الاطارات المرجعية الطبيعية الموجودة فى أذهان المبحوثين، أو كوسيلة أساسية لجمع البيانات.

ويواجه الباحث الكثير من المشاكل المنهجية عند استخدام المقابلة كوسيلة لجمع البيانات. ومع ذلك فلازالت البحوث المنهجية التى تتناول هذه المشاكل قليلة. وقد تنبهت مؤخراً الكثير من الدول النامية لمشكلة حيوية فى مجال العلوم الإنسانية إذ اتضح أن هناك اتجاها خاطئاً فى هذه الدول لتطبيق أدوات جمع البيانات ووسائلها بحرفيتها كما تطبق فى المجتمعات الغربية.

وقد قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، بتكليف من اللجنة

العليا لاصلاح القرية بوزارة البحث العلمى باجراء مسح اجتماعى شامل بست قرى: ثلاثة منها بمحافظة البحيرة وثلاث أخرى بمحافظة الجيزة، وذلك تمهيداً لاجراء بعض التجارب الخاصة بالنهوض بهذه القرى اجتماعياً وصحيا واقتصاديا وثقافياً.

ونظراً لاستخدام المقابلة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات على هذا النطاق الواسع فى هذه الدراسة، وحتى يمكن الافادة من استخدام هذه الوسيلة استخداماً صحيحاً بمجتمعنا الريفى فى الدراسات المقبلة. ونظراً لعدم وجود دراسات علمية عن المقابلة - فى الريف المصرى - والظروف التى تؤثر فيها، رؤى إجراء هذا البحث لتقويم المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الريف المصرى.

مشكلة البحث وأهدافه:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الجوانب المختلفة لاستخدام المقابلة كوسيلة لجمع البيانات والظروف التى تؤثر فيها، وكذا تقويمها كوسيلة لجمع البيانات من بعض قرى الريف المصرى. ويحاول هذا البحث الاجابة على بعض الأسئلة مثل:

١- ماهى العوامل والظروف المختلفة التى تؤثر فى المقابلة عند استخدامها كوسيلة لجمع البيانات فى البحوث الاجتماعية من الريف المصرى ؟.

٢- ماهى ظروف تدريب الباحثين الميدانيين وتوجيههم والاشراف عليهم التى تؤثر فى أسلوب تطبيق المقابلة ؟.

٣- ماهى القواعد العامة التى يجب مراعاتها فى استمارة المقابلة تحت ظروف مشكلة البحث ؟.

٤- إلى أى مدى يختلف موقف المقابلة فى الطبيعة عنه فى تصميم البحث؟.

٥- مامدى تقبل الأفراد المبحوثين للمقابلة كوسيلة لجمع البيانات منهم، وماهى الظروف التى تؤثر فى هذا التقبل؟

منهج البحث وخطواته:

- **المنهج**: استخدم فى هذا البحث المنهج الوصفى ، وذلك لعدم وجود دراسات سابقة أجريت فى مجاله.

- **مجتمع البحث**: حدد مجتمع البحث بالباحثين الميدانيين الذين اشتركوا فى بحث إصلاح القرية وعددهم أربعون.

- **وضع الإطار المرجعى للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى البحث**، وتعتبر التعريفات التى استخدمت تعريفات اجرائية تخدم أهداف هذا البحث، وفى نفس الوقت اعتبرت هذه التعريفات المعيار الذى فى ضوئه يمكن مناقشة نتائج البحث.

- **الاطار المرجعى للبيانات**: حدد طبقا لأهداف البحث، وصمم الاستبيان تبعاً لهذا الإطار. وقد استخدم الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات نظراً لصعوبة الاتصال بالباحثين وتفرقهم فى أنحاء مختلفة من الجمهورية. هذا، وقد تركت أغلب الأسئلة مفتوحة النهاية، وذلك لاعطاء أكبر فرصة ممكنه للباحثين الذين أرسل إليهم الاستبيان للتعبير عن استجاباتهم وعدم تحديدها بمتغيرات محددة، وأرسل الاستبيان بالبريد وبلغ العائد منه ٢٦ إستجابة.

- **تفريغ وجدولة البيانات**: صنفت إجابات الباحثين على الأسئلة المفتوحة النهاية، وكانت هناك بعض أسئلة للتعرف على مدى ادراك الباحثين

لبعض الموضوعات. واعطيت درجات لكل استجابة تبعاً لمعيار محدد لكل سؤال من هذه الأسئلة.

الصعوبات العامة:

١ – صادف الباحثون بعض الصعوبات العامة أثناء إجراء العمل الميدانى، وبسؤالهم عن هذه الصعوبات العامة، انحصرت اجابتهم فى عدم وضوح ترقيم المنازل، وأن وقت النزول فى الصباح كان غير مناسب نظرا لانشغال المفحوصين فى أعمالهم، وعدم تنظيم عملية توزيع الباحثين على مناطق القرية، وعدم تنظيم الاشراف على العمل الميدانى، وعدم تحديد مسئوليات المشرفين، وعدم تمكن المشرفين من ملاحظة جميع الباحثين أثناء إجراء المقابلات.

٢ – ذكر بعض الباحثين عدم وجود أطر ومفاهيم واضحة تجمع على أساسها البيانات. كما ذكر بعض الباحثين أنهم جابهوا فى الميدان مواقف لم يتدربوا عليها أثناء فترة التوجيه.

آراء الباحثين فى المقابلة.

١ – كان من الموضوعات الهامة معرفة مدى رضا الباحثين عن الوسيلة التى استخدموها فى جمع بيانات البحث. ولذلك وجه اليهم السؤال التالى: (هل توجد أسئلة كان يجب أن تتضمنها الاستمارة) فأجاب ٢٤٪ من الباحثين بأن من رأيهم اضافة بعض الأسئلة التى تتعلق بموضوعات عدة ذكروها واعتقدوا أن الاستمارة قد أغفلتها.

٢ – وبسؤال الباحثين عن وجود ملاحظات لهم على الاستمارة بوجه عام، أجاب ٣١٪ بالايجاب. وكان من بين ملاحظاتهم أن المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الريف يجب أن تستكمل ببعض الوسائل الأخرى مثل

الملاحظة. كما ذكر بعضهم أنه كان من الأجدر قفل بعض الأسئلة المفتوحة النهاية لتسهيل عمليات التفريغ والجدولة، وهذا بالاضافة الى أن بعض الأسئلة كانت مكررة.

نتائج البحث:

أوضحت بيانات البحث عدة نتائج هامة. وسنناقش هذه البيانات هادفين إلى استخلاص بعض النتائج ذات الدلالة:

أولا: الباحث:

١ - أوضحت بيانات البحث أن الباحث يشكل عنصرا هاما من عناصر المقابلة، ويمكن الاستدلال على العوامل الهامة التى تؤثر على كفاءة الدور الذى يقوم به الباحث فى المقابلة، من البيانات التى أمكن استخلاصها. والاختيار الرشيد للباحث يعتبر أحد العوامل الهامة، فكلما زادت خبراته فى مجال البحوث الاجتماعية، كان اقدر على مجابهة المواقف المختلفة التى قد تصادفه عند اجراء المقابلة، وكذا إمكانية التصرف إزاء هذه المواقف تصرفا سليما.

٢ - أوضحت بيانات البحث أن ٢٣ ٪ من مجموع الباحثين كلفوا باكثر من عمل أثناء اجراء البحث. والسؤال الذى يثار فى هذا المجال: هل من المفيد فى تنظيم العمل الميدانى الا يكلف الباحث بأكثر من عمل من الأعمال الميدانية مثل المقابلة والمراجعة والاشراف ......الخ أم يتبادل الباحثون هذه الأعمال؟.

لم يستدل من نتائج البحث على إجابة هذا السؤال، ولكن من المعتقد فى هذا المجال أن التخصص فى الأعمال الميدانية اثناء اجراء العمل الميدانى يفضل تبادل الباحثين الأعمال المختلفة.

ثانيا: استمارة المقابلة::

١ - تشكل اسمارة المقابلة ركناً هاماً آخر من اركان المقابلة، وسنناقش بعض العوامل المختلفة التى أوضحت بيانات البحث أثرها المباشر على المقابلة. وأهم هذه العوامل هو صياغة أسئلة استمارة المقابلة. فقد أوضحت بيانات البحث أهمية صياغة الأسئلة باللغة الدارجة (العامية) التى يفهمها الأفراد المفحوصين.

٢ - أوضحت بيانات البحث ان عدم اقتناع الباحثين (٢٣ ٪) بالترتيب المنطقى لأسئلة الاستمارة أدى إلى تعديلهم لهذا الترتيب أثناء تطبيق الاستمارة. وهذا ولاشك يؤثر على معامل الثبات.

٣ - المجتمع الريفى له عاداته وتقاليده التى يتمسك بها والتى تشكل جزءا هاما من أنماطه السلوكية. لذلك فإن الكثير من الموضوعات قد تشكل حرجا للفرد المفحوص مما يعقد موقف المقابلة.

٤ - يعتبر توحيد أسلوب إجراء المقابلة، خاصة فى تطبيق الاستمارة المقننة، من العوامل الأساسية التى تزيد من درجة تقنينها. وقد أوضحت بيانات البحث وجود اختلاف كبير بين الباحثين حول قراءة احتمالات الأجابة كجزء من مضمون السؤال. فقد ذكر ٨٨٪ من الباحثين أنهم كانوا يقرأون احتمالات الأجابات - حتى التى تشكل جزءا من مضمون السؤال- فى أغلب الأسئلة. والمفروض أن احتمالات الأجابات يجب الا تذكر للفرد المفحوص حتى لايوجه توجيها معينا فى استجاباته، ولاتقرأ أية احتمالات إطلاقا إلا إذا كان مضمون السؤال يشمل التعرف على رأى الفرد المفحوص فى بعض المتغيرات ودرجة تفضيله لها.

ثالثا. موقف المقابلة:

١- أوضحت بيانات البحث أن الظروف الطبيعية التى تحيط بموقف المقابلة لاتهيىء جوا صالحا لاجرائها، ويجب على مخطط البحث مراعاة هذه العوامل عند تخطيط بحثه. فيجب أن يتوقع مثل هذه الظروف والا يتوقع ظروف مثالية لاجراء المقابلات الميدانية.

٢- أوضحت بيانات البحث أيضا أن هناك الكثير من العوامل التى تتدخل فى موقف المقابلة مما يؤثر على كفاءتها كوسيلة لجمع البيانات. ومن بين هذه العوامل وجود أفراد خارجيين عند اجراء المقابلة وتأثيرهم على إجابات الفرد المفحوص وهذا بلاشك يوثر على نتائج البحث ويقلل من درجة الثقة فيها.

الخلاصة:

أولا: تعتبر المقابلة وسيلة ناجحة لجمع البيانات فى إجراء البحوث الاجتماعية من الريف المصرى إذا ماروعى الآتى:

١- التخطيط السليم للمقابلة ومعرفة حدود استخداماتها ومدى الاعتماد عليها وعلى صحة البيانات التى تجمع عن طريقها.

٢- الاختيار الرشيد للباحثين والتدريب الجيد الذى يوضح أهداف البحث وأسلوب تطبيق الاستمارة، وطريقة توجيه الأسئلة، والهدف من كل سؤال .بالاضافة إلى توجيه الباحثين إلى المواقف المختلفة التى قد تقابلهم أثناء إجراء المقابلة وكيفية التصرف فى مثل هذه المواقف، بحيث لاتؤثر على كفاءة المقابلة.

٣- دراسة الأنماط الثقافية والسلوكية للمجتمع موضوع الدراسة، فهذه

الدراسة تهيىء للباحثين فرصة لتفهم أسلوب تقديم موضوع البحث للفرد المفحوص. كذا تقديم الباحث نفسه للفرد المفحوص. هذا بالاضافة إلى تفهم مخطط البحث لعادات وتقاليد المجتمع، وتجنب إحراج الباحثين فى اثناء تطرقهم إلى موضوعات تثير حساسية لافراد المجتمع. كما تفيد أيضا دراسة المجتمع فى تفهم المصطلحات المختلفة المستخدمة والتى قد تحمل معان مختلفة عن تلك التى فى ذهن المخطط.

٤- الإشراف الجيد أثناء العمل الميدانى والمراجعة الميدانية الفورية، ومناقشة الصعوبات التى يجابهها الباحثون يوميا.

٥- يجب الاهتمام جيدا باختبار المقابلة كوسيلة لجمع البيانات قبل اجراء البحث، ويقترح فى هذا الصدد أن تتم التجربة على عينة مشابهة لمجتمع البحث ذاته. كما يوجه نظر القائمين بالاختبار الى الموضوعات المختلفة الهامة التى يجب أن يهتموا بدراستها وملاحظتها أثناء إجراء الاختبار، حتى تكون موضع مناقشتهم جميعا مع مخطط البحث قبل إدخال التعديلات على الاستمارة.

ثانيا: يجب عدم الاعتماد على المقابلة المقننة كوسيلة وحيدة لجمع البيانات من المجتمع الريفى، فقد أوضحت بيانات البحث أن هناك الكثير من الموضوعات لايمكن جمع البيانات عنها عن طريق المقابلة المقننة. وهناك الكثير من الوسائل لجمع هذه البيانات كالمقابلات غير المقننة والملاحظة البسيطة أو المنظمة.

رابعاً: مجالات بحوث القرية:

يمكن تصنيف البحوث المطلوبة فى مجالات التنمية الريفية فى فئتين عريضتين هما [٩]:

١ – المسوح العامة ٢– الاستقصاءات المتعمقة .ونعرض لهذين المجالين:

اولا– المسوح العامة:

١ – المسح المكتبى: لتكوين فكرة شاملة عن البحوث السابقة وما أسهمت به فى تنمية الأفكار وتطبيقها، ويتم ذلك عن طريق المسح الببليوجرافى لكل ماكتب.

٢ – تحليل البيانات الديموجرافية والإحصائية المتعلقة بالمجتمعات الريفية، على اعتبار أن هذه البيانات تساعد الباحث على تحديد الظاهرة التى يدرسها، ومايطرأ عليها من تغيرات. ويتطلب التخطيط للتنمية الريفية الرجوع إلى الاحصاءات التالية:

أ– إحصاءات السكان.

ب– إحصاءات المواليد والوفيات.

جـ– إحصاءات القوة العاملة.

د– إحصاءات التعليم.

هـ الإحصاءات الصحية.

و– إحصاءات الاسكان.

ز– إحصاءات الخدمات الاجتماعية.

ومن أبرز المشكلات التى يواجهها الباحثون والعاملون فى مجالات التخطيط للتنمية الريفية، أن الاحصاءات الرسمية كثيرا ما تنطوى على بعض الثغرات، كأن تكون ناقصة أو مدونة بصفة إجمالية، كما أن معانى

المصطلحات كثيرا ماتختلف باختلاف البلاد العربية.

ومن الضرورى الاستعانة بالمسوح الاجتماعية فى تنميط المناطق الريفية فى العالم العربى، وتصنيفها من حيث درجة تجانسها فى فئات محددة، حتى يمكن وضع برامج ومشروعات موحدة فى المناطق المتشابهة. ويتم تصنيف البيئات الريفية عادة وفقا لتكوينها الديموجرافى، وحجم الملكية الزراعية، ونظام العمل، ومستوى الدخل، وأدوات الانتاج، ونسبة الأمية، ومعدل المواليد والوفيات، ومقدار الخدمات المتوفرة، الى غير ذلك من مؤشرات ديموجرافية أو ايكولوجية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية.

وتقوم وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، بتنميط قرى ج.م.ع وفقا لمجموعة من المقاييس هى: حجم القرى، والنشاط الاقتصادى، والتعليم، الخدمات المتوفرة. وليس ثمة شك فى أن تنميط الوحدات الريفية فى البلاد العربية يحتاج إلى عدد أكبر من المؤشرات، والى تضافر جهود كثيرة من المتخصصين فى مجالات العلوم الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم العربى، بحيث نجد أن الجهد الذى سيبذل فى هذا المجال ستكون له أهميته النظرية والعملية. فمن الناحية النظرية، يمكن تعميم نتائج كل نمط على مايمثله من وحدات. ومن الناحية العملية، يمكن تعميم المشروعات والبرامج التى يثبت نجاحها فى منطقة ريفية معينة على غيرها من المناطق المتماثلة.

ثانيا: البحوث المتعمقة:

يتطلب التخطيط للتنمية الريفية إجراء بحوث متعمقة تفيد فى التوصل إلى المعلومات والحقائق التى لايمكن معرفتها أو التوصل اليها بالرجوع إلى السجلات. ونذكر فيما يلى أهم موضوعات وميادين البحث المتعلقة بالتخطيط للتنمية الريفية:

١- دراسة البناء الاجتماعى للمجتمعات الريفية:

من الضرورى إجراء بحوث قبلية تدرس البناء الاجتماعى للمجتمعات الريفية، وتحاول التعرف على أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة بينها، والخصائص الجوهرية للنظم الاجتماعية الموجودة بها، ومايقوم بين تلك النظم من ترابط وتساند وظيفى. فلابد قبل إحداث التغير، وقبل اقتراح المشروعات وتنفيذها، أن تتم دراسة بناء المجتمع والتعرف على آراء الناس، والاهتمام بالقيم والمثل، التى يعتنقها الأفراد. لأن إغفال القيم الاجتماعية كثيرا مايضع العوائق والعراقيل فى سبيل نجاح المشروعات، وقد يؤءي الى فشلها تماما رغم المزايا والفوائد التى تعود عليهم من وراءها.

٢- دراسة وسائل إحداث التغيير فى المجتمع الريفى:

تتعدد الآراء المتعلقة بوسائل التغيير فى المجتمعات الريفية، فمن المفكرين من يرى أن يتم تلقائيا عن طريق الاتصال الحضارى، بينما يرى فريق آخر أن الاتصال الحضارى وحده لايغير من طبيعة المجتمعات المتخلفة، حيث أن العملية الاجتماعية تميل لأن تكون تراكمية. بمعنى أن المجتمع المتقدم يزداد تقدما، على حين أن المجتمع المتخلف يزداد تخلفا. ومثل هذه الآراء فى حاجة إلى بحوث علمية للتأكد من صحتها، للاستفادة بما تسفر عنه البحوث من نتائج فى أحداث التغيير على المستوى المحلى. ومن البحوث التى يمكن إجراؤها فى هذا المجال محاولة للتعرف على الكيفية التى يمكن أن يتم بها التغيير، إذ يرى بعض المفكرين أن من الممكن تطوير المجتمع عن طريق تغيير وسائل الانتاج فيه، بينما يرى فريق آخر أن تغيير المجتمع لابد أن يبدأ بتغيير الأفكار والمفاهيم والقيم المتخلفة.

ومن الممكن دراسة التأثير الذى تحدثه عوامل الاتصال بين الريف

والحضر، أو الخدمات التى تقدمها المنظمات الاجتماعية التى تنشأ فى المجتمعات الريفية كالوحدات المجمعة، والمؤسسات الاجتماعية العامة. وتستلزم دراسة التغير الاجتماعى دراسة المجتمعات أو النظم فى فترتين مختلفتين لإمكان المقارنة بينهما لمعرفة عوامل ونتائج التغير

٣- قياس الاحتياجات المطلوبة:

لما كان الهدف الأساسى من مشروعات التنمية الاجتماعية تقديم الخدمات للمواطنين حسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية، وحسب مايتفق وظروف المجتمع الذى يعيشون فيه من ناحية أخرى؛ فان من الضرورى قبل تقديم أى نوع من الخدمات البدء بالبحوث التى تهدف الى قياس الاحتياجات المطلوبة قياسا دقيقا، وهذا القياس ينبغى أن يتوافر فيه الجانبان الكيفى والكمى معا.

ويتفق العاملون فى مجال تنمية المجتمع المحلى على أنه من الضرورى قبل وضع البرامج والمشروعات المختلفة، البدء بدراسة المجتمع دراسة علمية سليمة لتحديد الحاجات الضرورية للمجتمع، ثم ترتيب هذه الاحتياجات حسب اولويتها وأهميتها، والعمل على اثارة الحماس لدى الأهالى لضمان اشتراكهم فى العمل، والسعى وراء المصادر الداخلية والخارجية لإشباع هذه الحاجات، واتخاذ إجراءات عملية بشأنها .

ولما كانت احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمعات متعددة ومتطورة، فإن من الضرورى الاستمرار فى قياس هذه الحاجات وإدخال تعديلات جديدة وتغييرات مستمرة على تلك المقاييس لتقيس فعلا مايجب قياسه من حاجات.

٤- قياس الخدمات:

ينبغى قبل تقديم الخدمات للأفراد والجماعات والمجتمعات تحديد نوع

الخدمات المطلوبة. وإذا كان هناك أكثر من برنامج أو مشروع يمكن تقديمه، فينبغي المقارنة بين هذه البرامج والمشروعات عن طريق البحث العلمي، لمعرفة أى هذه البرامج أو المشروعات أكثر ارتباطا ووفاء بالاحتياجات المطلوبة.

ومن الملاحظ أنه - حتى الوقت الحالي - ليست هناك مقاييس دقيقة يمكن الاستعانة بها فى تحديد أولوية مشروعات التنمية. وهناك عدة تعميمات فى حاجة إلى اختبار علمي، نذكر من بينها مثلا مايراه البعض من أن المشكلات المرتبطة بالانتاج الاقتصادى هى الأولى بالاهتمام، وكذلك تفضيل المشروعات التى تعنى بالاصحاء والاسوياء اكثر من المنحرفين وذوى العاهات.

وعلى الرغم من وجود صعوبات فنية فى القياس والتحديد والمقارنة، فانه من الضرورى أن تتجه البحوث الاجتماعية هذه الوجهة حتى يسير العمل الاجتماعى على أساس علمى سليم.

٥- **بحوث المتابعة:**

يقتضى تنفيذ خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه، وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة، والكشف عن مواطن الضعف وجوانب القصور فى تنفيذ المشروعات. ولذا ينبغى متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ المشروعات.

وللحصول عى بيانات كافية لعملية المتابعة يمكن الاعتماد على مجموعة من المصادر من بينها المصادر الاحصائية والبيانات المدونة فى دفاتر التسجيل بوحدات العمل أو الأجهزة المشرفة عليها، وكذلك البحوث العملية التى يقوم بها المتخصصون.

وتصنف بحوث المتابعة الى فئتين:

د- المتابعة النوعية ب- المتابعة المالية

٦- البحوث التقويمية

التقويم عبارة عن منهج علمى يستهدف الكشف عن حقيقة التأثر الكلى أو الجزئى لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية فى النطاقين القومى والمحلى على السواء، ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف هى الكشف عن حقيقة التغيرات المادية والمعنوية. وحينما يقيِّم الباحث مشروعا من مشروعات الخطة تم تنفيذه، فان ذلك يعنى القيام بمقارنة النتائج التى تحققت من هذا المشروع، بما كان مستهدفا له.

ومن الضرورى لاجراء عمليات التقويم على أساس سليم توفر المعايير التى يمكن اتخاذها أساسا للقياس والمقارنة، وتوفر النظريات التى يمكن الاستفادة بها فى تقويم المشروعات الاجتماعية. ومن النظريات التى يحتاجها العاملون فى مجال التقويم نظرية عن المضمون وهى التى تحدد العلاقات التى يمكن بحثها، وتوضح الجوانب المهمة التى يتجه اليها البحث، ونظرية عن المنهج فى ظل نظريات القياس والعينات.

خامساً: العمل الميدانى فى القرية

أعطى الدكتور (حامد عمار) مقالين عن «العمل الميدانى فى الريف» يوضح فيهما أسس العمل الميدانى ومفاهيمه ومراحله ووسائله. وأرى أنه من المناسب للباحث الاجتماعى والاخصائى الاجتماعى الذى يعمل مع القرويين، الاستفادة من تلك الآراء القيمة التى جاءت بالمقالين وخاصة مايرتبط بميدان الاصلاح الاجتماعى، مؤكدة على النظرة الاجتماعية فى دراسة القرية وفهم أوضاعها.

أما عن أسس العمل الميدانى[١٠]، فيتمثل الأساس الأول فى النظر إلى ظواهر المجتمع الريفى ومنظماته نظرة وظيفية، بمعنى إدراك مظاهر الحياة الاجتماعية فى القرية على أنها مجموعة الوسائل والغايات حيث تسعى الوسائل إلى إشباع حاجات مادية واجتماعية ومعنوية. فكل أشكال السلوك والتقاليد والعادات القروية تؤدى وظيفتها المحددة وإن كانت هذه الأشكال تبدو لأهل الحضر على أنها عفوية أو عشوائية. ويتمثل الأساس الثانى الذى تقوم عليه النظرة الاجتماعية لحياة الريف فى تشابك ظواهره وترتيبها فى كل متصل الحلقات، فوقت الفراغ متصل بمواعيد الزراعة، ومواسم الزواج متصلة بموعد الحصاد، ونوع الغذاء وكميته وتوزيعه يتوقف على قيم اجتماعية مثل الجنس والسن وآداب الضيافة. والسوق ليس مكاناً للبيع والشراء فقط، بل هو مجال للاجتماع والترفية أيضاً. وثالث الأسس هو الاعتراف بأنه من الأفضل نظرياً وعملياً ألا يكون اسم «الريف» اصطلاحاً نوعياً تشترك جميع وحداته فى خصائص واحدة. إذ تختلف القرى فيما بينها حتى من حيث الفقر والجهل والمرض، كما أنها تختلف فى تقاليدها ودوافع الحياة فيها، وفى ظروفها الاقتصادية وفى تنظيمها الاجتماعى. فهناك تباين – مثلاً – بين القرى التى توجد بها ملكيات كبيرة، والقرى التى تتكون من ملكيات صغيرة أو قزمية. فالحديث عن الفلاح بصورة عامة لايعين كثيراً فى العمل الميدانى بالقرية من بحث أو إدارة أو تنفيذ لمشروعات معينة. بل يلزم لكل من يعمل فى مجال الريف أن يفهم التركيب الاجتماعى للقرية التى يعمل فيها وما تتضمنه من شرائح وفئات اجتماعية متنوعة. كما عليه أن يفهم نفسية الفلاح والدوافع الاجتماعية والنفسية التى تحرك المجتمع الريفى. إذ أن تكيف الفلاح بالظروف المحيطة به، وما عاناه فى تاريخه الطويل فى تلك البيئات من تجارب، وما يمر به أثناء تربيته العائلية من خبرات، كل هذا وغيره قد أوجد لديه استجابات معينة فى بعض المواقف، حيث يتميز بالحساسية الزائدة فى

الذات، وفى تقديره لنفسه، نظراً لشعوره بعدم الطمأنينة فى ظروف معاشه، وفى علاقاته بالناس. بل إن المجتمع الأبوى الذى يقوم على سيطرة الأب هيبته وتباعده عن أولاده، ينشأ تنافس بين الأخوة على الرغبة فى الحصول على رضا الأب ومحبته والاستئثار بها دون الآخرين، وقد ينقلب هذا الموقف إلى رغبة ملحة فى الارضاء وكسب العطف حين يجد القروى نفسه فى موقف يمثل علاقة الأبن بأبيه. وينعكس هذا على موقف القروى نحو السلطة والقيادة، كما ينعكس خلال الاجتماعات والجلسات التى تعقد مع القرويين، حيث من المألوف أن يقاطع بعضهم بعضاً فى الحديث، وترتفع أصوات المعترضين أو المخالفين، وقد يصل الأمر إلى التهديد بالخروج من الاجتماع. وفى هذا تنفيسا عن نفس القروى وتأكيداً لذاته. لذلك يعتبر العامل الشخصى ذو أهمية كوسيلة للاقناع، حيث تتم اجتماعات فردية تناقش فيها أمور الخلاف. ومن مظاهر الشخصية القروية الاتكال والهيبة والخوف إذا ما نظرنا إلى علاقة القروى بالسلطة. فهو يتكل على الدولة فى مشروعات، ويلقى مسئولية الفشل على الحكومة أو على جهة خارجية.

إن إحداث تغير اجتماعى فى المجتمع القروى يعتمد على نشر الأفكار الجديدة، واستغلال العناصر البشرية التى تتقبل شخصياتها بسهولة المؤثرات الجديدة، وإحداث تغييرات مادية، وإدخال أدوات جديدة.

وانطلاقاً مما سبق يحدد «حامد عمار» مراحل العمل الميدانى ووسائله إذ يوضح أن ما هو شائع بين المشتغلين بالعمل الاجتماعى صالح للعمل فى بيئات غير بيئاتنا العربية، لأنه ينطلق من مفاهيم وتصورات أجنبية تواترت فى أعمالنا العربية اللغة، الغربية التصور والمضمون. حيث يعتمد العمل الميدانى على شخصية الفرد وإيمانه. ويرى «حامد عمار» أن الشخصية الحية الدافعة المنبسطة هى أصلح أنواع الشخصيات للعمل فى الريف المصرى. وذلك من

خلال خبرته الميدانية. كما يجب أن تتميز الشخصية بالحصافة والاتزان والوقار والإيمان بما يقول من يعمل مع القرويين، بحيث يتفق ما يقوله مع سلوكه الواقعى[١١].

ويقسم «حامد عمار» العمل الميدانى فى الريف إلى خمس مراحل يسم أولها بمرحلة التعرف حيث يحس العامل الاجتماعى طريقه فى القرية بصورة عامة، وأن يألفه الناس ويألفهم. ويتطلب هذا تعريف الناس بشخصه وبمهمته، وأن يتعرف هو على بعض القرويين وشخصياتهم وأمزجتهم ومشاربهم، وعقد نوع من الصداقة بينهم. وعليه أن يتعرف على القيادات الطبيعية فى القرية وقيمهم وأفكارهم وسمات شخصياتهم. ويتم ذلك من خلال التزاور والاجتماعات الحرة في مختلف الأماكن، والعمل على كسب ثقة الأهالى. وربما كان القيام بعمل إنشائى سريع من أنجح الوسائل لكسب الثقة وتأسيس علاقة طيبة مع الأهالى. وعلى العامل الاجتماعى أن يكون طبيعياً فى سلوكه وفى اتصالاته بقدر الإمكان، وثانى هذه المراحل ترتبط بالبحث والدراسة فى مشكلة معينة لمعرفة أسبابها وطرق علاجها، أو معرفة الخطوط الرئيسية التى تعين على تصميم المشروعات والتحقق من جدواها ونجاحها. وينبغى أن تحدد أهداف كل بحث والفائدة التى يمكن أن تعود على المجتمع القروى من نتائجه. ولذلك فمن الضرورى أن ترتبط هذه البحوث بالبرامج وتنفيذها. وبذلك تكتمل المراحل الثلاث الباقية فى تصميم المشروع أو البرنامج، وتنفيذه، وتقييمه.

هذا، وتضع لجنة التخطيط بإدارة المشروعات القروية الهندية، مرشداً للأخصائيين الاجتماعيين فى القرى[١٢]. تحدد فيه ما يجب على الأخصائى الاجتماعى أن يعرفه كالحدود الجغرافية للقرية، وعدد سكان القرية ونوعهم وأعمارهم والحرف التى يؤدونها إلى جانب الزراعة، والحالة التعليمية، وملكية

الأراضى الزراعية، والصناعات الريفية، وكيفية تكوين الجماعات القروية، وقيادات القرية. وعلى الأخصائى الاجتماعى التعرف على الاحتفالات والأعياد والمناسبات والقيم الاجتماعية القروية والاتجاهات الايجابية والسلبية فى القرية.

مراجع الفصل الثانى

١- لمزيد من الايضاح يمكن الرجوع إلى كتابنا عن: البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، وكذلك طبعة ١٩٨٢، وكذلك طبعة ١٩٩٤.

٢- محمد عاطف غيث، وهدى مجاهد، ونهى فهمى، «دراسة نظرية ومرجعية للمجتمعى الريفى»، مرجع مذكور، ص ١١.

٣- فاروق العدلى، «الاتجاهات المعاصرة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية»، مرجع مذكور، ص ٢٣٦.

٤- محمود عودة، «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع»، مرجع مذكور، ص ٣٥.

٥- المرجع قبل السابق، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

٦- حسين فهيم، «بعض الاتجاهات الانثروبولوجية فى الدراسات القروية»، مرجع مذكور، ص ٧٠ - ٧١.

٧- رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤، دار الفكر الحديثة للطباعة والنشر، ١٩٧٣. وقد اعتمدنا فى عرض هذا الكتاب على أحمد مجدى حجازى، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ١١، عدد ٣، ١٩٧٤، ص ٤٤٨ - ٤٥١.

٨- اعتمدنا فى عرض هذا البحث على: جمال زكى وعبد الحليم محمود، «المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الريف المصرى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى، العدد الثانى، مايو ١٩٦٥، ص ٣ - ٢٨.

٩- اعتمدنا فى عرض هذه المجالات على: عبد الباسط محمد حسن، «البحوث الميدانية وأهميتها فى التخطيط للتنمية الريفية فى العالم العربى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلة السابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٠، ص ٥٤ - ٦٤.

١٠- حامد مصطفى عمار، «العمل الميدانى فى الريف»، مجلة التربية الأساسية، المجلد الثانى، العدد الأول، سرس الليان، ربيع ١٩٥٤، ص ١٤ - ٢٩.

١١- حامد مصطفى عمار، «العمل الميدانى فى الريف»، مجلة التربية الأساسية، المجلد الثانى، العدد الثانى، سرس الليان، صيف ١٩٥٤، ص ٥٣ - ٦٩.

١٢- إدارة المشروعات القروية، لجنة التخطيط «حكومة الهند»، مرشد للأخصائيين الاجتماعيين فى القرى، ترجمة المركز الدولى للتربية الأساسية فى العالم العربى، سرس الليان، ١٩٥٤، ص ١٦ - ٢٠.

الفصل الثالث

الفروق الريفية الحضرية

أولا : المجتمع المحلى.

ثانيا : ثنائية المجتمعات المحلية.

ثالثا : محكات التفرقة بين القرية والمدينة.

رابعاً: المتصل الريفى - الحضرى.

خامساً: وجهة نظر لويس ويرث فى الفروق الريفية الحضرية.

مراجع الفصل الثالث

الفصل الثالث

الفروق الريفية الحضرية

اولا: المجتمع المحلى:

هناك اتفاق على أن ثمة مجتمع كائن، ويبدو أن الاختلاف إنما يرجع إلى إمكانية تفسير نوع المجتمع، ويمكن تلخيص ذلك فى مفهومين هما المجتمع Society بالمعنى العام والمجتمع المحلى Community. ولقد اصطلح علماء الاجتماع على تسمية كل من المجتمع الريفى Rural والمجتمع الحضرى Urbanبالمجتمع المحلى. فماذا يعنى إذاً بالمجتمع المحلى؟[1].

حظى مفهوم المجتمع المحلى بمعالجة مستفيضة من جانب العديد من علماء الاجتماع، كما ظهر العديد من المؤلفات الضخمة التى تحمل عنوان المجتمع المحلى مثل مؤلفات «فرديناند تونيز F. Tonnies» و «ماكيفر Maciver». ويذهب بعض العلماء إلى أن المجتمع المحلى مصطلح يشير إلى بناء اجتماعى يتسم بعلاقات ونظم لها طابع خاص مثل التشابه فى التكوين وقوة العلاقة، حيث تسوده الجماعات والعلاقات الأولية، والتقاليد والقيم المحلية، وأساليب الضبط الاجتماعى غير الرسمية[2].

والمجتمع المحلى عبارة عن جماعة من الناس يتميزون بخاصيتين رئيسيتين[3]:

١ – يستطيع الفرد فيه اكتساب خبرات وسلوك أكثر حيوية وأهمية بالنسبة إليه.

٢ – وأن المجتمع المحلى يفيد الأفراد المنتمين إليه بشعور خاص بالانتماء وأيضاً بالشعور بعضويتهم للجماعة التى تحميهم. ويعرف (أوجبرن

ونيمكوف) المجتمع المحلى بأنه جماعة أو مجموعة من الجماعات القاطنة فى إقليم معين. فرابطة الإقامة فى منطقة محددة خاصية تميز المجتمع المحلى عن غيره من المجتمعات. وكذلك يضيفان شرطاً آخر، وهو التنظيم الكلى للحياة الاجتماعية فى تلك المنطقة.

بينما يعرف «التدبرج» المجتمع المحلى على أنه «جماعة عامة من الأفراد الذين يعيشون سوياً بصفة عادية فى علاقة مباشرة»، وعادة ما يكون المجتمع المحلى عبارة عن جماعة محلية توجد وتستوطن فى تجاور مكانى، بالإضافة إلى رابطة القرابة بين أعضائها، وكذلك التعاون الاقتصادى والتنظيم السياسى. وحتى فى حجمها القليل القدر فإنها عادة ما تتضمن عدداً من الأسر، وعادة ما تكون جماعة آمنة متميزة بالفعل الواضح والتماسك الاجتماعى والثقافة العامة. إنها جماعة يكون أعضائها - فى العادة - على خبرة أكثر برضائهم ورغباتهم(٤).

ومن ناحية الشكل يختلف المجتمع المحلى من حيث الاقتصاد مثلا كاعتماده على الصيد أو جمع الثمار أو الحياة الرعوية، حيث يعطى الأساس لمعيشة الأسر المتحركة والساكنة بعضها مع الأخرى(٥).

أما «لاندس» فيذهب إلى أن المجتمع المحلى، منطقة جغرافية توجد فيها جماعة اجتماعية لها أنشطة عديدة، وتقابل ضروريات الحياة. أما عن الطابع الاجتماعى له، فالمجتمع المحلى جماعة محلية لها وظائف كالتعليم والعقيدة والتجارة والسياسة والأمن. بالنسبة فالجماعة الاجتماعية توقع اجتماعى أساسى وهام بالنسبة للمجتمع(٦).

إن المجتمع المحلى عبارة عن تقاليد وعادات وأعراف تنظم العلاقات بين الإنسان والطبيعة، تماماً كما يحدث الاتفاق بين البشر سوياً. إن المجتمع المحلى

ظاهرة ثقافية محددة بمكان خاص، وهى أكثر تخصيصاً عبارة عن تجمع من الذين يعيشون فى منطقة جغرافية محدودة، ولهم حياة عامة. وتعطى العلاقات الاجتماعية للأفراد اتجاه الجماعة التى ينتمون إليها، كما أنها تؤكد روح المجتمع المحلى أو الشعور النحنى We Feeling . وهكذا فالمجتمع ظاهرة دينامية تحتوى أجزاء مترابطة لكل وظيفته حيث تؤثر بعضها فى الأخرى(٧) .

ويعرف «ماكيفر» و «بيج» المجتمع المحلى بأنه «أى جماعة صغيرة أو كبيرة يعيش أعضاؤها معاً بطريقة يترتب عليها ممارسة ظروف حياة مشتركة» . والمعيار الأساسى لتحديد المجتمع المحلى عند هذين العالمين هو إمكانية قضاء حياة الإنسان داخل المجتمع، ومدى استغراق المجتمع لأغلب علاقات أعضائه. فالفرد لايستطيع أن يقضى حياته كلها داخل تنظيم صناعى أو تجارى أو داخل مدرسة أو كلية جامعية، ولكنه يستطيع أن يقضى حياته داخل عشيرة أو قرية أو مدينة(٨) .

أما المجتمع Society فيعرفه (ماكيفر وبيج) بأنه «نسق مكون من العرف المنوع والاجراءات المرسومة، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ومن كثير من التجمعات والأقسام، وشتى وجوه ضبط السلوك الإنسانى والحريات. إنه نسيج العلاقات الاجتماعية وأخص صفاته أنه متميز ومتغير، أى أن المجتمع تلك الشبكة من العلاقات الاجتماعية»(٩) .

ويشير «هنت Hunt» إلى أن مصطلح المجتمع المحلى يشير إلى المعيشة الجماعية فى منطقة مشتركة، بحيث يترتب على هذه المعيشة مصالح ومشاكل مشتركة. ويتضح من هذه التعريفات وغيرها، أن هناك اتفاقاً بين الباحثين على عدة خصائص عامة للمجتمع المحلى هى الأرض والجماعات والتفاعل وإشباع أغلب حاجات الإنسان على هذه الأرض والشعور بالانتماء إلى الجماعة والأرض. ولايعنى أن الإنسان يقضى أغلب حاجاته داخل

المجتمع المحلى، أن هذا المجتمع يتسم بالانغلاق أو الانعزال عن المجتمعات المجاورة أو عن المجتمع القومى، كما لايعنى عدم حدوث حركة اجتماعية رأسية (تنقل من طبقة إلى أخرى) أو أفقية (انتقال من المجتمع إلى مجتمع آخر) داخل هذا المجتمع. وإنما هذا يعنى أن مطالب الإنسان الأساسية أو أغلبها يتم أو يمكن إشباعها داخل هذا المجتمع[١٠] إنه لايوجد إلا إذا سلكت الكائنات الاجتماعية فيما بينها سلوكاً يعين إدراك كل منهم للآخر، وتلك العلاقات الناشئة بين الأفراد هى ماتسمى بالعلاقات الاجتماعية[١١].

ومن ناحية أخرى يرى «دوركايم» أن تعريف «سبنسر» للمجتمع البسيط تعريف شديد المرونة إلى حد أنه ينطبق على مختلف أنواع المجتمعات. فلقد قال «سبنسر» أن خير ما يمكن القيام به فى هذا الصدد هو أن نطلق اسم «المجتمع البسيط» على كل مجتمع يكون وحدة قائمة بذاتها، غير خاضعة لمجتمع آخر، بحيث تشترك الأجزاء الداخلة فى تركيبه على تحقيق بعض الغايات التى تعود بالنفع على الجميع، وسواء فى ذلك أكانت هناك هيئة مركزية تقوم بالإشراف على تعاون هذه الأجزاء أم لا. ولكن «دوركايم» يرى أن المجتمع البسيط لايحتوى على بعض المجتمعات الأخرى الأبسط تركيبا منه، ولايحتوى أيضاً على أثر من مجتمع سابق. وهذا التعريف يتحقق فى الذرة التى هى الطائفة الاجتماعية التى لاتحتوى والتى لم تحتو قط على طائفة اجتماعية أقل تركيباً منها، ولكنها تتحلل مباشرة إلى عدد الأفراد[١٢].

وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول تعريف المجتمع المحلى، إلا أنهم يتفقون – تقريباً – على عناصر ثلاثة تعتبر جوهرية فى تحديد ما يسمى «مجتمعاً محلياً»، وهى: الناس people، والمكان space، والتفاعل interaction المباشر. فالمجتمع المحلى مكان تعيش عليه مجموعة من الذين يشتركون فى أسلوب الحياة، ويحققون أهدافهم ويشبعون حاجاتهم داخل هذا المكان.

ثانياً: ثنائية المجتمعات المحلية:

لقد أدرك الفلاسفة من قبل علماء الاجتماع الفروق الواضحة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة، ولاحظ هؤلاء أن المدينة تختلف عن الريف المحيط بها من حيث النشاط الاقتصادى وضروبه السياسية وما يتبع ذلك من اختلاف فى أشكال الحياة الاجتماعية. وبعد أن تمايز علم الاجتماع كنظام علمى، تابع علماؤه هذا الاهتمام وبذلوا جهوداً متباينة لإقامة نظريات حول الفروق القائمة بين القرية والمدينة. ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة فى وصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة. فنحن لانستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا فى عصر المفكر العربى «عبد الرحمن بن خلدون» فى القرن الرابع عشر، فقد كتب فصولاً منظمة فى التمييز بين البدو (الريف) والحضر وذلك فى الباب الثانى من «المقدمة» والذى اتخذ له عنواناً «في العمران البدوى والأمم الوحشية والقبائل، وما يعرض فى ذلك من الأحوال».

تنبَّهَ «ابن خلدون» إلى طرفين متناقضين من صور المجتمع، حيث أشار إلى مجتمع البدو ومجتمع الحضر قاصداً بالأول مجتمع البادية والريف وبالثانى مجتمع المدينة. وقد كانت نظرة «ابن خلدون» ومن تبعه من علماء القرن التاسع عشر إلى هذين الطابعين من المجتمعات، نظرة شاملة كلية ينقصها التحليل الواضح الذى يحدد طبيعة كل طابع منهما. وإن كان «ابن خلدون» بالذات قد قام ببعض الجهود التى تفوق غيره من العلماء فى تحليل خصائص كل مجتمع[١٣].

وبالإضافة إلى هذا المنطلق تأتى الثنائية التى تحدث عنها علماء الاجتماع، وسنورد فيما يلى بعض هذه الثنائيات[١٤]:

١ – تصنيف «فرديناند تونيز F. Toennies» الكلاسيكى الشهير والذى يمثل

أحد قطبيع المجتمع الأولى الذى تسوده العلاقات الأولية والقرابية Gemeinschaft بينما يمثل القطب الآخر المجتمع الذى تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية Geseilschaft .

٢- ثنائية «اميل دوركايم» الشهيرة التى تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقاً لشكل التضامن الاجتماعى، أولهما يقوم على التضامن الآلى Mechanical Solidarity بينما يقوم الثانى على التضامن العضوى Organic Solidarity .

قدم «دوركايم» نظرته إلى العلاقات الاجتماعية فى المجتمعين فقال أن المجتمع الريفى أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائياً ويستجيبون لبعضهم ميكانيكياً Mechannic . كما أن هناك على الطرف الآخر علاقات ذات طابع عضوى Organic تعتمد على تبادل المنفعة فى استجاباتها وتماسكها[١٥] .

٣- يفرق «ماكس فيبر Max Weber» بين النماذج التقليدية Traditional Types والنماذج العقلية Rational Types .

٤- يميز «هوارد بيكر H. Becker» بين النموذج المقدس Sacred Type والنموذج العلمانى Secular Type حيث قدم مصطلحية هذين ليقصد بالأول تلك المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير المنعزلة (الريفية)، ويقصد بالثانى تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية)[١٦] .

٥- أما «روبرت ردفيلد Redfield» فيميز بين المجتمع الشعبى Folk Society والمجتمع الحضارى Civilization ويرتكز مفهوم المجتمع الشعبى لردفيلد على المشاعر الجمعية الأولية التى تميز الثقافة الشعبية فى مقابل المشاعر الفردية التى تسم المجتمع الحضارى أو المدينة.

٦- كما عرض تشارلز كولى لاصطلاحيه عن الجماعة الأولية التى تتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه - مقابل الجماعة الثانوية - التى تتميز بالعلاقات بين أفراد الجماعة وتدعو إلى تماسكهم وتعاونهم ومراعاتهم لثقافاتهم وهى ما تتسم به الحياة الريفية(١٧).

٧- ويضع «سوروكين Sorokin» نموذجه المشهور الذى يقابل بين العائلية Familistic والتعاقدية Contractual كما يضيف إلى ذلك نمطاً من أنماط العلاقات بين الجماعات وهو التفاعل الإجبارى Compulsary(١٨).

ثالثاً محكات التفرقة بين القرية والمدينة:

هناك اختلافات بين الريف والحضر فى طريقة الحياة وكفايتها فى الإنتاج. وأبعد من ذلك أننا ننظر إلى الريف أو الحضر كمجتمع له من الخصائص ما يميزه عن غيره، فللمجتمع الريفى سماته الخاصة سواء فى طريقة الحياة أو فى التقاليد والعادات، غيرها فى المجتمع الحضرى، وغيرها أيضاً فى المجتمع البدائى أو التقليدى. وإن كان هناك تشابهاً بين المجتمع الريفى والمجتمع التقليدى فى التجانس فلايعنى هذا أن لكليهما نفس السمات والخصائص التى للآخر وإن تشابهت بعضها.

لقد ميز سوروكين وزمرمان (وهما رائدان فى مجال الدراسات الريفية والحضرية تأثر بهما كل من سميث Smith ولومس Loomis) ميزا بين الريف والحضر وفقاً للفروق المهنية Occupational Differences والبيئية Environmental وحجم المجتمع Community Size وكثافة السكان Density of Population وتجانس السكان أو تباينهم Population Homogeneaity من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية واللغة والمعتقدات وأنماط السلوك كما

تختلف على أساس الفروق فى شدة الحراك الاجتماعى Social Mobility والفروق فى اتجاه الهجرة Direction of Imigration وشكل التباين الاجتماعى Social Differentiation وأنساق التفاعل Systems of Interaction.

ولقد اتخذت عدة مقاييس لتمييز الريف عن الحضر، ويمكن أن نلخص هذه الاختلافات فيما يلى(١٩):

١- المهن: Occupation

من المحتمل أن يكون أعظم تمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية هو المهنة أو الوظيفة التى يقوم بها أفراد كل مجتمع، وفى الواقع فرجل القرية مختلف كقروى «As a Farmer» عن رجل المدينة، ولكن هذا نادراً إلى حد كبير لوضع رجل الحضر على نفس الوصف. ولدينا اختلافاً جوهرياً، ذلك أن ساكن الريف مرتبط فى الزراعة بالحيوان الذى يساعده فى تلك العملية، ولكن ساكن الحضر يتاجر ويصنع. والاختلاف فى هذه الناحية بالغ الأهمية.

(أ) فالمرتبطون بالريف خلال عملهم مع الطبيعة يأخذون منها ملبسهم ويعتمدون عليها فى جياتهم، وينمون حاجاتهم وفق ما تغدقه عليهم تلك الطبيعة التى لايتحكم فيها الإنسان إلا قليلاً.

(ب) أما مهن الحضرى فتتضمن صناعة الأشياء اليدوية فى كل من القيام بالصناعة وبيع المصنوعات، ولايرتبط ساكن الحضر بالطبيعة كثيراً.

ويتبين مما سبق أن المجتمع الحضرى تتعدد فيه المهن وتكون غير متجانسة، وذلك على العكس من المجتمع الريفى الذى يتبع نظام المزرعة. كما أن هناك اختلافا فى توزيع الإناث مثلاً على المهن المختلفة باختلاف حجم المجتمع. كما أن عامل التنوع يمكن أن يبين مدى اختلاف التوزيع المهنى فى المجتمعات المختلفة. إذ يعمل معظم سكان القرية وعائلاتهم فى الزراعة بينما

يعمل غالبية سكان الحضر فى الصناعة والتجارة والتوظيف والحكومة ومهن أخرى غير زراعية[٢٠].

ويعتبر المقياس الوظيفى أو المهنى أقرب إلى طبيعة الحياة الاجتماعية فى الريف والحضر، لأنه يفرق بينهما على أساس الوظيفة الاجتماعية والتخصص المهنى، لكل من الريف والحضر. فالمدينة هى التى يشتغل ٨٠٪ من سكانها بالصناعة وأعمال التجارة والشئون المالية والخدمات والمهن الحرة. أما الريف فهو الذى يعيش معظم سكانه على الزراعة وما يتصل بأسبابها[٢١].

ويسود هذا التفسير فى العالم العربى حيث يقسم الاقتصاديون الأعمال إلى أقسام مختلفة هى الصناعات الأولية والتحويلية والثانوية، وأيضاً المهن والخدمات.

ووفقاً لهذا الأساس فإن المجتمعات التى تعتمد على الصناعات الأولية فى معيشتها هى مجتمعات ريفية كالمجتمعات الزراعية ومجتمعات الصيد والتعدين. وهذه المجتمعات يقل فيها عدد السكان عنه فى المجتمعات التى تعتمد على الصناعات التحويلية أو الثانوية وهى المجتمعات ذات الطابع الحضرى.

ويورد الدكتور مصطفى الخشاب تقسيماً وظيفياً للمدن يتلخص فى النقاط الآتية[٢٢]:

١- مراكز عمرانية (مدن) تمتاز بالإنتاج.

٢- مراكز عمرانية (مدن) تمتاز بالتجارة.

٣- العواصم السياسية سواء كانت قومية أو إقليمية أو دولية.

٤- مراكز حضرية ذات طابع ثقافى.

٥- مراكز حضرية ذات طابع ترفيهى.

٦- المدن ذات الوضع الاستراتيجى.

٧- المدن متنوعة النشاط.

ويعتبر هذا التقسيم من أفضل التقسيمات المتبعة فى تحديد المدن وكيفية اعتبار ما دونها قرى أو مجتمعات محلية ريفية.

٢- حجم المجتمعات المحلية: Size of Communities

من طبيعة الزراعة المساحة الكبيرة من الأرض. ويصبح تأثير هذا المجتمع الكبير لمن يرتبطون بالزراعة كبيراً أيضاً، كما أن حجم المجتمع الريفى الكبير يصلح كمقياس مناسب للتفرقة بين المساحة الريفية والحضرية. وعلى الطرف النقيض فتتضمن المدينة علاقات أكبر وتوطن دائم[٢٣]. وأن تجمع الناس واختلاف مهاراتهم وقدراتهم فى منطقة محدودة هو ما يجعل لزاماً أن نجعله كمقياس للتفرقة بين الريف والحضر. فالقرية أوسع من المدينة لما فيها من مزارع شاسعة الحجم[٢٤].

ويرى «دنكن وريس» أن هناك اختلافات جوهرية بين المجتمعات إذا نظرنا إليها من حيث الحجم، مثال ذلك أن السوق فى المناطق المتروبوليتية لها مميزات وخصائص تختلف عنها فى المجتمعات الأخرى، فهى قد تغطى رغبات كثيرة ومتعارضة، بمعنى أنها تقدم خدماتها لعدد كبير من الناس، بينما الأمر قد لايكون على هذا النحو فى المجتمعات الريفية[٢٥].

٣- كثافة السكان:

يلجأ «دنكن وريس» إلى توضيح هذه الفكرة عن طريق عقد المقارنات بين تعداد السكان فى المناطق الريفية والحضرية[٢٦]. وتقل كثافة السكان فى القرية عن المدينة فى نفس الوطن ونفس الفترة الزمنية، والعلاقة بين الكثافة والقروية علاقة عكسية، بينما هى علاقة إيجابية فى الحضر[٢٧].

ولقد طبقت هذا المقياس دول كثيرة، ففى فرنسا تعتبر المجموعة الحضرية ما يبلغ سكانها ٢٠٠٠ نسمة أو أكثر، وفى أيرلندا ١٥٠٠ وفى الولايات المتحدة ٢٥٠٠ ويصل إلى ٥٠٠٠ نسمة فأكثر فى كل من بلچيكا وهولندا واليونان والهند، وقد سارت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الأساس الاحصائى للتمييز بين الريف والحضر باعتبار أن المجتمع الريفى هو ذلك المجتمع الذى لايزيد عدد سكانه عن ٢٥٠٠ نسمة حتى تعداد ١٩٥٠م الذى جعل الحد الأعلى للقرية ٥٠٠٠ نسمة. أما المجتمعات التى يزيد عدد سكانها عن ذلك، فهى مجتمعات غير ريفية حتى ولو كان يغلب على اقتصادها الطابع الزراعى.

وأدى تطبيق هذا الأساس إلى ظهور عدد من نماذج المجتمعات الريفية منها المجتمع الريفى غير الزراعى والمجتمع الزراعى غير الريفى، وأيضاً المجتمع الريفى الزراعى. فمفهوم الريف فى هذا التعريف مجرد مدلول احصائى تبعاً لعدد السكان.

والمنبع الأساسى فى حجم المجتمع المحلى كعامل للمركز الزواجى هو دراسة «ساندرسون Sanderson» سنة ١٩٣٠ مستخدماً تصنيف حجم المدينة على أساس سكان الحضر غير الزراعيين، وسكان الريف الزراعيين الذين يعيشون فى القرية وتتضح لديهم درجات العمر والجنس، والأصل والقرابة.

ويقول «ساندرسون» أن هذه الدراسة توضح أن الأفراد الذين يتزوجون فى سن أكبر من خمسة عشر عاماً يقللون من حجم المجتمع المحلى، وأن من كان أرملاً أو مطلقاً أو أعزباً، ثم يتزوج فإنه يرفع ذلك الحجم. ومن ذلك يتضح أن علاقات المركز الزواجى بحجم المجتمع المحلى كائنة فى الدراسة الحالية وتعكس تأثير العوامل الدائمة[٢٨].

وهناك علاقة بين حجم المجتمع والهجرة. كما أن هناك علاقة بين حجم المجتمع وتنظيم الأسرة. ومثال ذلك أنه كلما قلت معدلات الزواج، بالإضافة إلى مشاركة المرأة فى مجال العمل، تناسب ذلك عكسياً مع زيادة حجم المجتمع المحلى. كذلك يرتبط حجم المجتمع بتماسك العائلة ودرجة حفاظها على قيمها ووظائفها التقليدية. كما أن العائلة المتزايدة فى الكبر (الممتدة) سوف تقل احتمالات ظهورها وتأثيرها فى الحياة الاجتماعية كلما زاد حجم المجتمع[٢٩]. وهناك علاقة وثيقة بين الدخل وحجم المجتمع، كما أن اختلاف الدخل باختلاف اللون والجنس إنما يرتبط بحجم المجتمع المحلى[٣٠].

ويحدد تعداد ١٨٨٠ بالولايات المتحدة المنطقة الحضرية بتلك التى يسكنها أكثر من ٤٠,٠٠٠ شخص. ويضم هذا التعريف ٢٩٤ منطقة بينما يتبقى من الحضر ٥٨٠ منطقة أخرى تخرج عن هذا التعريف. وفى عام ١٩١٠ حدَّد الاحصاء الحضر بتلك المنطقة التى تضم ٢,٥٠٠ نسمة. وفى عام ١٩٢٠ كان هناك تفريق بين الحضر، والريف الغير زراعى، والريف الزراعى[٣١].

ولقد كان التعريف الأول للحضر فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠ يتلخص فى أن السكان الحضريين يتكونون من كل الأشخاص الذين يعيشون فى:

(أ) بقعة من الأرض تشمل ٢٥٠٠ نسمة من السكان فأكثر مندمجين فى مراكز Cities أو مقاطعات ممثلة فى البرلمان.

(ب) مدن Towns تضم ٢٥٠٠ نسمة فأكثر ما عدا نيوانجلند ونيويورك واسكونس التى بها تقسيمات فرعية أقل بساطة من المدن الأخرى.

(حـ) الامتدادات الحضرية ذات الكثافة المستقرة المشتملة إما على مناطق مندمجة وإما غير مندمجة حول مدن تضم ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر.

(د) أماكن غير المتوحدة وتشمل (١٢٥٠٠) نسمة فأكثر خارج الوحدة الحضرية. ويعد السكان الباقون من عداد التصنيف الريفى[٣٢].

ويؤخذ على هذا المقياس عدة أخطاء منها أن بعض القرى فى كثير من الأقطار مثل مصر واليابان والصين يزيد عدد سكانها عن (٢٠٠٠٠) نسمة ويعيشون على الزراعة وفلاحة الأرض، هذا بالإضافة إلى وجود الاختلافات الكثيرة التى تشكل حياة الريف والحضر.

ويميز البعض بين الريف والحضر على أساس الكثافة السكانية دون العدد. وذلك بأن المراكز الحضرية تمتاز بارتفاع كثافتها، وتوضح الاحصاءات أن الكثافة العامة فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٠ كانت (٥٠٧٧) شخصاً للميل المربع، بينما كانت كثافة ١٥٧ منطقة التى اعتبرها مكتب الاحصاء مناطق حضرية هى ٥٤٣٨ شخصاً للميل المربع، وكانت كثافة المدن الرئيسية فى المناطق الحضرية هى (٧٧٨٨) شخصاً للميل المربع، وكانت فى الامتدادات الحضرية (٣٢٠٠). وهذا مقياس قد يوجه إليه الطعن حيث أنه توجد عوامل أخرى للتركيز قد تكون بيئية كخصوبة الأرض ووجود المياه بوفرة، وقد تكون ذات اعتبارات دينية كأن يكون مكاناً مقدساً، أو قد تكون المنطقة ملتقى المواصلات ومحطاً للرحالة بين مفترق الطرق وما إليه.

ويرى علماء الاجتماع عدم الاقتصار على اتخاذ عدد السكان مقياساً يفرق بين المنطقة الريفية والحضرية، إذ يرون أن ثمة عوامل ثقافية تحدد هذه التفرقة، ومن هذه العوامل عدم التجانس والعلاقات غير المباشرة وتقسيم العمل ... إلخ، كلها عوامل لايمكن قياسها كمياً مما يصعب معه الحكم

بدقة على المجتمع بأنه ريفى أو حضرى. وقد حاول الأستاذ (ديوى) أن يتخذ من عدد السكان وكذلك من العوامل الثقافية معاً سبباً للتفرقة بين هذين المجتمعين. ومع ذلك فالأمر يظل موضوع جدال لعدم إمكان تقدير العوامل الثقافية تقديراً كمياً.

وفى رأى هيئة بحث المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أنه لو استطعنا أن نستبدل العوامل الثقافية بالخدمات التى تؤدى فى المنطقة، كوجود بنك أو مدرسة أو محلات تجارية كبيرة أو مصنع كبير، وهى نواح يمكن قياسها كمياً، فإنه يمكن التفرقة بين المجتمع الريفى والحضرى. ومعنى ذلك أن هذا الأساس يكون قد راعى عدد السكان من ناحية والخدمات (بدلاً من العوامل الثقافية التى لايمكن قياسها كمياً) من ناحية أخرى[٢٣].

ولو جعلنا عدد السكان مقياساً للتفرقة بين المدينة والقرية، فيجب أن يعين حداً أعلى لسكان القرية، كما نعين حداً أدنى لسكان المدينة. ويجب ألا نغفل النظر من أن أية ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية لاتبقى على حالها سواء فى القرية أو فى المدينة، وذلك تبعاً لتدخل الدولة والانتشار والاحتكاك الثقافى والهجرة الريفية الحضرية. ولذلك فثمة تغير يحدث لتلك الظاهرة باستمرار.

٤ – التجانس واللاتجانس: Homogensity & Heterogensity

يبدو التجانس فى الريف أكثر منه فى الحضر، فاتصال الأفراد فى الريف وخاصة الجوار فى الأصل والبلدة الواحدة، والثقافة العامة، ومدى حصول الأفراد على دخولهم، كل هذه أمور متشابهة إلى حد كبير. وأن الجماعات فى الريف متجانسة ومعتمدة داخلياً أكثر من الجماعات الحضرية نتيجة للوظيفة الواحدة الموجودة فى المجتمع الريفى.

وعلى الجانب الآخر فتحوى المدينة أفراداً مختلفين أشدَّ الاختلاف فى

الثقافة والأصل. وأيضاً فسكان المدينة مختلفى العادات والأفكار والمهن ومستوى الحياة واللغة، وأن التفاعل الاجتماعى Social interaction يذهب لتذويب الفوارق بين الطبقات لخلق جماعات متجانسة، ومع ذلك فثمة جماعات مختلفة من حيث المركز تصبغ الفرد بعدم الثقة. ولذلك لم نجد توقعاً للحياة موحداً أو متشابهاً فى الحضر أو المدينة على وجه العموم.

وتمتاز الأسرة الريفية بالتماسك، بعكس الأسرة الحضرية التى تبدو فيها مظاهر التفكك. ومن مظاهر التماسك فى الأسرة الريفية بقاء نظام العائلة المركبة فى كثير من الأحيان (بقاء الأولاد مع أهلهم حتى بعد الزواج) وقلة الطلاق والانفصال ووحدة القيادة[٣٤].

ولعلّ صفة التجانس هى التى تميز المجتمعات ذات المهنة الواحدة عن المجتمعات متعددة المهن. وهذا هو الذى أعطى (دوركايم) فكرة الآلية والعضوية للتفرقة بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات المعقدة. ففى حالة التجانس يترابط أعضاء المجتمع الواحد ترابطاً آلياً خصوصاً إذا كان نوع العمل واحداً بالنسبة للجميع، أى أنهم متجانسين من هذه الناحية. أما فى حالة اللاتجانس فإن أعضاء المجتمع مترابطون ترابطاً عضوياً على أساس تقسيم العمل وقيام كل فئة بنوع معين منه يكمل الأنواع الأخرى. وبذلك يكون أعضاء المجتمع كأعضاء الجسم كل منهم يؤدى وظيفة خاصة، ولكنهم جميعاً يتساندون على قيام الكائن (المجتمع) بوظائفه الكلية واستمرار الحياة[٣٥]. إن سكان المجتمعات المحلية الريفية أكثر تجانساً من حيث السمات النفسية والاجتماعية والسلالية، بينما يسود عدم التجانس ذلك المجتمع الحضرى[٣٦].

٥ - التخصص: Specialization

إن اتصال الناس فى المدينة ليس من الأهمية بمكان فى تحديد

تخصصاتهم، ومن ثم فإن تطور الثقافة يشبه إلى حد كبير تطور الماديات. فالفن والموضة على سبيل المثال منتشر فى أنحاء العالم وتخلق وتثير أذواقاً جديدة ورغبات جديدة حيث تخلق مجالات أخرى جديدة للحياة والتخصص. وعلى ذلك تختلف الحياة الاجتماعية فى كل من القرية والمدينة، ويرجع ذلك إلى الآثار البيئية التى تعكسها على التنظيم الاجتماعى فى منطقة معينة. فالبيئة تؤثر فى أيديولوجيات السكان كما تؤثر فى نوع إنتاجهم وأعمالهم تبعاً لما يتخلف عنها من نتاج مادى.

إن البيئة تؤثر فى المدينة وخاصة فى المراحل الأولى من نموها. ونجد ذلك التأثير فى القرى بالغ الوضوح. ويبدو هذا التأثير حينما تتحول القرى إلى مدن مثلاً. ومع ذلك فإن التأثير يتمثل فى الدرجة على الأقل.

وقد ظهر من الدراسات أن هناك علاقة ارتباط بين حجم المجتمع والتخصص المهنى. فالحضرية مثلاً تساعد على زيادة عدد المتخصصين، كما أن زيادة نسبة العمال الكتابيين فى المجتمعات الحضرية إنما هى دليل على مدى تعقد تقسيم العمل فى هذه المجتمعات[٣٧].

ومن غير شك فللمدينة أنماطها الحضرية، وللقرية أنماطها الريفية. غير أن تحديد هذه الأنماط يختلف باختلاف مستويات الحياة الاجتماعية فى المجتمعات المختلفة، لأن الحياة الاجتماعية فى تغير مستمر، ودرجات التحضر فى اتجاه متصاعد باستمرار. وهذا مما يعقد تحديد أنماط خاصة بالقرية أو المدينة. وإن كان من الممكن قياس درجة الحضرية كالإقبال على قراءة أنواع معينة من الكتب والقصص والروايات والصحف والمجلات، واقتناء أنواع خاصة من أساليب الاتصال وسماع الإذاعات وانتشار التليفزيون وارتفاع مستوى الأجور وانتشار الموديلات الحديثة فى الأزياء وما إليها من المظاهر التى تدل على مدى التحضر. ويتطلب هذا أولا الاتفاق على مفاهيم الحضر أو قواعده.

وتعالج هذه المادة اتجاه التأثير الحضرى الذى يظهر بقوة فى اختلاف الجغرافيا التى تقل من الحضرية، وتصنيف نماذج القرى باستخدام الإحساس بالتأثير الحضرى. وعلاوة على ذلك فقطاعات من سكان الريف على درجة من الاعتبار مع تأثرهم بالحضرية، بينما يكون الإقليم الأقل حضرية منعزلا نسبياً عن مراكز التحضر وعن التجربة الحضرية التى تؤثر فى ذلك الامتداد. وهكذا، وعلى سبيل المثال فإن نسبة أعلى من رجال القرية الريفيين يشتغلون بالعمل الزراعى(٣٨).

وتدل الاحصاءات على تزايد عدد المشتغلين بمهن أخرى غير الزراعة - فى القرية - كالصناعات التحويلية والبناء والنقل والخدمات وغير ذلك. ومع أن الكثيرين من هؤلاء يجمعون بين عملهم هذا والعمل الزراعى، إلا أن نسبة منهم تتزايد الآن تقصر نشاطها الاقتصادى على مهنة واحدة من هذه المهن. ويعتمد القرويون عليها فى مطالبهم المتزايدة وتبدو أهميتهم ودورهم الاقتصادى كلما زاد التغير وزادت المطالب(٣٩).

٦- التصنيف الإدارى: Administrative Calssification

ومهما يكن من أمر التقسيمات السابقة للريف والحضر والتمييز بينهما، فإن هناك مقاييس أخرى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار كالتصنيف الإدارى الذى يرتكز على خضوع المنطقة الحضرية للإدارة المحلية المدنية. ويرتبط هذا الأساس بعدد السكان، فكل مجموعة تبلغ عدداً معيناً أو يزيد يشكل لها مجلس بلدى وتعتبر مركزاً حضرياً، وتقدم فيه كل المؤسسات الضرورية للمدينة من مدارس ومستشفيات وإدارات حكومية ومحاكم وأقسام بوليس وما إليها. وأحياناً تلجأ الدولة إلى تقسيم منطقة حضريثة ما تقسيماً إدارياً بصرف النظر عن عدد السكان(٤٠).

وقد اعتمد أخيراً فى المجتمع المصرى على هذا المحك فى تعريفه للمجتمعات الريفية، بعد أن ظل مفهومه لهذه المجتمعات قائماً على الاعتبار المهنى[٤١]. ويعتبر المجتمع حضرياً وفقاً للاعتبار الإدارى - إذا كان عاصمة للمحافظة (أو المديرية سابقاً) أو عاصمة للمركز باستثناء المناطق الصحراوية - وعلى هذا الاعتبار يكون المجتمع الريفى هو ما ليس عاصمة لمحافظة أو مركزاً من المراكز الإدارية.

٧- البيئة: Environment

ويرى البعض أنه من الممكن الحكم على المدينة بمظهرها الخارجى، حيث أن المدينة تمتاز بشوارعها الواسعة وأبنيتها الشاهقة وأضوائها الجذابة ومسارحها وفنادقها ونواديها المختلفة وكثير من المؤسسات والملاهى وما إليه من مظاهر المدنية، وعلى العكس يمكن الحكم على القرية.

وفى القرية تسيطر الطبيعة على البيئة الاجتماعية، وتصبح ثمة علاقة بشرية مباشرة مع الطبيعة. أما فى الحضر فثمة عزلة كبيرة عن الطبيعة، وتصبح ثمة سيطرة للبيئة التى صنعها الإنسان: الهواء غير نقى، ووجود الحجر والحديد[٤٢]، ولايعد هذا المقياس صحيحاً إذ أن الريف فى البلاد المتقدمة يلغ مستوى لم تبلغه مدينة فى بلاد متخلفة.

إن انخفاض كثافة السكان خاصية من خصائص المناطق الريفية حيث الزراعة مهنة أساسية. وأن التوقع فى اختلاف كثافة سكان الريف والحضر أمر جوهرى عند التفرقة بينهما. ويرجع الاختلاف فى تلك الكثافة إلى تأثير البيئة والظروف الاجتماعية لسكان كل من الريف والحضر. وإن انخفاض نسبة السكان يلقى الضوء على مميزات المجتمع القروى، فالهواء طلق والشمس ساطعة، وجمال الطبيعة .. كل هذه عوامل تقوى من العلاقات الاجتماعية

وبعض المميزات الثقافية والفيزيقية، علاوة على قلة المدارس، والمكتبات العامة، والمتاحف، والمعابد، والمسارح، والطرق، والعلاقات النادرة بين المواطنين فى مجموعات صغيرة.

أما الكثافة العالية من السكان فى المدينة فتساعد على خلق خصائص أخرى للحياة. فعلى الجانب المناقض نجد التجمع، التدخين، الظلمة، القذارة والتلوث، الضوضاء، وارتفاع الايجارات، وصراع الثقافة والجماعات، ووجود الأطراف الحضارية والعشوائيات، والتفاوت فى الدخول. ومع ذلك فالنسبة العالية من السكان تعطينا من الناحية الأخرى بعض المميزات مثل المدارس الجيدة، والمكتبات، والمسارح، والمعابد، وتحسين الإضاءة، والاتصال الاجتماعى الواضح. إن عدد السكان يمكن أن يؤخذ كمعيار للحضرية أو الفردية بحيث يمكن القول بأن زيادة السكان عن عدد معين تدل نسبياً على تحضر المنطقة أو العكس.

٨- الإطار التاريخى: Historical Frame

وقد يرجع البعض إلى التحليل التاريخى فى تعريف الحضر والتفرقة بينه وبين الريف. فالمدينة هى ما تتمتع بهذه الصفة من التاريخ القديم. ودليلهم على ذلك ما بالمدينة من آثار ومخلفات عمرانية ورواسب مجد تليد وحضارة عريقة. وهذه الحقيقة لاتصدق على كل المناطق الحضرية لأن بعضها عمره حديث، وكذلك فإن ثمة مدن كثيرة قديمة قد اندثرت، ومن ناحية أخرى نجد مجتمعات ريفية لها نفس المجد القديم.

ويتفق دارسوا التاريخ على أن الحياة البدوية والتنظيم القبائلى هو بداية إنشاء المدن. ولقد كانت الفروق الريفية الحضرية ضئيلة فى أزمنة الحياة البدوية، ولكنها ازدادت عندما وجدت المدن. ولقد تميزت مدن قديمة فى سوريا

ومصر وبابل بسمات ريفية عديدة. وكان سكان هذه المدن يتميزون بالتوجيه الاستهلاكى، وكانوا يعتمدون على ما تنتجه الأرض التى تحيط بهم، وكان إنتاجهم قليلاً جداً. وبعد ذلك تميزت المدن على أنها أماكن تأوى إليها العشائر والقرويون. ومثلما كان الحال بالنسبة للمدن الاستهلاكية Consumption Cities كانت المدن التى يلجأ إليها الناس Refuge Cities مرتبطة بالمنطقة الريفية المحيطة بها، ولكنها كانت أيضاً بمثابة مراكز للقرويين والموظفين الرسميين. بحيث كانت تقدم الخدمة للقرويين فى شكل الحماية(٤٣).

واتضحت الفروق الريفية الحضرية فى مدن عصر النهضة ووجود فئة الحرفيين أكثر من فئة ملاك الأرض من المزارعين. وكان الحرفيون فى مدن عصر النهضة يتاجرون مبدئياً مع المقيمين معهم فى الأرض، بينما كان القرويون يقومون بالتجارة فى المدن المجاورة لهم. وبتطور المدن اتضحت الفروق الريفية الحضرية كثيراً وخاصة عندما تطورت المدن من مدن عصر النهضة إلى العواصم الحديثة. وأصبحت العواصم الحديثة بمثابة مراكز تجارية حيث كانت تضم الصناعة والحكومة والتعليم والثقافة. واتجهت إلى الأسواق العامة والدولية والمحلية، بالإضافة إلى خدمتها للمنطقة التى تحيط بها، وباتساع العواصم يزداد تأثيرها على المنطقة المحيطة بها وما يصاحب ذلك من تغيرات كبيرة فى التنظيم الاجتماعى(٤٤).

٩- التفاعل الاجتماعى: Social Interaction

تقل الاتصالات المتعددة فى القرية عنها فى المدينة، ويقل نطاق نسق التفاعل فى القرية بينما يتسع فى المدينة. ويتسم الريف بالاتصالات الأولية، وتتسم العلاقات بالدوام، بينما تكون فترة التفاعل قليلة نسبياً فى الحضر(٤٥).

ويعطى الاجتماعيون لهذا الفرق بين الريف والحضر أهمية كبيرة، فهم يقولون أن كبر المدينة وازدحامها وعدم تجانس السكان فيها يؤدى إلى أن تصبح العلاقات بين سكانها ذات صفة ثانوية Secondary Relationships أى غير شخصية وعابرة وسطحية ونفعية فى أغلب الأحيان، بعكس المجتمع الريفى الذى يتسم بالعلاقات الشخصية والوثيقة والعميقة، أى ذلك النوع من العلاقات الذى يطلق عليه علاقات أولية. ويؤدى هذا إلى أن يصبح المجتمع الحضرى مضطراً إلى الاعتماد على أدوات الضبط الاجتماعى الثانوى. وبمعنى آخر تعتمد المدن على القانون والشرطة لحماية المجتمع، بينما تعتمد القرى على التقاليد والعادات والعرف(٤٦).

١٠ - الضبط الاجتماعى: Social Control

وإذا كان المجتمع الريفى يتميز بصورة من الضبط الاجتماعى تتمثل فى العادات والتقاليد والعرف، كما أن معايير السلوك فى هذا المجتمع تنتقل من جيل إلى جيل، إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهذا المجتمع، فالأمر على خلاف ذلك فى المجتمع الحضرى. ولنفرض أن شخصاً يأتى المدينة لأول مرة فسرعان ما يلمس أن روح المنافسة هى طابع المدينة، وأن الاستغلال ظاهرة بارزة فيها، ومجتمع هذه سماته لابد أن يعتمد والحال كذلك على الضوابط الرسمية والجزاءآت المنظمة المحددة.

ومعنى ذلك أن ما ينظم السلوك الفردى فى المدينة هى القوانين واللوائح ورجال الشرطة والمحاكم والسجون والساعة وإشارات المرور(٤٧).

١١ - التمايز والتدرج الطبقى: Social Stratification

ويختلف المجتمع الريفى عن المجتمع الحضرى من ناحية تحديد الطبقات فيه فالكل فى الريف يعرف مركزه، ويعرف كيف يتعامل مع الأهم منه أو

الأقل منه. أما فى المدينة الكاملة التحضر فتقل التفرقة كثيراً بين الغنى والفقير، وبين الرئيس والمرؤوس وبين العالم والجاهل. وللحسب والنسب فى الريف أهمية كبرى، فترتبط أهمية الفرد بأهمية الأسرة التى ينتمى إليها ومقدار ما تملكه هذه الأسرة من أرض. أما فى المدينة فلا تكاد تكون هناك علاقة بين أهمية الأسرة وأهمية الفرد(٤٨). هذا، ويقل التمايز والتدرج الطبقى فى الريف عنه فى الحضر. وقد يرجع هذا إلى ما سبق أن أشرنا إليه فى فقرة سابقة عن تجانس المجتمع الريفى وعدم تجانس أو تنوع المجتمع الحضرى.

١٢ – الحراك الاجتماعى: Social Mobility

من العمليات التى تؤثر فى التغير الاجتماعى ظاهرة «الحراك الاجتماعى» وهذه الظاهرة يتعرض لها الأفراد كما تتعرض لها الجماعات المختلفة على حد سواء. والحراك، بصفة عامة، معناه الانتقال من وضع إلى وضع آخر.

ومن العلماء مَنْ يقسم الحراك إلى قسمين: الحراك الطبيعى والحراك الاجتماعى. ويقصد بالحراك الطبيعى تحرك العناصر السكانية، أى انتقالها من مكان إلى آخر على سطح الأرض، أما الحراك الاجتماعى فيقصد به تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعى إلى مركز اجتماعى آخر، وهذا النوع من الحراك هو الذى يهمنا فى دراستنا.

والحراك الاجتماعى يكون فى أحد الاتجاهين: الحراك الرأسى والحراك الأفقى. والحراك الرأسى Vertical Mobility يكون لأعلى أو لأسفل كتحول شخص من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، أو هبوط شخص من درجته الوظيفية بسبب مخالفة ارتكبها كنقل ضابط مثلاً من مرتبة أعلى إلى مرتبة أقل.

ومن المجتمعات ما لايعترض على هذه الحركة، وهذه هى المجتمعات

الديمقراطية التى تتيح لأفرادها الفرص للصعود من طبقة إلى أخرى بحسب أعمالهم ومجهوداتهم وتزودهم بأنواع المعرفة والثقافة. وهناك أمثلة عديدة فى البلاد الديمقراطية لعمال وصلوا بجدهم وتحصيلهم ومثابرتهم إلى أعلى المناصب السياسية أو أصبحوا من كبار رجال الصناعة والمال. كما أن هذه المجتمعات لاتتردد فى الهبوط بمكانات من لا يحسنون التصرف والسلوك.

أما الحراك الأفقى Horizontal Mobility فيقصد به انتقال الشخص من مركز لمركز آخر فى نفس الطبقة كانتقال عامل من العمل فى الزراعة إلى العمل فى الصناعة.

وهناك بعض المجتمعات التى لايسمح نظامها لأبناء الطبقة الدنيا مهما بذلوا من جهد الارتقاء إلى المكانات العليا فى المجتمع. ومن أمثلة هذه النظم «نظام الطوائف المغلقة» بالهند. فهذا النظام لايسمح للطبقة الدنيا، أى طبقة المنبوذين بالصعود إلى طبقة أعلى ... كما أن أبناء هذه الطبقة يزاولون حرفاً معينة لايتركونها إلى غيرها ولايصح لهم الزواج إلا من أبناء طبقتهم. وقد كانت المجتمعات الاقطاعية تحمى أفراد الطبقات العليا من الانحدار مهما ساءت تصرفاتهم. فالنبيل يظل نبيلاً بالرغم من انهياره المادى والأخلاقى.

وللأيديولوجية أثر كبير فى الحراك الاجتماعى. فقد جعلت «الديمقراطية» الانتقال من طبقة إلى طبقة أمراً سهلا. كما حاولت «الشيوعية» أن تقضى على الطبقات الاجتماعية، وتقيم مجتمعاً «لاطبقياً» تختفى فى ظله الفوارق بين الأفراد وتسيطر عليه الطبقة العاملة أو «البلوريتاريا».

كما أن للحروب والأزمات أثر كبير فى عملية الحراك الاجتماعى، فقد تستفيد فئات من الحرب وتصبح موسرة. ومن أمثلة هؤلاء طبقة أغنياء الحرب. ويترتب على ثراء هذه الفئة صعودها على السلم الاجتماعى وارتقائها إلى

مكانة أعلى. وقد تتسبب الأزمات الاجتماعية فى إفلاس بعض أصحاب المصانع فينتقلون إلى طبقة العمال، ويهبطون على السلم الاجتماعى. وقد يحدث العكس بالنسبة لبعض العمال الذين تنتعش حالتهم الاقتصادية، حيث يؤدى الحراك الاجتماعى إلى جانب تغييره لمراكز الأفراد والأدوار التى يؤدونها فى الحياة، إلى تغيير القيم والاتجاهات التى يؤمنون بها(٤٩).

وفيما يتصل بالمجتمع الريفى نجد أن هناك نوعاً من الحراك الاجتماعى بمعنى أن الفلاح يستطيع أن يتحضر، وينتقل إلى المدينة، كما أن ابن المدينة يستطيع أن ينتقل إلى الريف. وقد يتعلم ابن الفلاح فى الجامعة ويستقر فى المدينة بحكم عمله، بل ويصعد على درجات السلم الاجتماعى. والمدنى قد يجمع رأس مال ويشترى أرضاً واسعة فى الريف، ثم ينتقل إليه ويصبح مع الزمن من أهل الريف.

ويقل الحراك الاجتماعى فى شكله المهنى أو المكانى أو غير ذلك من أشكال الحراك فى القرية عما يحدث فى المدينة، ومع ذلك فثمة هجرة لكثير من الأفراد من الريف إلى الحضر، وفى الحضر يكون الحراك أكثر تكثيفاً. وهناك علاقة إيجابية بين الحراك والتحضر، وتحدث الهجرة من الحضر إلى الريف فى أوقات النكبات والأزمات فقط(٥٠).

ويمكن أن نجمل الفروق الريفية - الحضرية فى مجال الأسرة من عدة زوايا. فمن حيث نوع العمل فهو متجانس فى الريف يتحدد مكانه بالمزرعة والبيت، متنوع فى الحضر تحدد مكانه طبيعة الوظيفة أو المهنة التى يمارسها الشخص. وتتنوع المهارات المهنية وتتخذ صفة العمومية فى القرية، بينما يسود التخصص فى عمل واحد مجتمع المدينة. أما عن الزواج فهو مبكر وخاضع للتقاليد وتتميز الأسرة بكبر حجمها فى القرية، على عكس المدينة التى يتأخر فيها سن الزواج نسبياً ويقل حجم الأسرة. ودخل الأسرة القروية معظمه عينى

ومتغير وينفق فى البيت على الغذاء، بينما يتسم دخل الأسرة الحضرية بأنه نقدى وثابت فى غالب الأحوال وأوجه الإنفاق متنوعة ويخصص جانب منه للمواصلات والترفيه والكماليات. وتتميز الأسرة القروية بالقيادة الأبوية، بينما تسيطر سمة المشاركة بين الأبوين فى قيادة الأسرة الحضرية(٥١).

وإذا تعمقنا الخصائص العامة للمجتمع القروى فإنه يتسم بالتجانس (فى مقابل التغاير) وسيادة الثقافة الدينية والروحية (فى مقابل الثقافة الدنيوية والمادية) والاتصالات الأولية (فى مقابل الاتصالات الثانوية) وسيادة الأعراف والآداب الشعبية (فى مقابل الضوابط الرسمية والقوانين واللوائح). ويتميز أعضاء المجتمع الريفى بالشعور بالإنتماء والوحدة (فى مقابل ضعف الإنتماء)(٥٢).

رابعاً: المتصل الريفى – الحضرى: Rural Urban Continum

إن التفرقة بين الريف والحضر تفرقة قديمة عبر الزمان. ويؤكد تاريخ التراث الاجتماعى الأمريكى تلك الثنائية بين الريف والحضر. وثمة تحول سريع من التنظيم الاجتماعى الريفى إلى التنظيم الاجتماعى الحضرى فى أمريكا، وأن الخصائص التى توضح تلك الفروق خصائص متحولة أيضاً، بحيث يمكن القول بأنه لايوجد مجتمع ريفى خالص أو حضرى بحت(٥٣).

أما الانتقادات التى وجهت إلى نظريات الثنائيات الاجتماعية تلك التى أوضحها «ديوى Dewey» عندما انتقد بشدة علماء الاجتماع من أصحاب هذه الثنائيات، وقد أوضح أنه من بين تسعة عشر مؤلفاً أساسياً فى علم الاجتماع، فإن مصطلحات القروية والحضرية، كما تستخدم حالياً وكما تفهم، لاتتوافق مع المفاهيم التى يجب أن تتوافق معها. وقد ذكر أنه ليس هناك ما يسمى بالثقافة الحضرية أو الثقافة القروية، وإنما هناك مضامين ومحتويات

ثقافية مختلفة وضعت على متصل ريفى - حضرى. وأن تحرك بعض الخصائص الحضرية إلى الريف ليس انتشاراً للحضرية، والعكس صحيح، حيث أنه من الممكن وجود مجتمعات قروية محلية صغيرة تتميز بأنها ذات معدلات عالية فى مجال التعليم، وتتميز بخصائص حضرية، كما أنه من الممكن وجود مجتمعات حضرية ترتفع فيها معدلات الأمية والبدائية والثبات(٥٤).

ومن المحقق أن دراسة الفروق الريفية الحضرية قد اكتسبت طابعاً علمياً مع مطلع هذا القرن نتيجة للتطورات التى طرأت على مناهج البحث فى علم الاجتماع والذى تمثل فى بداية الأمر فى تطوير نماذج مثاليةIdeal Types يقيمها الباحث بنفسه من خلال تحديد خصائص الموضوع الذى يهتم بدراسته، وذلك بهدف فهم العالم الواقعى، حيث يعتبر النموذج المثالى أداة ملائمة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة أو المواقف الواقعية، ومفهوماً محدداً يمكن أن تقارن به المواقف والأفعال، فضلاً عن أنه يمثل أداة منهجية تمكن الباحث من السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية(٥٥).

وبالرغم من الأهمية النظرية التى تنطوى عليها الثنائيات، إلا أن كثيراً من دارسى التحضر يرون أنها لاتمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية فى التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملاً هاماً من عوامل تشكيل هذه المجتمعات وهو التغير. ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفظات التى أثيرت حول ثنائية «ريفى - حضرى» فى كثير من الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع.

فسوروكين Sorokin وزيمرمان Zimmerman يذهبان إلى أن التحول من المجتمع الريفى الخالص إلى مجتمع حضرى لايتم فجأة ولكنه يحدث بشكل تدريجى. فليس ثمة خط أو حد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق أساسى بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى. كذلك عرض «هوراس ماينر

Miner» لعدد من الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى فكرة الثنائية الريفية الحضرية، لعل أهمها عدم الملائمة بين الشواهد الواقعية المتعلقة بمجتمعات معينة وطبيعة المجتمعات التى يمكن توقع وجودها من خلال النموذج المثالى، وكذلك مُشكلة تحديد خصائص النماذج المثالية ذاتها، وأخيراً القيمة النظرية المحدودة التى تنطوى عليها الثنائية. ولقد عبّر «نيل جروس Gross» عن ذلك بشكل آخر حين أكدّ ضرورة إعادة اكتشاف عدم كفاءة الثنائية الريفية الحضرية(٥٦).

والحقيقة أن البحوث الواقعية التى تناولت الفروق الريفية الحضرية لم تفد سوى إفادة محدودة من تلك الثنائيات، وذلك للاعتبارات التى أشرنا إليها. لذلك ظهر فجأة اتجاه آخر يطلق عليه عادة «اتجاه مركب السمات Trait Complex» وهو اتجاه وثيق الصلة بالنموذج المثالى وإن كان يختلف عنه فى اعتماده فى التمييز بين الريف والحضر على خصائص واقعية أو متغيرات يحاول أن يربط بينها لكى يحدد فى النهاية السمات التى تميز كلا من المجتمعين الريفى والحضرى(٥٧).

وتصدق هذه الدلائل فى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وبحلول النصف الثانى من القرن العشرين سيطر التنظيم الاجتماعى الحضرى على معظم البقاع سواء فى القرية أو المدينة(٥٨).

ولقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التى نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالى فى دراسة الفروق الريفية الحضرية وتطوير اتجاه مركب السمات عن طريق الإفادة من الخصائص التى كشفت عنها البحوث الواقعية، فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفى الحضرى Rural - Urban Continum حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات فى درجة التريف

والتحضر، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أى مجتمع إنسانى على نقطة معينة من هذا المتصل. وإذاً فتعريف الريف أو الحضر يتم فى ضوء الفروق الكمية فى السمات المميزة للريفية والحضرية(٥٩).

والتحضر والتريف مفهومان Concepts لايدلان على موجودين منفصلين ولكنهما عبارة عن متصل Continum فى أحد طرفيه أولى درجات الحياة الريفية، وفى الطرف الآخر أقصى تطور للحياة الحضرية، ويمكن النظر إلى سمات كلا الطرفين من حيث العدد النسبى للسكان، فهو فى الحضر أكثر منه فى الريف، وكذلك من حيث تنوع قدرات الناس ومهنهم وجوانب نشاطهم، فهى أكثر تنوعاً فى الحضر عنها فى الريف، ومن حيث العلاقات الاجتماعية فى الحضر وخاصة درجة الألفة ومدى دوامها فهى أكثر سطحية وقابلية للتغير وغير مباشرة. ويشير «كوين»، و «كارينتر» إلى معايير يمكن المقارنة على أساسها بين الحضر والريف وهى: جماعات المصلحة وطريقة كسب العيش ومصادر الضبط الاجتماعى ودرجة الحراك الاجتماعى ونوعه، وسمات الشخصية وعلاقاتها، والنظم الاجتماعية وكيفية مباشرة وظائفها ونسب التغير الاجتماعى وتنوعه(٦٠).

وبالرغم من أن المتصل الريفى الحضرى قد استطاع أن يتغلب على بعض المشكلات التى صادفت الاستعانة بالنموذج المثالى، وبالرغم أيضاً من أن هذه المتصل قد خطا باتجاه مركب السمات خطوة إلى الأمام باستخدام هذه السمات فى تدرج المجتمعات المحلية المختلفة، فإنه لايزال بحاجة إلى اختبار واقعى يستطيع أن يكشف مدى كفاءته فى تصنيف المجتمعات وفقاً للخصائص التى يستند إليها. ذلك لأن هذا المتصل قد افترض بداءة امكانية تدريج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقاً لمجموعة من الخصائص المرتبطة فيما بينها ارتباطاً وظيفياً(٦١).

والتحضر Urbanism والتريف Ruralism يطلقان على أسلوب الحياة الذى يتبعه الناس Style of life مثل أنواع السلوك Behavior والمعتقدات Beliefs والنظم Institutions والعلاقات Relations [٦٢]. ولقد توصل «دنكن وريس» من دراستهما للتنظيم المكانى إلى أنه من الصعوبة بل يكاد يكون من المحال أن تحدد خصائص قاطعة تميز سكان الريف أو الحضر. بل إن خصائص الريفيين تختلط مع خصائص الحضريين والاختلاف يكون فى الدرجة وليس فى النوع[٦٣]

خامساً: وجهة نظر لويس ويرث فى الفروق الريفية الحضرية[٦٤]:

يؤكد التطور التاريخى للدراسات الاجتماعية بالولايات المتحدة، العودة إلى علم الاجتماع الريفى والحضرى والاهتمام بدراسته. وترجع ضرورة هذا الاهتمام إلى حد ما إلى عدة أسباب منها: الإمكانات المالية الكبيرة التى تخصص سنوياً لمراكز التجارب الزراعية، وعدم وجود هيئة حكومية تهتم بدراسة المدينة أو بالحياة الحضرية، والاستجابة المتزايدة لمهام وزارة الزراعة، والدور الذى تؤديه فى تغيير الحياة الريفية.

وعلى ذلك يؤكد المجلس القومى للبحوث بأمريكا على هذه المسائل باعتبارها مسلمة أو حقيقة أساسية تختص بالدراسات الحضرية، بحيث يمكن أن نعزى تخلف التحليل المنهجى لأوجه الشبه والخلاف أو التمايز بين الريف والحضر إلى الفصل بين البحث السوسيولوجى الريفى والحضرى من الوجهة الإدارية.

ولقد ذهبت كثير من بلدان العالم إلى تجنب إيجاد التشابهات أو التمايزات بين الريف والحضر، وذلك بفعل التغييرات العميقة فى تكنولوجيا الحياة، وكان ذلك فى الولايات المتحدة بصفة خاصة. فقد امتدت المدينة وانتشرت

فى جميع أنحاء الريف. بالإضافة إلى بعض أساليب الحياة فى المدينة التى تبدو فى بعض مظاهرها على أنها أساليب ريفية وخاصة فى الضواحى Suburbs. ومن ناحية أخرى، فإن الصناعة التى كانت تتميز بها المدن، قد انتشرت فى الريف بل وتأصلت، كما كان للتحول الاجتماعى دور كبير فى انتقال ساكنى الريف وهجرتهم إلى المدن. يضاف إلى ذلك ما أحدثته وسائل الإعلام كالراديو، والتلفزيون من اثار، حتى يمكن القول بأن الوقت قد حان لإعادة تصوير المجتمع الذى يمكن أن يطلق «حضراً Urban» وما يمكن أن نسميه «ريفاً Rural».

إن ثمة صعوبات تعترض الوصول إلى طريقة ناجحة لفهم أنماط الحياة الريفية والحضرية وأسلوبها. وتتنوع هذه الصعوبات وتزداد شدة الآن بصفة خاصة فى الولايات المتحدة وبلاد العالم الغربى، إذ يسود بين المفكرين والباحثين الخلط والاندماج بين هذين النمطين من الحياة بحيث لايمكن الهروب من هذا الاندماج على مستوى الواقع. فالحضرية Urbanism ليس أكثر من كونها مصطلح يترادف مع مصطلح التصنيع Industrialism أو يحل محله، والقروية Ruralism لايمكن تحديدها إلا بالعمل غير الآلى Unmechanized Labor. وذلك لأن الاتصال الاجتماعى لايعتمد بصورة كلية على العلاقات الشخصية وحدها، وحجم المجتمع المحلى والاقليمية Location، إذا ما قيس بأهمية أسلوب الحياة ونمطها. إن تقنين أساليب الحياة يتجه إلى تجنب وصف الحياة الريفية كما نعرفها لأننا ننظر فى الواقع إلى هذه الأساليب باعتبارها شكلا للحياة يسود منطقة معينة.

ولقد حاول لويس ويرث فى مقاله «الحضرية كطريقة للحياة» أن يصف المدينة على أنها شكل خاص للترابط البشرى. ويرى أن هناك قضية تفرض نفسها بشدة، ومؤداها أن هناك قطب آخر يقف ضد المدينة، وهذا القطب هو القرية. كما أشار «ويرث» إلى أنه من أجل الأهداف السوسيولوجية فيمكن

تعريف المدينة City بأنها «موطن أكثر اتساعاً وكثافة لأفراد متغايرين اجتماعياً». ويحاول لويس ويرث أن ينمى الفروض المرتبطة بالمدينة وأن يغربلها ويصفيها عن تلك المعرفة الموجودة عن المدينة والتى تعتمد على مسلمات معينة، حتى يستطيع الوصول إلى تعريف أكثر تحديداً للمدينة باعتبارها حقيقة اجتماعية.

وبهذا الطريق سوف نكتشف أن المدينة تبدو كما لو كانت متميزة عن القرية. وبعد أن نعقد بعض المقارنات يمكن القول بأننا وقفنا على بعض المظاهر ذات الدلالة للحياة الحضرية التى تحدد المدينة باعتبارها شكلا متمايزاً من أشكال الترابط البشرى. ومع هذا فطالما أن المدينة تختلف فيما بينها، فإن سكان هذه المدن يختلفون أيضاً. وإذا ما نظر إلى كل محك من المحكات التى وضعها (ويرث) للحياة الحضرية – العدد Numbers والكثافة Density والدوام Permanence واللاتجانس Heterogeneity – فيمكن أن تأوى المدن سكاناً غير حضريين. ويصدق نفس الشئ على سكان الريف، وبخاصة نظراً لانفتاح المناطق الريفية. وكلما تزايدت وتباينت المدن وتمايز السكان القرويين، كلما ازداد الأمر غموضاً مما يتطلب معه ايجاد خصائص مميزة لكل من الحياة الريفية والحضرية.

إن محاولة الوقوف على نموذج مثالى ينطبق على كل من القطبين كما يفعل كثير من علماء الاجتماع لاتحقق افتراض أن المدينة تختلف عن القرية بالضرورة. كما أن هناك خطأ بافتراض خصائص معينة تنسب إلى أسلوب الحياة الريفية أو الحضرية عن طريق حقائق قائمة. ومع ذلك فهناك فروض يمكن اختبارها فى ضوء الواقع الإمبيريقى بحيث يجب عليها أن نجمع هذه الوقائع بطرق مقننة. ولسوء الحظ فهذه الحقائق غير متراكمة بطريقة تمكن من اختبارها على أنها فروض عامة.

ولايرغب لويس ويرث من ملاحظته السابقة أن يساء فهمها على أنها إتهام للمادة العلمية والفنية العظيمة التى تتجمع عما يمكـــن أن نطلق عليها مجتمعات ريفية أو حضرية. إن نقده موجه ضد الطريقة الآلية والأقرب إلى الجدل عند تحديدنا للمدينة أو القرية. ويعتمد كثير من الدارسين فى ميادين الحياة الاجتماعية الأخرى على المادة العلمية التى يجمعها باحثون آخرون. وسوف نجد جزءاً كبيراً من هذه المادة فى مختلف التعدادات الحكومية التى لها أهداف معينة وتستخدم تعريفات وتحديدات تعسفية على أساس المحك الـكمى. وبهذا فكثيراً ما تقع فى شرك التعريفات التعسفية ونعتبرها كليات حقيقية تطابق الواقع الاجتماعى.

ومما يؤسف له الأخذ بالثنائية التعسفية على أنها قاعدة، ومع أن هناك تقسيم ثلاثى للمجتمعات المحلية إلى: حضر، ريف ليس مزرعة، ريف - ويمكن جمع المادة العلمية على أساس هذا التقسيم رغم أنه يتضمن نوعاً معيناً من الخطأ كذلك - ومع ذلك، فإنه يتسم بالصدق إلى حد ما. ورذا نظر المرء بدقة فى كتب علم الاجتماع الريفى أو الحضرى التى تسعى إلى المقارنة بين المدينة والقرية، لوجد أن الأساس فى هذه الكتب يؤكد على: حجم الأسرة، وطول فترة الحياة والمكانة الزواجية والتعليم، والأصل العنصرى أو السلالى، والمهنة، والثروة، والدخل، والإسكان والدين والسياسية، والترفيه، والتدرج الطبقى، والحراك، والاتصالات والعضوية أو المشاركة، والاستهلاك، والتأمينات والمرض. والعاهات الجسمية، والاضطراب العقلى، والجريمة والانحراف، وتنظيم الأسرة وممارسات الزواج، والحياة الجنسية، وتربية الأطفال، وحقائق أخرى كثيرة لها صفة الاستمرار خلال الزمن، وتبدو على أنها ضرورية ولا غنى عنها. وبالرغم من هذه فإن هذه الطريقة قاصرة هى الأخرى.

إن التطور الذى حدث فى الولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم، لم يحل المشكلة الأساسية التى أثرتها. والذى أركز عليه لاينحصر في تجميع أكبر قدر من المعلومات التى لها صفة الثبات والاستمرار، إذا كان هذا على أساس تصنيف معين. كما أن تحليل عامل بعد آخر يبدو أنه أساسى فى ضوء الأوضاع الريفية والحضرية، وسوف يبين فروقات هامة ذات دلالة - مثل معدلات الحيوية، ومعدلات الجريمة، وأوجه إنفاق الأسرة والمشاركة السياسية، أو أى مظهر من مظاهر السلوك البشرى - يقود فى نفس الوقت إلى نتائج عقيمة لافائدة منها. وإذا نظرنا إلى عينة من الدراسات، ولتكن الدراسات التى قمت بإجرائها وفحصنا الطرق التى على أساسها يختلف سكان الريف عن سكان الحضر، وإذا نظرنا إلى عدد من العوامل والطرق الوظيفية التى توضح الاختلاف بين السلوك الريفى والحضرى، فسوف لانستطيع أن نزعم بوجود اختلاف بين طبيعة الريف وطبيعة الحضر.

وإذا ما أخذنا خبرة الدارسين فى الاعتبار، فسوف يظهر مدخل جديد آخر. ولكن كل ما نريد معرفته يتمثل فى كيفية اختلاف عدد ٢٥٠٠ مقيم فى منطقة ما عن ٢٤٩٩ فى منطقة أخرى. وكذلك لنا أن نتساءل حتى عن نوعية اختلاف النوع البشرى الذى يقم فى منطقة تختلف عن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك كيف يكون أسلوب الترابط البشرى متفقاً مع نمط الظروف التى تتحكم فى السلوك وفى المشاكل؟

إننا نطرح هذا السؤال بقصد التحليل الذين سوف يقودنا إلى البحث عن متغيرات معينة تؤثر فى العلاقات بين الناس مثل العدد والكثافة والتجانس. كما أننا نميل - بقصد الدراسة العلمية - إلى إنكار تحديد الريف والحضر على أساس إحصائى على اعتبار أن هناك درجة من الاتصال بينهما.

ومن الممكن تغيير عدد السكان كأفراد، على اعتبار أنهم لاينتمون نسبياً

على أساس التعارف الشخصى، وعلى أن ثمة علاقات بشرية مفككة بينهم، ويتميزون بالشخصية النفعية وسرعة التحول والسطحية فى العلاقات. كما يمكن توقع الكثافة على أساس التنويع الشديد، والتخصص والعدد الكبير من الناس الغير متجانس والذين يكونون وحدة فريدة تتفق مع الاتصال الفيزيقى المتسم بالتمايزات الاجتماعية، والتى توضح الاختلافات فى أسلوب الحياة والمكانة وسيطرة وسائل الضبط الاجتماعى الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك ظواهر أخرى ترتبط بهذا، فإذا كانت طبيعتنا البشرية تخالف الأوضاع الاجتماعية، فإن هناك ظواهر تتخذ شكلاً قوياً فى المجتمع الحضرى مثل الحراك الاجتماعى والفيزيقى السريع، وعدم ثبات الحياة ومرونة البناءات والنظم الاجتماعية واشتراك الأفراد فى الصراع والتنافس، وجماعات المصلحة، حيث يجد الأفراد تعبيراتهم عن مصالحهم ويقابلون فى هذا الحاجات الهامة للحياة.

وفى ضوء هذه الخصائص الاجتماعية وما شابهها، يجب على دراسى الحياة الاجتماعية الريفية والحضرية أن يعودوا إلى التأكد من فهم الطريقة التى بها يرتبط شكل التوطن بأسلوب الحياة وحالة الفهم العام. ومن المهم أن نتذكر أن أساليب الحياة الريفية والحضرية ليست ضرورية لتحديد التوطن الريفى والحضرى. أضف إلى ماسبق أن الإنسان الذى يعمل من أبريل إلى سبتمبر مثلاً كعامل زراعى هو نفسه عامل بالمدينة من أكتوبر إلى مارس. ومعنى هذا أن التنظيمات الزراعية ذات المدى الواسع ربما لاتقل فى عدم الشخصية عن تنظيمات الصناعة أو نقابات العمل ذات المدى الواسع أيضاً. يضاف إلى ما سبق، ما نراه من افتراضات حول الأنماط الريفية والحضرية، ومع ذلك يجب أن نرجع إلى ما نجده بالفعل فى ظروف خاصة للحياة، تلك الظروف التى ترتبط بما نطلق عليه مجتمعات محلية ريفية وحضرية.

مراجع الفصل الثالث

١- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣، ص ٣٦٧.

٢- نبيل السمالوطى، البناء النظرى لعلم الاجتماع، ص ١٥٦.

3- Broom & Selznick, Sociology: A text with adapted readings, Harper, & Row Pub., N. Y., 1963, p. 31.

٤- المرجع قبل السابق، ص ٣٦٧.

5- Lundberg et. al., Sociology, N. Y., 1958, p. 520.

6- Landis, Introductory Sociology, N. Y., 1958, p. 187.

7- Op. Cit., p. 128.

٨- نبيل السمالوطى، مرجع سابق، ص ١٥٧.

٩- ماكيفر وبيج، المجتمع، عن الترجمة العربية، د. على أحمد عيسى، ص ١٦.

١٠- المرجع قبل السابق، ص ١٥٧ - ١٥٨.

11- Mciver, Society: Its Structure & Change, N. Y., 1931, p. 6.

١٢- اميل دوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة د، السيد بدوى، ود. محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠، ص ١٢٦.

١٣- على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفى، دار الثقافة والعلوم للطباعة والنشر، ١٩٦٠، ص ٣٢.

١٤- محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢، ص ٦٧ - ٦٨.

١٥- راجع فى ذلك كتاب دوركايم عن تقسيم العمل الاجتماعى

16- See: Haward Becker & R. C. Meyers, «Sacred & & Secular aspects of Human Society», Sociometry: Vol. III, 1942, Vol. IV, 1942.

١٧- راجع مزيداً عن آراء كولى فى كتابنا: الجماعات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣.

18- Sorkin, Society, Culture & Personality, N. Y., 1947.

19- Attebery et. al., Introduction to social Science, N. Y., 1947, pp. 129 ff.

20- See: Taylor & Arthur R. Jones, Rural Life and Urbanized Society, Oxford University Press, New York, 1964, p. 51.

٢١- مصطفى الخشاب، دراسات فى الاجتماع الحضرى، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٦٢، ص ٥٧.

٢٢- مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص ٦٣.

23- Lowis Wirth, «Urbanism as a way of life», A. J. S., 1938, p. 8.

24- Taylor & Jones, Op. Cit., p. 51.

٢٥- دنكن وريس، «الخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية

والريفية؛ عرض محمد على محمد، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٦٦، ص ١٢١.

٢٦- دنكن وريس، مرجع مذكور، ص ١٢٦.

27- Taylor & Jones, op.cit.,p. 51.

28- Duncan & Reiss, Social Characteristics of Urban & Rural Communities, 1950, p. 79.

٢٩- المرجع السابق، ص ١٣٢.

٣٠- المرجع السابق، ص ١٣٣.

31- Taylor & Jones, op.cit., p. 54.

32- Ebersole Luke, American Society, N.Y., 1955, p.p 188, 213.

٣٣- محمد خيرى محمد على، الريف والحضر وظاهرة الجريمة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ٣٧ - ٣٨.

٣٤- عبد المنعم شوقى، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضرى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦، ص ٦٦ - ٦٧.

٣٥- محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢، ص ٢٠٢.

36- Taylor & Jones, op.cit., p. 51.

٣٧- دنكن وريس، مرجع سابق، ص ١٢٢.

38- Duncan & Reiss,op.cit.,p. 168.

٣٩- محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، مرجع سابق، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

٤٠- مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ٥٥.

٤١- فتح الله هلول، البلدان الريفية والحضرية فى ج.م.ع.، مطبعة جامعة اسكندرية، ١٩٥٩، ص ٧.

42- Taylor & Jones,op.cit.,p.51.

43- Ibid.,p. 49.

44 - Ibid., p. 50.

45- Ibid., p. 52.

٤٦- عبد المنعم شوقى، مرجع سابق، ص ٦٥ - ٦٦.

٤٧- محمد خيرى محمد على، مرجع سابق، ص ٤٤.

٤٨- عبد المنعم شوقى، مرجع مذكور، ص ٦٧. ويمكن الرجوع فى هذا إلى كتابنا: الطبقات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢.

٤٩- مصطفى الخشاب، وآخرون، أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة البيان العربى.

50- Taylor & Jones, op.cit., p. 51.

٥١- محمد على أحمد قحطان، الدراسات الاجتماعية فى المجتمعات القروية، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠، ص ١٤٢.

٥٢- المرجع السابق، ص ١٤٣.

53- Taylor & Jones, op.cit.,p. 49.

٥٤- محمد على أحمد قحطان، مرجع سابق، ص ٦٥.

٥٥- السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد، «الفروق الريفية الحضرية فى بعض الخصائص السكانية: تحليل احصائى»، الحلقة الدراسة لعلم الاجتماع الريفى فى ج.م.ع.، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص ٢٤٦

٥٦- المرجع السابق، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

٥٧- المرجع السابق، ص ٢٤٨.

58- Taylor & Jones, op.cit.,p. 53.

٥٩- المرجع قبل السابق، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

٦٠- محمد خيرى محمد على، الريف والحضر وظاهرة الجريمة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ٣٨.

٦١- المرجع قبل السابق، ص ٢٤٩.

٦٣- دنكن وريس، مرجع مذكور، ص ١٢٣.

64- Lowis Writh, "Rural - Urban Differences", From: Albert J.Reiss, Press, 1956, and Form: Richard Sennett (ed) Classic Essays on The Culture of Cities, pp. 163 - 169.

الفصل الرابع
الاستيطان الريفى

أولا : تطور التجمعات الريفية

ثانيا : أشكال الاستيطان الريفى

ثالثا : تنميط القرية

مراجع الفصل الرابع

الفصل الرابع

الاستيطان الريفى

اولا: تطور التجمعات الريفية:

ما من شك أن الحياة الريفية كحقيقة واقعة كانت مستمرة قبل العصر الذى صيغ فيه هذا الاسم. فمعرفة التاريخ الذى ظهر فيه هذا التعبير لايلقى اذن أى ضوء على العصر الذى بدأت فيه المجتمعات الريفية، وعلى كل حال فقد استطاع علماء الاجتماع أن يحددوا خطوات التطور في الحياة الإنسانية على ضوء الوسائل التى كانت تتبع للوفاء باحتياجات المعيشة. ويمكن القول أن المراحل الاقتصادية للتطور الاجتماعى كانت على الوجه التالى(١):

١- مرحلة البحث المؤقت عن القوت:

بدأت الحياة فى القرى فى زمن مبكر على أثر تخطى الانسان مرحلة الصيد، أى مرحلة التى كان يهيم فيها الإنسان على وجهه، ويعيش على ما يجلبه من تجواله. وتسمى هذه المرحلة: مرحلة البحث عن القوت الوقتى، أى أنه كان دائماً تحت رحمة الصدفة. فاذا وجد الفريسة استطاع أن يعيش، واذا لم يجدها مات من الجوع. وفى هذه المرحلة كان الانسان أيضاً يعيش على ثمار الاشجار وعلى الطيور والأسماك.

٢- مرحلة الصيد والقنص:

وتوصل الإنسان بعد هذه المرحلة إلى صنع بعض الأدوات البسيطة التى كان غرضه منها الدفاع عن نفسه أولاً، وتسهيل سبل المعيشة ثانيا، فتوصل إلى صنع القوس والحراب لاقتناص فريسته واستطاع بذكائه أن ينصب الشراك للإيقاع بفريسته.

فى هذا العصر الذى بدأت فيه حياة القنص والصيد، تكونت مجموعات إنسانية صغيرة، فنشأت العشائر Clans والقبائل Tribes. وقد قامت هذه

المجموعات على فكرة وجود نوع من القرابة الحقيقية أو الوهمية بينها، وكان الأفراد ينتشرون فى الغابات والبحيرات للاقتناص والصيد ثم يعودون فى المساء إلى منازلهم وأكواخهم فى القرية.

٣- مرحلة الرعى:

ثم بدأ الإنسان مرحلة جديدة حين استطاع أن يستأنس الحيوان وأصبح يعيش من نتاج ماشيته، وتقدمت الجماعات الإنسانية خطوة كبيرة نحو التنظيم والخضوع لرئيس واحد هو رئيس القبيلة.

فى هذه المرحلة أصبح الإنسان منتجاً ومستهلكاً بتربيته للماشيه، يزيد من عددها وانتاجها. وفى هذه المرحلة - التى تعرف أيضا بعصر الزراعة الفطرية - بدأ الإنسان استغلال موارد الأرض المحيطة بالقرية استغلالاً بسيطاً. كما يبذل لذلك مجهوداً شاقاً لعدم وجود الآلات التى يستعين بها على فلاحة الأرض، وكان يستعمل العصى وبعض الآلات الحادة Hoes لقلب الأرض. ولم تتقدم الزراعة إلا باختراع المحراث. وكانت النساء عداة يقمن بهذا النوع من الزراعة حيث يذهب الرجال للصيد، وشن الغارات على القبائل المجاورة.

ولهذا تلجأ الدول والحكومات إلى «توطين البدو» باعتباره عملية إنسانية متكاملة، تتطلب تغييراً فى الظروف الطبيعية والحضارية القائمة من أجل تنمية الموارد البشرية والانسانية والاقتصادية لرفع مستوى معيشة سكان البادية، وتحقيق قدر من التكامل القومى عن طريق إدماج البدو فى صورة جماعية فى الوحدات السياسية والقانونية والإقتصادية والفكرية فى المجتمع القومى.

وإذا كان «التوطين» يتحقق بطريقة إجبارية، دون أن يختار البدوى المكان الذى سوف يستقر فيه، بل تحدد الدولة هذا المكان، فإن «الاستيطان» يأتى بطريق إرادى، حيث يختار الانسان المكان الذى سوف يجعله موطنا له. لذلك يطلق على النوع الأول «توطين البدو»، ويطلق على النوع الاختيارى «الاستيطان الريفى».

٤- عصر الزراعة:

وفى المرحلة التالية أخذت حياة الزراعة تنتشر وتنشط، على حين أخذت حياة الصيد تنكمش وتتقلص، خصوصاً بعد أن أصبحت الفريسة نادرة، والعثور عليها شاقاً. فأصبحت الزراعة الوسيلة الأساسية فى الحصول على الغذاء، واستمرت حياة الرعى فى المناطق الجبلية. وكانت الأرض فى بادىء الأمر مشاعاً بين الجميع للزراعة والمرعى، على حين كانت المواشى ملكاً للأفراد ، وقد نشأت فكرة القرى التعاونية لتبادل الحاصلات الزراعية.

ويعتقد العلماء بأن الإنسان اهتدى إلى الزراعة فى أواخر العصر الحجرى القديم وأوائل العصر الحجرى الحديث، وقد أحدث ذلك أثراً عميقاً فى حياته، فطابت حياة الاستقرار، كما أصبح يطمئن إلى حصوله على غذائه فى مواعيد منتظمة، وينتجه بمقادير وفيرة، وازداد عدد السكان على أثر الاهتداء إلى الزراعة. وأنشأوا المدن والقرى، وكانت النشأة الأولى فى وادى النيل وسهولة دجله والفرات.

٥- مرحلة التجارة:

وحين كثرة الحاصلات الزراعية وأصبح التبادل ممكنا بين البلاد والبيئات المختلفة واتسع نطاق التجارة فى مراكز خاصة لتوسط موقعها الجغرافى وسهولة مواصلاتها، فأخذ الناس يهاجرون من القرى ويتجمعون فى تلك المراكز للاشتغال بالتجارة. فنشأت بذلك المدن التجارية. وصاحب ظهور المدن تقدم بعض الصناعات التى تقوم على الحاصلات الزراعية والتى كانت فى بادىء الأمر محصورة فى نطاق القرية للاستهلاك المحلى.

٦- مرحلة الصناعة أو التخصص وتقسيم العمل:

وحين اكتشفت قوة البخار، واستعملت فى الصناعة، بدأت الثورة الصناعية الكبرى حول مراكز استغلال الفحم ومناجم الحديد، وتدافع السكان من القرى إلى تلك المناطق الصناعية بحثاً عن الثروة.

وكان من أثر ازدياد التخصص وتقسيم العمل أن أصبح المجتمع الريفى وحدة قائمة بذاتها تهتم بالزراعة لاغير، وتقوم فى وسط القرى مراكز لتبادل الحاصلات الزراعية ونقلها إلى المراكز الصناعية فى المدن الكبرى.

هذه المراحل فى التطور تدلنا على أن المجتمع الريفى قد نشأ منذ ظهور حياة الرعي وحياة الزراعة كحلقتين من حلقات التطور الإقتصادى. ويجب أن نذكر أنه لم يكن هناك فى بادىء الأمر مجتمعات مدنية تستطيع إن نميز عنها المجتمعات الريفية، فالمدن لم تنشأ الا عندما ظهرت الصناعة والتجارة.

الزراعة فى العصور القديمة:

لاشك أن حضارة الدول التى نشأت فى العصور القديمة كمصر وبابل كانت تقوم على عاملين أساسيين: ١- خصوبة الأرض. ٢- اعتدال المناخ. فكانت الزراعة اذن فى هذه الدول القديمة على درجة من التقدم[٢].

أ- وقد عرفت مصر الفرعونية، كما يقول المؤرخون وعلماء الأثار نوعاً من الحاصلات الزراعية أهمها القمح والشعير والذرة، وكانت الأرض ملكاً للأسرة الحاكمة وكبار رجال الجيش وطبقة الكهنة، أما بقية الشعب فقد كان يسخر فى استغلال الأرض.

ب- وقد عرفت اليونان أيضاً عصراً زراعياً ذهبياً من عصور الزراعة، وكانت الأرض يمكلها ويزرعها فلاحون أحرار، ولكننا لانعلم عن حياة هؤلاء الفلاحين الا الشيء القليل.

جـ- ثم نشأت المدن الأغريقية بسرعة عن طريق انتشار التجارة، وتغير أساس الحياة الإقتصادية فى اليونان. وعندما اتجهت الحكومة إلى استنباط نظام اقتصادى عادل يضمن مصالح الفلاحين تدهورت حالة هؤلاء، وغرقوا فى الديون وتحولت الأرض إلى أيدى الممولين، وأصبح أصحابها القدماء يعملون فيها كعبيد مسخرين، انحدر الكثير منهم إلى المدن فانحطت الزراعة.

د- أما فى العصر الرومانى فتحسنت الحالة الزراعية، ويقال أن جميع الحيوانات المستأنسة التى عرفت فى أوروبا قبل اكتشاف امريكا قد استئنست فى ذلك العصر، كما عرفت أيضا معظم الحاصلات والفاكهة.

وقد عرف الرومان وسائل الرى والصرف وانتقاء البذور والدورة الزراعية حسب الفصول.

وكما كان الحال فى العصر اليونانى، كانت الأرض فى بادىء الأمر ملكاً للفلاحين ولكن انتشار الروح الحربية والفتوحات واستخدام أسرى الحرب فى خدمة الأرض ومصادرة الأراضى لاتفه الأسباب، كل هذه العوامل أدت بالزراعة إلى الانحطاط، وأصابت صغار المزارعين بالخراب، وكانت هذه السياسة الزراعية الخطائة سبباً فى هجرة الفلاحين إلى المدن.

وعندما انعدمت طبقة المزارعين المستغلين وغصت المدن بمن تدهورت حالتهم النفسية وركنوا إلى الكسل والرذيلة، عندئذ لم تستطع روما أن تصمد أمام هجمات النورمانديين القوية.

المجتمعات الريفية فى العصور الوسطى (القرن ٨ م - ١٥ م)

مرت المجتمعات الريفية فى العصور الوسطى بفترتيين متباينتين:

الأولى: الفترة إلى سبقت ظهور النظام الاقطاعيFéodalisme والثانية: هى التى ترتبت على هذا النظام[٣].

أما الفترة الأولى فقد ساء فيها نظام قرية المزرعة The Fram Village System. وكانت القرية بهذا المعنى تشتمل على عدد من الأكواخ تتروح بين ١٠ و ٥٠ يخترقها شارع أو شارعان، وكان يختار موقع بناء القرية عادة بجانب أحد الأنهار أو القنوات، وكانت المنازل عبارة عن أكواخ من حجرة واحدة تبنى من جذوع الشجر وتغطى بالطين وكانت أرض الكوخ من التراب، لانوافذ له ولامداخل.

أما الأراضى الزراعية فقد كانت بطبيعة الحال خارج هذه القرية الصغيرة وعلى مقربة منها، ولم يكن يعرف فى كثير من المجتمعات حتى ذلك الحين نظام الملكية الخاصة بالنسبة للأرض، فكان سكان القرية يزرعون الأرض التى تخص قريتهم لحساب المجموعة كلها، وكانت كذلك أراضى المرعى والغابات حيث يذهب الأفراد لجمع الأخشاب اللازمة للتدفئة والوقود، وكانت هذه المراعى والغابات ملكاً للجميع. على أن ذلك لم يمنع من تقسيم الأراض للزراعة بين الأسر والأشخاص، وكان هذا التقسيم يتفق عليه وديا بين أهل القرية جميعاً، وتراعى فيه المساواة والعدالة ما أمكن، بحيث يتساوى الجميع على قدر الامكان فى مساحة الأرض التى يزرعونها وفى جودتها أيضاً. ولهذا كانت تقسم الأرض إلى قطع كبيرة، ثم تقسم كل قطعة بدورها إلى عدد من الأحواض المستطيلة تبلغ مساحة كل منها نصف هكتار. ولم يكن الفلاح يأخذ مايخصه قطعة واحدة، بل كان يأخذ أرضه موزعة. وكان الغرض من ذلك هو توزيع الأراضى الجيدة والفقيرة بين الجميع بالتساوى. وكان نظام الزراعة هو النظام الثنائى Tous Les Deuxans Systeme Biennale بحيث تزرع نصف الأرض فقط كل عام بالتبادل ويترك النصف الآخر للمرعى حتى لاتجهد الأرض وتظل محتفظة بخصوبتها.

وكانت تقام فى القرية دورة اجتماعية لتصريف شئونها، وكانت الأحكام التى تصدر كلها أحكام محلية خاصة بنظام الزراعة أو اصلاح بعض المرافق أو تسوية النزاع بين الفريقين المتخاصمين.

وعلى ذلك يمكن القول: أن القرية فى ذلك الوقت كانت وحدة تتمتع بمقدار من الحكم الذاتى، ولكن هذا النظام مالبث أن قضى عليه النظام الاقطاعى الذى ظهر فى أوربا فى القرن العاشر تقريباً. ويرجع أصل النظام الاقطاعى إلى ظهور نوع من العلاقة الشخصية يتعاقد عليها رجلان من الأحرار: السيد Seigneur أو Suzerain والتابع Vassal اذ يتعهد الأول بحماية الثانى نظرى أن يتنازل له الثانى عن بعض الامتيازات التى يتعلق بالأرض، ومالبث أن أصبحت

هذه الأمتيازات التى كانت تقوم فى بادىء الأمر على نوع من التعاقد ، وراثية. واستقل كل سيد باقطاعية كبيرة أصبح فيها الحاكم المطلق، يصرف شئونها كيفما أراد. وقد ترتب على النظام الاقطاعى نوعان من الحقوق يتمتع بها الأشراف.

١- حقوق اقطاعية ناتجة عن تنازل الفلاحين عن حقوقهم فى أراضيهم.

٢- وحقوق سياسية حيث استولى الأشراف على كل مصادر السلطة، ولم يتبق للملاك الا نوعاً من السلطة النظرية، وأصبح الفلاحون أرقاء يعملون فى الأرض ولايستطيعون التحرر من عبوديتهم. وكانوا على حالة يرثى لها من الجهل حيث لم يكن هناك تعليم ولا مدارس، وكانت حياتهم تخضع للكثير من الخرافات التى كانت تقيد عقليتهم وتمنعهم من التقدم، وقد كانت الحياة المادية ومصالحهم الشخصية تقضى فى بعض الأحيان أن يتخلصوا من الجمود فى تصرفاتهم، ولكنهم لم يكونوا ميالين إلى التغيير فى أساليب معيشتهم. من ذلك أن الانتقال من نظام الثنائية إلى نظام الثلاثية فى الزراعة قد استغرق أجيالاً عديدة قبل الأخذ به نهائياً مع ما مافيه من فائدة واضحة للفلاح. اذ أن النظام الثنائى كان يعطل نصف الأرض سنوياً، على أن النظام الثلاثى كان يعطل ثلث الأرض فقط، وهذا الانحطاط المادى والعقلى مرجعه إلى حرمان الفلاح من الاشتراك فى إدارة شؤونه الخاصة فقتل فى نفسه كل نزعة إلى الابتكار.

الحياة الريفية فى العصور الحديثة:

تطورت الحياة الريفية فى العصور الحديثة تطوراً عظيماً. ولكنها لم تكن قبل اختراع الآلات البخارية والسكك الحديدية، أى حتى أواسط القرن التاسع عشر، على ماهى عليه الان.

ويصف لنا كاتب أمريكي هو جون موريس جيليت John Morris Gilette الحياة فى الريف الأمريكى في ذلك الوقت – ونحن نورد هذا الوصف لندلل به على أن الريف فى البلاد الغربية لم يكن يجن فائدة تذكر من تقدم العلم

والاختراع، بل ظلت الوسائل القديمة سائدة فى معظم أنحائه – يقول الكاتب الأمريكى.

«إن الفلاحين حتى أواسط القرن التاسع عشر كانوا يعيشون متفرقين كل فى مزرعته وكانت كل مزرعة تكفى نفسها بنفسها، وتنتج كل ما تستهلكه، وتستهلك معظم ماتنتجه. فكانت الزراعة اذن محلية وعلى نطاق ضيق، وذلك لبعد الأسواق التى يمكن أن تباع فيها المحصولات، ومشقة الوصول اليها لصعوبة المواصلات. أضف إلى ذلك أن أدوات الزراعة كانت بسيطة ومحددة، فلم يكن فى الامكان الانتاج على نطاق واسع. فمن حيث زراعة القمح مثلاً كانت الأرض تحرث بمحراث يجره حصان واحد، ثم تبذر باليد، وكان أوسع حقل للقمح لاتزيد مساحته على عشرة أفدنة. وعندما يأتى موسم الحصاد كانت أعواد القمح تحصد بالمنجل وتحزم باليد، ثم ترتفع على عربة لكى تنتقل إلى البندر، وبعد أن يدرس القمح بطريقة أولية يستخدم فيها الحيوان، كان الحب يفصل بواسطة طواحين مائية وينقل الطحين إلى المنزل على ظهر حصان».

أما حياة المنزل الخشنة فقد صورها لنا الكاتب الأمريكى، وماتعانيه ربة المنزل من مشقة فى الحصول على ملابس أفراد الأسرة، فكانت معظم الثياب تغزل وتنسج باليد و«بالنول» وتقوم بتفصيلها بيدها. أما الطعام فكانت المدفأة الوسيلة الوحيدة لطهية أو المكان المعد للوقود «موقد» أو «كانون». وفوق ذلك فقد كانت ربة المنزل تقوم أيضا بحفظ اللحوم والأطعمة للاستهلاك فى فصل الشتاء. وعلى العموم فإن النساء والرجال جميعاً كانوا دائماً فى عمل مستمر لان معظم الحاجيات التى تصنع اليوم فى المصانع كان الفلاح يصنعها بيده.

أما التعليم فقد كانت نسبته ضئيلة جداً، وكان الأولاد يتعلمون خلال نصف شهور السنة، والمدرسون كانوا يقومون غالباً بتعليم الأطفال نظير أن تتكفل الأسرة بايوائهم واطعامهم كل بدوره. واذا قيست كنا نرى أن الحياة الريفية منذ قرن من الزمان كانت مظلمة ومتأخرة جداً عما هى عليه اليوم، فلاشك أنها كانت على درجة كبيرة من التقدم اذا بما كانت عليه فى العصور الوسطى.

واذا رجعنا إلى سبب هذا التقدم نجد أن هناك عاملين يرتبط أحدهما بالحرية السياسية، ويرتبط الآخر بامتلاك الفلاح الأرض.

فالحرية السياسية قضت على الفوارق الشاسعة بين الطبقات، وعلى استعباد الأشراف للفلاحين. أما العامل الثانى وهو الملكية الخاصة فقد حقق العدالة الاجتماعية ورفع من مستوى الفلاح.

ثانيا: أشكال الاستيطان الريفى:

تعدد أشكال الاستيطان الريفى حسب طبيعة موقع القرية وتعتبر القرية Vil-lage بمثابة شكل الاستيطان السائد فى ريفنا العربى وفى معظم أنحاء آسيا وافريقيا وأوربا. وفى هذا الشكل يعيش الناس فى منازلهم المتجاورة فى قريتهم ويخرجون من قريتهم فى الصباح ليذهبوا إلى حقولهم للعمل ويعودوا منها إلى قريتهم فى المساء. بمعنى آخر، فالقرية مكان السكن يبعد عن الحقول. وقد تبعد القرية عن مزارع البعض لمسافات طويلة قد تبلغ أحياناً عدة كيلو مترات[٤].

وتنقسم القرى إلى قسمين رئيسيين تبعاً لاختلاف البيئة:

١- القرى المنعزلة أو المنتشرة.

٢- القرى المتجمعة أو المتكتلة.

١- القرى المنعزلة أو المنتشرة.

تشبه القرى المنعزلة إلى حد كبير المزرعة ومايتوسطها من منزل الفلاح وتوابعه كحظيرة البهائم والمخزن، وهذه المزارع المنتشرة المبعثرة بما يتوسطها من منازل تميز الريف الأمريكى حيث تعرف باسم Ranches. كما يوجد هذا النوع من الاستقرار البشرى فى استراليا ونيوزيلندا، حيث مراعى الضأن الواسعة، وفى مناطق بحر البلطيق حيث البقعة الصالحة للزراعة قليلة ومبعثرة.

كما يوجد هذا النوع من الاستقرار فى المناطق الجبلية عامة، إذ أن الأرض الزراعية تكون فى هذه المناطق الجبلية صغيرة المساحة، مبعثرة فوق سفوح الجبال.

ويحاول المزارع عادة اختيار السفوح التى تواجه أشعة الشمس القريبة من عين ماء، والتى يستطيع الفلاح أن يشيد فيها مدرجاته التى يزرعها. لذلك فإن المنازل تتناثر وسط الحدائق والحقول. ومن قبيل ذلك، مانشاهده فى قرى السهول وفى هذه الحقول تتناثر المنازل فرادا أو مثنى أو ثلاث، هذا ما نلاحظه فى القرى الجبلية المرتفعة.

ويخدم القرى الصغيرة المنتشره عدد من القرى الكبيرة التى تعتبر مراكز اجتماعية حقيقية لها حيث الكنائس والمساجد، وحيث يعيش المختار أو القائمقام، وحيث المدرسة ومكتب البريد والمستوصف. ولهذا الشكل من الاستقرار أو الاستيطان فوائده ومزاياه، كما أن له مضاره وعيوبه. أما بالنسبة لفوائده فهى اقتصادية فى الغالب. ويمكن ايجازها فى:

أ- أن المزارع يعيش فى وسط مزرعته بحيث يشرف عليها بشكل دائم ومباشر.

ب- ونظراً لوجود منشآت المزرعة على أرضها فان مصاريف النقل تقل فى هذا الشكل من أشكال الاستيطان بدرجة كبيرة.

ومحور هذا العمران هو أسرة تعيش فى منزل يتوسط حقلاً أو مزرعة، وذلك يوفر على الفلاح مشقة الرحيل اليومى إلى حقله فى حالة ما اذا كان يعيش فى قرية بعيدة، وهذا الفلاح الذى يحيا حياة مجردة يكون أكثر حرية فى تفكيره وعمله، ولايتأثر بتقليد أهل القرية الكبيرة ولايرتبط بما يجرى فى مجتمعه، فمن الصعب أن يناله الركود.

على أن هذا كان على حساب النظام الاجتماعى. فالفلاح المنعزل لايشعر بأن له جيرانا عليه نحوهم حقوق، وهو فى الوقت نفسه يعانى الكثير فى سبيل تربية أطفاله وتنشئتهم كمواطنين ينتمون إلى وطن أكبر، ولهذا تتولد عند هؤلاء النزعة الانفرادية ولايهتمون كثيراً بالمشروعات الجماعية.

إذن فعيوب المزرعة المنفردة:

أ- **العزلة**: حيث يعانون من عزلتهم وبعدهم عن متعة الاجتماع والاتصال بالآخرين.

ب- **ارتفاع نفقات المرافق**: ففى مثل هذه المزرعة تزداد نفقات أية مرافق عامة تدخل إليها، كالكهرباء والماء.

جـ- **ارتفاع نفقات الخدمات العامة**: حيث تواجه الدولة صعوبة فى نشر الخدمات العامة لتباعد السكان والناس عن بعضهم.

وتختلف الأسباب الداعية لهذا النوع من الاستقرار باختلاف الأقطار التى توجد فيها . ففى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ونيوزيلندا حيث وفرة الأراضى الرخيصة الثمن، كان السبب فى خلق الابعاديات «المزارع».

وهناك عوامل طبيعية، ولاسيما مظاهر السفوح والتضاريس، لها رابطة قوية فى هذا النوع من الاستقرار. فالانتشار فى الأرض يزداد فيما يظهر ازدياداً طردياً حيث مظاهر السطح متقطعة والتضاريس متباينة. وهكذا وجدنا كيف أن العوامل الطبيعية تؤثر فى وجود القرى المبعثرة. وهناك عوامل بشرية لها أثر واضح فى هذا النوع من الاستقرار، فأسلوب الاستغلال الاقتصادى له دخل كبير فى تشكيل نوع الاستقرار البشرى.

وفى هذا الشكل من أشكال الاستيطان يبنى المزارع منزله على أرض مزرعته، ويكون حول المنزل - عادة - أية منشآت أخرى يحتاج إليها كالمخازن والحظائر وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين. وينتشر هذا الشكل من أشكال الاستيطان بنوع خاص فى البلاد التى تكون مساحات الملكية الزراعية بها كبيرة مثل بعض بلاد أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية.

وهذا الشكل أقرب مايكون لما يعرف فى ريفنا العربى بالعزبة أو الضيعة حيث نجد بها منزل المالك ومنشآت المزرعة ومنازل العمال، مقامة على أرض المالك نفسه.

ويلاحظ فى أوربا وجود المساكن المنعزلة المنشرة فى المناطق التى لاتزال لحرفة

الرعى أهمية كبيرة فيها، والتى يسود فيها نظام الهجرة الفعليه مثال دلك مرتفعات فرنسا والنمسا والنرويج إذ يؤمها الرعاة فى فصل الصيف حيث يعيشون فى أكواخ متناثرة، وهذا ما يلاحظ أيضا فى حياة البدو الرحل حيث يشيدون خيامهم فى مناطق المرعى.

٢- القرى المتكتلة أو المتجمعة:

تعترف الحضارات الزراعية بظهور القرى، فهى فى الواقع أول مظهر من مظاهر تعاون جماعة بشرية فى العمل وفى الحياة الاجتماعية. وكانت قرى مصر من أول القرى التى ظهرت فى العالم إذ يرجع تاريخها إلى عصر ماقبل الأسرات، كما ظهرت قرى أخرى قديمة فى وادى دجلة والفرات ووادى السند، وربما كانت هذه القرى هى النوايات الأولى التى تطور منها هذا النوع من العمران البشرى إلى المدن.

ويخضع اختيار مواقع القرى إلى عدد من العوامل الطبيعية، فالطبيعة تقدم الاحتمالات المكانية، والإنسان يختار منها ما يلائم حاجاته. وسنشرح بعض هذه العوامل الطبيعية:

أ- توفر موارد المياه: وهذا العامل له أهميته فى الأقاليم الجافة أو شبه الجافة، والماء يكون فى الغالب باطنياً مثل العيون والآبار. وقد يكون على شكل مجارى مائية فصلية. ولما كان عيون الماء عادة تنبثق عند خطوط الإنكسارات أو الفوالق، كانت القرى موزعة على طول هذه الخطوط. فهناك مثلاً علاقة وثيقة بين جيولوجية فلسطين وسوريا ولبنان وبين توزيع القرى. وترجع قرى سوريا القائمة عند سفوح جبل الشيخ وجبال لبنان الشرقية كلها، إلى هذا العامل ألا وهو انبثاق عيون الماء.

ب- وديان الأنهار: روعى فى اختيار القرى فى وديان الأنهار الكبيرة ألا يطغى عليها النهر فى فصل الفيضان، وبذلك كانت أقدم القرى المصرية عند حافة الصحراء. أما بعد أن استقرت الحضرة الزراعية فى مصر وزاد عدد السكان

واستطاعوا أن يؤمنوا أنفسهم ضد الفيضان بإقامة الجسور وعملوا على إقامة أكوام من الحجارة والتراب وسط الحياض وشيدوا عليها قراهم بحيث تكون في مستوى الفيضان الذى كان يغرق أرض مصر كلها فى أواخر الصيف وأوائل الخريف.

أقسام القرى المتكتلة:

١- البلدة الصغيرة: وهى تعتبر مركزاً للتسويق وسط القرى المبعثرة يقصدها الفلاحون الذين يعيشون منعزلين في مزارعهم الواسعة فى أوقات دورية يبيعون منتجاتهم ويشترون حاجاتهم. وتقام عندهم عادة سوق عامة أسبوعية، وهى تخدم فوق ذلك أغراضاً اجتماعية لهؤلاء الزراع، حيث توجد المدرسة وغيرها من المراكز الاجتماعية.

٢- القرى ذات المواقع الاستراتيجية: وهى قرى متطورة فى العادة وتقع فى مناطق الخطر، مثل وجود شعوب معادية تذكر منها الهنود الحمر فى أمريكا وقرى المستعمرات اليهودية فى فلسطين، وهى التى أقامت شعب معتد فى وطن آخر، فهذه المستعمرات تقع فى نقط استراتيجية كما أنها محصنة تحصيناً قوياً وشبيهاً بقرى اللد والرملة عند فتحات الوديان أو التى تشرف على الطرق الجبلية، ومثل النطرون التى تشرف على الوادى الذى يصل القدس بيافا. وهذه القرى الدفاعية تتحول عادة إلى مدن حصينة.

٣- القرى ذات الصبغة الاجتماعية: فى البلاد العريقة الزراعية، مثل ريف مصر والريف الصينى والهندى، لاتكون القرية مجرد عدة منازل يسكنها المزارعون ولاتربطهم إلا روابط سطحية، بل إنها تكون مجتمعاً صغيراً متآلفاً متآزراً، ويظهر بين سكانها التعاون الوثيق فى العمل وفى المناسبات المختلفة كالأفراح والمآتم وأخطار الفيضانات والآفات الزراعية. وقد كانت هذه القرى قديماً وحدة اقتصادية واجتماعية تنتج إنتاجاً محلياً، وتكفى نفسها بنفسها. وكان هذا هو الحال فى القرية الهندية قبل القرن الثامن عشر والقرى المصرية قبل الإنقلاب الزراعى الذى أحدثه محمد على فى القرن التاسع عشر.

ومن أهم أشكال القرى المتجمعة أو المتكتلة : القرية عبر الطريق Cross Road Village وهى محاولة للإحتفاظ بمزايا المزرعة المنفردة مع الإقلال من عيوبها. ففى هذا الشكل من أشكال الاستيطان الريفى يعمد المزارعون إلى بناء منازلهم ومنشآتهم على أرضهم فى المكان الذى تلتقى فيه مع أملاك غيرهم من الجيران، فيتجمع بذلك عدد من المنازل فى مجتمع متقارب. وهذا يخفف بدون شك من قسوة الوحدة ويزيد من متعة الاجتماع بالآخرين، كما يقلل من نفقات المحافظة على الأمن، ومن نفقات إدخال بعض التسهيلات المنزلية كالكهرباء والماء.

وشكل الاستقرار أو الاستيطان فى القرى المتكتلة، هو الشكل السائد فى الريف العربى، وفى معظم أنحاء آسيا وإفريقيا وأوروبا، حيث يعيش الناس على هذا الشكل فى منازلهم المتجاورة من قراهم، ويخرجون من قريتهم فى الصباح ليذهبوا إلى حقولهم للعمل ويعودوا منها إلى قريتهم فى المساء. وبمعنى آخر فالقرية مكان للسكن يبعد عن الحقول.

ولهذا الشكل من الاستيطان مزاياه وعيوبه[٥]:

مزايا الاستقرار فى القرى المتجمعة:

أ- التمتع بالحياة الاجتماعية والاتصال بالآخرين.

ب- انخفاض تكاليف التسهيلات المنزلية كإنشاء المرافق العامة كالماء والإضاءة.

جـ- إنخفاض تكاليف تقديم الخدمات العامة كالمدارس والمستوصفات والمحافظة على الأمن.

أما عيوبها:

أ- بعد المزارع عن مزرعته مما لايتيح له إشرافاً دائماً على عمله.

ب- ارتفاع تكاليف النقل لبعد المزرعة عن المنشآت والمخازن.

هذا، وتعتبر القرية الخطية Line Village من أقدم أشكال الاستيطان الريفى، حيث كانت القرى تبنى على طريق مواصلات هامة كالأنهار فتأخذ شكلاً خطياً، وعاد هذا الشكل إلى الظهور حديثاً بعد إنتشار طرق المواصلات فى أنحاء العالم. فعمد المزارعون إلى بناء منازلهم على أرضهم قريباً من طريق المواصلات. ويعمد المزارعون إلى الإستفادة من السيارات المارة على هذه الطرق بتوفير بعض الخدمات لها كإنشاء طلمبات البنزين أو المطاعم، وأحياناً أماكن للنوم لتكون مورداً جانبياً للمزارع يزيد من دخله.

ثالثا: تنميط القرية:

يرجع الفضل فى استخدام الأنماط فى دراسة المجتمع الريفى إلى الانثروبولوجيين الذين تحولوا باهتماماتهم إلى دراسة الحياة الريفية، فقد تبين لهم أن دراسة القرى فى سائر أنحاء العالم – كل على حدة – أمر يشكل صعوبة بالغة من حيث كثرتها والامكانيات المطلوبة لها. هذا مع الافتقار إلى وجود معايير ثابتة على أساسها يمكن للباحث أن يختار أنماط الدراسة.

ومن هنا وجدنا أن كثيرا من الدراسات الريفية التى اتخذت أسلوب التنميط كطريقة فى الدراسة، اختلفت فى الأسس والمعايير التى أجريت وقت التنميط[٦]، فيما اعتمد دوبيه Dube فى دراسته للقرية الهندية على: حجم القرية وعدد سكانها ومساحة الأرض والتكوين العنصرى والطائفى ونظام ملكية الأرض ووراثة السلطة ودرجة العزلة والتقاليد المحلية ، كمقاييس يمكن على أساسها تصنيف القرى الهندية، فقد اعتمد عدد من الباحثين أساساً على مقاييس اقتصادية مثل بول هيس B. Hesse وهانزلند H.Linde. فقد اتخذ الأول مساحة الأرض المحيطة بالمزرعة والمهنة ودرجة التصنيع وانتشار الهجرة المؤقتة وحجم التصنيع المنزلى أساساً لتنميط المجتمعات الريفية، بينما قام ليند بتصنيف المجتمعات على أساس الملكية والثراء والدخل وعدد الأطفال والتعليم.

أما هوبر كوتير H.Kotter فقد اعتمد على البعد التاريخى فى استخلاصه

للانماط المختلفة للمجتمع الريفى على أساس اتخاذه عدة مراحل تبدأ من استقلال المجتمعات الريفية عن الاعتماد على الإقتصاد المنزلى القديم وتقسيم العمل إلى مدى ادماجها فى الأسواق الخارجية الغير محلية. ويعتمد مايو Selz C. Mayo فى تنميطه للمجتمع الريفى على بعض المؤشرات الاجتماعية الهامة بالنسبة للحياه الريفية. وهذه المؤشرات هى: خدمات النقل والاتصال والخدمات المهنية الأساسية فى المجتمع الريفى والخدمات التجارية الحيوية بالنسبة للحياة الريفية، والهيئات الرسمية وغير الرسمية والتماسك الداخلى للمجتمع. وهذا المؤشر الأخير يعتبر تحكمى وقد يتطلب من الباحث تكوين نمط سلوكى مثالى (يتضمن التزاور بين الأفراد والأسر والتعاون المتبادل فى حالات الموت والمرض، والتعاون فى العمل والانتاج واستخدام الأدوات والأنشطة الجماعية والترفيهية) يمكن الباحث بواسطته ترتيب المجتمعات المحلية(٧).

وهناك من الباحثين من اهتم بتقسيم المجتمعات الريفية إلى مناطق ثقافية لكل منها خصائص واضحة ومتميزة. وقد عرفت المناطق الثقافية بأنها تلك المناطق التى تتميز بتجانسها الداخلى وتمايزها عن المناطق الأخرى، هذا التجانس قد يكون بالنسبة لسمة معينة أو أكثر، ويتوقف عدد هذه السمات على الهدف الرئيسى من تقسيم القطاع الريفى ككل إلى مناطق مختلفة لكل منها خصائصها وسماتها، ولايستطيع الباحث فى المجتمع الريفى أن يقوم باختيار إحدى هذه السمات لتحديد المناطق الريفية دون أن يضع فى اعتباره عدد من العوامل الأخرى التى قد ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه السمة. واذا كان تحديد المنطقة الثقافية يقوم على أساس وجود سمات عامة مشتركة، فان هذه السمات لاتختلف عن السمات المميزة للثقافة الريفية العامة اختلافاً جوهرياً له دلالته، وإنما تكون الاختلافات بالنسبة لبعض السمات أو الصفات دون غيرها. وتعتبر دراسة Odum من أشهر الدراسات فى مجال تحديد المناطق الثقافية إذ أخذ على عاتقه تحديد المناطق الثقافية فى جنوب الولايات المتحدة، واستطاع - وفقاً للأسلوب الاحصائى - من تحديد هذه القطاعات متخذا ٧٠٠ مؤشرا فى عملية تنميطه

لهذه المناطق، وقد تضمنت هذه المؤشرات معايير فيزيقية واقتصادية واجتماعية، لعل من أهمها الأمية ومعدل المواليد ومعدل الوفيات والالتحاق بالمدارس.

وقد حاول مانجويس Mangus مثلاً فى تنميطه للمناطق الريفية فى الولايات المتحدة الاعتماد على مجموعة من المؤشرات هى: مستوى المعيشة ومعدل الخصوبة والدخل السنوى للمزرعة، والحيازة، ونصيب الفرد فى البيئة الريفية من الأرض وعدد العائلات المقيمة فى المزرعة، ونسبة ماتستهلكه المزرعة مما تنتجه. واستخدم «ليفلى Lively» مجموعة من المؤشرات هى : نوع الزراعة وطريقة استخدام الأرض، والمحاصيل، والملكية الزراعية، واقتصاد الزراعة ، ونظم الاقامة، والجنس والسن، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، والاحصاءات الحيوية. واعتمد «كولب Kolb» على معيار واحد هو معيار الخدمات، فيصف القرى إلى وحدات صغيرة يتوفر فيها نوع واحد من الخدمات البسيطة، ووحدات بها خدمات محدودة، ووحدات أخرى تحتوى على جميع الخدمات التى يحتاجها الأفراد، ووحدات بها خدمات متخصصة ومتميزة. واستعان «فيكيمانز Vekemans» و «سيجوندو Segundo» بمقياس مركب يضم مجموعة مؤشرات. فقد اشتمل المقياس على خمسة متغيرات هى : المتغير الاقتصادى، والتدرج الاجتماعى الذى يتمثل فى نسبة سكان المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الانتاجية المختلفة، والمتغير الحضارى والسكانى والسياسى ويشتمل كل من هذه المتغيرات على مجموعة وحدات أو مؤشرات جزئية تحيط بالجوانب الخمسة وتربط بينها فى إطار متكامل(٩).

واذا سلمنا بتشابه خصائص المجتمعات القروية فى جميع انحاء العالم كما أشار إلى ذلك «أوسكار هاندلن Oscar Handlin» يمكن أن نضع المقاييس التالية له مع مراعاة الخصائص العامة للغالبية العظمى من القرى(١٠):

أ- الأرض من حيث المساحة والجودة.

ب- توزيع الملكية من حيث عدد الملاك والمؤجرين للأرض أو العاملين بها.

جـ- السكان من حيث تزايدهم أو تناقصهم ومدى اعتماداهم على الأرض في حياتهم.

د- العائلة باعتبارها أو أحد أقسامها أساس التنظيم القروى.

هـ- القرب أو البعد عن المدينة أو طرق المواصلات أو المصانع.

ويلاحظ أننا قد نجد نماذج للقرى تختلف على أساس أحد هذه المقاييس الخمسة أو على أساسها جميعاً على النحو التالى:

أ- **الأرض**: لاتتمثل خصوبة الأرض الزراعية فى مصر بأسرها فشمال الدقهلية مثلا أقل خصوبة من جنوبه. كذلك تقل هذه الخصوبة فى المناطق المجاورة للصحراء أو القليلة المياه فى الأراضى المستصلحة حديثاً. وما من شك أن خصوبة الأرض لها أثر واضح فى مبلغ اعتماد السكان عليها كأساس فى حياتهم الاقتصادية. ولهذا تصلح خصوبة الأرض الزراعية كمقياس لتحديد عدد من نماذج القرى، ولكن يلاحظ أن هذه النماذج فى هذه حالة تكون قليلة نسبيا لان الغالبية العظمى من القرى تقع وسط أرض خصيبة.

ب- **توزيع الملكية**: الاحصاءات المتعددة لتطور الملكية فى مصر تكشف عن الاختلافات الكبيرة والفوارق فى توزيع ملكية الأرض قبل عام ١٩٥٢. وقد ترتب على ذلك أن كانت هناك قرى بأكملها يملك أرضها الزراعية مالك واحد، وبعضها يملك مالك واحد أيضا نصف مساحتها، والبعض الآخر تكون الفوارق بين العائلات واضحة. الا أن هناك عددا من القرى يكون السكان فيها فى أغلب الاحيان من صغار الملاك. وما من شك أن طبيعة توزيع الملكية تؤدى إلى اختلافات متعددة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين القرى. ولهذا كانت نماذج محددة مختلفة بطريقة واضحة تصلح أساسا لدراسة آثار علاقة الانسان بالأرض كما فى دراسة شانج فى الصين.

جـ- **السكان**: هناك قرى يسكنها مسلمون فقط، أو قرى أخرى يسكنها مسلمون وأقباط، وقرى أيضا كانت «عزبا» وكبرت بعد ذلك نتيجة للهجرة،

وأصبح تكوينها السكاني مخالفاً للقرى القديمة من حيث وجود العائلات والبدنات كأساس فى البناء الاجتماعى. كل هذه الاختلافات يمكن أن تؤدى إلى وجود نماذج مختلفة من القرى.

د- العائلة: كما أن هناك قرى صغيرة تتكون من بدنة واحدة بفروعها المختلفة من العائلات، وهناك قرى كبيرة تتكون من عدة بدنات متمايزة لكل منها أصل معروف مختلف عن الاصول الاخرى للبدنات الأخرى. وثمة قرى أخرى تتكون من بدنة واحدة كبيرة وعدد من العائلات المهاجرة أو مجهول الاصل .... وهكذا. وهذه الاختلافات فى التكوين العائلى تصلح أساسا فى اقامة نماذج للقرى التى تصلح للدراسة المقارنة.

هـ- البعد النسبى عن المدن: ويلاحظ أن عددا من القرى يكون قريبا من المدن أو مراكز الصناعة، أو يقع على طريق المواصلات الحديدية أو الزراعية المنظمة وبعضها الآخر يكون فى شبه عزلة أو بعيدا عن المدن... وهكذا. وما من شك أن البعد أو القرب عن المدينة يصلح فى تحديد عدد من نماذج القرى المختلفة. ومع أن كلا من المقاييس السابقة تصلح لتحديد النماذج بحسب الغرض من الدراسة، الا أننا جعلناها جميعا أساسا فى تحديد النموذج الذى نزمع دراسته بغرض «تحديد» العدد الأكبر من النماذج التى يمكن أن تترتب على تحديد وسائل جمع المعلومات.

ويمكن القول بأن تصنيف المجتمع الريفى إلى مناطق ثقافية وفقا لدرجات تجانسها قد أصبح أمرا شائعاً فى البحوث الريفية، حتى لقد أصبح النظر إلى القطاع الريفى على أساس متصل بين التجانس والتمايز للوحدات المكونة له، من الاتجاهات الواضحة فى دراسة المجتمع الريفى وذلك للاسباب الآتية[11]:

١ - أصبح هذا الاتجاه يفرض نفسه من أجل ترتيب مجتمع الدراسة من حيث:

أ- حجم العينة.

ب- تحديد الحدود الجغرافية التى يمكن تعميم نتائج الدراسة عليها.

جـ- تحديد الحد الأدنى لحجم العينة للحصول على درجة ثقة معينة.

٢- ان اتخاذ عينات للدراسة من المناطق الريفية يؤدى بالباحث إلى استخدام بعض المعايير لتحديد عينته، فالتجانس كمعيار للتدرج أفضل من المقاييس الاخرى كنوع الأرض أو غيرها من العوامل التى قد لايكون بينها وبين الخصائص الاجتماعية المدروسة أى علاقة.

ويتمثل المجتمع الريفى فى جمهورية مصر العربية فى ٤٠٢٩ قرية، ورغم التسليم بوجود سمات مشتركة بين هذه الوحدات المختلفة الا أن هناك اختلافات تميز هذه الوحدات القروية بعضها عن بعض. وهذا يؤدى إلى صعوبة دراسة المجتمع الريفى ككل بما يتضمنه من تباين قد يوجد بدرجات متفاوتة بين وحداته المختلفة.

مراجع الفصل الرابع

١- انظر: حسين زكي الخولي، الارشاد الزراعي ودوره في تطوير الريف، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨ ، ص ٢٦ - ٣٠.

٢- محمد عاطف غيث، دراسات في المجتمع القروى، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

٣- السيد بدوى، نظرية التطور الاجتماعي، عن مؤلفات الجمعية المصرية لعلم الاجتماع، مطبعة دار نشر الثقافة بالاسكندرية، ١٩٥٢.

٤- على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار الثقافة والعلوم للطباعة والنشر، ١٩٦٠ ، ص ٤٨ - ٥١.

٥- على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦ ، ص ٥٨ - ٦١.

٦- هدى مجاهد ونهى فهمى، «التنميط في المجتمعات القروية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص ٩٨ - ٩٩.

٧- المرجع السابق، ص ٩٩.

٨- المرجع السابق، ص ١٠٠ - ١٠١ وكذلك عبد الباسط محمد حسن«البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٠، ص ٥٧.

٩- عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٥٦ - ٥٧.

١٠- محمد عاطف غيث، هدى مجاهد ، نهى فهمى، «دراسة نظرية ومرجعية للمجتمع الريفي» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٦٩ ، ص ١٥ - ١٧.

١١- هدى مجاهد ، ونهى فهمى، مرجع سابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.

الفصل الخامس

القيم الاجتماعية فى المجتمع القروى

الفصل الخامس

القيم الاجتماعية فى المجتمع القروى

احتلت دراسة التغير الاجتماعى مكاناً بارزاً فى العصر الذى نعيش فيه وأفردت له المؤلفات والمراجع السوسيولوجية لتحليله، وابراز نظرياته وتحديد عوامله وتعقب آثاره. إن عصرنا عصر التغير، نتيجة للتقدم السريع فى الوسائل التكنولوجية التى استطاع الإنسان عن طريق تفاعله مع البيئة الطبيعية أن يستغلها استغلالا أمثل لصالحه وصالح مجتمعه، وأن يطور من هذه الوسائل ويعدلها إلى درجة مذهلة. وفى نفس الوقت الذى حدث فيه التقدم التكنولوجى رأينا القيم الاجتماعية تلهث وراء التكنولوجيا والأخذ بها وعدم تقبلها، وهذا معناه أنهم لن يتخلصوا من قيمهم، وعاداتهم وتقاليدهم التى لا تتناسب معها، وبالتالى فان المحصلة النهائية هى سوء التكيف بالنسبة للفرد والتخلف بالنسبة لمجتمعه. وإما يتقبلونها مضحين بكل مايقف عائقا فى سبيل استغلالهاوالسيطرة عليها، ومن هنا يحدث التغير المنشود والتنمية الهادفة[١].

ولايستطيع الباحث فى علم الإجتماع الابتعاد عن دراسة التكيف مع القيم السائدة، وهو يدرس التكيفات القيمية كموضوع أساسى يفتح الطريق امام البحث فى مجال العلوم الانسانية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة. حيث ان القيم نتاج التفاعل البشرى وتعمل على توضيح العديد من قضايا العلاقات البشرية[٢].

وتعتبر البحوث العلمية الاجتماعية ضرورة أساسية من ضرورات التخطيط للتنمية وعن طريقها يمكن وضع الخطط - فى النطاقين القومى والمحلى - على أساس واقعى وذلك بحصر الامكانات القائمة، وتقدير الاحتياجات الحقيقية للأفراد والجماعات والمجتمعات، والتعرف على الظواهر والمشكلات

والمعوقات التى تعترض سبيل التنمية. كما يمكن الاستعانة بها فى متابعة المشروعات وتقويمها. ليس هذا فحسب، بل إن من الممكن الإستفادة بها فى وضع نظريات عامة تتعلق بالتغير وعوامله وعوائقه وبالقيادة والاتصال والعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات(٣).

إن القيم الاجتماعية والمكونات الثقافية الأخرى ليست انعكاسا للتجربة التاريخية للمجتمع، والظروف الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم يعد تغيير هذه الظروف من خلال التنمية الإجتماعية. مدخلا ضروريا لتناول كثير من مشكلات العالم العربى بما فى ذلك المشكلات السكانية. مدخلا ضروريا لتناول كثير من مشكلات العالم العربى بما فى ذلك المشكلات السكانية. على أن ثمة نقطة لابد وأن توضع فى الاعتبار وهى أن التغير الاقتصادى لايفضى آليا إلى تغيير القيم الثقافية، لأنه لابد من تنشيط القيم الثقافية وترشيدها وإحداث تغييرات فيها تواكب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية وتساعدها على أداء دورها وتحقيق أهدافها.

ولن يتأتى هذا التغيير الثقافى الا من خلال سياسة ثقافية، تلتزم بأيديولوجية التنمية، وتكامل بين الأجهزة الثقافية المختلفة بما فى ذلك التعليم العام والنوعى والتدريب المهنى ووسائل الاعلام(٤).

وبعبارة أخرى لابد من أن تسبق الدراسة المنهجية للنظم والأوضاع الاجتماعية مرحلة إخراج الخطط إلى حيز التنفيذ، حتى يقوم التخطيط على التكنولوجيا. فأفضل الاصلاح هو ما اتخذ الواقع فى إعتباره ولم يغفله إغفالا تاما أو يتنكر له كل التنكر، وكثير من المشروعات لم يكتب لها النجاح المطلوب، ولم تحقق كل أهدافها لا لنقص أو عيب فى خطتها العامة، وإنما لجهل القائمين بها بالظروف الاجتماعية المحيطة بها، وتجاهلهم للعامل البشرى الاجتماعى(٥).

وعندما تعرضت بلادنا لتحدى الثقافة الغربية كان من ضمن آثار ذلك علينا الإسراع بتحديد حواضرنا ومدننا على نمط يتفق مع فكرتنا عن الحياة الغربية. وبالرغم من ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى المعيشة بصفة عامة فى المدن العربية بالمقارنة مع المستوى فى المجتمعات الريفية فقد استمر اعتماد المدينة على الانتاج الذى يقع معظم عبأه على الريف وساكن الريف. وحتى عندما اتجهت بلادنا إلى التصنيع وبدأت مجتمعاتنا الحضرية تخطو - فعلا لاشكلا - أولى خطواتها نحو الحياة الحديثة، فقد جاءت معظم استثمارات قطاع الصناعة من الريف الذى مازال المصدر الأساسى للدخل والمصدر الأساسى لسلع التصدير باستثناء المجتمعات العربية التى يشكل البترول مصدر دخلها الأساسى. واصبح من الضرورى أن تعطى مشاريع التنمية للمجتمعات الريفية فى البلاد العربية أولوية قصوى لا لتلحق بأخوتها الحضرية فحسب ولكن لتكون مع الحضر مجتمعاً متجانسا اكثر قدرة على مزيد من الحركة والتقدم والنمو والانتاج. إلا أن التنمية لا تتم فى فراغ، والانتاج لا تصنعه الآلة بل يصنعه الإنسان الذى عليه أن يكون قادرا على تشكيل الإطار المناسب للتنمية واختيار الآلة وتطويرها ووضعها فى موقعها بحيث تعطى احسن الانتاج واكثره اقتصادية(٦).

التنمية إذن مفهوم اجتماعى إنسانى قبل كل شيء، والانسان لابد أن يتطور ليكون البيئة الاجتماعية القادرة على التغير، واذن فمشاريع التنمية انما تحتاج إلى مشاريع مصاحبة للتطوير والتجديد فى قيم الناس. إن قيم المجتمع الراكد تعوق نموه مهما انفقنا على مشاريع التنمية، فى حين أن هذه القيم لو تطورت لتماشى روح العصر الجديد فإنها تجعل من أفراد المجتمع قوى ضاغطة تطالب بالتنمية وتقدر على إسراع آثارها التقدمية. وإذن فالتطوير القيمى للتنمية فى المجتمعات الريفية يهدف اولا لمزيدمن التجانس مع مجتمعات الحضر بهدف مزيد من القوة والصحة للمجتمع الكبير بريفه وحضره، كما

يهدف إلى وجود مجتمع قادر على التقدم لأن قيمة تسمح بذلك وتدفع اليه[٧].

فالقيم بصفة عامة هى تصورات عن «الحق» حيث تتصل الأفكار التى تدور حول غايات الناس، تتصل بحياتهم ومختلف انشطتهم، وهناك تصورات اخرى للغايات يضعها الناس فى ضوء مختلف السياقات الاجتماعية والمواقف، حتى يتمكنوا من تحقيقها واقعيا[٨].

الا أن العلاقة الدقيقة والمحددة التى تربط القيم بالبناء الاجتماعى أو الايكولوجى فى المجتمعات المعقدة أو المركبة مسألة تحتاج إلى نظر، ذلك أنه فى المجتمعات الحضرية الصناعية بوجه خاص يكون من الصعب استكشاف القيم التى يشترك الجميع فى اعتناقها أو تلك التى تؤثر فى السلوك الفعلى للغالبية العظمى من السكان. واذا كان المطلوب معرفة حقيقة تأثير القيم فى البناء الاجتماعى فان دراسات نظرية وامبريقية لابد أن تجرى على أسس ثقافية مختلفة[٩].

إن أى حديث عن التقدم أو التنمية إنما يرتكن بالضرورة، ويرتبط بدرجة تماسك المجتمع ومن ثم قدرته على العمل الايجابى، أى الانتاج. إن الحديث يشير إلى أهمية التقريب القيمى بين المجتمعات العربية فى الحضر وفى الريف، وأن تنمية المجتمعات الريفية لتلحق بالمجتمعات الحضرية شرط لإعطاء الأمة العربية الموحدة الطاقة اللازمة لانطلاقها بسرعة يمكن تزايدها. أى أن التنمية الاقتصادية هى فى أساسها عملية تطوير قيمى إن لم يكن مقصودا ومخططا له فسوف يكون نتاج عوامل وعناصر الصدفة المستقلة عنا وبالطبع عن أهدافنا. وبنفس المنطق فان التطوير القيمى لايمكن أن يكون مستقلا بذاته. بل إنه ينفعل بالتطوير الاقتصادى فى نفس الوقت الذى يصنع فيه هذا التطوير[١٠].

إن الحديث عن التطوير القيمى والتنمية الريفية يتضمن[11]:

أولا: إن المجتمع الذى نتحدث عنه، وإن كان ريفا وحضرا من ناحية الانتاج الاقتصادى وطبيعة ظروف الأرض والسكان، إلا أنه لايستطيع أن يستمر ريفا وحضرا بالمعنى الثقافى القيمى ايضا.

ثانيا: بالرغم من أن الجهود المبذولة فى التصنيع واقامة الصناعات فان الأمة العربية مازالت أمة زراعية، ومازالت غالبية مجتمعاتها مجتمعات ريفية من حيث عدد السكان ومن حيث المساحات التى تشغلها وفرص العمالة، وطاقة الانتاج. وإذن فان التنمية - ولو أنها بالضرورة متكاملة على مستوى الأمة الا أنها بالمنطق يجب أن تتوجه بالدرجة التى تتناسب مع هذا الواقع، أى تنمية المجتمعات الريفية ومايعنيه ذلك من جهود التطوير القيمى الضرورى والمقصود فى الريف.

ثالثا: إن مجالات الاستفادة بالتقدم التكنولوجى الإنسانى ليست مقصورة على المجتمعات الحضرية فالتكنولوجيا ليس مجالها المصانع فحسب، بل إن مستقبل التنمية الريفية إنما يرتبط بالميكنة والكهرباء بالمعنى النسبى المستمر للتطور ايضا، بل إن مفاهيم الميكنة الزراعية المتطورة بالنسبة للريف العربى يجب أن تتضمن قبل انهاء هذا القرن - الحسابات الآلية والسبرنطيقا.

كما أن قضية المجتمعات الريفية فى البلاد العربية والنامية هى قضية الحركة البطيئة والتقدم البطىء ضمن حركة اسرع للمجتمعات الحضرية التى سبقت إلى التصنيع واستخدام الالة ونالت من الاهتمام - على هيئة استثمارات وخدمات - اكثر من الريف، وذلك لاسباب تاريخية وسياسية ومحصلة لظروف اجتماعية متعددة إلا أن هذه الحركة بطيئة بالنسبة لحركة التقدم العالمى.

أولا: الاطار القيمى:

لمفهوم «القيمة» معان وتفسيرات متعددة، إلا أن معظم التعريفات المقترحة فى علم الاجتماع والانثروبولوجية الاجتماعية، تتفق على وجود عنصر واحد بعينه فى كل تعريف، هو ذلك العنصر القائم فى كل قيمة كتعبير عن الغايات والأهداف النهائية، أو كتحقيق لكل اغراض الفعل الاجتماعى حيث لاتتعامل القيم مع ماهو قائم، وإنما تبحث عما يجب أن يكون إجتماعيا وثقافيا. بمعنى أن القيم تعبر فى الواقع عن صيغ اخلاقية صريحة وحتمية، فهى اخلاقية من ناحية وآمرة من ناحية أخرى[١٢]. وتعرف القيم على أنها الرغبات والأهداف المتفق عليها إجتماعيا، والتى تدخل فى عمليات التعليم والتنشئة الاجتماعية[١٣]. فالقيم والمعرفة ينبعان من إطار واحد رغم تنوع الظروف الاجتماعية. وطالما ان القيم تعبر عن أهداف معينة. فإن الأهداف - بالتالى - قيم لما ينبغى انجازه من خلال نسق القيم السائد[١٤].

وعلى هذا فإن «القيم مستوى او معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات إجتماعية امام الشخص الاجتماعى فى الموقف الاجتماعى، فالمستوى او المعيار يعنى وجود مقياس يقيس به الشخص ويضاهى من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها فى تحقيق مصالحه. وهذا المقياس الذى يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعى وادراكه للأمور وماتؤثر فيه من مؤثرات إجتماعية إقتصادية تحيط بالشخص، وتتحدد كلها فى النهاية بالفرد كإنسان، وبالطبقة الإجتماعية التى ينتمى إليها، وبالمجتمع وما يعايشه من ظروف تاريخية وإقتصادية وإجتماعية. وأما الانتقاء فهو عملية عقلية معرفية يقوم فيها الشخص بمضاهاة وموازنة الاشياء فى ضوء المقياس الذى وضعه لنفسه، والذى تحدد بظروفه الإجتماعية والإقتصادية. وهذا الانتقاء ليس حرا طليقا وانما هو مشروط بوضع الشخص وفرصه. وكلما ارتقى الشخص فى السلم

الاجتماعى، تعددت وتنوعت فرص انتقائه. وبالتالى كانت احتمالات تحقيقه لمصلحته اكبر وأقوى. وأما البدائل والممكنات فهى مجموعة الوسائل والأهداف التى تتجه نحو تحقيق مصالح الانسان المتعددة والمتنوعة. وأخيرا يمكن ان يكون الشخص الاجتماعى فردا أو جماعة أو طبقة أو مجتمعا برمته(١٥).

ويطلق على مجموع قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقا لاولوياتها إصطلاح «الاطار القيمى» وهو إطار على هيئة سلم تتدرج مكوناته تبعا لأهميتها، ولكل فرد إطاره القيمى، كما أن للمجتمع إطار قيمى سائد. وليس معنى هذا أن ابناء المجتمع الواحد صور متشابهة. بل فى الواقع إن لكل فرد إطاره القيمى المميز. ولكن المقصود هو القول بأن بين أفراد المجتمع الواحد من القيم المشتركة فى مستويات متقاربة مايسمح لهم بالتعامل الايجابى والتفاهم العملى بالدرجة التى تشعرهم بالانتماء إلى إطار قيمى سائد رغم أوجه الخلاف بينهم. وأوجه الخلاف تكون عادة فى مراكز الأهمية التى تحتلها القيم فى الاطارات القيمية المتعددة ونادرا ماتكون فى وجود أو عدم وجود بعض القيم، اى أن الخلاف فى شكل السلم القيمى وليس فى مكوناته(١٦).

وليست القيم تصورات صماء، بل تتكون من عناصر تأتى اليها من المجتمع، تتألف فيما بينها لتكوين القيمة، ومن مجموع القيم السائدة يتكون نسق القيم من أجل استمرار البناء الاجتماعى واستقراره وتماسكه. وليست هذه العناصر المكونة للقيمة عناصر عرضية، بل عناصر لها ارتباطات تاريخية ورمزية إمتصتها الثقافة السائدة(١٧).

فالأهداف والقيم والمعايير هى مراحل ومستويات مختلفة لتصور القيمة والخبرة المتوصل اليها من الوسط الاجتماعى إذ تصبح مفهوم القيمة مفهوما يتوسط الأهداف والحاجات والمثل والمعايير(١٨). وبهذا تصبح القيم نسبية فى

العادة. فنحن لانستطيع الحديث عن درجة إشباع المرء لحاجاته وماكان يتوقع الحصول عليه من بين مجموعة البدائل التى يتخير من خلالها. والأنشطة المتعددة التى يقوم بها الانسان فى سبيل ذلك لايمكنه ان يجنى ثمارها دون تعرض لمعوقات معينة[١٩]. وعلى ذلك فإن أنساق مستويات القيم (أو محكات الاختيار) وغيرها من الأنماط الثقافية تقود الفاعل إلى التوجه نحو غايات معينة وتنظم وسائل الوصول نحوها[٢٠].

وتتفق وجهة النظر هذه مع القول بأن القيم تنبع اصلا وترتبط بالحاجات الأصلية للانسان. وهذه الحاجات تختلف طريقة التعبير عنها باختلاف ظروف البيئة وامكاناتها. أى أن القيم والاطارات القيمية إنما تشتق من حاجات الانسان الأصلية ثم تتشكل وتتفرع وتظهر فى صور متعددة وفقا لاختلاف البيئة والثقافة. وإذا ما اردنا أن نطور المجتمع الريفى إلى مجتمع عصرى يستطيع أن يتحمل اعباء تغيرات إقتصادية وعمرانية وإجتماعية فلامحيص من أن يقوم التخطيط للتنمية على أساس التطوير القيمى فيه لتكتسب قيمة (الدقة) وغيرها من القيم الوظيفية درجات أعلى من الأهمية. إن عمليات التغير الاجتماعى والتنمية الإقتصادية وهى بالضرورة تغير فى الظروف، تؤدى بالتدريج إلى تحويل بعض القيم التى كانت وظيفية – أى كانت تؤدى وظيفة بكفاءة معينة – إلى قيم بالية غير ذات موضوع. كما تؤدى إلى ضرورة بروز وتأكيد قيم جديدة تستجيب للحاجات الجديدة وتحققها بدرجة أكبر وهذا مايسمى بالتجديد القيمى المستمر[٢١].

لقد عولج مفهوم القيمة من منظورين مختلفين عند كل من باريتو وسمنر، حيث ذهب الأول إلى وجود مجموعة من القواعد والممارسات فى كل مجتمع توجهها بعض الدوافع والمشاعر السائدة، إذا اكتشفت إمكان صياغة منهج لتحليل الفعل الاجتماعى من منظور ثقافى، أما سمنر فقد علق

أهمية ضيئلة على مشكلة القيم حيث صنف معايير أو نماذج السلوك إلى «عادات شعبية» أو «أعراف» وتصور هذه المشاعر المترابطة على أنها محصلة العادات الشعبية والأعراف أكثر من كونها عوامل محددة لها[٢٢].

ويمكن تحليل التصور الاقتصادى للقيمة على أساس فردى، حيث ترقى الرغبات والحاجات الإقتصادية إلى الرسوخ فى العقل الخاص. ويرى كولى Cooley ان الحاجات الإقتصادية والمصالح والقيم الإقتصادية عبارة عن أصل نظامى بصفة أساسية، كما أن لها أصل اجتماعى. وما التقويمات إلا نتاجا لظروف وانشطة الجماعة[٢٣].

وقد أعطى سبرينجر تصنيفا للقيم، إذ قسمها إلى ست فئات حسب مظاهر النشاط الأساسى فى المجالات المختلفة. وهذه الفئات هى القيم النظرية والقيم الإقتصادية والقيم الجمالية والقيم السياسية والقيم الإجتماعية والقيم الدينية. وقد قبل هذا التصنيف معظم علماء النفس والاجتماع. وقد اعتمد عليه هؤلاء فى كثير من الدراسات التجريبية التى قاموا بها[٢٤].

ويمكن تصنيف القيم بالاستناد إلى طبيعتها وخصائصها. وفى هذا يمكن الاشارة إلى تصنيف جوليتلى Golightly الذى ميز فيه بين قيم أساسية وقيم فرعية. وتصنيف كيرت لويس C. Lewis حين صنف القيم إلى جوهرية وطارئة. ومحاولة «كلوكهون» التى اشار من خلالها إلى وجود قيم عامة فى المجتمع ككل وقيم خاصة بجماعات إجتماعية معينة، وهو تصنيف يستند إلى درجة انتشار القيمة فى المجتمع. كما انه صنف القيم أيضا بالاستناد إلى درجة وضوحها، أو عدم وضوحها ومن ثم اشار إلى وجود قيم واضحة وقيم كامنة.

وتصنيف القيم بالاستناد إلى اتجاهها المرتبط بالنمط البنائى للمجتمع، كما فعل لورى نيلسون L. Nelson واخرين عندما صنفوا القيم إلى

تقليدية Traditional وعقلية. أوكما فعل روبرت ردفيلد عندما ميز بين المجتمع الشعبى الذى تسوده القيم التقليدية المحافظة، والمجتمع الحضرى الذى تسوده القيم العقلية العلمانية.

وتصنيف القيم بالاعتماد على وظائفها الإجتماعية، كالقيم الإقتصادية، والسياسية والدينية...الخ، بمعنى ربط كل قيمة بنظام اجتماعى معين كما فعل دور كايم ود. ريدر D. Reader وغيرهما من انصار الاتجاه البنائى الوظيفى فى علم الاجتماع[٢٥].

وتبدو أهمية وفاق القيم بالنسبة للعمليات الإجتماعية التى تسود البناءات الإجتماعية. ذلك لأن مستويات الاتفاق العام تمثل الخطوط الوسيطة لتحولات الإجتماعية التى تحدث بين الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال المباشر. فالمشاركة فى قيم معينة تعمل على وحدة الجماعة وتجانسها داخل المجتمع. بل وتعمل على تجانس المجتمع ككل[٢٦].

وتوجد ثلاثة جوانب أساسية للقيم هى: الجانب الفكرى أو الذهنى، والجانب الوجدانى، والجانب التوجيهى أو التنظيمى فهى مجموعة من الأفكار المشتركة التى تدور حول ماهو مرغوب فيه، والتى ترتبط بها اعضاء الجماعة وجدانيا، بحكم تمثلهم اياها بفعل عمليات التنشئة الإجتماعية التى تسهم فى تنظيم السلوك وتوجيهه[٢٧].

ويعتبر «السبب» reason احد القيم العليا، حيث يعمل على تجانس القيم وانسجامها فى كل متكامل، وحيث تتحقق العملية الإجتماعية لأفعال الأنسان وفكرة. وهذا السبب هو الذى يقود الانسان إلى توجيه عملية التقويم الاجتماعى[٢٨]. فالقادة الطبيعيين يتمتعون بمواهب جسمية وروحية، ويعتقد أن هذه المواقف فائقة للطبيعة ولايتمتع بها كل إنسان. ومن هنا كان مفهوم «الكاريزما Charisma» مرادفا لمفهوم القيمة الغير منحازة نحو اتجاه

أن هذه المواقف فائقة للطبيعة ولايتمتع بها كل إنسان. ومن هنا كان مفهوم «الكاريزما Charisma» مرادفا لمفهوم مرادفا لمفهوم القيمة الغير منحازة نحو اتجاه معين، لانها تخرج عن طبيعة البشر(٢٩).

وقد يكون نسق القيم فى الثقافة مقدسا أو غير مقدس. فإذا كان مقدسا تميزت الثقافة بالنزعات المحافظة والثبات والحفاظ على التقاليد والاجابات الموروثة لكل سؤال أو استفسار. وليس هناك من سبيل لاعتبار أى شيء وسيلة لغاية عملية. ولهذا كان الانحراف عن السلوك التقليدى مفضيا إلى العقاب الصارم. أما اذا كان نسق القيم غير مقدس، فان تقييم الأفكار والأشياء والناس يقوم على اساس نفعى. وفى مثل هذه الثقافة يستقبل الناس التغير استقبالا حسنا، بل إنه يصبح مطلبا يسعى اليه الجميع ويخططون من اجله، ويطلق عليه اصطلاح التقدم، كما أن الفرد يعتقد فى ظل نسق القيم المتحرر «أن الله لايعين الا من يعينون انفسهم»(٣٠).

ويمتلك الشخص عادة مجموعة من توجيهات القيم تتشابك كلها اثناء التفاعل فى الموقف لتحكم اختياراته، وتكون له معايير تحدد له الاختيار، وترشده إلى التمييز. وتعبر هذه التوجيهات التى تحكم سلوك الأفراد – والتى يدخل فى تحديدها العامل النفسى – عن الثقافة السائدة فى الموقف، وتساعد المشاركة فى نفس توجيهات القيم على تنظيم سلوك الأفراد اعضاء البناء، وعلى تحديد التكامل بين الأنساق الإجتماعية والشخصية والثقافة(٣١).

ويمكن التركيز على البعد الثقافى للقيم على اعتبار أن القيم عموما هى «منتجات ثقافية» تصدر عن البناء الاجتماعى الواقعى. إذ يوجد تلازم ضرورى بين القيمة والسلوك. كما أن القيمة ترتبط فى أصولها وجوهرها بعوامل تاريخية وإقتصادية، حيث تتجلى القيم فى اشياء مرغوب فيها، أو أهداف ينبغى التوصل إليها، أو توازن تسعى إلى تحقيقه.

إلى اهداف عامة توضح ماهو مرغوب فيه. وتعمل هذه المستويات على تنظيم الحياة الإجتماعية والسلوك الاجتماعى، وتقوم التوجيهات القيمية على المعايير Norms التى تستند - بالتالى - على الجزاءات Sanctions. ومن ناحية أخرى تعمل المعايير على تدعيم وتوضيح وتحديد هذه الجزاءات. مثلما تعمل التوجيهات القيمية على منح المعايير معناها وشرعيتها[٣٢]. وتوجد القيم الإجتماعية فى (أ) الروابط (ب) والجماعة (جـ) والمكانة (د) والعادة (هـ) والمعونة المتبادلة (و) والصالح العام. وتعتبر القيم الإجتماعية - الثقافية بمثابة الادوات والرموز التى يبتكرها الانسان ويتناقلها من جيل إلى جيل. ومن خصائصها الحق والجمال والحسن والمفيد[٣٣]. الا أن ثمة اختلاف بين القيم والمعايير. فالقيم ذات خاصية دافعية قوية طالما أنها تمثل الحاجات والرغبات. وبالرغم من أنها تتأثر بتوقعات المجتمع أو معاييره فانها تختلف من شخص لآخر. وهذا التنوع يجعل الأشخاص يبدون كأشكال فردية عند الاستجابة للدوافع الإجتماعية وعلى العكس من هذا، فان المعايير هى تعبيرات لمستويات دائمة تضعها الجماعة والقيم عامة بالنسبة للجماعة، ولكنها فريدة ومتميزة بالنسبة لكل فرد[٣٤].

ثانيا: القيم وموجهات السلوك:

إن الامتثال، والقيم الإجتماعية، والضبط الاجتماعى هى دلالات موضوعية بواسطتها تؤكد السنن والطرائق الشعبية والأعراف بين الأنماط السلوكية. وبالمثل فان القيم الإجتماعية المرتبطة بنوع من الأنماط السلوكية تمثل إلزاما على الناس لتحقيق امتثالهم للقيمة. وهذا يعنى أن القيم الإجتماعية تمارس وظيفتها الإجتماعية كمعايير Norms او مستويات لأنماط السلوك. فعندما يوافق المجتمع فى مجموعه أولا يوافق على مسلك سلوكى معين، فهذا يعنى أن السلوك صواب أو خطأ. والجزاءات الإجتماعية هى

المكافآت أو العقوبات التى يفرضها المجتمع على الشخص، لأن سلوكه محكوم تماما بالطرق التى يقوّم بها الناس هذا السلوك. فالبطل له مكافآته والمجرم له جزاؤه. ونسق العقوبة والمكافآت التى يستخدمها المجتمع له اساسها المستخدم فى نسق القيم. وإذا لم تكن قيم المجتمع معروفة وتختلف فى أهميتها، فان المجتمع سوف يفقد أدواته القوية فى الضبط الاجتماعى. وعلى الرغم من أن نسق القيم هو نتيجة لتراكم الخبرة الانسانية، فان لها تأثيرا مباشرا على الخبرة الانسانية المعاصرة. إنها تحدد ما على الناس أن يفعلونه ومايجب ألا يفعلونه(٣٥).

ومن الخطأ ان نفصل «القيم» عن مواقف الحياة فليست الرغبات والمطالب والمصالح سوى تجسدات تتحقق فيها القيم، ولذلك التفت ماكس شيلر Max Scheler إلى القيم حين تكون على مقربة منا، تلازم ما نحن فيه، وتصاحب كل عمل، وتتحقق فى كل فعل، وتصدر عن بنية الواقع التاريخى. ومن هنا يعالج شيلر، قيم الحياة المتصارعة، بتأثير كتابات باسكال Pascal وأوغسطين ونيشته. وبالالتفاف إلى الوعى بالوجود الذى اثار فيه دفعة نحو الحياة واحترام العاطفة مبعث القيم. وبذلك تحول الحدس الذاتى والجهد الفينومينولوجى الذى يقول به استاذه هوسرل Husserl إلى ميدان العاطفة وتيار الشعور، فانكر الجهد العقلى واكد على الحد س العاطفى الذى يتأثر بمعايير المجتمع وحركة التاريخ. ومن ثم كانت القيم نسبية، نظرا لتغير ظروف الزمان والمكان، واستنادا لخضوعها لعمليات الاختيار والتفضيل والترجيح التى تتصل بالطبع بعناصر الارادة، والشعور والعاطفة(٣٦).

وتجعل المواقف الإجتماعية من الانسان الفرد جزءا من المجتمع الذى لايشكل تجميعا كميا للأفراد. فحسب بل يشكل جهازا عضويا متكاملا يتكون من ائتلاف الأفراد فيما بينهم فى علاقات إجتماعية تؤدى إلى عقل

جمعى يختلف عن الأفراد ويوجد خارجا عنهم كواقع موضوعى مستقل، ويشكل إلزاما خارجيا وداخليا عليهم بما يفرضه من قيم ومثل عليا. فالقيم والمثل العليا لا توجد لدى كل فرد وفق رغباته وميوله الخاصة، بل توجد فى المجتمع ككل، وهو الذى يفرض عليهم القيم التى يكون بحاجة اليها، او يدفعهم لرفض القيم التى يراها غير مناسبة، وكأن الأفراد لايملكون قرارا ذاتيا تجاه مايرونه فى القيم. وبالتالى يكون الانسان مستسلماً لهذا الواقع الاجتماعى، ويفقد الانسان مسئوليته تجاه الأفعال التى يقوم بها(٣٧).

وبجد أن الأدوار الإجتماعية التى يقوم بها الشخص تختلف فى قيمتها. وهذا بدوره يعتمد على النظام السائد فى الثقافة، كما يعتمد إلى حد ما على السن والجنس وغيرهما من الظروف الفردية. وكما للدور الاقتصادى، أو الدينى، أو الأسرى قيمة إجتماعية عليا فى أى ثقافة خاصة، فان من الطبيعى أن أى فرد قد تكون له أدوار دائمة مختلفة. فبالنسبة للأم أو الزوجة يكون الدور الأسرى هو الدور الذى يمثل قيمة إجتماعية عليا فى أى ثقافة(٣٨).

وتجتمع المواقف السيكولوجية على رد فاعلية الانسان ونشاطه إلى مايعتمل فى داخله من رغبات وميول وغرائز تشكل بمجموعها حتمية نفسية يخضع لها الأنسان، فالقيمة ليست قيمة الا بالقدر الذى تتلاءم فيه مع الرغبات وماتقترن به مع اللذه والمنفعة أو الألم. وتتحول بالتالى إلى واقعية تجريبية. إن اختزال القيم وردها إلى حتمية نفسية داخلية يجعل القيم ذاتية أى تفقد علاقتها بالموضوع، وتصبح بالتالى متعددة بعدد الذوات.فلا معيار يحكم القيم نظرا لتغيرها المستمر ونسبيتها، وبغياب المعيار الواحد تختلط القيم الوسيلية بالقيم الغائية، فالتى تكون قيمة وسيلية لدى بعضهم، تكون قيمة غائية لدى بعضهم الآخر وفق ارضائها للرغبات، وتحقيقها وتجسيدها للدوافع والميول(٣٩).

ونظرا لأهمية السلوك فى التعبير عن المظهر القيمى فقد حاول جورج هومانز بناء نظرية إجتماعية عن التبادل السلوكى وإن كان موقفه هذا قد تعرض لانتقادات مريرة الا أن نظريته هذه اقامها وفقا لمحاولات منطقية وامبيريقية وبعد تصميمات كثيرة، ويضع فى هذه الحالة أهمية عنصر التبادل بين سلوك الاعضاء كأساس لتحقيق التفاعل الجمعى. وبطبيعة الحال فقد استعار مجموعة من المفاهيم النفسية، والإقتصادية فى هذه الحالة لكى يضع النسق النظرى لنظريته التى طبقها على دراسة الجماعات الانسا نية لكى يكشف إلى أى حد يؤدى التبادل السلوكى إلى نمط ما من أنماط التفاعل بين الجماعات(٤٠).

ان العوامل التى تشكل السلوك والأيديولوجية إنما هى عوامل متعددة ومتنوعة. وإذا كان الأفراد يشتركون فى بعض الخصائص الإقتصادية ويواجهون قوة سياسية واحدة، فان ذلك لايعنى – بالضرورة – أنهم يؤمنون بقيم ثقافية واحدة ويخضعون لتنظيم اجتماعى واحد. إن أقصى مايمكن أن نتوقعه فى هذا المجال هو احتمال ان تظهر بعض النتائج الإجتماعية المترتبة على خضوع الأفراد لبناء اقتصادى معين(٤١).

ومن المؤكد بالطبع، أن انماط العلاقات الإجتماعية قد لاتلائم المصالح التى يسعى الناس إلى تحقيقها. فالتصنيع احيانا ماتعترضه رواسب متخلفة عن عقلية الجماعة المحلية السائدة بين أولئك الذين يحتفظون بها بحكم العادة. وهذا بدوره يدعونا إلى القول بأن نسق القيم فى المجتمع على النحو الذى حدده بارسونز وهو متغير مستقل يؤخذ فى الاعتبار .غير أن بارسونز يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرر ان النسق القيمى هو المسئول عن تحديد كل من المصالح والتسهيلات المتاحة للأفراد والطبقات(٤٢).

ثالثاً: تشابه القيم فى المجتمع القروى:

هل يمكن أن نميز قيم المجتمع الريفى بأنها تختلف فى أسسها عن قيم المجتمع البدائى أو الصناعى؟ يقول ردفيلد Redfield عالم الاجتماع الأمريكى فى كتابه «المجتمع الريفى والثقافة»[٤٣] اننا لو نقلنا قرويا من موطنه إلى مكان آخر ريفى بعيدا عن مجتمعه، وكان مزودا بمعرفة لغة هذا المكان الجديد فإنه يستشعر بألفه سريعا. وقد يكون ذلك راجعا إلى أن الأسس الموجهة للحياة غير مختلفة، فهناك أوجه شبه عامة ومشتركة فى الحياة القروية فى جميع انحاء العالم طالما أن الفلاحين يعملون بالزراعة التى تشكل فى نفس الوقت طريقتهم فى الحياة.

ويعتقد ردفيلد أنه وجد مجموعة مترابطة من القيم والاتجاهات فى الحياة الريفية، وتتلخص فى أن القرويين يرتبطون بالارض إرتباطا وثيقا يصل إلى حد التقديس كما أنهم يتعلقون بالطرق التقليدية القديمة. ويضحون بمصلحتهم الشخصية فى سبيل العائلة، ويسيطر الشعور الدينى على الكثير من مظاهر سلوكهم، أنهم يبدون بعض مظاهر الشك والريبة خاصة لسكان المدينة. ويضيف إلى ذلك أن العمل الزراعى فى نظرهم هو من أهم الأعمال وأجلها قدرا لانه مرتبط بنوع من الشعور الدينى. والقروى يعلم أن العمل بجد فى الأرض يرضى الله ويضمن المعاش، ولذلك فان سكان الريف ينظرون عادة إلى سكان المدن على أنهم مخلوقات مرفهة تتعب بسرعة ولا تحتمل المشقة، وغير قادرة على مزاولة العمل الشاق فى الزراعة الذى هو مصدر زهو القروى، وطبيعى أن يمتد هذا الاحتقار إلى الأعمال التجارية.

وقد بنى ردفيلد هذه النتائج على دراسته الحقلية أو الميدانية لعدة مجتمعات ريفية ودراسات غيره لمجتمعات مشابهة بالاضافة إلى اعتماده على ماجاء بالكتب التاريخية مثل كتاب هزيود Hesiod المؤرخ الرومانى الذى اشتهر

بوصفه للحياة الريفية والفلاح بصورة عامة. ويستنتج ردفيلد من هذه الدراسات أن نموذج التفكير والشعور الذى ينبثق من الحياة الريفية يبدو ممكن التطبيق على القروى البولندى والصينى والكردى والافريقى. ففى معظم المناطق الريفية يبدو القروى على أنه نموذج إنسانى متعارف عليه ومنتشر فى كل مكان.

وتعتبر فلورنس كلوكهون Florence Kluckhhon من الباحثين الذين اهتموا بدراسة القيم واسهموا بدراسات ميدانية فى هذا المجال، فلقد بدأت بتحديد المشكلات البشرية العامة التى يحاول الناس ايجاد حلول لها على مختلف الأزمنة. حيث تتبنى كل المجتمعات مجموعة من القيم التى تنظر فى علاقة الانسان بالانسان من الناحية الطبيعية والنشاط خلال الزمن، وافترضت أن لجميع الثقافات عدد من البدائل والمراكز التى يختار منها المرء مايتفق مع حل مشكلته إلا أن مختلف الثقافات تحدد قيما معينة لهذه البدائل. ولقد قامت كلوكهون بدراسة خمسة مجتمعات محلية صغيرة. يتميز كل منها بأسلوب حياة خاص، إلا أنها جميعا تقع فى نفس المنطقة من جنوب أمريكا. وحاولت توضيح بعض المواقف الانسانية الأساسية لمعرفة مختلف أوجه الحلول التى يتخذها الناس إزاء مشكلاتهم حيث وجدت إختلاف الجماعات إذ لاتتفق ثقافتان منها فى اختيار نفس نمط التفضيل بالنسبة لتوجيهات القيمة(٤٤).

وتتميز ثقافة الفلاحين بوجه عام بالتقليدية المسيطرة والتى تظهر ميلا إلى التماثل بين أفراد القرية الواحدة، والذى يتمثل فى الضغط الاجتماعى تجاه الأنماط الشائعة واللا متغيرة من النظم الإجتماعية والأفكار العامة، والسلوك الجمعى. فاذا ما انحرفت جماعة ما عن السلوك المألوف، فإن ذلك يواجه ويقابل بطرق من القمع والكبح كاللوم والسخرية والاستهجان، وقد يصل الى حد النبذ من المجتمع بل وتطبيق العقوبات القانونية الرسمية.

وللزمن ثلاثة ابعاد أو «تقاويم» ففى دوره الفصول المرتبطة بالانتاج والعمل الزراعى يستخدم القرويين التقويم القبطى لأنه متفق مع هذه الدورة. وعلى الرغم من صلاحية التقويم الميلادى، لنفس الغرض إلا أنهم لايشيرون إليه فى أغلب الأحيان، وفى إقامة الشعائر الدينية يستخدمون التقويم الهجرى والتقويمان يمثلان التتابع الزمنى القصير المدى - أى فى دوره سنوية واحدة تتكرر باستمرار، ولكن التتابع الزمنى البعيد المدى الذى يمكن تسميته بالزمن الإجتماعى فان الأحداث المهمة فى المدينة أو القرية ترتبط بأحداث أو طبيعة عامة بغض النظر عن قربها أو بعدها. وتكون القيم المتعلقة بالزمن مرتبطة بالأحداث التى وقعت فى تتابعه، أو بمظاهر النشاط والعمل المرتبط بكل فترة خصوصا فى دورته القصيرة المدى.

رابعاً: القيم القروية الأساسية:

من المناسب فى بحث القيم القروية ان نسأل اسئلة ثلاثة، والاجابة عليها فى الدراسات المختلفة للمجتمعات القروية قد تظهر اختلافا أو تشابها فيما يتعلق بطريقة الحياة ومجموعة القيم التى توجهها: ماذا يرغب هؤلاء الناس؟ ما الصفات التى يحاولون أن يغرسوها فى اطفالهم؟ على أى نوع من الحياة يعلقون أهمية عظمى - بغض النظر إذا كانوا يتنبأون به لأنفسهم أو أنه يتضمن رغباتهم؟[٤٥].

وتدور القيم الأساسية حول الأرض والأولاد، فالأرض لها قيمة عظمى لأنها «مصدر الحياة» والعمل فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا العامة. ولذلك يقاس مركز العائلة بما تملك من أرض ومقدار مايبذل فيها من عمل، وكلما ازداد انشغال القروى بالعمل الزراعى كلما ازدادت قيمته فى العائلة وفى مجتمع القرية بأسره. أما قداسة الأرض بالنسبة للقروى فمصدرها

«تقليدى» فهى تراث الأجداد، ولكن إنتاجية الأرض «ثمرة» العمل الزراعى ترتبط ببعض المفاهيم الدينية المتصلة بالبركة و«كله من عند الله» وكلما ازداد «صلاح» القروى كلما بارك الله فى أرضه وعمله والعكس بالعكس. كما أن العمل فى الزراعة هو من أجّل الأعمال وارفعها قدرا. ولذلك يعتبر التخصص فى حرفة معينة أقل درجة من العمل الزراعى، ومن ثم لايعمل فى حرفة أو مهنة معينة أفراد يتنمون إلى العائلات. وبالتالى يكون للمشتغلين فيها مركز اجتماعى أدنى من مركز القروى، ومايترتب على ذلك من أبعاد إجتماعية تظهر فى العلاقات العامة، كالمعاملات والزواج وغير ذلك. بل إن القرويين لايخفون شعور الاستخفاف بهم وإحساسهم أنهم عالة عليهم وأنهم مصدر رزقهم(٤٦).

فما الذى يحدد هذه العلاقات الإجتماعية؟ تكمن إجابة هذا السؤال فى نسق القيم المرتبطة بالثقافة. فكل مجتمع وكل الأنساق الإجتماعية التى يتكون منها، تحدد الأرض وكيفية إستخدامها إذ يعتمد استخدام الأرض على الطريقة التى يعمل المجتمع من خلالها على ترتيب مختلف أهدافه ومناشطه، وهذا الاستخدام يتأثر بالأنساق القيمية وخاصة القيم الدينية، ووفق نوعية القيمة السائدة فى المجتمع يتحدد إستخدام الأرض(٤٧).

وإذا يبدو هذا الارتباط بالأرض والقرية مرتبطا بكيان الأسرة، فانه يتصل أيضا بذلك عن طريق آخر هو ارتباط الفلاح بماضيه، فهو يوقر ما قاله السابقون ويوقر كذلك حكمة الشيوخ لمستوى فعاليتها بالنسبة لفعالية حكمة الآباء. فالرتابة التقليدية تجمع القرية، ومادام ميراثة فى الماضى ومادامت البيئة توفر له الاستقرار، لذلك فهو يتحرز من كل جديد، وتكشف الأمثال ذلك ومنها ما يقول (اللى مالوش قديم مالوش جديد)، (اللى تعرفه أحسن من اللى

متعرفوش)[٤٨]. وقد ترتب على ذلك ثبات دور الفلاح وإفكاره وطموحاته التى تتصل بالزراعة، كما تتصل الآمه بها.

ومن خلال العلاقات الأسرية، وقيمها يكون اندماج الفلاح بأرضه حيث تستقر العائلة وتحنو عليه البيئة بخيرها فهو يرتبط بوشائج عميقة. ومن خلال حب الأسرة، كانت عنايته بالموتى والعالم الآخر - نابعة من عنايته بالذرية - حتى لا تضيع تماماً، وقد كان من ذلك أهتمام المصرى بتحنيط الجثة قديماً لتكون مصدر الحياة بعد الموت. ولاتعدو التقاليد والعادات الجنائزية اليوم جزءاً من حب أسلاف الأسرة، ومن الولاء للأسرة يفسر البكاء الشديد والنحيب على المفقودين وعلى الغرباء والمسافرين وهو جزء من البكائيات الجنائزية[٤٩]. فنحن نفضل بعض الخبرات بالنسبة للآخرين ، حيث ننظر إليهم برضاء وسعادة. ونحن نقيم خبرتنا فى ضوء القيم التى تقودنا إلى ملاحظة الأشياء على أن بعضها يعلوا بعضاً، إذ نضع تسلسلا متدرجاً لمستويات القيم[٥٠].

ويمكننا القول بأن الظروف التى مرت عليها ملكية الأرض فى «المجتمع المصرى» - على الأقل - منذ عهد محمد على حتى مطلع القرن العشرين، كانت من شأنها ألا تجعل القروى يرتبط بالأرض كثيراً. فتارة تنزع ملكية الأراضى ثم توزع بلا قاعدة، وتارة تملك للفلاحين ثم تنتزع منهم بعد ذلك. وفى كل حالة كانت ملكية الأرض عبئاً ثقيلاً فى ظل نظام «الملتزمين». ويرى كبار السن فى بعض القرى كيف أن الدولة كانت تعرض ملكية أراضى شاسعة على بعض الأفراد فيتهربون منها خوفاً من الالتزامات التى تقع على كاهلهم وكاهل أسرهم نتيجة لذلك[٥١].

ويمثل الأولاد القدرة الانتاجية فى الاقتصاد الزراعى البدائى الذى لا

يحتاج إلى تدريب أو مهارة أو تخصص. حيث يستطيع الطفل القيام بكثير من العمليات الزراعية بأجر زهيد[٥٢]، أو بدون أجر إذا عمل لدى أسرته. كما يمثل الأولاد قوة إجتماعية للأسرة حيث يساعدون فى تحقيق هيبتها ومكانتها. فكلما كبر حجم العائلة يقوى سلطانها فى المجتمع القروى. وبذلك ترتفع قيمة المرأة «الولود» عن قيمة ومكانة المرأة العقيم، ونفس الشئ بالنسبة للرجل[٥٣].

وفيما يتعلق بحق المرأة القروية فى الزواج واختيار قرينها، نجد أنها محرومة من هذا الحق ، لأن أمر الزواج متروك للأسرة التى يرأسها الأب (الذكر). فالزواج فى القرية — وإلى درجة واضحة اتحاد بين اسرتين أكثر منه بين فردين، وغالبا ما يتم بناء على مبررات إقتصادية إجتماعية ترتبط بملكية الأسرة وقدرتها الإقتصادية وهيبتها الإجتماعية[٥٤].

وإذا تركنا مسألة الأرض والأولاد نجد أن القروى فى حياته العامة — وهى محدودة جداً — يبجل (الصلاح والتدين) ويجعلها مقياساً مهماً فى الحكم على الآخرين، وقد لا يكون القروى فى أعماقه متديناً ولكنه يحرص على أن يظهر بهذا المظهر حتى لا يفقد مركزه القيمى فى نظر الآخرين. وكلما إزداد تعبد القروى وإقامته للشعائر الدينية كلما زادت قيمته[٥٥].

والدين فى مصر يستغرق المصريين قديماً وحديثاً بشكل مميز وملحوظ، فقد يستغرق الدين حياة المصريين القدماء والمحدثين، فكل مصرى كان ولايزال يحرص على الدين والعادات والتقاليد، وقد أعان استقرار الحضارة لمدة طويلة على أسس انسانية على ايجاد نضج وجدانى عند المصرى يجمع بين الواقعية والمثالية، وهو أعلى مراتب الوعى الروحى[٥٦].

ويتعلم الطفل أن «يخضع» دائماً «لرأى» من هو أكبر سناً، ولذلك فإن

توقير الكبار من الأمور التى تدخل فى تقدير «الشخص». كما أن مجهوده ونشاطه بصفة عامة «لاينبغى» أن يتخذ طابعاً فردياً، فالفرد يعمل منذ طفولتة حتى مماته «لمصلحة العائلة» كما يلقن «التعصب» للعائلة والبدنة. أى أن «تنشئتة الإجتماعية Socialization» كانت تتخذ طابعاً جمعياً، عن طريق كبت الدوافع الفردية، وإزكاء الدوافع الجمعية. وهذا الاتجاه الجمعى فى التربية هو الذى ساعد على وجود البدنات كوحدات تكاد تكون مستقلة، وكلما زاد هذا الاتجاه كلما زاد «التضامن الآلى» داخل العائلة والبدنة[٥٧].

فنسق القيم المشترك يمكن الأعضاء من تقييم مختلف الأهداف التى تكرس الجماعة ذاتها من أجل تحقيقها. فاذا اتصل الانسان بجماعة معينة لأنه يجد أهدافها جاذبة له، فهذا يعنى أنه سوف يتعاون مع بقية أعضائها للوصول إلى تقييم نهائى بالنسبة له وللآخرين على السواء[٥٨].

ورغم أن عملية إكتساب القيم لاتقتصر على طور الطفولة ، فالقيم المكتسبة فى فترة الطفولة قيم راسخة، وهى الأساس الذى يقوم عليه نسق القيم فيما بعد. وتعتمد درجة تأثير الجماعات الأخرى على كيفية التوحدات السابقة بقيم الوالدين. وترجع أهمية اكتساب الشخص للقيم فى أطوار العمر المختلفة، والتى تتغير بتغير علاقات الشخص، إلى أن القيم هى اللب الاجتماعى للشخصية، فالقيم عنصر يدخل فى تكوين الشخصية من أجل تنظيم الدوافع الانسانية أثناء عمليات التفاعل داخل مواقف متعددة. أى أنها تنظم سلوك الشخصية فى مواقف التفاعل، ومن ثم فالقيم عنصر ضرورى لتنظيم البناء والعلاقات بين الانساق الإجتماعية، وهى أساس انجازات السلوك، ودفع الأفراد إلى تكوين الجماعات، وتحقيق الرابطة بين الجماعات[٥٩].

إن العلاقات والعمليات الإجتماعية فى المجتمع المنظم تكون منمطة وفقاً لنماذج قليلة أساسية نسبية، وبعضها مجمع والبعض الآخر غير مجمع. والقيم

الإجتماعية متضمنة فى الوظائف الفعلية لهذه العلاقات. فعملية التعاون والتماثل ذات قيمة عليا لأنها تساعد على التجانس، والنظام والسلوك الاجتماعى. وانماط السلوك وأدوار الناس التى يقومون بها فى هذه العمليات موجهه نحو القيم العليا. فالاسباب التى من أجلها يتعاون الناس، والوظائف التى ينجزونها والمشتركون فى التعاون أنفسهم يمكن قياسهم جميعاً على أساس محك القيم العليا. إن مناقشة العمليات الإجتماعية تشير إلى أن القيم الإجتماعية ليست معايير للسلوك بل تستخدم أيضا كأساس للحث على السلوك. فلو أن محك معين للموافقة أو الرفض قائم فى الثقافة، فإن ذلك يعنى منطقياً أن الناس يقومون به لاثبات سلوكهم الشخصى وتبريره[٦٠].

وقد تعمل القيم الثقافية على إعاقة حل بعض المشكلات الإجتماعية، لأن الناس لايوافقون على البرامج التى تتطلب تحسين ما يتعلق بمعتقداتهم أو النظم الإجتماعية التى ينتمون إليها. وهكذا تتضمن المشكلات الإجتماعية مجموعتين متصارعتين من القيم: تلك التى ترتبط بالظروف التى لايوافق عليها الناس وهى ماتسمى بالقيم الأساسية. ثم القيم التى يوافق عليها الناس حتى لاتتعرض قيمهم الأساسية للخطر. ومثال ذلك حاجتهم إلى الشرطة وبرامج الاصلاح وما إلى ذلك. وبهذا يقف الناس ضد ما يسبب لهم مشكلة معينة. وذلك عن طريق القيم العامة التى يشتركون فيها[٦١].

والطاعة سمة من سمات الطابع القومى للشخصية المصرية، ومن مكوناتها القناعة والرضا والكرم، وهى سمات يتحلى بها المصرى ولايزال منذ أن وجد، ولكنها أخذت تتطور مع تغير البيئة الإجتماعية ليتحلى بها الشباب على نحو جديد. ففى ظل التطور الاجتماعى تطورت هذه السمة ضمن ما تطور من سمات الطابع القومى، وكان واضحاً بين فئات المثقفين والبرجوازيين أكثر من غيرهم من الطبقات التى ظلت بعيدة عن خط التطور الحديث فى

التجدد، مما غير من نظرة الفرد فى علاقته الإجتماعية بل ونظرته نحو الجماعة السياسية. فقد نما الشعور الذاتى بين هؤلاء بفضل نمو الفردية الحديثة، وكان طبيعياً أن يتجلى ذلك فى الفرد من خلال المكونات القاعدية للطاعة، تلك التى تقوم على النزعة الانسانية، فتبدو الروابط الإجتماعية على أساس من الوعى الذاتى اكثر توازن وايجابية، وبهذا التجدد كانت سمة الطاعة تتغير بتغير معايير الولاء للجماعة. واخد الشعور الذاتى للجماعة يزداد، وأخذ مركز الولاء ينتقل من الفرد ليدور حول فكرة الجماعة لتصبح هى مركز الولاء بعد ذلك[٦٢].

وتسود المجتمعات الحضرية والمجتمعات الصناعية النزعة الفردية التى تعلن المبدأ الفردى، وترى ان أهداف الفرد لها أفضلية على القرابة والعصب، ويصبح الشخص محبا لنفسه، لايهتم بمصالحه الجماعة، لكن مسئوليته كفرد فى المجتمع الكبير تحددها الأهداف والأدوار. بيد أن العلاقات القرابية والعصبية تنتشر فى المجتمعات الريفية والبدوية، فمبادىء الجماعة القرابية فى هذه المجتمعات لها الأهمية الأولى، وتدعو إلى الاستقلال عن الجماعات الأخرى، وتؤكد أهمية الزمن، فالاستمرار فى الزمن له أهمية بالغة، بيد أن علاقات العصب تحددها معطيات بيولوجية كالسن والسلالة بجانب الاستمرار الثقافى[٦٣].

ومع التطور الاجتماعى، انشأت الفردية شعورا ذاتياً يتجلى فى البداية، ومن خلال الولاء للأسرة، ويتهيأ لأن يتعدى حدودها إلى الولاء للأسرة الكبرى، الأمة. وغدا المرء ينظر للمجتمع من خلال ذاته ومن ثم أخذت بعض العادات تتفكك من الشباب وتتلاشى بوصفها غير ذات موضوع، وأخذت النظرة للمجتمع تتسم بالعلمانية بعد أن كانت من قبل تقليدية، وقد حررت الأسرة من الغلو فى المشاعر والعلاقات الإجتماعية فغدت تعبر عن

عواطفها فى حدود. غدا المجتمع بهذا وذاك ينظر إلى الأمور بمعيارين أحدهما تقليدى والآخر تجديدى حديث، ولكن دون تضاد لأن الحديث يقوم فى أصوله على القديم، وبينما نجد السوية فى ذلك بين الريف نجد الأزدواجية فى مجتمع المدينة على نحو لايمثل انتقاصا مرضيا فى الشخصية بقدر مايمثل اختلافا حضاريا فيها(٦٤).

خامساً: التخلخل القيمى:

إذا حدث التغير بسرعة كبيرة، كما فى حالات الدول النامية والمجتمعات فى مراحل الانتقال، فلابد من تطوير قيمى، أى تخطيط التطور القيمى بصورة مقصودة، على أساس دراسات علمية، وإلا برزت ظاهرة التخلخل القيمى، أى عدم القدرة على الالتزام باطارات قيمية متقاربة، وشاع فى المجتمع الاضطرابات، واختلت المقاييس ومعايير التعامل والسلوك نتيجة لهذا التخلخل الناجم عن تغيير بعض القيم لمراتبها او فقدانها لأهميتها دون أن تحل محلها فى الوقت المناسب قيم وظيفية أخرى، أو نتيجة لاستمرار بقاء قيم لا تستحق البقاء فى مراكزها. وهذه القيم الوظيفية الجديدة لابد من وجودها حتى يستكمل التقدم مقومات حركته وانطلاقه بسرعة ويسر وأمان أى أن حجر الزاوية فى إحداث التقدم الحكيم وزيادة القدرة على التنمية والانتاج إنما هى التجديد القيمى السليم والمستمر. ومالم يتم ذلك تظهر ظاهرة التخلخل القيمى، وهى تتجاوز كونها عرضا إنسانيا إليها يحدد الحياة الإجتماعية ويملأها بالتوتر والعجز والصراعات الداخلية، أى كونها من اخطر معوقات التقدم ومحبطات أى تحرك ذو اتجاه، كما قد يكون مقدمة لتصدع اجتماعى شامل(٦٥).

إن التنمية الجادة فى البلاد النامية لايمكن أن تتم دون عناية خاصة بالقرية والريف فقط، لأن المجتمعات الريفية - كما فى العالم العربى مثلا -

تمثل غالبية السكان وغالبية الطاقة الانتاجية، ولأن المجتمعات الريفية لم تنل حظها من العناية حتى بالمقارنة مع المجتمعات الحضرية فى هذه البلاد. ولكن لأن المجتمعات النامية ككل لايمكنها الحركة التقدمية وهى منقسمة ثقافيا وقيميا إلى ريف وحضر.

وعلى ذلك فان تنمية المجتمعات الريفية إنما تقصد فى نهاية الأمر تكوين الأرض الصلبة لمنطلق التقدم فى البلاد النامية، إلا أن صعوبة هذا التخطيط تكمن فى إحتمال عدم تصور ابعاد التغير المقبل بصورة كافية. فاذا نظرنا إلى مستقبل الأمة العربية وبدأنا الحاضر، لوجدنا أن اتجاه الحياة الحديثة لزيادة قدرة الفرد والمجتمع على الانتاج يعنى توسعا متزايدا فى استخدام الآلة والطاقات الطبيعية بمفهومها النسبى المتطور، وملاحقة التطور التقدمى المستمر للتكنولوجيا، وعلى حتمية تقدم القدرة على استخدام الآلة بما يكفل أرفع مستويات الكفاءة فى الأداء، وهذا لايتطلب رؤوس اموال وخبرات، بل يتطلب قيما تتيح الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة. فهذا التطور القيمى لامفر من أن يكون ديناميكيا بما يتلاءم مع سرعة التغير الذى يتضمنه استخدام الآلة وتطور وسائل استخدامها وإطراد النمو فى معدلات زيادة سرعة التغير(٦٦).

وتنمية المجتمع الريفى تعنى مساعدته على زيادة قدرته على الانتاج. بمعنى أن تتطور الإمكانات الانتاجية للبيئة وأن تتطور الكفاءة الانتاجية للأفراد فى نفس الوقت. ويحتاج هذا إلى تخطيط كامل يضم إقامة المشروعات وإعداد الأفراد ثقافيا ومهنيا للتعامل مع هذه المشروعات والعمل بها.

وينطلق معظم علماء الاجتماع من هذه النقطة مفرقين بين المجتمعات سريعة التغير، والتى تمثل نمطا حضريا، والمجتمعات المتخلفة بطيئة التغير، والتى تمثل نمطا تقليديا – فى أن القيم المجتمعية والعادات والتقاليد ومعايير

السلوك لاتمارس ضغطا على الأفراد فى مجتمعات النوع الأول، فهى تتسم بالمرونة التى تحقق لهم التكيف والتواؤم والسيطرة على الوسائل التكنولوجية، بينما نجد فى مجتمعات النوع الثانى نفس هذه القيم والعادات والتقاليد ومعايير السلوك، إنما الاختلاف الأساسى أنها تمارس على أفراد المجتمع سيطرة وضغطا بحيث لاتترك لهم حرية التصرف وبالتالى فهى لاتسير فى خط متواز مع التقدم التكنولوجى، وهذا ما اطلق عليه وليم أوجبرن بالفجوة الثقافية او التخلف الثقافى Cultural Lag. ولقد لفتت ظاهرة التغير الاجتماعى فى المجتمعات القروية أهتمام الباحثين، فنجد بعضا منهم يفردون دراسات كاملة عن التغير الاجتماعى بينما يتناول البعض ظاهرة التغير تناولا ضمنيا. ولقد أثير فى هذا المجال من الدراسات جدل كبير حول أسباب هذا التغير وطبيعته، فبينما نجد غالبية الباحثين يرجعون التغير الحادث فى المجتمع القروى إلى الصلات الواسعة والعميقة والتى أصبحت تربط القرية بالمدينة أو بالمراكز الحضرية القريبة، نجد البعض الآخر يرى أن عوامل التغير إنما هى عوامل داخلية اساسا ومالعوامل الخارجية إلا عوامل مساعدة أو معجلة(٦٧).

والتطوير القيمى للمجتمعات الريفية لابد أن يراعى إذن طبيعة الاطارات القيمية السائدة حاليا، وأن تجرى الدراسات لترد هذه الاطارات القيمية إلى مجموعة الظروف التاريخية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية التى تتسبب فى سيادة الاطارات القيمية الحالية والتى تأثرت وانفعلت بها فى نفس الوقت، وبعد ذلك، ومع ترجيح إحتمال التقدم والقدرة على البقاء المتميز الحى فلابد ايضا من إجراء الدراسات التى تحدد الملامح الرئيسية لمجتمع ريفى تطور من الحاضر ويصلح للمستقبل بقدراته على الانتاج باستخدام تكنولوجيا متطورة وبنجاحه فى إقامة تنظيم إجتماعى سليم على أساس من تدعيم القيم الوظيفية والدعوة إليها وتنقية الاطار القيمى السائد مما يشوبه ويثقله،مثل

الحرص على الأمر الواقع وبطء الحركة والسلبية والتواكل والتقيد وغير ذلك[٦٨].

إن المشروعات الإقتصادية لتنمية ومشروعات تنظيم الأسرة والخدمات التى تقدم للريف سوف تظل محدودة الجدوى بقدر المعانى التى يراها سكان الريف فيها فالتنمية والتقدم لايفرضان، بل واكثر من هذا فان المشروعات يمكن أن تقاوم وتهدر بصورة إيجابية صريحة أوسلبية كان تنفذ بصورة لاتحقق الهدف أو بصورة تؤدى إلى فشلها لاثبات أنها لم تكن عملية من البدء، وليس هناك سبيل لأن تعطى هذه البرامج والمشاريع ثمارها فى ظل الاطارات القيمية الحالية. فاذا سلمنا الان بان التنمية هى اصلا عملية تطوير قيمى، فمن المهم مراعاة ان التطوير القيمى يتضمن تغير ملامح المجتمعات والواقع. إن السمات والملامح المرتبطة بالريف الحالى ليست ملامح مطلقة ولحتمية، ولابد ان نتوقع تغيرها إذا بدأنا فى تنفيذ برامج التنمية وبرامج التطوير القيمى متكاملين وهى الشىء الذى انتهينا من بيان ضرورته الحيوية[٦٩].

سادساً: تغير القيم الإجتماعية:

هل أدت كثافة العلاقات الداخلية والخارجية نتيجة لعوامل التغير إلى تغير ملحوظ فى القيم القروية والنظرة إلى الحياة؟ الواقع أن نسق القيم System of Values فى كل مرحلة مرتبط ارتباطا بنائيا ووظيفيا بالانساق الأخرى. ولذلك فان كل تغير فى هذه الأنساق يؤدى إلى تغير مصاحب للقيم، لأنها فى جوهرها عبارة عن «الايديولوجية» التى تصور الاتجاهات الرئيسية التى تنبعث عن استقرار «النظام» أى توازنه على نحو معين. وهى التى تعين أو تحدد الأبعاد المرعية فى العلاقات الإجتماعية. فالأرض لاتزال المثل الأعلى للملكية، وترتبط قيمة القروى من حيث مركزه الاجتماعى والاقتصادى بها. ومع ان عددا كبيرا من القرويين اصبح لايملك ارضا، إلا أنهم مع ذلك

يفضلون الارتباط بها على أى نحو وخصوصا اذا كانت هناك ارض تؤجر، ولايضطر القروى إلى فصم هذه العروة الوثقى الا إذا أجبر على ذلك، ولم يبق أمامه غير الهجرة. والرغبة الأولى للقروى أن يملك أرضا أكثر أو يملك أرضا إذا كان لايملك شيئا[٧٠].

ولكن ذلك لم يمنع فى بعض الحالات أن تتغير النظرة الى قيمة الأرض فى سبيل قيمة اكبر فيلجأ بعض القرويين إلى بيع اجزاء من أرضهم للنهوض بنفقات تعليم ابنائهم .وهم بهذا يتفقون فى ان قيمة التعليم والنتائج المترتبة عليه اكبر فى نظرهم من قيمة الأرض. ولكن التغير الملحوظ كان فى قيمة العمل الزراعى فلم يعد اجل الأعمال شأنا، ومع أنه لازال يمثل النشاط الاقتصادى الأول فى القرية، إلا أن الفكرة القديمة المرتبطة به لم تعد موجودة، فهى نوع من العمل بجانب أنواع أخرى ممكنة، وقد ترتب على كثافة العلاقات الداخلية والخارجية بفعل عوامل التغير أن ظهر هناك اتجاه للمعاملات التجارية مع السوق ومع المدينة ومع القرويين ومع بعضهم مع بعض[٧١].

أما القيم المتعلقة بالسلوك الاجتماعى فقد نالها قدر كبير من التغير. «فالتدين والصلاح» باعتبارهما مقياسا للرجل الصالح فقدا كثيرا من الأسس التى كانا يعتمدان عليها. وطبيعى أن تختلف طرق وأساليب التنشئة الإجتماعية والقيم المتعلقة بها. فبعد أن كانت منوطة بالعائلة اصبحت منوطة الآن بالأسرة، وأول مظهر من مظاهر التغير هو الحرية، بمعنى أن الأب اصبح اكثر حرية فى توجيه مستقبل ابنائه اكثر من ذى قبل فى ظل العائلة. وأصبحت قيمة المباشرة هى القيم التى يحاول ان يغرسها فيهم، ومن ملاحظة التغير فى مجموع القيم بصفة عامة فى القرية يمكن ادراك التغير، ولما كانت الرواسب القديمة لاتزال موجودة، فان الطفل يلقن توقير الكبار واحترام الوالدين، والأخذ بيدهما عندما تتقدم بهما السن. وهذا المظهر مرتبط فى

ناحية منه بالتعاليم الدينية، ولكن نمو الفردية واستقلال الأسرة عن العائلة جعل التأكيد على الولاء والتعصب والاخلاص للبدنة غير واضح تماما. وخلاصة القوى أن اتجاه القيم الآن والنظرة إلى الحياة يتغير من الجمعية الى الفردية أى من القيم التى كانت مرتبطة بالعائلة إلى القيم التى تتفق مع الأسرة بوضعها الحالى.وجوهر الاتجاه هو إلى ابراز قيم الفرد كفرد فى مقابل الاتجاه القديم الذى كان يتجه نحو إبراز القيم الجمعية «للشخص» كجماعة[٧٢].

ويصاحب عملية التغير فى القيم دائما حالة من الصراع بين القيم نتيجة عدم التنظيم الكامل للقيم السائدة والمتغيرة. وكذلك عدم التجانس بين مكونات القيمة الواحدة والاختلاف فى نسق الدوافع المكونة للشخصية، وهذا يعنى فى المحل الأول تباين توجيهات القيم فى البناء وعند الفرد الواحد فى موقف معين مما يؤدى إلى إحساس المرء بالصراع والتوتر، كذلك يشعر الأفراد بالصراع عند المواجهة بين القيم الدينية والإقتصادية، أو المقابلة بين القيم الأسرية والمهنية. وهذا يعنى أن بناء توجيهات قيم الشخص والجماعة لايكون نحو توجيه معين بل يتركب من عناصر مختلفة تتضارب فيما بينها[٧٣].

وتتضمن عناصر التطوير القيمى: البيت والشارع، ووسائل الاتصال والمؤسسات والمنظمات الإجتماعية والدينية والمدرسة..الخ وتتطلب عناصر التطوير القيمى أولا جوا مدرسيا خاصا مؤمنا بضرورة هذا التطوير وإمكانه ومايهدف اليه. ولذلك فلابد من ان يسبق هذه الجهود برامج تدريبية وتجديدية لهيئة المدرسة بالاضافة إلى حملة إعلامية وتعبئة على نطاق واسع وفعال حتى تتجنب المدرسة مزالق الجمود وحتى تنتبه المدرسة والمسؤلون واولياء الأمور والتلاميذ إلى أن المدرسة ليست مجرد مادة علمية وامتحانات، بل هى تكوين إنسانى متكامل، يحيا فى وجه تحديات لابد أن ينتصر عليها. وأن المنهج ليس مجموعة من المقررات التى تفرضها هيئة مركزية، بل هو مجموعة خبرات التلميذ، وبالتالى فان النشاط خارج الفصل وخارج المدرسة

ليس شيئا منفصلا عن النشاط المدرسى داخل الحصة، بل إن نشاط التلميذ فى الفصل وخارجه إنما هو مجال واحد لنمو التلميذ والتعبير عنه وتعديل خبراته وانطلاق طاقاته بصورة متألقة سليمة مع قيمه واتجاهاته وإمكاناته. ودور المدرسة فى التطوير القيمى ليس مسألة بسيطة، فليست المسألة تلقين أو وعظ أو إرشاد ولكنها تخطيط ديمقراطى واعٍ ومقصود له منهج واتجاه وهو ما يسمى بالجو المدرسى(٧٤).

وكمؤشرات مبسطة يمكن القول أن للتطور القيمى عن طريق المدرسة عناصر لابد من توافرها كلها وهى(٧٥):

١- الاقتناع والممارسة:

لابد من توافر الاقتناع والممارسة بين هيئة المدرسة، فالقيم ليست ترديدات لفظية ولكنها تستشف من السلوك والمظهر ولاتخفيها الألفاظ مهما روعى الحرص فى اختيارها.

٢- القدوة:

ويتطلب هذا من هيئة المدرسة جهدا خاصا فى أن يكون المدرس أو غيره مثالا حقيقيا يتحقق فيه مايرمى إليه من تغير وتطور. ولذلك كان الاقتناع والممارسة السابقة شرطا اساسيا بدونه تستحيل وجود القدوة.

٣- الاقناع:

والاقناع الذى نقصده ليس مجرد أن تصل طرف آخر إلى تبنى وجهة نظرنا بأى وسيلة. ليس الاقناع فرض رأى المدرس أو غيره ولا استغلال سلطته ونفوذه فى التعامل مع اطفال صغار يفرض هذا الكبير وصايته القيمية والفكرية عليهم، وانما الاقناع الذى نقصده هو وجود قيادة ديمقراطية

مهمتها توجيه الافراد، لا التحكم فيهم، لإدراك المواقف بالصورة التى تجعلهم يستعشرون هم بالحاجة إلى التغيير، ويعملون على التماس الوسائل لدعمه وتحقيقه. إنها عملية لفت نظر التلميذ وتفتيحه على مالم يكن ليراه وحده او فى نفس الفترة الزمنية، والاقناع يتضمن التفاعل الذى يؤدى إلى إيضاح هدف التطور ودوره بصورة عملية وفى مواقف متكررة. والاقناع توجيه من الخارج – المدرس مثلا – ليساعد على تنشيط واسراع تغير حادث من الداخل يقوم به التلميذ نفسه ويكون قادرا فى المستقبل وبدون هذا الموجه الخارجى على استمرار السير فى التجديد القيمى كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أى القدرة على أن يكون التجديد القيمى، فى المستقبل تجديدا ذاتيا، والاقناع إذن مرتبط بتوافر الظروف الموضوعية التى تؤدى إليه.

٤– المتابعة والاستمرار:

التطوير القيمى عملية تتطلب وقتا وجدية ولا تتم عن طريق الحماس والإنفعال الوقتى، بل تتطلب متابعة التلميذ فى سلوكه ومراقبة تصرفاته واستمرار توجيهه مدة زمنية كافية، مع التحرز من الخلط بين الرغبة فى مساعدة التلميذ على الالتزام بقيمة التي إقتنع بها وتبناها، ومحاولة التحكم فى سلوك التلميذ ليجيء وفقا لقيم الشخص الخارجى سواء كان المدرس مثلا أو الناظر أو تلميذ آخر مرضى عنه، أو ماهو أسوأ من ذلك وهو محاولة فرض نمط سلوكى واحد على التلاميذ ومحاولة تصور إمكان سبك التلاميذ فى قالب موحد.

هذه العناصر مطلوب توافرها كلها لكى تقوم المدرسة بدورها فى التطوير القيمى ولكن الأهم من ذلك هو أن تؤخذ بصورة جدية ملزمة، وأن ترتبط ببرامج الارشاد الزراعى والنشاط الاعلامى مثل برامج التلفزيون والراديو والصحافة والسينما، وأن يقوم بينها تنسيق وتقييم ومتابعة، وأن تكون المدرسة

قاعدة واعية ومتينة البنيان، وقادرة على أن تقوم بدورها فى عملية الربط والتقرير والتوجيه. ويتطلب هذا العناية الجادة بالمدرس القادر على تحمل أعباء هذا التغيير. ومن الطبيعى أن يحسن إختيار المدرس، فمما لاشك فيه أن أية نفقة نتحملها فى اعداد المدرس وتكوينه، واى تكاليف تتطلبها المدرسة وتشترطها لكى تنجح فى عملها لتطوير قيم التلاميذ، بما يؤدى إلى نجاح خطط التنمية فى الريف، وبما يتناسب مع ظروف المجتمع، وإنما هى فى نهاية الأمر أحسن استثمار واكثره اقتصادا. إن الاقتصاد ليس هو عدم الانفاق بأى ثمن ولكنه الأنفاق فى موضعه لأحسن عائد(٧٦).

وعلى الرغم من التحولات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التى لحقت بالقرية المصرية، إلا أن كثيرا من مظاهر أسلوب حياة اعضائها مايزال محافظا لأصالته، مرتبطا بجذوره بحيث يبدو الطابع التقليدى المحافظ كامنا تحت قشور هذه التحولات، رغم مايظهر للمرء من تغير فى القيم التى تربط القروى بالأرض بأقرانه.

فهناك قيم أساسية تسيطر على فكر وسلوك أبناء القرية المصرية. وهذه القيم ليست سوى إنعكاسا للتجربة التاريخية للمجتمع ككل. حيث ترتبط قيم القرية بما يسود المجتمع من تغيرات وتحولات إقتصادية وسياسية وإجتماعية، كما أن القيم القروية تعكس بصورة أو بأخرى الظروف الإجتماعية والإقتصادية التى يمر بها المجتمع القروى بوجه الخصوص. على أن التغير الاقتصادى لايؤدى بطريقة آلية إلى تغيير القيم الثقافية. وإنما يمكن ان يحدث ذلك اذا وضعت من الخطط مايمكن الاسترشاد بها فى توجيه القيم وتغيير الاتجاهات بما يتلاءم مع الأخذ بالتحديث واساليب الزراعة الجديدة، وإلا وقع الفلاح فى شبكة من تخلخل القيم بل وصراعها فى غالب الأحوال.

فالأهداف والقيم والمعايير هى مراحل ومستويات مختلفة لتصور القيمة والخبرة المتوصل إليها من الوسط الاجتماعى. اذ يصبح مفهوم القيمة مفهوماً يتوسط الأهداف والحاجات والمثل والمعايير. وبهذا تصبح القيمة نسبية فى العادة. فنحن لا نستطيع الحديث عن درجة إشباع المرء لحاجاته وماكان يتوقع الحصول عليه من بين مجموعة البدائل التى يتخير من خلالها، والأنشطة المتعددة التى يقوم بها الانسان فى سبيل تحقيق ذلك لايمكنه أن يجنى ثمارها دون التعرض لبعض المعوقات.

واذا كانت القيم القروية الأساسية تدور حول «الارض» باعتبارها مصدر الحياة، والعمل فيها من أفضل الأعمال، وملكتيها تحدد مركز العائلة ومكانتها، بل مركز الفرد بين اقرانه، حيث تزداد قيمته بقدر انشغاله بالعمل الزراعى وملكيته للأرض التى يصل الارتباط بها إلى درجة القداسة فهل اختلفت قيمة «الأرض» لدى القروى مع اختلاف الظروف التى مر بها المجتمع المصرى وخاصة عندما تعرض مجتمع القرية لهجرة الكثير من شبابه إلى المدينة وتأثره بها، أو إلى خارج البلاد جلبا للمال، أو لما تعرضت له القرية من مظاهر التحول الثقافى لتأثير وسائل الاعلام والاتصال ؟.

قد يبدو للمرء - وللوهلة الأولى - أن القروى المهاجر داخليا أو خارجيا يمتهن مهنة أخرى غير الزراعة ويعمل بعيدا عن الأرض. إذ تشاهد (البوتيكات) داخل القرية المصرية، كما تشاهد تنوعا للأعمال والنشاط الاقتصادى كملكية سيارة أجرة أونصف نقل والعمل عليها، أو الاشتراك فى مشروعات استثمارية كمزارع الدواجن او غيرها - فهل يعتبر هذا تغييرا للنشاط الاقتصادى الزراعى؟ ان الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب يعنى وجود قيم أخرى غير القيم التقليدية والتى قد تتعارض معها، بحيث تجد القروى (العائد) من المدينة أو من الخارج فى صراع بين ما يتطلع إليه وما

أنشىء فيه من قيم، وهنا يقع فريسة الصراع والتخلخل القيمى. فماذا عن الجيل الذى يليه ؟.

هكذا تنوع النشاط الاقتصادى فى القرية المصرية ولم يعد للأرض نفس القيمة التقليدية. بل أن بعض العائدين لايروق لهم الحال فى قراهم فيعودوا من حيث أتوا، وتفقد القرية عمالتها الشابة. ويبحث القروى المتطلع إلى موارد كسب فيلجأ إلى تجريف الأرض وبيع خصبها ويجهد الأرض بقصد تضاعف انتاجيتها فتضعف. وتتغطى الأرض بالصوبات خجلا من المزارع واستكانة لمستثمر واستسلاما له وتتبدل القيم المرتبطة بالارض، إذ ليست هناك أرض بالمعنى التقليدى.

ومع ذلك نجد بعض القرويين الذين مايزالون يتمسكون بالارض كقيمة رغم استخدامها لوسائل التكنولوجيا الحديثة. فهم يمسكون الفأس رغم وجود المحراث الالى، وهم يستخدمون الساقية رغم استخدام ماكينات رفع المياه حتى لا ينفصل إرتباطهم بالارض كقيمة.

لقد عملت الدولة على إنارة القرى وإمدادها بالتيار الكهربى، وتبع ذلك وجود وسائل إتصال جماهيرية كالراديو والتليفزيون، فهل أدى هذا إلى تغيير فى القيم الثقافية والإجتماعية، وهل استفاد القروى من مضمون وسائل الاتصال فى العملية الزراعية؟ وهل تغيرت اساليب حياة القروى نحو الأفضل والمناسب، أم ساءت الأحوال؟ وهل عملت برامج التليفزيون على محو أمية القراءة والكتابة أم إمتد تأثيرها إلى محو الأمية الوظيفية المرتبطة بالعمل الزراعى ؟ ام كان وجود التليفزيون مدعاة لأن يستخدم بعض القرويين أجهزة الفيديو؟ وماهى نوعية الافلام التى يشاهدونها؟

هذه تساؤلات قد تبدو إجاباتها واضحة. إذا لم يعد القروى ينام مبكرا،

بل أن السهر بجوار اجهزة التلفزيون كان سببا لان يستيقظ متأخرا، معتمدا على الأجهزة التكنولوجية التى تعمل بدلا منه، وبهذا تتأثر العملية الانتاجية وتتصارع القيم وقد يمتد هذا إلى القيم الدينية ومايرتبط منها بالعمل الزراعى ومواقيت الصلاة وما إلى ذلك، بل قد يمتد إلى ذلك إلى العلاقات القرابية فتسود الفردية مجتمع القرية وتتفكك العلاقات الأسرية.

حقيقة بعث كل أب قروى - أو غالبيتهم - أبنه إلى المدينة ليتعلم وامتلأت مدرجات الجامعات الاقليمية، وحتى الرئيسية بابناء القرويين. فهل عاد هؤلاء الى قراهم متزودين بالعلم ليغيروا من جوهر القرية وقيمها واسلوب حياتها؟ أم أنهم لم يرغبوا فى العودة، وإن عادوا فإلى قديمهم مجاراة أو ردة إلى تقاليد لاتدعوا إلى التغيير والتجديد؟ إنهم فى غالب الأحوال ضحية صراع بين قيم تقليدية وقيم متجددة.

وهكذا يبدو صراع القيم وتخلخلها بين شباب القرية زراعا ومتعلمون من يمثلون العمالة الرئيسية التى يعتمد عليها العمل الزراعى، ومن يتطلعون إلى المستقبل الذى لايمكن التنبؤ به.

مراجع الفصل الخامس

١- سالم عبد العزيز محمود، أثر إتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعى فى القرية المصرية، المجلة الإجتماعية القومية، العدد الثانى، مايو ١٩٧٢، ص ٥٩.

2- Emory S. Bogardus, The development of Social thought, Vaklis, Feffer & Simons private Ltd., Bombay 1969, P. 603.

٣- عبد الباسط محمد حسن «البحوث الميدانية وأهميتها فى التخطيط للتنمية الريفية فى العالم العربى»، المجلة الإجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٠، ص٥٠.

٤- عبد الباسط عبد المعطى، القيم الثقافية القروية والمسألة السكانية فى العالم العربى، بحث غير منشور، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية، الاسكندرية، ١٩٧٦.

٥- المرجع قبل السابق، ص ٥٢.

٦- محمد ابراهيم كاظم «التطوير القيمى وتنمية المجتمعات الريفية» المجلة الإجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٠، ص٣.

٧- المرجع السابق، ص٤.

8- Peter Worsley, Introducing sociology, penguin Education, London, 1973, P. 362.

٩- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢، ص ٥٨.

١٠- محمد ابراهيم كاظم، مرجع سابق، ص ٤-٥.

١١ المرجع السابق، ص٦.

١٢- تعددت محاولات توضيح مفهوم «القيمة» ويمكن التمييز فى هذه المحاولات بين خمس يعكس كل منها اتجاها او اطار تصوريا فرعيا ينبع من اطار علم الاجتماع، فالأول يجمع التعريفات التى اعتبرت القيم اشياء ترتبط بالمثل المجردة المطلقة، ويجمع الثانى التعريفات التى اعتبرت القيم اشياء ترتبط بالاتجاهات والرغبات. ويجمع الثالث التعريفات التى حاولت توضيح القيمة عن طريق الحاجات الانسانية، ويجمع الرابع تلك التى حاولت توضيح المفهوم عن طريق الفعل الاجتماعى Social Action، أما الخامس فيحوى التعريفات التى حاولت توضيح القيمة عن طريق الثقافة. (انظر عبد الباسط عبد المعطى عرض تحليلى لمفهوم القيمة فى علم الاجتماع، المجلة الإجتماعية القومية المجلد السابع، العدد الأول يناير ١٩٧٠، ص ١٠٤).

13- Radhakamal Mukerjee, A General Theory of Society, in: Baljit Singh (Ed.) The Frontiers of Social Science, Macmillan & Co. London, 1955, P.23..

14- Josephin Klein, The study of Groups, Routledge & Kegan Pual, London, 1967, P.129.

١٥- غريب سيد احمد وعبد الباسط محمد عبد المعطى، البحث الاجتماعى، دار الكتب الجامعية ١٩٧٤، ص ١٧٤ - ١٧٥.

١٦- محمد ابراهيم كاظم، مرجع سابق، ص١١.

١٧- محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعى والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص ٣٩٢.

18- Mukerjee, op.cit., pp. 23-24.

19- Neil J. Smelser, Sociology: An Introduction, Wiley Eastern Private L., N. Delhi, 1970, P.36.

20- Walter, L. Wallace, Sociological Theory, Heinemann Educational Books, London, 1969, P38.

٢١- محمد ابراهيم كاظم ، مرجع سابق ص ١١-١٢.

٢٢- محمد عاطف غيث د. محمد على محمد، دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ص ٤١.

23- Emory, S. Bogardus, op.cit., P. 496.

٢٤- محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

٢٥- غريب سيد احمد وعبد الباسط محمد عبد المعطى، مرجع سابق، ص ١٧٦ - ١٧٧.

26- Bogardus, op.cit., p. 426.

٢٧- نبيل السمالوطى، البناء النظرى لعلم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٤، ص ١٢١.

28- Wallace, op.cit., P. 194.

29- H.H. Gerth & C. Wright Mills, from Max Weber, Essays, in sociology A Galaxy Book, N.Y. 1928, P.245.

٣٠- محمد عاطف غيث، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧، ص ٢٧٣.

٣١- محمد سعيد فرح، مرجع مذكور ص ٤٠٩.

32- Smelser, Sociology op.cit., P. 8.

33- Bogardus, op.cit., PP. 427 - 428.

34- Henry E. Garrett, General psychology, Eurasia Pub. House, N. Delhi, 1961, P. 575.

35- Joseph Ficheter, op.cit., PP. 297 - 298.

٣٦- قبارى محمد اسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

٣٧- نديم علاء الدين «نظرية القيمة فى الفكر المعاصر » مرجع سابق، ص١٢٥.

38- J. Fisheter, op.cit, pp. 296 - 297.

٣٩- نديم علاء الدين، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص ١٢٤- ١٢٥.

٤٠- اسماعيل عبد البارى، الديموجرافيا الإجتماعية، مرجع سابق، ص ١٥٥.

٤١- محمد الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

٤٢- جون ركس، مرجع سابق، ص ١٦٩.

43- R. Redfiled, peasant Society and culture chicago, 1955, P.109.

44- Alex Inkeles, what is Sociology, Prentice Hall, N. Delhi, 1971, P. 75.

٤٥- محمد عاطف غيث، دراسات فى المجتمع القروى المصرى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧، س ١٠٢.

٤٦- المرجع السابق، ص١٠٣.

47- Logan wilson, & William L. Kolb, Sociological Analsyis Harcourt, Brace& com, N.Y. 1949, p. 395.

٤٨- عبد العزيز رفاعي، التطور الاجتماعي للشباب المصرى، مطبعة المعرفة، ١٩٧٣، ص ٢٤٧ ..

٤٩- المرجع السابق، ص ٢٤٧.

50- Peter Worsley, op.cit. P.349

٥١- محمد عاطف غيث ، مرجع سابق، ص ١٠١.

٥٢- موروبيرجر، العالم العربى اليوم، ترجمة محى الدين محمد، دار مجلة شعر بيروت، ١٩٦٣.، ص ١٨٧ - ١٨٨.

٥٣- محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروى،دار المعارف بمصر، ١٩٦٧، ص ٥٧.

٥٤- موروبيرجر، مرجع سابق، ص١١٨.

٥٥- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ١٠٤.

٥٦- عبد العزيز رفاعي، مرجع مذكور، ص ٢٤١- ٢٤٢.

٥٧- محمد عاطف غيث، دراسة فى المجتمع القروى المصرى، مرجع مذكور، ص ١٠٦.

58- Josephine Klein, op.cit., P.115.

٥٩- محمد سعيد فرح، مرجع مذكور، ص ٤٠٤.

60- J. Ficheter, op.cit., p. 298 - 299.

61- Richard C. Fuller & Richard R. Myers, The Natural History of A social Problem in,: Wilson, & Kolb op.cit., P. 781.

٦٢- عبد العزيز رفاعي، مرجع سابق، ص ٢٤٨، ويرى ماكروجى أن القيم والأنساق القيمية تعمل على تحديد بناء الشخصية والتحكم فيه، حيث تعمل على أن يجد الانسان انسجاما وتوافقا بينه وبين المجتمع الذى يعيشه. Bogardus, op. cit., p. 638.

٦٣- المرجع السابق، ص٤٢٤.

٦٤- المرجع قبل السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

٦٥- محمد ابراهيم كاظم ، مرجع مذكور، ص ١٣.

٦٦- المرجع السابق، ص ١٣- ١٤.

٦٧- سالم عبد العزيز محمود، مرجع مذكور ،ص ٥٩ - ٦٠.

٦٨- المرجع قبل السابق، ص ١٤.

٦٩- المرجع السابق، ص ١٤- ١٥.

٧٠- محمد عاطف غيث، دراسات في المجتمع القروى المصرى، مرجع مذكور، ص ١٢٣ - ١٢٤.

٧١- المرجع السابق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

٧٢- المرجع السابق، ص١٢٦ - ١٢٩.

٧٣- محمد سعيد فرح، مرجع مذكور، ص ٣٩٩.

٧٤- المرجع السابق، ص ١٥ - ١٦.

٧٥- المرجع السابق، ص ١٦ - ١٧.

٧٦- محمد ابراهيم كاظم، مرجع مذكور، ص ١٦ - ١٧.

الفصل السادس

الهجرة الريفية الحضرية

مقدمة

أولاً : الاتصال بين المدينة والقرية

ثانياً : معنى الهجرة وأنماطها.

ثالثا : الهجرة الداخلية.

رابعاً : دوافع الهجرة.

خامسا: آثار الهجرة.

سادسا : المهاجرون فى المدينة.

سابعاً : دراسات ميدانية

مراجع الفصل السادس.

الفصل السادس
الهجرة الريفية الحضرية

مقدمة

كانت الهجرة تستهدف باستمرار الحصول على أرض جديدة، بمعنى الحصول على مقومات الحياة الاقتصادية، والوصول إلى مستوى أفضل من المعيشة، سواء كانت الأرض للصيد أو الرعى أو الزراعة أو الصناعة، ومن هنا كانت الهجرة الأساس الأول للتطور الثقافى والحضارى، وتطور السلالات البشرية، وقد كان للكشوف الجغرافية أثرها فى زيادة معدلات الهجرة[١].

هكذا كان الجغرافيون يتحدثون عن الهجرة، مع أن بعضا منهم أهتم بالهجرة الداخلية، ذلك لأن ثمة نوعين من الهجرة، فالهجرة الخارجية أى من وطن معين إلى بلد آخر، وهجرة داخلية، بمعنى التنقل المكانى داخل المجتمع الواحد. والذى يهمنا فى هذا الصدد: الهجرة الداخلية لما فى تلك من آثار مباشرة على مناطق الطرد، ومناطق الجذب فى المجتمع الواحد.

إن النمو السكانى فى المناطق الريفية يتزايد بمعدلات تفوق نمو المساحة المزروعة وفرص العمل، وبالتالى تتناقص فرص العمل ذات العائد المناسب، كما أن القرية تتميز الآن بأنخفاض أسعار المواد الأولية من المنتجات الزراعية، أو عدم نمو أسعارها بشكل ملائم وبخاصة ظهور بدائل صناعية للمواد الطبيعية الأولى بالإضافة إلى تخلف الخدمات الصحية والتعليمية والأسكان وغيرها، عن المستوى الذى يكفل الحد الأدنى للحياه. كل هذه عوامل طرد من المجتمع الريفى إلى المجتمع الحضرى، يضاف إلى ذلك مدى تأثر الإنسان بظروف طبيعية كالمناخ أو نقص الغذاء، كما يقول بعض الجغرافيون[٢]. ومع ذلك لا يلجأ الإنسان إلى أرض مجهولة، إلا إذا كان موطنه فقيرا من حيث الإمكانات اللازمة له ولطموحه.

فهناك مناطق جذب للعمل من أهمها المدينة بما تتضمنه من فرص للعمل ومستويات للطموح يمكن تحقيقها.

وكثيرا مما نشر عن الهجرة الداخلية يتعلق بكثافتها واتجاهاتها، حيث يركز من يتكلم عنها، على ملامح المهاجرين ودوافعهم إلى الهجرة، ولكن القلة من الدراسات حاولت أن تعالج الآثار الاجتماعية المترتبة على الهجرة بالنسبة لمناطق الطرد ومناطق الجذب، ومازال قياس مثل هذه الآثار من التحديات الهامة للباحثين فى هذا الموضوع. والملاحظ أن العواصم تنمو على حساب القطاع الحضرى وقطاع الريف على السواء وتتميز العواصم بخصائص منها:

١- أنها تستنزف نسبة كبيرة من موارد البلاد سواء فى المشروعات الاستثمارية أو توفير الخدمات لسكانها، وبهذا تحرم المناطق الأخرى وبخاصةِ المناطق الريفية من فرص النمو.

٢- أنها تحتكر الجزء الأكبر من القوى العاملة فى المجتمع وأفضل عناصرها.

٣- أنها تفرض ثقافتها على مناطق المجتمع الأخرى وتعطل تطور هذه المناطق.

هذا ويحدد (جان بول هارو) آثار الهجرة فى العالم الثالث بأن أهمها:

١- عدم إستيعاب المدينة لكل طاقة العمل ومن ثم تتفشى البطالة.

٢- يوجد فى كثير من مدن العالم الثالث نسق سياسى اجتماعى يفضى من خلال عملية التراكم إلى نوع من التناقض الحاد وعدم المساواة فى توزيع الدخول.

٣- تتزايد المشكلات التى تواجه المخطط الاجتماعى الاقتصادى وتتحداه فى رسم سياسته ومحاولة تنفيذها.

وسوف نعرض فيما يلى لعملية الإتصال بين القرية والمدينة، ولمعنى الهجرة وأنماطها، كما نعرض للهجرة الداخلية وخاصة من القرية إلى المدينة ودوافعها والآثار الناجمة عنها، ونختتم حديثنا بعرض لمواقف المهاجرون فى المدينة. وأخيرا نعرض لعدد من الدراسات الميدانية المحلية والعالمية التى تلقى الضوء على موضوعنا.

أولا : الإتصال بين المدينة والقرية (*) :

تعتبر الهجرة المستمرة إلى المدينة واحدة فقط من العديد من نماذج الحركة والإتصال بين سكان الريف وبين المدينة. إن سكان الريف يتنوعون من قرية لقرية ومن بلدة لبلدة. كما أن العوامل التى تعوق الإتصال فى منطقة معينة تعمل على تسهيل الإتصال فى منطقة أخرى. ويمكن ملاحظة تنوع القرى من حيث الخصائص الاجتماعية وما ينتج عن هذا من تنوع أنماط الإتصال. ويفترض تصنيف فرنو R.A.Ferneo حوالى أثنى عشرة فئة من القرى. معتمدا على درجة التنظيم القبائلى فيها، وكذلك على التأثير الحضرى، والسيطرة أو الإستقلال السياسى أو الاقتصادى لها[٣].

ومثال ذلك أن القرى التى تأخذ بالتنظيم القبائلى ومع ذلك نخضع للسيطرة السياسية من جانب المدينة – مثل قرية كالوروان kallorwan، وقرية الدروز Druze فى لبنان– نجد أن روابط المصاهرة القبائلية [٤] تربط القرية بالمدينة من خلال السياسات القومية. وفى نفس الوقت فإن القرى ذات التنظيم القبائلى والتى تحتفظ بمبدأ الملكية الخاصة لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج– مثل العديد من تلك القرى التى وصفها F.Barth فى جنوب كردستان kurdistan– ربما تكون على درجة

(*) اعتمدنا فى عرض هذه النقطة على ما قمنا بترجمته فى الفصل الرابع من كتاب : التحضر فى الشرق الأوسط، تأليف فينسنت كوستيللو، ترجمة غريب سيد أحمد وعبد الهادى والى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١، ص ص ١٦٣ – ١٦٨.

عالية من الاستقلال عن المراكز الحضرية[٥]. وثمة نموذج آخر متمثل فى تلك القرى التى تعيش فى ظل درجة عالية من التأثير الحضرى، والسيطرة الاقتصادية من جانب المدينة، مع غيبة التنظيم القبائلى مثل القرى التى توجد حول المدن التقليدية التى تقع فى السهل الإيرانى الرئيسى.

وتعتبر مدينة كاشان Kashan إحدى المدن المتشابهة فى عديد من مظاهرها مع مدينة كرمان Kirman أو قم Qom أو يزد Yazd أو شمنان Semnan. كما أن المنطقة الإدارية التى ترتكز حولها كاشان فى منطقة شهرستانShahrestan التى تغطى جزءا من جبال كرجاس Kargas وجزءا من السهل الرئيسى، وحتى وقت قريب كانت الطبقة العليا الحضرية هى التى تحكم هذه المنطقة، حيث تمتلك حقوق حيازة الأرض والمياه، وحتى إبرام عقود السجاد، بالإضافة إلى كونها المصدر الوحيد للتسليف. وتبرم العقود بين الملاك والقرويين ويحافظ على تنفيذها عن طريق وكلاء يسافرون من المدينة إلى القرية. وتسمح الطبوغرافيا والتقارب الطبيعى بتسهيل تبادل الإتصال فى الأراضى المنخفضة Lawlands، ولكن الإتصال فى الأراضى المرتفعة highlands تقتصر على الأفراد والجماعات التى تعيش فى الأودية Valleys، وتنقطع هذه الإتصالات أحيانا فى فصل الشتاء بسبب تساقط الجليد على الجبال المحيطة بالمنطقة، وتصبح المداخل الأكثر سهولة لهذه الأرض المنخفضة وللمدينة، هى تلك الطرق التى تقع فى أسفل الوادى. أما الأودية الأكثر إنعزالا وبعداً فتحافظ على استقلالها الاقتصادى عن المدينة : فالقرويون أنفسهم يمتلكون الأرض وينسجون السجاد وفق ما يتراءى لهم. وتعمل المدينة على التحكم فى منطقة شهرستان من حيث التوظيف الإدارى والسياسى الذى يحدث فى القرى، كما يلجأ المقيم فى هذه القرى إلى المحاكم الواقعة فى المدينة عند الفصل فى المنازعات مع إستثناءات قليلة. وللوزارات فروع فى المدينة، ومن خلالها

ينفذ ما يصدر من قرارات حكومية، مثل الهيئات التعليمية والهيئات الصحية، ووسائل الضبط البيروقراطى (٦) فى القرى.

وتستخدم الحافلات غالبا فى الإنتقال بين القرى ومدينة كاشان كما أن للعديد من القرى الكبرى وسيلة نقل خاصة بها، وملكيتها جماعية أو لأحد أغنياء القرية، وبالطبع فالقرى الأكثر إتساعا والأكثر قرباً من مدينة كاشان لها أكثر من وسيلة إنتقال. وتبدأ رحلات الحافلات إلى المدينة فى الصباح وتعود فى المساء، إلا أن القرى الأكثر قربا من المدينة لها رحلات متعددة أثناء اليوم. وفى حين أن زيارات أهل القرى للمدينة خلال أيام الأسبوع تكون غالباً من أجل شراء الحاجيات وممارسة بعض الأعمال. ففى أيام الجمعة – وهو يوم صلاة الجماعة فى المسجد عندما تكون المحلات مغلقة – تأخذ غالبية الزيارات صفة إجتماعية. وإن عدداً من القرويين يستخدمون الدواب للركوب والعمل فى الحقول المحيطة بالمدينة. كذلك فإن المقيمين بالمدينة يزورون القرى، وخاصة خلال فصل الصيف، حيث يسافر العديد منهم إلى الجبال هرباً من حراراة الأراضى المنخفضة. وغالبا ما يذهب هؤلاء مع أقاربهم وذويهم. وفى الغالب يذهب النساء والأطفال، دون الرجال. وبالرغم من أن نمط الطرق الحالى فى محافظة كاشان قد تم توسيعه ليلائم متطلبات حركة مرور وسائل النقل الحديثة، إلا أنه من حيث الشكل لا يزال على ما كان عليه فى القرن التاسع عشر وربما القرن الثانى عشر، حيث كانت حدود المدينة مماثلة تماماً لحدودها الحالية. وهكذا، فإن هذا النمط من الهجرة الصيفية الذى لم يكن عاماً فى الشرق الأوسط منذ عدة قرون، قد أوجدته زيادة الثروة. كما أن سيطرة المدينة، أو سيطرة مدينة بعينها مثل كاشان، ليست مسألة جديدة. ففى عام ١٨٨٩م تعرف براون E.G.Browne على عبارتين يستخدمها السكان بنفس المعنى، ومازل هذا الاستخدام مستمراً حتى اليوم. وهاتان العبارتان ظهرتا له

عندما ناقش لهجة محلية لإحدى القرى مع أحد المزارعين حيث كانت إجابة الأخير: «إنى أذهب إلى المدينة» و «إنى أذهب إلى كاشان»[٧].

وتعتبر كاشان مثالا جيدا لتوضيح النقطة التى بينها نادر L.Nader [٨]من أن الإتصال الذى ينجم بفعل مصالح فردية أو شخصية يتجه فى الغالب من المدينة إلى القرية، بينما يتجه الإتصال الذى ينشأ عن عدم إهتمام شخصى أو فردى – فى العادة– إلى أن يكون إتصالا متبادلا بين الحضر والقرى. وتتمثل الحالة الأخيرة، على سبيل المثال أيضا، فى القرويين اللبنانيين الذين يدخلون فى إتصال مع سكان المدينة عندما تقف جماعتين متصارعتين من القرويين ضد أى شخص يقوم بدور الوسيط بينهما إذا كان من خارج القرية. وقد يحاول هذا الشخص إيجاد حلول للمشكلة بطريق غير رسمى بعيدا عن المحكمة. ولا ينجح فى حل مشكلة الغداء بين هاتين الجماعتين إلا فى مكان محايد، بعيدا عن القرية ذاتها، وغالبا ما يحدث هذا فى منزل الوسيط نفسه، الذى قد يكون محامياً، أو سياسياً، أو ممثلا للحكومة، أو غير ذلك، والذى قد يكون سلوكه هذا فى مقابل مال، أو للوصول إلى منزلة Prestige[٩] أرقى أو لتأييد سياسى.

ثانياً : معنى الهجرة وأنماطها

الهجرة فى مفهومها العام يقصد بها انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى بقصد الإقامة الدائمة – ويقترح كنجزلى ديفيز Davis خمسة أشكال بالنسبة للهجرة هى [١٠]:–

أ– الغزو invastion وفيه يدخل المهاجرون كغزاة فاتحين بقوة السلاح.

ب– العمل الإجبارى inforces Labour ومن أمثلته أسر الرقيق من أفريقيا وترحيلهم إلى العالم الجديد.

جـ- الإزاحة Displacement فيها يشرد السكان الأصيلون ليحل محلهم سكان آخرون والمثال : فلسطين.

د- الهجرة المقيدة Ristricted Migration ومثال لها نظام النفى الذى كان سائدا فى بعض البلدان (أثينا) فى العصور القديمة.

هـ- الهجرة الفردية individual Migration تتم عن طوعية وباختيار الفرد تحت تأثير دافع معين قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا.

وهناك تعريف إحصائى للهجرة وهو أن كل حركة عبر الحدود ما عدا حركات السياحة تدخل فى إحصاءات الهجرة، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب كأنها هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة.

والهجرة الداخلية هى الهجرة التى يقوم بها أفراد الوطن إلى الجهات التى تتوافر فيها أسباب الكسب والرزق، وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان وما يتبع ذلك من إنخفاض فى الأجور أو تفشى البطالة. وفى الهجرة الداخلية ينتقل الشخص من مجتمع محلى إلى مجتمع محلى آخر مجتازاً الحدود بين المجتمعين مع بقائه فى داخل حدود الدولة.

وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية من عدة نواحى، فهى أقل تكلفة بحكم أن الأنتقال يكون عادة لمسافات قصيرة فضلا عن أن مشاكل الخروج والدخول من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر. هذا بالإضافة إلى عدم تعرض المهاجرين هجرة داخلية لمشكلة اللغة التى تواجه المهاجرين دوليا والتى تتطلب منهم استعدادا خاصا من الناحيتين النفسية والاجتماعية.

ثالثا : الهجرة الداخلية (الهجرة إلى المدينة):

تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية. وبرغم

قلة البيانات لهذا النمط من الهجرة إلا أن هناك بعض البدان لديها بيانات كافية عن حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وعلى أية حال فهناك دليل على حجم الحركات السكانية من الريف إلى الحضر تقوّمه بل وتؤيدة إحصاءات نمو السكان فى الحضر، وهى بيانات متاحة بالنسبة لبلدان عديدة[١١].

وحيث أن الزيادة الطبيعية فى الحضر أقل منها فى الريف، فإن الزيادة الكبيرة فى نسبة السكان الذين يقطنون المدن والتى حدثت فى كثير من البلاد خلال نصف القرن الأخير أو أكثر تكون ناتجة عن الهجرة من الريف.

والمعروف أن المدن تنمو من ثلاثة مصادر:

١- زيادة المواليد عن الوفيات.

٢- الهجرة الداخلية من الريف للمدن.

٣- الهجرة الخارجية.

وبما أن الهجرة من الخارج غير موجودة فى بلادنا تقريبا، فإننا سوف نتحدث عن الهجرة الداخلية فى الفصل الراهن فمهمتنا هنا إذن تقتصر على بحث موضوع الزيادة الطبيعية فى القرى عن طريق زيادة المواليد عن الوفيات[١٢].

معدل المواليد : تعتبر معدلات المواليد من أهم الإحصاءات الحيوية التى ينبغى توافرها فى الدولة، إذ لايتسنى للدولة أن تتعرف على مركزها الإحصائى من حيث الزيادة الطبيعية لسكانها إلا بعد دراسة معدلات المواليد ومقارنتها بمعدل الوفيات، وذلك حتى تتبين الدولة مدى إمكانياتها الاقتصادية من حيث توفر الأيدى العاملة.

ومما يمكن التأكد منه دائما هو أن معدل المواليد دائما يرتفع فى الريف ويرجع ذلك إلى التبكير بالزواج وأرتفاع نسبة المتزوجين. كما أن الريفيين يعتبرون الأطفال أيد عاملة جديدة مساعدة لهم.

معدل الوفيات : إن دراسة معدل المواليد لا تعتبر دراسة كاملة إلا إذا قورنت بمعدل الوفيات. فالنمو أو التناقص السكانى خلال فترة زمنية معينة لا يتحدد عن طريق معدلات المواليد من حيث أرتفاعها وإنخفاضها، وإنما يتحدد بالفرق بين معدلات الوفيات لبيان الزيادة الطبيعية للسكان.

الهجرة : إن الريفى المزارع دائما قليل الميل إلى الهجرة إلى الحضر إلا فى ظروف قاسية. فهو على النقيض من زميله الذى يعمل فى غير الانتاج الزراعى، والذى يميل إلى الهجرة حيث يجد ظروفا اقتصادية أحسن مما هو عليه.

والريفى الذى يهاجر يرى فى ذلك مغامرة عاطفية، وعائلية، واقتصادية. والمرأة بصورة عامة قليلة الهجرة إلا مع أسرتها وزوجها. وقد دلت أبحاث علماء الاجتماع على أن أكثر الجماعات الريفية ميلا إلى الهجرة هم سكان المناطق القريبة من الحضر.

وأصدق توضيح لهذه الحقيقة ما قاله دونالد بوجيه D.Bogue عن الهجرة من الريف إلى الحضر والهجرة الداخلية بصفة عامة من أنها وسيلة لتحقيق التوازن السكانى ولإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية جذرية. ومن ثم فإن اتجاهاتها وشدتها والعوامل التى تؤدى إليها تختلف من حقبة إلى حقبة. ولهذا فإن ما نعرفه عن الهجرة اليوم قد لا يكون صحيحا تماما إذا أردنا الاعتماد عليه فى التنبؤ بما سوف يحدث فى المستقبل، وأحرى بالدول التى تعانى من هجرة ريفية حضرية واسعة أن تعكف على دراسة تجربتها هى بدلا من التعميم عليها من تجربة (مجتمعات أجنبية)(١٣).

وتحتل الهجرة وبخاصة الداخلية من القرية إلى المدينة مكانة بارزة فى البعد الديموجرافى، ومن ثم فإن الاهتمام بها أمر ضرورى نظرا لما تمارسه من تأثير فى النمط الحضرى للمدينة. ولقد ربطت دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية بين

التحضر وبين الهجرة من المجتمعات الصغيرة التى تقوم على الزراعة إلى المجتمعات الكبيرة التى تقوم على الصناعة والتجارة والإدارة[١٤].

ولعل تلك الزيادة الملحوظة في الهجرة إلى الحضر تمثل ظاهرة حديثة نسبيا بدأت فى ثلاثينيات هذا القرن. وقد وصلت اليوم إلى الحد الذى أصبح فيه لسكان كل قرية تقريبا أقارب أو زملاء يعيشون في واحدة على الاقل (وربما أكثر من واحدة) من المدن الرئيسية. والمعروف أن الروابط العائلية والقروية من القوة بحيث تلقى على المهاجر الناجح عبء مساعدة مهاجرين جدد على القدوم إلى المدينة[١٥].

وتكشف الإحصاءات العامة أيضا عن أن الهجرة الداخلية فى مصر قد اتجهت من الريف إلى المدن الكبرى أكثر من اتجاهها إلى المدن الصغرى – وظلت ظاهرة ملموسة ليس فى مصر وحدها بل فى الدول النامية بصفة عامة. وتعرف هذه الظاهرة نظريا بمبدأ النمو النسبى (أرتفعت نسبة السكان الحضريين فى مصر من ١٩٪ من جملة السكان سنة ١٩٠٧ إلى ٢٨٪ سنة ١٩٣٧ إلى ٤٠٪ عام ١٩٦٦)[١٦].

والواقع إن اتجاه الهجرة من المحافظات الريفية إلى المدن الكبرى ليس قاصراً على مصر فقط وإنما هى ظاهرة معروفة لدى كل دول العالم النامى أو الذى أنتهج جديثا سياسة التنمية الاقتصادية والصناعية. فمن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية فى هذه المجتمعات، وذلك السيل السكانى المستمر فى التدفق من الريف إلى المدينة كنتيجة مباشرة لعملية التصنيع، بحيث أن معظم جوانب النمو الحضرى ترجع إلى هذه الظاهرة (الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر)، مع وضعنا فى الاعتبار أن هذه الظاهرة تحدث ضمن سباق الانفجار السكانى العام. ويذهب «جديون جوبرى» إلى أن درجة النمو الحضرى الراجع

إلى الهجرة مقابل درجة النمو الراجع إلى تزايد المصادر الطبيعية للمدن، تختلف من مجتمع إلى آخر، فمن الملاحظ أن ٧١٪ من النمو الحضرى فى فنزويلا فى الفترة من عام ١٩٤١- ١٩٥٠ يرجع إلى الهجرة. فى مقابل ٤٢٪ من هذا النمو فى المكسيك خلال الفترة ذاتها تقريبا. ويفسر لنا هذا التدفق من الريف إلى الحضر فى الدول النامية ما تعانيه المجتمعات المحلية الريفية من ضغوط اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المطردة حتى مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى الحضر وتعاظمها باستمرار. فيلاحظ فى الهند مثلا أن الملكية الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتكاثر الوراثة وتعاقب الأجيال بحيث تظهر مجموعات ضخمة من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا فى أغلب الدول النامية، مما يترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة بوجهيها السافر والمقنع. ومن هنا فإن العوامل التى تؤدى إلى الهجرة من الريف إلى المدن فى الدول النامية تختلف عنها فى الدول المتقدمة صناعيا[١٧].

رابعاً : دوافع الهجرة :

تتشابه دوافع الناس للهجرة من إقليم إلى إقليم مع دوافع الهجرة الخارجية، فالمنطقة التى توجد بهافرص عمل أكبر وأجور مرتفعة وأرض زراعية جيدة متاحة، ربما تجذب المهاجرين إليها ليس فقط من خارج القطر ولكن أيضا من المناطق المختلفة والتى تقل ظروفها عن ذلك.

أما بالنسبة للهجرة من الريف إلى الحضر فلا تتشابه الدوافع ولكنها تحمل صلة وثيقة لعمليات التصنيع والتقدم التكنولوجى وبعض التغيرات الثقافية والتى تميز تقدم المجتمع الحديث فى مختلف أجزاء العالم. وتتلخص دوافع الهجرة الداخلية بنوعيها الهجرة من إقليم إلى إقليم أى الهجرة من منطقة إلى أخرى

والهجرة من الريف إلى الحضر فى: هجرة قوة العمل وهجرة الطلبة، وهجرة الإناث للزواج، والهجرة بسبب التقاعد، وأخيرا الهجرة الإجبارية أو بسبب دوافع أخرى[١٨].

ويحاول كل من «سيدنى جولد ستين» و «كيرت ب. ماير» بيان أثر الهجرة على البناء الإجتماعى الاقتصادى للمدن والضواحى. ويذهبان فى هذا الصدد إلى القول بأن الهجرة إلى المدن تؤدى إلى إزدياد درجة التباين الاجتماعى والاقتصادى بداخلها، وفى الضواحى أيضا. ففى الضواحى يتركز فى الغالب المقتدرون على حين يسكن المدن الفقراء ومتوسطى الحال مما يؤثر فى الهيكل البنائى للنمط الحضرى للمدينة إجتماعيا واقتصاديا[١٩].

لا شك أن الهجرة تلعب دورا هاما فى موازنة الأجور فى المناطق المختلفة، بالإضافة إلى تخفيف حدة البطالة فى بعض أجزاء الإقليم التى تشكو ضغطا سكانيا، وهى أداة أساسية فى نمو الاقتصاد وزيادة الدخل، وبالتالى زيادة الثروة. وخير مثال لذلك هجرة أهل الريف إلى المدن الصناعية الكبرى كمدينة كفر الدوار والمحلة الكبرى وحلوان. وكذلك الهجرة إلى المناطق المستصلحة أو الحديثة الزراعة والإستغلال، كما هو حادث فى مناطق كفر سعد وكفر الشيخ ومديرية التحرير، وكما سيحدث مستقبلا بالنسبة للمناطق الصناعية الجديدة والمناطق الزراعية والتى ستنتقل أراضيها الزراعية إلى جبرية الإنتاج[٢٠].

ويمكننا أن نقول أن الهجرة الداخلية تؤثر، إيجابا أو سلبا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية سواء فى مناطق الطرد أو مناطق الجذب. ومن هذه الزاوية بالذات تكتسب ظاهرة الهجرة الداخلية أهميتها كموضوع للبحث الاجتماعى وبخاصة إذا وضعنا فى إعتبارنا أن حظها من الدراسة العلمية كان قليلا إذا ما قورن بنصيب الهجرة الخارجية منها [٢١].

ولقد أشار مكتب العمل الدولى إلى هذه الظاهرة فقال: «هناك فروق أساسية بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا فى الأسباب التى تؤدى إلى حركة قوة العمل. ومع أن مستوى الأجور المنخفض هو سبب مشترك وعالمى لحركة قوة العمل، فإن هناك عوامل مختلفة تتدخل لتخفيض مستوى الدخول الزراعية إذا ما قورنت بغيرها من الدخول. فإذا ما قارنا متوسط الدخل من العمل الزراعى بغيره من المهن الأخرى لوجدناه منخفضا إلى درجة كبيرة. وذلك هو الحال فى الدول النامية كما هو أيضا فى الدول المتقدمة صناعيا. إلا أن سبب ذلك فى الدول المتقدمة يرجع إلى تعاظم انتاج الغذاء بالنسبة للطلب. أما فى الدول النامية فإنه يرجع إلى ما يلى [٢٢]:

١- تزايد السكان فى المناطق الريفية عن طاقة الأرض وإنتاج القوت.

٢- تركز الإستثمارات فى مجال التنمية الحضرية بوجه عام والصناعة بصفة خاصة.

٣- إنخفاض أسعار الإنتاج الأولى فى السوق العالمية.

وقد تعمل هذه الأسباب مجتمعة أو مستقلة لخفض مستويات الدخل مما يترتب عليه أن تصبح الزراعة قطاعا قليل الأهمية فى قوة العمل ونقص فى رأس المال المستثمر.

أما موضوع الهجرة الإرتدادية- نعنى هجرة العودة إلى الريف - لمن سبق لهم الهجرة فهو من الأمور الفائقة الأهمية. وتدلنا الشواهد على أن الهجرة الارتدادية ضئيلة الحدوث للغاية، اللهم إلا تلك الحالات التى يكون المألوف فيها أن يهاجر الشخص إلى المدينة لفترة قصيرة، ليدخر قدرا من المال. ثم يعود بعدها إلى قريته [٢٣].

ويمكن تلخيص الأسباب الأساسية للهجرة من الريف إلى الحضر بشكل

ملائم فى ضوء عوامل «الجذب Pull»وعوامل «الطردPush» [٢٤]. ويختلف التوازن بين هذه العوامل – فى الواقع – من فرد لفرد ومن إقليم لإقليم. وعند تناول المجموعة الأولى من هذه العوامل، يتضح أن المقيمين بالقرى، وبالمدن الصغرى ينجذبون إلى المدن الكبرى نظراً لما يعتقدونه من أن حياة أفضل وأكثر إشراقا تنتظرهم. وترى جانيت أبو لغد أن عددا كبيراً من الشباب، تنحصر مطامحهم فى التعليم أو معرفة القراءة والكتابة، ويهاجرون إلى القاهرة بحيث يندمجون بسرعة فى الحياة الحضرية[٢٥]. كما أوضحت دراسة حوافز المهاجرين إلى طهران فيما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٦ أن ١٧ ٪ منهم هاجروا إليها بحثاً عن عمل أفضل، وأن ٥,٢ ٪ بسبب التعليم. وقد جاء كثير من هؤلاء من مدن أخرى. إلا أن ٧٢ ٪ جاءوا بحثاً عن عمل أو بحثاً عن عمل أفضل. فأجور العمال المرتفعة فى طهران، أكثر من ضعف ما يتقاضاه نظرائهم فى بقية القطر، كانت الحافز القوى للهجرة. كما كان الزواج حافزاً لنسبة ١١ ٪ من ٢٣٥,٠٠٠ مهاجر كانوا موضوع الدراسة إذ تعتبر الزيجات المترتبة على الهجرة سمة عامة. حيث يعود الذين سبقت هجرتهم إلى طهران بمصاحبة زوجاتهم بعد ذهابهم إلى قريتهم الأصلية أو مدينتهم الأصلية للزواج[٢٦]. وفى مراكز النمو الاقتصادى بالشرق الأوسط. خاصة المناطق المرتبطة بصناعة البترول مثل الكويت نجدها تمثل جذبا للمهاجرين. إلا أن توفر فرصة العمل لا يتضمن فى حد ذاته إمكانية حدوث هجرة واسعة النطاق، حتى ولو كانت المنطقة قروية فقيرة مثل ريف الشرق الأوسط. فبعض دول الخليج Gulf تفرض قيودا على المهاجرين، لتقليل الاعداد التى تعيش فى المناطق الحضرية. وتتضح هذه الحالة، مثلا فى مدينة كاشان، إذ لا تحدث الهجرة بمدى واسع من المناطق الريفية إلى المدينة، وذلك برغم أن المدينة تتوسع توسعا سريعاً فى صناعة النسيج الحديثة، والاقتصاد المزدهر، والروابط الوثيقة

بالمناطق الريفية المحيطة بها. وعلى أساس هذه الحقيقة تعتبر «كاشان» منطقة جذب مثالية للمهاجرين القرويين، إلا أن عوامل الجذب لمدينة طهران أعظم، أو أن ترك المناطق الريفية ليست حافزاً قوياً بالمرة للهجرة إلى كاشان(٢٧).

ويلاحظ أن المهاجرين إلى بغداد Baghdad، وخاصة من المناطق الجنوبية من العراق، يتحركون أيضا لأسباب اقتصادية فى الأساس الأول. فالدخل الشهرى للمهاجر إلى بغداد – بغض النظر عن خبرته وتدريبه – يمكن أن يعادل دخله السنوى من العمل بالزراعة فى منطقة العمارة Amara . وأبعد من ذلك فإن المهاجر ينتقى نوعية العمل الذى يرغب فيه ، وهو لا يعمل فترة طويلة لحساب مالك الأرض ولا يجعل دخله يذهب إلى المرابين . ولقد أجرى عزيز M.Azeez مقابلات مع مهاجرى (العمارة) كشفت عن أن بعض المهاجرين كانوا يعيشون على السرقة فيها ، ولكنهم أصبحوا الآن أصحاب متاجر وبدالين ناجحين فى بغداد (٢٨) . كما أن أرتفاع دخل المهاجرين أدى إلى تحسين نوعية الغذاء الذى يتناولونه . وتتميز منطقة (العمارة) ببيع مختلف أنواع الفاكهة والخضراوات فى المدينة ، ومن ذلك أنواع البطيخ الذى يوجد عائما على سطح البحر أو المستنقعات. وينظر إلى الخدمات التعليمية والصحية على أنها عوامل جذب هامة فى بغداد، وفجأة يصبح مهاجروا المدينة هم المستفيدين من المشروعات الحكومية الخاصة بتحسين الإسكان وتنقية المياه، وخدمات النقل والكهرباء وغيرها. ولقد كتب المهاجرون – الذين أجريت معهم المقابلات – إلى أقاربهم وأصدقائهم فى القرى يصفون لهم طريقة الحياة المقبولة والمريحة فى المدينة. ونتيجة لهذا أفتقد العديد ممن يعيشون فى منطقة (العمارة) حماسهم للعمل بالزراعة وفى المشاركة فى الحياة الريفية. ومع ذلك، فإن ٢٠ ٪ من الذين أجريت معهم المقابلات فى بغداد قالوا أنهم مقتنعون بالعودة إلى (العمارة)(٢٩).

وخلال القرن الحالى كان من النادر أن يخلو الشرق الأوسط من عمليات الاضطراب السياسى التى نتج عنها حركة سكانية واسعة النطاق نحو المدن. فقد أدى إنشاء إسرائيل فى عام ١٩٤٨ إلى تشتت الفلسطينيين على نطاق واسع. ووجد الكثير منهم طريقة إلى بيدون فيل Bidon Villes فى بيروت Beirut، لكى يكونوا مجتمعاتهم المحلية الخاصة إلى جوار مواطنى بيروت، وإلى جوار أولئك الذين يعيشون فى المناطق المبتلاة بالفقر فى جنوب لبنان[٣٠].

وهناك مثال آخر للإنتقال الإجبارى للمجتمعات المحلية التركية من جزر آجين Aegean Islands إلى المناطق الرئيسية التركية تنفيذاً لمعاهدة لوزان فى عام ١٩٢٣. فلقد وصلت مجموعة مكونة من حوالى أربعمائة شخص فى آخر الأمر إلى مدينة بودريم Bodrum بحيث أحدثوا تحولا فى الكثير من مظاهر الحياة المحلية والاقتصاد المحلى. وعملوا الموطنين تناول أطعمة جديدة مثل الطماطم الناضجة والأسماك البحرية، التى لم تكن تؤكل من قبل، سواء لأنهم لم يخبروها أو لسبب المتعقدات الخرافية المحلية التى تدور حول هذه الأطعمة[٣١]. ومثال ثالث يتمثل فى حركة رجال القبائل الكردية Kurdish إلى المراكز الرئيسية للإمبراطورية العثمانية خلال السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى. وقد كان نمو الطبقة المتعلمة الكردية الذى تلى ذلك ناتجا عن نماء وإحياء الوعى القومى الكردى. وحديثا جداً كان القتال بين القوى الوطنية الكردية والقوى الحكومية العراقية. وتحطم القوى الكردية بواسطة السلاح الجوى العراقى، بمثابة عامل معجل لحركة المهاجرين من القرى إلى المراكز الحضرية فى المناطق الكردية من العراق[٣٢]. كما كان للسياسات الحكومية الخاصة لتوطين البدو واستقرارهم أثرها فى كل مكان. ففى ظل رضا شاه Reza Shah (١٩٢٥ - ١٩٤١) أجبرت بعض القبائل الإيرانية على إرسال نسبة من أطفالها إلى المدارس الأولية. ومكث بعض هؤلاء بالمدن ووجد فيها عملا واستقر هناك، وعاد بعضهم إلى قبيلته بعد أن أكمل تعليمه[٣٣]. كما أن

التجنيد الإجبارى فى القوات المسلحة كان يركز على الشباب لتدريبهم على الحضارة الآلية وتلقينهم أساليب التعليم الحديثة. وحدث هذا فى كل مكان بالشرق الأوسط، حيث يتحرك هؤلاء الشباب بعيدين عن موطنهم، ويقضون بعض الوقت - عادة- فى ثكنات الجيش بالمدن. وهناك أيضا موقف آخر فى إسرائيل، حيث بدأ العديد من المهاجرين القرويين فى الحركة إلى المدن لأول مرة. وكانت المعدلات فى ذلك أقل بالنسبة للمهاجرين الأوروبيين المهاجرين من أمريكا الشمالية، عما هو الحال بالنسبة لليهود المهاجرين من شمال إفريقية ومن اليمن.

وإلى جانب عوامل الطرد المؤثرة فى الهجرة والتى كانت عوامل سياسية فى أصولها، فهناك الضغوط الاقتصادية للحركة[٣٤]. وتختلف كثافة هذه الضغوط من بلد لبلد ومن أقليم لإقليم. فالهجرة من الريف إلى الحضر فى تركيا Turkey لم تسجل فى التعدادات كما هى بالفعل، إلا أن هناك شواهد بأنها كانت أعظم على الأطراف الساحلية للدولة عما هو الحال فى داخلها. وفى الداخل تتعاظم الهجرة إلى الغرب عما هو الحال بالنسبة للشرق. وهذا يعكس الاختلافات الإقليمية الملحوظة فى مستوى التطور الاقتصادى، إذ تقدمت عملية تحديث الزراعة فى المناطق الساحلية وكفاءتها فى الغرب عما هو الحال Modernization فى الشرق. فكثافة سكان الريف أكبر فى محافظة ترابزون Trabzon على ساحل البحر الأسود، حيث ساعد تنوع المحاصيل على دعم أو تلبية متطلبات عدد كبير من السكان فى تركيا بشكل يمكن النظر إليه على أنه نوع معتدل من الازدهار. وبالرغم من ذلك فثمة مؤشرات على وجود ضغوط معينة على الموارد بفعل الهجرة المتدفقة نحو الغرب[٣٥]. وفى ليبيا أيضا تظهر أنماط مختلفة من الهجرة سواء داخل كل محافظة أو بين المحافظات. فثلاثة أرباع المهاجرين المسجلين فى تعداد عام ١٩٦٤ جاءوا إلى منطقة طرابلس Tripolitania، التى تمثل أكبر تركز من

سكان القطر. إذ سافر الغالبية إلى مدينة طرابلس Tripoli، التى تمتاز بموقع رئيسى لما تتميز به أرضها الزراعية من خصوبة. وفى الإقليم الساحلى إلى الشرق من طرابلس تؤدى قلة جداول المياة إلى مزيد من الضغط على الموارد، وبالتالى ينتقل عشرات الألوف من السكان إلى طرابلس، ويساعد على ذلك سهولة النقل والمواصلات. وفى فزان Fezzan، تلك المحافظة الليبية إلى الجنوب داخل الصحراء، نجد شبكة مصارف المياه صعبة، وجداول الماء مرتفعة، والاستخدام الزائد للأرض وتأثير عملية التبخير، كل هذا يتسبب فى احتمالات انخفاض خصوبة الأرض وتحويلها إلى أرض ملحة Saline، وبالتالى إنخفاض الأرض المنزرعة إلى ٥٠٪ اعتباراً من عام ١٩٠٠م[٣٦].

هذه الأمثلة التى سقناها من تركيا ومن ليبيا توضح أن الاتجاه المتزايد للهجرة من المناطق الريفية يحدث عندما يكون ثمة ضغط إقليمى أوا محلي للسكان على الموارد المتاحة. وربما تكون هناك عوامل تسهم فى حل جزئى لبعض المشكلات الريفية، منها تيسير إرسال المهاجرين القرويين فى المدينة حوالات بريدية إلى قراهم، ويشيع هذا الاتجاه بالنسبة للقرويين فى دلتا مصر وفى لبنان، حيث يعملون بعيداً عن قراهم، ولكنهم يحافظون على موسم معين أو مناسبات محددة ليقيموا مع ذويهم إقامة دائمة. إذ قد يحتفظون فى القرى بالسجلات السياسية والإدارية والقانونية مما يجعلهم لا ينفصلون كلية عن قراهم، وفى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أنفق القرويون اللبنانيون المهاجرون من مدخراتهم التى كونوها فى المدن، ما يسهم فى تحسين بعض المرافق والمشكلات القائمة فى القرى مثل رصف الشوارع، وإقامة خزانات للمياه، وبناء أسطح مغطاة بالأسمنت، وما شابه ذلك[٣٧].

وقد تغيرت اتجاهات الحكومة نحو القطاع الريفى بمجئ القوى والحكومات

الإصلاحية والشعبية، وحدث هذا التغير فى تركيا كنتيجة للانتخابات التى أجريت عام ١٩٥٢ حيث وصل الحزب الديموقراطى إلى الحكم، وفى كل من تركيا ومصر وإيران والعراق وغيرها من البلاد كان مقياس الإصلاح الزراعى متمثلا فى محاولة تحسين الأراضى الزراعية. إن استصلاح الأرض عن طريق مرسوم حكومى يحول الأرض فى الغالب من سيطرة الملاك السابقين إلى مستأجرين أو إلى ملاك جدد. ولقد أصبحت الأعمال التى كان يقوم بها ملاك الأرض السابقين والتى تمثلت فى الإمداد برأس المال، والإقراض، وتسهيل تحقيق فائض زراعى، لكل هذه الأعمال أصبحت الآن- بعد تطبيق الإصلاح الزراعى- تتم عن طريق التسويق التعاونى ونظم الإقراض والإئتمان الحكومى. وفى نفس الوقت يتضمن الإصلاح الزراعى عملية تحديث الزراعة فى بعض المناطق، وغالبا ما يكون ذلك من خلال دمج بعض أجزاء الرقعة الزراعية فى منطقة ما، وإستخدام الآلات وتحسين مشروعات الرى وتوسيع مداها، وإيجاد محاصيل جديدة. وتصبح الأهداف الرئيسية لهذه الإجراءات من وجهة نظر الحكومة منحصرة فى رفع إنتاجية الهكتار من جانب وإنتاجية العامل الزراعى من جانب آخر، كما تنحصر الأهداف فى إنتاج محاصيل جديدة تهدف إلى زيادة الاقتصاد ورفع الدخول الريفية. يضاف إلى ذلك ما تقدمه الحكومات من خدمات صحية وتعليمية وغيرها من جوانب الرعاية الاجتماعية. وتهدف كل هذه الإجراءات إلى حد ما - إلى المحافظة - على إستمرار المزارعين فى مناطقهم الزراعية. وبعيدا عن الإقامة بالمدن(*).

إلا أن الآثار المترتبة على هذه السياسات قد تكون على عكس ما تهدف إليه الحكومات. فالخبرة بالإصلاح الزراعى فى عديد من أجزاء العالم توضح أن الدخل الفردى فى المناطق الريفية يمكن أن يرتفع فقط على المدى الطويل إذا ترك

(*) بمعنى خفض معدلات الهجرة الريفية - الحضرية (المترجم).

الناس الأرض. وقد ينطبق هذا أيضا على أجزاء من الشرق الأوسط. إذ تتطلب الميكنة عددا أقل من العمال، أو حداً أدنى منهم دون زيادة، وإذ تتاح لهؤلاء نفس منابع الثروة التى كانت للكثرة. وفى ظل برنامج الإصلاح الزراعى الأخير فى إيران لا يسمح بالعمل فى الأرض إلا لتلك الأسر التى تمتعت بحقوق إستئجار وزراعة الأرض من قبل. وبالتالى يستثنى عمال الزراعة، والعمال غير الزراعيين من التمتع بهذا الحق، الأمر الذى يثير وعياً طبقيا أفضل، ويمدهم بحوافز إضافية لترك القرى[٣٨]. وتعمل الحكومات أيضا على توسيع نطاق الأرض الزراعية من خلال مشروعات الرى واستصلاح الأراضى الصحراوية وردم المستنقعات وإستصلاحها. ومن المشروعات المذهلة فى هذا المجال السد العالى بأسوان فى مصر. إلا أن نمو السكان فى هذه الحالة يتجاوز مجهودات الحكومة، حيث إنخفضت مساحة الأرض الزراعية بالنسبة لكل فرد بأكثر من ٢٥٪ فيما بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٥[٣٩].

وثمة منطقتين متناقضتين يمكن إستخدامهما كمثالين لتوضيح هذه المشكلة الرئيسية للضغط السكانى على منابع الثروة. إحداهما فى إيران، والأخرى فى الأراضى المنخفضة الواقعة بين دجلة والفرات. أولا، يقول بوين جونز H.Bowen Jones عن إيران:

فى القرى العليا والأرض المرتفعة صوب جبال زاجروس Zagros والبورز Alburs وعلى الجبال الرئيسية المعزولة فى تينرجان Tenergan وفى كوه لتافتان Kuh.L. Toftan بمنطقة بلوخستان Bolochistan وكما هو الحال فى كل مكان فى الأرض المرتفعة بالشرق الأوسط، يبدو الإزدهار، والخصوبة كعوامل تساعد على الإقامة والسكنى، إذا ما قورن ذلك مع الأرض المنبسطة المنخفضة. ومن المهم أنه يبدو للمسافر أن ثمة وفرة زراعية لما يراه من بعض الأشجار. وبساتين

اللوز والمشمش، المصاطب الزراعية المدرجة، وما يتبع ذلك من تنوع زراعة الحبوب والبقول والنباتات. وحتى إذا كانت معدلات الإنتاج متطورة فقط عن طريق العمل اليدوى النشط والرخيص الذى يؤدى إلى تطوير وتنمية الخصوبة أكثر وأكثر، فإن النمو السكانى يتزايد أيضا فى مواجهة منابع الثروة المقيدة بصلابة الأرض التى يمكن إستخدامها طبواغرافيا. وهنا يكمن التناقض بين الوفرة الظاهرية وبين الفقر الحقيقى.

وفى أقاليم مثل تلك التى توجد فى ظروف إيكولوجية واقتصادية واجتماعية سيئة. كما هو الحال فى عديد من المناطق المتشابهة التى وجدت فى العالم القديم والصالحة لزراعة محاصيل شبه استوائية، تلك الأقاليم الممتدة من أيبريا الأطلنطية Atlantic Iberia شرقاً إلى اليابان Japan، يعمل المزارعون الإيرانيون بالقرى الجبلية على إيجاد بدائل قليلة تعتمد على منابع الثروة الزراعية المحلية، وذلك بزيادة استصلاح الأرض بقدر المستطاع طالما يتوافر الماء، ومع ذلك فهذه المناطق لا تخلو من الأمراض والكوارث المستمرة. ويعنى التركيز القوى على أدوات الإنتاج المختلفة فقط، إنهاكاً مستمراً ومتزايداً للطاقة البشرية، وما يصاحب ذلك من إرتفاع متوقع لاقتناص الفرص الاجتماعية والاقتصادية التى تعمل على إصلاح حال الزراعيين فى المجتمعات المحلية المستصلحة. وثمة حقيقة قاسية مؤداها أن تعدد الأقاليم البالغة الصغر من هذا النوع والتى تكتظ بالسكان القرويين أمر يؤدى إلى إنخفاض مستوى حياة المزارع. وليست هناك إحتمالات لتعديلات فى الملكية، أو تحسينات فى التكنولوجيا يمكن أن تؤدى إلى تخفيف حدة هذا الوضع الذى ينطوى على علاقة بين مجال الإختيار وثلاثة إحتمالات. أهمها الهجرة للمدن، وهو الأمر الذى يحدث الآن عملياً وبمعدلات متزايدة[٤٠].

إن الموقف الذى تم وصفه هنا يعم المناطق المرتفعة بالشرق الأوسط. إلا أن

الإراضى المنخفضة الواقعة بين دجلة والفرات Tigris-Fuphrates تمثل صورة مغايرة.

ويختلف الموقف فى ريف العراق عنه فى عديد من بلاد الشرق الأوسط، إذ يلاحظ إنخفاضاً فى القوى العاملة الزراعية نتيجة للهجرة من الأماكن الريفية إلى المدن. إن الأسباب وراء إستمرار الهجرة – رغم أن المساحة الزراعية المتاحة بالنسبة للفرد متزايدة – هذه الأسباب تنظيمية إلى حد كبير، لقد كان الشكل التقليدى لملكية الأرض قبل عام ١٩٣٢ شكلاً قبائليا، فكل قبيلة تمتلك قطعة من الأرض وتستخدمها للزراعة أو الرعى. ويعتمد حجم الملكية القبائلية على حجم القبيلة وقوتها. ويعتبر رئيس القبيلة أو شيخها عضوا عادياً يحصل على مكانته بسبب ما يتمتع به من صفات قيادية خاصة فقط إلا أنه فى ظل قوانين ١٩٣٢ – ١٩٣٨ الخاصة بتوطين الأرض land Sttlement إغتصب الشيوخ ملكية الأراضى عن طريق تسجيلها بأسمائهم هم. وهكذا تغيرت العلاقة التى كانت بين شيخ القبيلة وأعضائها، لتصبح علاقة بين مالك ومستأجرين[٤١] إذ أصبحت الظروف جائرة فى الريف. ولكن قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٩م، بالرغم من أنه يهدف إلى تحطيم القوة السياسية لملاك الأرض. إلا أنه قد أدى إلى كثير من الخلط وعدم الإستقرار، ويرجع ذلك إلى حدما التعيرات المستمرة فى السياسات والأشخاص، الأمر الذى إنعكس فى النهاية فى تغير عملية التوزيع[٤٢]. وبالتالى شجعت على تزايد معدلات الهجرة.

إن ما أدت إليه الهجرة من حرمان للعمال الزراعيين اليافعين– وهم أكثر فئات السن نشاطا وحيوية قد أدى بدوره إلى قصور حاد فى القوى العاملة الزراعية، فضلا عن إنكماش الرقعة الزراعية، وإنهيار فى إنتاج المحاصيل. ففى الوقت الذى يتزايد فيه المجموع الكلى لسكان العراق، يوجه إجمالى دخل البترول نحو إيجاد

مشروعات متنوعة للتنمية، والإتجاه إلى إستيراد المواد الغذائية لسد الحاجات، بالإضافة إلى أن المشكلات الطبيعية للمنطقة التى تروى لم تتغير بفعل إستصلاح الأرض. وتعتبر عملية الإراحة Fallaw(*) المنتظمة للأرض بمثابة بديل للاستخدام المركـز للأرض التى يجب أن تروى، ذلك الأسلوب بسبب ملوحة الأرض وإنخفاض مستوى خصوبتها، إلا إذا كانت هناك عمليات صرف باهظة التكاليف. وبدون إستغلال الوقت وسياسات الصرف هذه، والخبرة بزراعة محاصيل تريح الأرض - كاستخدام ملاحة (صناعة الملح)- وإعادة حرث منحدرات التلال وتدريب المشرفين على الأرض فليس من مفر إلا مصادرة الأراضى وإعادة توزيعها على المعدمين كعملية تشجيع لبعض مئات الألوف من المهاجرين الريفيين إلى المدينة للعودة إلى قراهم(٤٣).

ولا يمكن القول بأن كل المهاجرين إلى المدن الكبرى بالشرق الأوسط قد جاءوا من القرى الريفية، فقد جاء بعضهم من مدن صغيرة أو تقليدية، ومن ثم كانت المعدلات المرتفعة نسبياً لنمو المدن الكبرى، والنمو البطئ للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن ثمة إختلافات إقليمية داخل القطر الواحد فى هذا المظهر. ومثال ذلك التناقص الواضح بين المدن الشمالية والغربية فى إيران من ناحية، حيث تتميز بكثافة سكانية عالية نسبياً فى الأراضى الزراعية ومعدلات عالية من الهجرة إلى المدن بغض النظر عن حجم المدينة، وبين المدن الجنوبية والشرقية من ناحية أخرى، وهى الأجزاء الأكثر جذباً فى القطر، والتى تتميز بكثافة منخفضة نسبياً لسكان الريف ومعدلات منخفضة - أيضاً - للهجرة إلى المدينة أو حتى الهجرة النهائية بعيداً عن مدن بعينها(٤٤).

(*) نظام بموجبة يتم حرث الأرض وتركها موسما زراعيا كاملا بدون زراعة بهدف عدم إنهاكها.

وتعتبر الهجرة بعيدا عن مدينة آران بيدجول Aran bidgol بالمنطقة الشمالية من إيران مثلا على تجاوز النمو السكانى لمنابع الثروة المحلية بطريقة تشبه أوضاع القرى التى نوقشت فيما سبق، وبالرغم من أن التعداد يصنف سكان هذه المدينة على أنهم حضريون إذ يبلغ تعدادها ٢٣٢٦٤ نسمة عام ١٩٦٦، فإنهم لا يقومون بوظائف حضرية متخصصة. إنها فى واقع الأمر عبارة عن قريتين لا تبعد الواحدة منها عن الأخرى أكثر من عشرات قليلة من الأمتار. وتتجمعان معاً لأهداف إدارية فقط. كما أن منابع الثروة الأساسية للحياة فى آران بيدجول كانت إلى وقت قريب معتمدة على الزراعة وصناعة السجاد، وقد تدهورت أحوال الزراعة فى السنوات الأخيرة، بسبب التدهور الذى حل بجداول المياه التى تزايد المنسوب فيها بفعل إستخدام المضخات الآلية. وإضطر عدد من السكان الذكور للهجرة بصفة، مؤقتة إلى المدن الكبرى لكى يساعدوا أسرهم فى مواطنهم الأصلى . بينما وجد آخرون عملا بمصانع النسيج الحديثة القريبة من مدينة كاشان، حيث يروحون ويجيئون عبر الصحراء. واقتصر توظيف النساء فى الغالب على نسج السجاد فى البيوت عن طريق عقود مبرمة بينهم وبين تجار كاشان.

وثمة مؤشرات قليلة فى مدينة آران بيدجول على نمو الحياة الاقتصادية المحلية. إذ تم إقامة العديد من المستوصفات والمدارس بتمويلات مالية حكومية، كما شيد المقيمون أنفسهم بنايات حديثة ولكنها قليلة، وكان التحسين فى الخدمات الصحية ملحوظا ومؤثرا فى إنخفاض معدل الوفيات، حيث ارتفع معدل السكان فيما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٦ إلى ٤٠٪ وذلك بالرغم من عامل الهجرة. وكانت كثافة السكان بالنسبة لمن يقيمون بكل حجرة أو الذين يقيمون فى الهكتار الواحد فى القرى الصغيرة كثافة عالية. وفى نفس الوقت فإن قصور المبادرات المحلية كان يرجع – جزئيا – لهجرة الشباب من هذه المدينة، خاصة المتعلمون الذين خرجوا فى المدارس.

خامسا : آثار الهجرة :

يتعرض المهاجر فى المدينة لتناقض مستمر فى رقابة الأسرة على أفرداها. ويزداد ذلك وضوحا بصفة خاصة إذا كان الفرد قد قدم إلى المدينة منفردا وليس عضواً فى أسرة. ولكن حتى إذا كانت الأسرة بأكملها أو قطاع كبير منها قد هاجر معا إلى المدينة، فإن الفرد يدخل فى ظروف تحمله تدريجيا على الاضطلاع بدور جديد داخل الأسرة. فقد تضطره الظروف إلى العمل بعيداً عن باقى أفراد الأسرة، وقد يكون علاقات جديدة من شأنها أن تؤثر فى علاقاته بسائر أفراد الأسرة وتحدها(٤٥).

أغلب هذه المشاكل تتعلق بعملية التكيف الاجتماعى للمهاجرون مع البلاد المستقبلة لهم نظرا لاختلاف ثقافتها عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية والتى غالبا ما تكون مجتمعات ريفية. ولقد لوحظ أن الهجرة من الريف إلى الحضر تعمل على ازدحام الأحياء الفقيرة وقد يترتب على ذلك الكثير من المشاكل والتى تناولت بعضها أبحاث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والتى من أهمها بحث الهجرة والجريمة .. هذا بالإضافة إلى ضغط المهاجرين على الأنشطة الحرفية بمناطق الاستقبال مما يقل معه نصيب المواطن الأصلى منها. أما بالنسبة لمناطق الطرد والتى تمثل عادة المجتمعات الريفية فنجد أن الهجرة تختار من هم على درجة التعلم والذكاء وأصحاب المهن الفنية، وكذلك أصحاب الأعمال. وهذا يحرم المناطق الريفية من قيادتها بل ومن الطاقات اللازمة للتقدم الاجتماعى بها (٤٦).

ولقد وقع علماء الاجتماع الذين يدرسون إندماج المهاجرين الريفيين فى حياة المدينة فى مشكلة من صنع أيديهم، فهم من ناحية يقولون أن هناك إنفصالاً تاماً بين النظام الريفى وبين النظام الاجتماعى والثقافى فى الحضر. ثم يتخلون عن هذا التفريق الثنائى الحاذبين النظامين ويقولون بوجود وحدة تضمهما معا. ومن ناحية أخرى يواصلون – حتى بعد رفضهم الصريح للمبدأ السابق- استخلاص النتائج التى تترتب على عملية الإندماج والقوى المحركة له، كما لو كانوا لا

يزالون يتمسكون بفكرة التقسيم الثنائى. وتجر الفروض التى ينطوى عليها هذا التقسيم الثنائى بين الريف والحضر كثيرا من علماء الاجتماع إلى تصوير عملية الإندماج على أنها عملية بسيطة من طرف واحد (بالرغم مما يقولونه دائما عن التأثير المتبادل والتمثل بين العنصرية) هى إندماج الريف فى الثقافة الحضرية الثابتة الدعائم[٤٧].

وفى الغرب لا تقبل مثل هذه الثنائية بين القرية والمدينة، إذ أن الفرق بينهما قد طمس بسبب تسرب روح الحضر إلى الريف. ويرجع ذلك إلى إنتشار وسائل الإعلام الجماعية بحيث أصبحت الاختلافات الباقية بين أهل الريف والحضر غير ذات بال. ولهذا يتفق علماء الاجتماع فى الغرب على أنه لامكان لهذا التقسيم الثنائى هناك. أما فى البلاد التى تمر بالأدوار الأولى من حركة التصيع فإن التفريق بين حياة المدينة وحياة القرية مازال يعتبر أداة من الأدوات اللازمة لدراسة المشكلات الناجمة عن الهجرة من الريف إلى الحضر[٤٨].

فبالنسبة لأثر الهجرة على القرية نجد أنها تحرمها من شباب فى سن النشاط والإنتاج والميل إلى الكفاح وتترك بين ربوعها الشيوخ والصبية والنساء. بالإضافة إلى خسارة القرية لما أنفق على تربية شبابها المهاجر ونقل ثروة القرية إلى المدن، بالإضافة إلى هجرة الصناع والعمال المهرة من موطنهم الأصلى فى الريف بحثاً عن ظروف مواتية قد توافرها لهم المدينة – أما إذا كان سكان القرية أكثر من حاجتها كما هو الحال فى مصر، فإن هجرتهم ربما تساعد على تخفيف حدة البطالة وتحسين الأجور وأرتفاع مستوى المعيشة للأفراد[٤٩].

ويجب أن نبادر هنا بالتمييز بين أمرين مختلفين قبل أن نواصل مناقشتنا للموضوع. فقد لاحظ كثير من دارسى الهجرات فى مختلف أنحاء العالم أن المهاجرين من الريف غالبا ما ينقسمون إلى نوعين مختلفين تماما، أحداهما يمثل طائفة من الشبان الأذكياء الذين يقصدون (مع عائلاتهم أو بدونها) لتحصيل العالم أو إنتهاز الفرص وهؤلاء الخاصة – على قلتهم – يتميزون بالتحمس والاستعداد للاندماج السريع فى ثقافة المدينة. أما النوع الأخر – وهو الذى سنطلق

عليه اسم «الدهماء» فمن المعدمين من أهل القرى وهذا هو النوع السائد من المهاجرين الذين يتركون الريف لأسباب اقتصادية مثل ندرة الأرض وقلة الفرص أو بسبب إنجذابهم لحياة المدينة، وهم لا يملكون القدرة على الإندماج، ولذا فإنهم ينزعون إلى خلق نوع من الحياة الثقافية مشابة لتلك التى خلفوها فى القرية وذلك من داخل المدينة نفسها(٥٠).

أما بالنسبة للمدية فنجد أن الهجرة إليها قد تعمل على اختلاف التركيب السكانى بها وإن كانت المدينة تستفيد من المهاجر، إذ يساهم المهاجر فى زيادة إنتاجها وتنمية ثرواتها، أما إذا عجزت الصناعة عن إستقبال الوافدين إلى المدينة، فقد يترتب على ذلك بعض المشاكل التى تتعلق بالبطالة بالإضافة إلى ما يترتب على الهجرة من زيادة الخدمات فى المدينة المستقبلة للمهاجرين حتى لا تضيق عن مقابلة احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين إليها(٥١).

وقد إفترض «ويرث» أن أثر البيئة الحضرية على سكان المدينة (وهى مكان يضم عدداً كبيراً من الناس الذين يختلف بعضهم عن بعض فى ظروف حياتهم السابقة ويسكنون بصفة مستمرة مكانا مزدحما) له من الناحية الاجتماعية نتائج تلقائية، من بينها «اللاذاتية» وقيام العلاقات بين الناسُ على أساس ثانونى غير شخصى بدلا من قيامها على أساس من الصلات الأولية المباشرة،بالإضافة إلى أنه يجعل هؤلاء الناس أكثر قبولا للتمدن والتغير(٥٢).

وتعتبر الجيرة المباشرة فى المدينة أهم تنظيم اجتماعى بعد الأُسرة بالنسبة للمهاجرين (وسواهم ممن يتساوون معهم فى الحالة الاجتماعية والاقتصادية) وقد لا تتجاوز الصلات غير العائلية بالنسبة لكل جنس دائرة الجيرة التى يتم فيها تبادل الخدمات والتسليف والإقتراض. ومما يقوى عامل الجيرة المباشرة بين الجماعة هو وجود الظاهرة التى أشرنا إليها فيما سبق أولا، وهى نزوع المهاجرين من بلد ما إلى السكنى فى منطقة بعينها من المدينة. ومن الملاحظ كما هو الحال فى التجمعات

الثقافية الأخرى أن النساء والأطفال والمسنين هم أكثر أعضاء مجتمع الجيرة المباشرة نشاطاً، أما الرجال فإن دائرة نشاطهم الإجتماعى أوسع من حدود الجيرة المباشرة (٥٣).

سادساً : المهاجرون فى المدينة :(٥٤)

إن الحياة الإجتماعية للمهاجرين الذين يقيمون فى المدينة، والطريقة التى من خلالها تنتظم علاقاتهم الإجتماعية، تخضع كثيرا لتأثير الظروف الديموجرافية والاقتصادية أينما يعيشون، كما أنهم يؤثرون فى المدينة من خلال حراكهم الجغرافى. والمهاجرون إلى المدينة موضوع جدير بالتأمل والمناقشة، إلا أن نظرة متعمقة للدراسات التى أجريت حولهم توضح مدى قلة البحوث المنشورة عنهم. وتضع جانيت أبو لغد Abo-Iughad عددا من الفروض التى تدور حول تكيف القرويين للحياة فى القاهرة. إذ تضع قضية مؤداها أن القرويين يميلون إلى الإقامة بالقرب من الأطراف الريفية الحضرية للقاهرة، وفى أجزاء من المدينة تتسم بدرجة عالية من التجانس الدينى والعرقى، وبدرجة عالية من الأمية والخصوبة. كما يقيمون فى كافة الأماكن التى تتشابه مع ريف مصر عموماً. كما كان ثمة فرض بأن المناطق التى عاش فيها القرويون الذين سبقت هجرتهم، تقدم المعونة للمهاجر لكى يواجه مؤثرات التحول من القرية إلى المدينة. ولقد أجرى بترسون K.R.Peterson إختباراً لهذه الفروض فى القاهرة، إذ وجد أن المهاجرين يميلون إلى السكنى فى الأطراف الريفية الحضرية، ولكنهم لا يوجدون بنسبة عالية فى مناطق تتسم بإرتفاع معدلات الأمية أو التجانس الدينى. وأبعد من ذلك فإن المهاجرين الذين وصلوا للقاهرة حديثا، لم يكونوا يتشابهون كثيرا فى تفضيلهم الإقامة فى هذه المناطق، أو فى مناطق أخرى ذات مستوى إقتصادى وإجتماعى منخفض(٥٥)... وأيضا كانت هناك شكوك حول كون المهاجرين من قرى معينة

يتجمعون معاً فى مناطق صغيرة خاصة بالقرويين الذى سبقوهم للهجرة، ذلك أن بعضهمن كان يعيش فى عزلة تامة عن قرنائه القرويين(٥٦).

إن إتجاه المهاجرين للتركز فى مدن الشرق الأوسط وفقاً لمواطنهم الأصلية يختلف من مدينة لمدينة وكذلك خلال الزمن فى المدينة الواحدة. فلقد أوضح المسح الذى أجرى فى طرابلس بليبيا عام ١٩١٧م بأن أسراً من إقليم مصراته Mis-urata وأقاليم أخرى، قد عاشت فى جماعات. وبعد ذلك، إحتفظ الإيطاليون بأجزاء من المدينة – مثل جاردن سيتى – من أجل إقامة الأوروبيين. وفى مدن الأكواخ Shanty Twons والتى بدأت تتزايد فجأة خارج الأسوار العالية المحصنة التى بناها الإيطاليون، لم يكن هناك تمايز واضح بين المهاجرين على أساس موطنهم الأصلى، ولكن بدت درجة معينة من التركيز وفق محل الميلاد، فالمهاجرون من المنطقة الصحراوية يميلون إلى التركز فى المدينة القديمة وفى عدد معين من مدن الأكواخ القائمة خارج المدخل الجنوبى لها(٥٧). وفى المدن المتباينة فى الحجم مثل القاهرة وأصفهان، يميل المهاجرون إلى الحياة فى جانب المدينة الأقرب إلى موطنهم الأصلى.

وحتى بدايات الستينيات من هذا القرن كانت مساكن المهاجرين إلى بغداد تبنى فى الأماكن الفضاء القريبة من مركز المدينة وكذلك فى الضواحى Out Skirto. ومما سهل عملية إندفاع المهاجرين إلى المنطقة الرئيسية بالمدينة تلك الأسر الحضرية التى أمدتهم بالماء النقى والكهرباء. وهذا يؤكد على أن تكون الاتجاهات Attitudes محايدة. فقد قال الروائى فى قصة جابرا J.I.Jabra عن فلسطينى متعلم إغترب فى بغداد، بعد زيارة صديق له من ضاحية ما، قال الروائى:

«كان الطريق مهجوراً وصحراوياً إلا من سيدتين قرويتين ترتديان ملابس سوداء وتقيمان فى كوخ من الطوب اللبن على بعد مائة ميل تقريبا. ولم يلتفت

أحد إلى هاتين السيدتين اللتين تقيمان فى هذا الكوخ حيث لم يكن لأى منهما إسم، أو ملامح مميزة فى الوجه، بل كانتا تشبهان الحيوانات التى لا يتهتم بها أحد[٥٨]. وبعد طوفان المهاجرين القرويين إلى بغداد والذى إرتفع فى الخمسينات قام هؤلاء المهاجرون ببناء كوخ حول المدينة. وبلغ نطاق الأشجار والمنطقة الصالحة للزراعة حوالى كيلومترين شرق دجلة، وحتى عام ١٩٥٦ كانت المنطقة هدفاً لهذا الطوفان بالرغم مما يتخللها من ماء ملوث ورائحة كريهة[٥٩].وبقيت البيوت على حالها حتى أزيلت وفق برنامج الإسكان الحكومى.

وعلى العكس من ذلك، لا يوجد وجه شبه بين مدينة طهران وتلك المدن المكونة من الأكواخ. وبالرغم من أن المدينة منطقة جذب قوية بالنسبة للمهاجرين من كل أنحاء إيران، فالقادمون الجدد يتم إستيعابهم فى مشروعات صناعة النسيج الآخذة فى التوسع فى المدينة. حيث إستقرت الغالبية من الفقراء فى المناطق الجنوبية، التى كانت عبارة عن أطراف صحراوية وبعيدة جداً عن الجبال الباردة فى الشمال. وإتسمت هذه المناطق بإتفاع معدلات الأمية والخصوبة، وكانت أيضا أكثر إزدحاماً بالنسبة لعدد الأشخاص فى كل هكتار[٦٠].

وتفترض الدراسات التى أجريت بالعينة أن أماكن إقامة المهاجرين قد تغيرت فى غالب الأحوال. ففى طهران يعيش الكثيرون فى فنادق بجنوب المدينة، ويمكنهم الإنتقال من فندق لآخر. ويعيش مهاجرون آخرون مع أقاربهم لبعض الوقت، وكثير من العمال يعيشون فى فندق واحد مع بعضهم البعض إذا كانوا من قرية واحدة. فلقد تركوا أسرهم فى موطنهم الأصلى بالقرية. وهناك حوالى ٥٠٪ من المهاجرين الجدد إلى طهران قد إنتقلوا من مساكنهم بعد شتة أشهر. وقد كان هؤلاء موضوع عينة لبحث أجرته منظمة الصحة العالمية وقسم الصحة العامة

بجامعة طهران.

ومن الممكن تحديد عدد من المراحل لبيان حركة الأشخاص إلى المدينة وداخلها، حيث تتسم كل جماعة فى كل مرحلة بخصائص إجتماعية وديموجرافية متمايزة ومتنوعة. ويذكر دارونت Darwent مثل تلك المراحل التى إتضحت فى مشهد Machad ويمكن ملاحظتها فى بعض مدن الشرق الأوسط[٦١]. تتمثل المرحلة الأولى للهجرة إلى بعض المدن مثل مشهد أو أصفهان، فى أن المهاجرين لا يقيمون بالمناطق الرئيسية بالمدينة القديمة. وهناك تركز دائم ومتكرر للذكور الذين يعيشون حول المناطق الرئيسية القديمة لمدن الشرق الأوسط. ففى أصفهان ومشهد يعرف عديد من هؤلاء الناس بأنهم مهاجرون حتى وإن لم يصطحبوا معهم أسرهم. فهم يعيشون فى فنادق أو منازل مكونة من غرف مستقلة يستأجرونها فى مركز المدينة القديمة أويعيشون مع أقاربهم وذويهم من القرويين. وتتمثل المرحلة الثانية للهجرة فى إيجاد أنواع من الإتصالات الوثيقة بين المهاجر والمدينة، كما تتمثل فى تكوين الأسر خلال فترة زمنية أو أطول. ويتنقل المهاجرون فى هذه المرحلة من المناطق الحضرية الصغيرة إلى مناطق محيطة بالمدينة. أو ينتقلون من المدينة القديمة إلى ضواح جديدة.

وقدحدث مثل هذا فى مدينة طرابلس بليبيا، إذ تحرك المهاجرون فى فترة ما قبل الوجود الإيطالى إلى المدينة القديمة، وبالتالى شكلوا تجمعات ليس فقط عن طريق الإقامة وإنما أيضا عن طريق المهنة. ويبدو أن الذين يأتون من قرية جبيل Jebel من منطقة تاكبال Takbal يعملون فى صناعة الخبز[٦٢]، مثلما جاء معظم البوابين أو الحمالين إلى القاهرة من قرية موشا Musha[٦٣]. ولقد إنكمشت سرعة النمو الحضرى، والتطور الاقتصادى فى فترة الوجود الإيطالى، ومانتج عن ذلك، فى مدينة طرابلس القديمة. إذ تمثلت نشأة المدينة الحديثة فى وجود المهاجرين

الذين تحركوا إلى القسم الحديث منها، بينما أستقر الفقراء من المهاجرين الجدد فى الأجزاء القديمة من المدينة أو الأكواخ المحيطة بها[٦٤].

إلا أن ثمة حركة عكسية إتجهت من مدن الأكواخ المحيطة بالمدينة نحو المركز، ويبدو هذا واضحا فى مدينة بيروت. فبعد حرب ١٩٦٧ حدث تناقص سريع فى المجتمع المحلى اليهودى الذى يقيم فى بيروت، والذى يقع فى جانب قريب من جراندسريل Grand Serail. حيث هاجر هؤلاء اليهود إلى الولايات المتحدة وكندا. وتحركت مجموعات كبيرة من الأسر الكردية من مدن الأكواخ لتشغل المساكن الحالية فى هذه المنطقة. وبينما كانت الأسرة اليهودية الواحدة تعيش فى شقة واحدة، تعيش الآن من أربع إلى ست أسر كردية فى نفس الشقة[٦٥].

ويمكن تحديد أنماط الإستيطان التى يعشيها المهاجرون فى مدن الشرق الاوسط، بثلاثة أنماط من الإستيطان الحضرى المتحول، والتى وصفها تيرنر Tur-ner[٦٦]. ويرى Perry [٦٧]. بعد أن توصلا إلى نتائج عامة من خلال دراسات أجريت على العالم الثالث، ويطلق على النمط الأول «رؤوس الجسور Bridge Heads ذوات الدخل المنخفض».

ويقطن أصحاب هذا النمط مع الذين يصلون حديثاً، وهم ذوى مهارات متواضعة تتطلبها السوق فقط. إنهم يتجهون إلى أن يقيموا فى بيوت قديمة بمركز المدينة أو مجموعة مخيمات أو أكواخ متجاورة، مرتبطين بمكان عملهم الذى يمكن أن يحصلوا عليه. أما النمط الثانى فيتمثل فى «الأقوياء» Conpolidators ذوى الدخل المنخفض، الذين يميلون إلى الإقامة بعيدا عن مركز المدينة، وبالرغم من إسكانهم التقليدى ودخلهم المحدود، فإن لديهم ما يكفيهم لسد ضروريات حياتهم. أما النمط الثالث فيتمثل فى تلك «المنطقة المتخامة المرجو إصلاحها

«Slums of hope». وغالبا ما تكون منطقة أكثر تنظيما وتخطيطاً، ويتجه أصحاب هذا النمط إلى تحسين نوعيتهم ببذل الجهد خلال سنوات الإقامة التى تتيح لهم دخلا يواجه ذلك. ويعطى المقيمون فى النمط الثالث للاستيطان أولوية للاسكان، وللتعليم، ولنوعية الخدمات. ويطلق على هؤلاء اسم «الملتمسين لمكانة ذات دخل متوسط "Middle- Income Status Seekers"، كما يقول Berry، ويتمتعون بالتأمين الاقتصادى، ويرغبون فى البحث عن مكانة إجتماعية أفضل من خلال إختيار مكانهم أو موقعهم[٦٨].

وتتماثل أنماط الإستيطان الثلاثة هذه فى تفاصيلها، مع ما وصفه يونس الكبير Elkabir ١٩٧٢ فى طرابلس بليبيا. وتمثل النمط الأول فى منطقة تسمى الهضبة El-Hadba التى تتميز بالمساكن الفقيرة المبنية من الصفائح المتخلفة عن إستخراج البترول، وقطع من الحديد المتموج والنفايات، وقطع من الخشب. وتتميز هذه المنطقة بعدم كفاية إمدادات الماء والخدمات الصحية والتعرض للأمراض، كما أن كثافة السكان فيها مرتفعة. والإزدحام الزائد يجبر المقيمين على الترفية عن أنفسهم فى الأزقة والأراضى المهجورة بعيدين عن المنزل، بينما تظهر مشكلات أخرى مثل إرتفاع معدل الجريمة وإنتشار البغاء. وبالرغم من وجود شيخ المنطقة الذى يفترض أن يكون عماد السلطة الإدارية ويتطلب بعض الإحترام، إلا أن المقيمين بهذه المنطقة يشكون من عدم تجانس الجوار، كما يشكون من التوترات الأسرية – داخل الأسرة وبين الأسر – مما يؤدى دائما إلى منازعات عنيفة.

أما المنطقة التى تسمى الهانى El-Hani فلا تتشابه مع منطقة الهضبة من حيث الظروف المادية. ولكنها توصف بأنها أكثر تكاملا من الناحية الإجتماعية. فالشيخ كان مصدر النصح والعون والجوار، ويستطيع أن يربط بين المنطقة وبين المدينة، والحياة الأسرية مستقرة إلى حد ما. ولا تكون الجريمة أو البغاء مشكلة. ويبدو أن الهانى أصبحت من المناطق المتخلفة التى يرجى إصلاحها.

وليس لمحل الإقامة من النمط الثالث اسم معين، وقد وصفه يونس الكبير بارتباطه بجنوب مركز طرابلس . إنه يتفق مع مناطق الدخل المتوسط التى وصفها تيرنر Turner. فكثافة السكان أكثر إنخفاضا عنها فى مدن الأكواخ، ويتكون المسكن من عدة طوابق، وتتخذ بعض البيوت طرازاً أوروبياً إلى حد ما. وتتمتع هذه المنطقة بوفرة الماء النقى، ويبدو أن المقيمين هنا على درجة عالية من المشاركة الاجتماعية والجوار. وتقل حالات الطلاق إذا ما قيست بمنطقة الهانى أو الهضبة، وعموما فالحياة الأسرية أكثر إستقرارا(٦٩).

سابعاً : دراسات ميدانية :

يمكننا أن نصنف الدراسات التى تناولت هذه الظاهرة فى مصر إلى نموذجين يهتم أولهما بقياس الهجرة من خيث حجمها وتياراتها إعتمادا على تعدادات السكان (مثل دراسات محمد عبد الرحمن البدرى عن الهجرة الداخلية فى ج.م.ع عام ١٩٦٢ ومحمد عبد الرحمن الشرنوبى عن الهجرة الداخلية للمحافظات الحضرية: القاهرة - الاسكندرية - محافظات القناه) وكذلك معظم الدراسات التى أجراها عدد من الباحثين بالمركز الديموجرافى لشمال أفريقيا.

أما النموذج الثانى فيتناول ظاهرة الهجرة بأبعادها المختلفة وآثارها المتعددة وإن كان لا يتخذ من ظاهرة الهجرة والآثار المترتبة عليها ككل منطلقا أساسيا للبحث (مثل دراسة حسن الساعاتى عن التصنيع والعمران فى مدينة الإسكندرية ودراسة حامد عبد المقصود عن التكيف الاجتماعى للعمال الصناعيين من الريف إلى القاهرة)(٧٠).

ويكشف هذا العرض السريع عن قلة البحوث التى أجريت حول هذا الموضوع بوجه عام، وإهتمام معظمها بقياس الهجرة وتقديرها، وندرة الدراسات التى كرست جهودها لبحث الظاهرة من منظور شامل. ومن هنا تتضح أهمية الدراسة التى بين

أيدينا والتى تعد محاولة أولى لتنارل هذه الظاهرة من جوانبها المتعددة: دوافعها، وأنماطها وآثارها.

وقد أجريت دراسةا بستطلاعية على المهاجرين إلى القاهرة ضمن المجموعة التى اختيرت كعينة أجرى عليها حصر القوى العاملة لدورة مارس سنة ١٩٦٠ بمعرفة اللجنة المركزية للاحصاء (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حاليا). واقتصرت هذه الدراسة على جمع بيانات أولية عن المهاجرين بقصد التعرف على حجم الظاهرة واتجاهاتها والملامح الأساسية للمهاجرين. وقد اتخذت الدراسة الاستطلاعية كأساس لتحديد أبعاد البحث الميدانى لظاهرة الهجرة إلى مدينة القاهرة، كما تم الاعتماد عليها أيضا فى صياغة الاستبيان الذى يعد الإداة الأساسية فى جميع بيانات هذا البحث[٧١].

ويمكننا أن نستخلص من هذه البيانات ما يلى [٧٢]:

١- ارتفاع معدل البطالة بين المهاجرين قبل الهجرة وذلك بالإضافة إلى كونه خاصية من خصائص المهاجرين فى الدول المتخلفة أو حديثة النمو. فهو دافع أيضا للهجرة، فالبطالة مرتبطة بنقص أو أنعدام فرص العمل فى منطقة الأصل وبالتالى تزايد عوامل الطرد منها.

٢- غلبة المهن غير الفنية على المهاجرين الذين كانوا ملتحقين بأعمال قبل إنتقالهم إلى القاهرة.

٣- عدم كفاية الدخل من هذه المهن، وتزايد درجة السخط عليها والرغبة فى تغييرها، وتلك أيضا خاصية من خصائص المهاجرين بالإضافة إلى كونها دافع للهجرة أيضا، فالهجرة لا ترتبط فقط بالظروف السيئة والطاردة وإنما ترتبط أكثر ما ترتبط برغبة الشخص نفسه فى تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.

٤- إذا ما حاولنا أن نربط بين المستويات التعليمية للمهاجرين ومهنهم سوف نجد أن مهنهم هذه تعد نتيجة منطقية لمستوياتهم التعليمية، أى أنهم تغلب عليهم الأمية من ناحية والمهن غير الماهرة من ناحية أخرى. والواقع أن ذلك يمثل عبئا على منطقة الوصول، وبخاصة إذا وضعنا فى أعتبارنا أنها، أى هذه المنطقة، قد اكتسبت وضعها بوصفها منطقة جاذبة كنتيجة مباشرة للتنمية الصناعية، وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا أيضا أن الصناعة تتطلب قدرا معينا من الكفاءة المهنية، لخلصنا إلى أن هؤلاء يمثلون عقبة أمام التنمية الصناعية. إلا أنهم يفتقرون إلى الكفاءة التى تتطلبها عمليات الإنتاج الصناعى. وذلك كله نتيجة للهجرة غير المخططة.

وجدير بالذكر أن هناك من أثار مثل هذه المشكلة، فنرى «جوبرج» مثلا يذهب إلى أن هذا السيل المتدفق من الريف إلى الحضر دون تأهيل لمستلزمات الصناعة فى الدولة النامية من شأنه تعطيل النمو الصناعى الحضرى فى هذه الدول.

ولقد أطلقت جانيت أبو لغد على مثل هذه النوعيات من المهاجرين اسم «الدهماء» وذهبت إلى أن هذا النوع هو السائد من المهاجرين الذى يتركون الريف لاسباب اقتصادية مثل ندرة الأرض وقلة الفرص أو بسبب إنجذابهم لحياة المدينة وهم لا يملكون القدرة على الإندماج. ولذا فإنهم ينزعون إلى خلق نوع من الحياة الثقافية مشابهة لتلك التى خلفوها فى القرية وذلك فى داخل المدينة نفسها.

ننتهى من مناقشة هذه الخصائص، وكما اتضح من بيانات هذا البحث إلى أن المهاجر إلى مدينة القاهرة عادة ما يكون شابا فى سن العمل، إلا أنه أمى، وغير مدرب كما أنه أعزب ومتحرر من كثير من الأرتباطات التقليدية بمجتمعه الأصلى ومن أهمها الأرتباطات الأسرية. وجدير بالذكر أن هذه النوعيات من المهاجرين

ليست كسبا مطلقا للمدينة، كما أنها ليست خسارة مطلقة للقرية. فهى وإن كانت مظهرا لتوازن السكان وفقا للفرص المتاحة، إلا أن هذا التوازن قد يكون خطرا على الإنتاج الصناعى، وبالتالى على عملية التنمية الصناعية والاقتصادية برمتها(٧٣).

ونحن نتصور أن المهاجرين تكون لديهم فكرة وهم فى مواطنهم الأصلية عن المجتمع أو المنطقة التى قرروا الانتقال إليها. وذلك لا يعنى بالضرورة أنهم يهاجرون وهم مطمئنون إلى وجود أعمال تنتظرهم. وإنما ما نعنيه هو أن وسائل الانتقال ووسائل اتصال القرويين أو سكان الإقاليم المختلفة تحيطهم علما بما يجرى فى المدن الكبرى. أى أن المهاجر لا ينتقل إلى مجتمع جديد عليه كل الجده غريب عليه كل الغرابة. ولقد سجل كثير من باحثى الإتصال هذه الظاهرة، وربما كان هذا التكامل القومى الذى ترتب على ثورة الانتقال والإتصال عاملا أساسيا من عوامل الهجرة. فلقد سجل «جون إمبرى» فى دراستة للتحولات الإجتماعية التى طرأت على قرية «سوهى مورا» اليابانية إلى أنه بالاضافة إلى التغيرات المواجهة من قبل الحكومة والمتمثلة فى إدخال النظم المستحدثة فى بناء القرية التقليدى فإن دخول الآلة متمثلة فى الدراجة والأتوبوس والقطار قد لعب دورا هاما فى ربط القرية بمعالمها الخارجية. ويضيف إلى ذلك دور الآثار الأخرى التى أدت إلى أنهيار نوعية القرية وذاتيتها. ويذكر أن أحد هذه العوامل تتمثل فى الصحيفة فهو يقول «أن بعض الناس يقرأونها ويكتسبون نظرة ثقافية»(٧٤).

وجدير بالذكر أن إطلاع القرويين على ما يجرى خارج نطاق مجتمعهم قد يخلق منهم شخصيات قلقة وساخطة على الواقع الذى يعيشون فيه وذلك عندما يقارنون أوضاعهم فى القرية مثلا بالأوضاع السائدة فى المدينة، بحيث أن شدة الإحساس بهذا القلق قد يدفع البعض إلى ترك هذا المكان غير المشبع لهم إلى

مكان آخر أكثر إشباعا. ومن الطبيعى أن يكون الشخص الذى أقدم على الهجرة، والذى كسر كل ارتباطاته التقليدية أكثر ميلا إلى التجديد والعصرية وأكثر سخطا على واقعه ورغبة فى تغييره.

ولقد استخدم ليرنر مثل هذا المحك فى تصنيف الناس فى الشرق الأوسط إلى تقليديين وتحوليين وعصريين. ولنضرب مثلا ببعض ملاحظاته فى قرية «بلجات» التركية[٧٥].

١- كان العمدة يمثل النمط التقليدى السائد فى القرية حتى عام ١٩٥٠ فهو مرتبط بالقرية راض عنها مهتم بما يدور حولها، ولد فيها وأمنيته أن يدفن فيها.

٢- أما البقال فهو شخص عصرى أو على الأقل ميال إلى التجديد ولقد أكتسب هذا الميل نتيجة تردده على أنقرة باستمرار ومشاركته هناك فى الإتصالات الجمعية المختلفة.

فكأن الإنفتاح على العالم الخارجى، ومقارنة الخارج بالداخل يعد بداية التوتر والسخط وبخاصة إذا ما كانت الأوضاع السائدة فى الخارج أحسن من مثيلها فى الداخل.

ومن النتائج الهامة التى إنتهى إليها الباحث أيضا فيما يتعلق بخاصية الحالة العملية والمهنية، ومالوحظ من إرتفاع معدل البطالة بين المهاجرين قبل الهجرة، والباطلة المرتفعة هذه تعد خاصية للمهاجرين قبل هجرتهم ودافعا لهم على الهجرة فى الوقت عينه، فهى تشير إلى إنعدام أو قلة فرص العمل. ويضاف إلى ذلك ما لوحظ من غلبة المهن غير الفنية على أولئك الذين كانوا يعملون بأعمال معينة قبل هجرتهم، وعدم كفاية الدخل من هذه المهن. والواقع أن ذلك يرتبط ارتباطا

مباشرا بمستوياتهم التعليمية المنخفضة. زجدير بالذكر أن ذلك يمثل عبئا على منطقة الوصول، أعنى مدينة القاهرة، وبخاصة إذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن الصناعة التى تعد عنصرا من عناصر الجذب الأساسية فى مدينة القاهرة، تتطلب قدرا معينا من الكفاءة المهنية. وفى ضوء ذلك يمكننا أن نقرر بأن هذه النوعيات من المهاجرين إن لم تتح لهم فرص التدريب المهنى الكافية فإنها سوف تمثل عقبة أمام التنمية التى مازالت مركزة حتى الآن فى المراكز الحضرية بصفة عامة والمراكز الكبرى بصفة خاصة (٧٦).

إن المهاجر يعقد مقارنة قبل هجرته بين ظروف مجتمعه الأصلى وظروف المجتمع الذى يزمع الهجرة إليه. أن عملية المقارنة هذه سوف تكون مستحيلة دون إنفتاح الأقاليم على القاهرة. أى دون وجود معرفة لدى المهاجرين بالظروف التى تنتظرهم فى منطقة الوصول. وعادة ما تحصل هذه المعرفة من خلال الإتصالات الجمعية أو الشخصية أو تردد المهاجر نفسه قبل هجرته على مدينة القاهرة، ودور المهاجرين السابقين هنا دور بارز وهام. إلا أن هناك بعدا أساسيا يرتبط بعملية المقارنة هذه وهو يتمثل أساسا فى الرضا عن الواقع أو السخط عليه(٧٧).

ولقد إنتهى هذا البحث إلى أن المهاجر من الريف بالذات يميل إلى الاقامة فى منطقة المهاجرين السابقين وهى مناطق لا تختلف كثيرا من حيث المظاهر العمرانية والاجتماعية عن موطنهم الأصلى. ويلعب المعارف والأقارب دورا هاما فى جذب المهاجرين إلى منطقة معينة داخل المدينة. ولقد أنتهينا من خلال البيانات الخاصة بهذا البحث ومن خلال بيانات جمعتها دراسات سابقة إلى أن المهاجرين من الريف إلى المدينة يخلقون بالفعل جيوبا فردية داخل المدينة ذاتها.

ولقد خلص الباحث فى هذا الصدد إلى أن الطبقة الدنيا فى القرية هى فى الغالب مصدر الهجرة وهي بالتالي المكون الأساسى للطبقة الدنيا فى المدينة، ولقد

إنتهينا إلى أنه ليس من المنطقى توقع تغيرات أو آثار للهجرة أبعد من ذلك وبخاصة بعد أن اتضح لنا أن المهاجر من الريف يميل إلى الإقامة في جيوب شبه قروية شكلها المهاجرون قبله. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن المهاجر ينتقل من وضع إجتماعى اقتصادى فى القرية إلى وضع مشابه له نسبيا فى المدينة. أى أنه ينتقل بالنظر إلى خصائصه التى كشفها هذا البحث من الطبقة الدنيا فى القرية إلى قرينتها فى المدينة، وهما قد يشتركان فى كثير من الخصائص الإجتماعية والثقافية [٧٨].

وقد أجريت دراسات انثروبولوجية قيمة على ظاهرة الهجرة نخص بالذكر منها دراسات كل من جلوكمان Gluck Man – ومساير Mayer وفلزن Velsen، وسوثول Sauthall ولتيل Little. وقد أظهر هؤلاء الإنثروبولوجيون قدرة فائقة فى تطوير وإدخال مفاهيم جديدة فى ميدان تغير العلاقات الإجتماعية فى أفريقيا[٧٩].

ويقترح «جلوكمان» أن تكون نقطة البداية فى تحليل مجتمع المدينة نظام من العلاقات تعتبر فيه الأصول العشائرية للسكان ذات أهمية نسبية. وهو يرى أن نضع فى إعتبارنا عاملين أساسيين عند تحليلنا للمهاجر الذى ترك قريته إلى المدينة[٨٠]:

العامل الأول : أن الإطار الحضرى الجديد يعطى المهاجر خصائص جديدة تتميز بها حياته الإجتماعية فى مجتمع المدينة، فهو يعمل على أساس مختلف ويتناول طعامه فى وقت مختلف، بل وربما تناول طعاما مختلفا عن ذلك الذى يتناول فى قريته. وهو يعمل فى المدينة تحت سلطات سياسية مختلفة، كما يتعرف بأصدقاء وزملاء مختلفين فى العمل، وهذا يرجع بالطبع إلى أنه يعمل فى ظل نظام مختلف تماما عن ذلك النظام الذى ألفه فى قريته.

والعامل الثانى : أن المهاجر ليس بعيدا كلية عن مجتمعه التقليدى القروى الذى عاش فيه ردحاً من الزمن ... وبهذه العبارة يعنى جلوكمان أن

المهاجر حينما يعود إلى قبيلته أو قريته فإنه غالبا ما يسلك من جديد نفس السلوك الذى كان يسلكه قبل هجرته إلى المدينة. ومعنى هذا أن مدة الهجرة والإقامة الدائمة فى المدينة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار كمحك أساسى عند تحليلنا لظاهرة التحضر للمهاجرين أنفسهم، إذ لا يمكن أن نستخلص أن المهاجر قد أصبح حضريا لمجرد أنه يعيش فى المدينة.

ولقد خلص ماير من دراسته إلى أن المهاجر غالبا ما يبقى على ارتباطه بمجتمعه القروى. فقد أكدت دراساته فى جنوب أفريقيا أهمية الروابط الشخصية التى بين المهاجرين وبين مواطنهم الأصلية، فهؤلاء الذين لهم روابط قوية بمنطقتهم الأصلية يواصلون التردد على هذه المناطق. وطبيعة العلاقات الشخصية تحدد ما إذا كان المهاجرون قد إستقروا فى المدينة أم لا. وللمهاجرين علاقات اجتماعية متعددة فى المدينة، ولكن علاقات العمل ليست بالنسبة لهم ذات وزن كبير من الناحية العاطفية، بينما العلاقات التى تقوم بينهم فى أوقات الفراغ التى تمتاز بالأهمية العاطفية حيث أنها علاقات قائمة على الإختيار الشخصى، ومن ثم فهى تظهر مدى تأثرهم وإرتباطهم بالمدينة.

مراجع الفصل السادس

(١) محمد السيد غلاب، البيئة والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص١٩٠.

(٢) فيليب رفله، أحمد سامى مصطفى، الجغرافيا البشرية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠، ٣٦٩-٣٧٢.

(3) R.A. Fernea, Gaps in the Ethnographic Literature on the Middle Eastern Village: A Classificatory Exploration in Rural Politics and Social Change (ed.) R Antoun & I.Harik, Bloomington, Inc, 1972, pp. 75-98.

(٤) يستخدم بعض العلماء كلمة «قرابة»، لتشير إلى رابطة الدم. ويميل الاتجاه الحديث إلى إغفال هذه الكلمة لتجنب الدلالات البيولوجية التى تشير إليها. والواقع أن هذا المصطلح -«قرابة»- يحتاج إلى تحديد أكثر نظراً لإستخدامه بطريقة فضفاضة تضم الأصهار إلى جانب الأقارب المباشرين الذين تقوم بينهم روابط الدم. والواقع أن كلمة «قرابة» تشير إلى كل الأشخاص الذين ينتسبون إلى نفس السلف سواء كان هذا السلف رجلا أو إمرأة. وعلى هذا فإن التمييز بين «القرابة» و «المطاهرة» ناشئ عن التمييز بين الروابط الدموية الطبيعية والزواج. وعموماً، فإن دراسة الإنساق القرابية تقتضى بالضرورة دراسة الناحيتين : القرابة بمعناها الضيق، والمصاهرة أو العلاقات الناشئة عن الزواج.

انظر فى ذلك أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، الجزء الثانى، الأنساق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧، ص ٣١١-٣١٢.

(5) F.Barth, Principles of Social Organisation in Southern Kurdistan, Oslo, 1953.

(٦) ومن خصائص التنظيم البيرقراطى وجود نسق متسلسل يحدد الوظائف

والأوضاع لمن يقعون فيه. كما يوضح مختلف درجات السلطة الممارسة التى يعترف بها وتمنح شرعية لا يراودها الشك. وبهذا يصبح ثم تنظيم متسلسل - أيضا - للسلطة، فالبيروقراطية تعنى مجموع موظفى أو أجهزة السلطة التنفيذية. والبيروقراطية Bureaucracy مشتقة من الكلمة الفرنسية Bureau أى المكتب أو مكان تنفيذ الشئون الحكومية. ويتطلب هذا التنفيذ وجود سلم إدارى من أجهزة وموظفين يقومون بعملية التنفيذ هذه، ولكثرة درجات هذا السلم تتعقد عملية التنفيذ مما يجعل البيروقراطية تتسم بالتباطؤ وتأخير تنفيذ الأعمال.

(7) V.F.Costello; Kashan : A City Region of Iran, London, 1976.

(8) L. Nader, Communication Between City and Village in the Middle East, Human Organisation 24 (1965), 18-24.

(٩) يشير مصطلح «المنزلة Prestige» إلى نسبية الوقار الذى يتحصله الفرد عن طريق تمايز التقويمات. ورغم هذا فهناك إتجاه تصبح فيه عناصر نسق الجزاء ذات علاقات متكاملة فى داخل نسق المرتبة القائم على الوقار حيث يمكن أن يطلق عليه «التدرج الطبقى». وتشير «المنزلة» لدى دافيز إلى القيم المتصلة بأية مكانة إجتماعية Social status. وهذه القيم نسبية من حيث إرتباطها بالبناء الاجتماعى، كما يرتبط الدور Role بالوقار Esteem.

(١٠) مرزوق عبد الرحيم، «الهجرة الريفية الحضرية فى جمهورية مصر العربية : أنماطها ودوافعها والآثار المرتبة عليها» الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج.م.ع، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص ٢١١-٢١٢.

(١١) المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(١٢) عبد المنعم شوقى، مجتمع المدينة : الاجتماع الحضرى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦، ص ٥٩.

(١٣) عزت حجازى ، القاهرة : دراسة فى ظاهرة التحضر، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص ٦٦.

(١٤) أحمد منصور النكلاوى، النمط الحضرى لمدينة القاهرة فى ضوء آراء لويس ممفورد، رسالة دكتوراه مودعة بكلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص ٤٨.

(١٥) بريز «سكان المدينة» ترجمة محمد الجوهرى، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣، ص ٦٣.

(١٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الزيادة السكانية وتحدياتها للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، ص ١١٥.

(١٧) محمود عودة، «الهجرة إلى مدينة القاهرة : دوافعها وأنماطها وآثارها»، المجلة الإجتماعية القومية، المجلد الحادى عشر، العدد الأول، يناير ١٩٧٤، ص ١١.

(١٨) مرزوق عبد الرحيم، مرجع مذكور، ص٢٣١.

(١٩) أحمد النكلاوى، مرجع مذكور ، ص٥٠.

(٢٠) المرجع قبل السابق، ص٢٣٩.

(٢١) محمود عودة، مرجع سابق، ص ٦.

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢٣) أفضل نموذج للهجرة الإرتدادية عندنا نجده عند أبناء النوبة، حيث يهاجرون وخاصة الذكور أساساً - إلى المدن الكبرى للعمل وتكوين مدخرات كافية، يعودون بعدها إلى قراهم فى أواخر العمر للإقامة فيها نهائيا. وهم فى أثناء إقامتهم الطويلة فى المدينة التى يمكن أن تمتد إلى ربع قرن يزورون قراهم فى فترات منتظمة، ويواظبون على إرسال النقود لذويهم الذين يتحملون

مسئولية إعالتهم، انظر، بريز مرجع مذكور، ص ٦٩ .

(٢٤) اعتمدنا فى عرض أسباب الهجرة على ما قمنا بترجمته فى كتاب: كوستيللو، التحضر فى الشرق الأوسط، مرجع مذكور، ص ١٦٩–١٨٤ .

(25)J. Abu-Lughod, Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case, American Journal of Sociology , 57 (1961), p. 23.

(26) H. Bahrambeygui. (Tehran : An Urban Analysis) Unpublished M. A. Thesis, University of Durham, 1972, pp. 49-50.

(27) V.F.Costello, Op. Cit. 1976.

(28) M.M. Azeez, Geographical Aspects of Rural Migration from Amara Province Iraq, (1955-1964), Unpublished Ph. D. Thesis, University of Durham, 1968.

(29) Azeez, Ibid, pp. 267- 327.

(٢٩) ويحدث هذا الإنتقال الإجبارى بين المجتمعات المحلية فى أوقات الأزمات والحروب، ومثال ذلك ما حدث بالنسبة لمدن القناة – السويس والاسماعيلية وبورسعيد – أثناء الحرب، حيث إنتقل سكان هذه المدن إلى مدن أو قرى أخرى قد تكون بعيدة عن المواطن الأصلى حفظاً للأمان.

(31) F. Mansur, Bodrum : A Town in the Aegean, Leiden, 1972, p. 10.

(32) R.I. Lawless, Iraq: Changing Population Patterns, In: Populations of the Middle East and North Africa, (ed.) J.I.Clarke & W.B. Fisher, Lodon, 1972, p. 104.

(33) J.I. Clarke & B.D. Clarke, Kermanshah : An Iranian Provincial City, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies Publication

No. I, Department of Geography Research, paper Seriesc No. 10, University of Durham, 1969, p. 22.

(٣٤) وفى دراسة أجراها الدكتور عزت حجازى على مدينة القاهرة، يوضح أن أكثر المحافظات غير الحضرية طرداً إلى القاهرة – وهى محافظات المنوفية والقليوبية والغربية وأسيوط وسوهاج – هى، فى حالة الثلاث الأولى، أقربها إلى العاصمة وأكثرها كثافة وبالتالى أقلها توفيراً لفرص العمل.

وهذا يتمشى مع ما لوحظ من أن القرب المكانى بين مركزى الطرد والجذب عامل هام من عوامل التشجيع على الهجرة، كما يؤكد على الدوافع الاقتصادية للهجرة (انظر : عزت حجازى ، القاهرة : دراسة فى ظاهرة التحضر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص٢٩.

(35) J. Dewdney, Turkey, London, 1971, P. 174 & J. Dewdney; Turkey : Recent Population Trends, in, Populations of the Middle East and North Afics, (ed.) J.I. Clarke & W.B. Fisher, London , 1972, pp. 48-65.

(36) R.G. Hartley, Libya : Economic Development and Demographic Responses, In, Population of the Middle East and North Africa (ed.) J.I. Clarke & W.B. Fisher, London, 1972, pp. 323 - 332.

(37) R. Antoun & I. Harik, Rural Politics and Social Change in the Middle East, Bloomington, Inc, 1972. pp. 8-10.

(38) I. Ajami, Socail Class, Family Demograohic Charecteristic and Nobility in These Iranien Villags, Sociologia Ruralis 9, 1969, pp. 62 - 72.

(39) A. B. Mountsoy. Egypt : Population and Resources. in: Population of the Middle East and North Africa, (ed.) J.I. Clarke & W.B. Fisher, London, 1972, p. 310.

(40) R.A. Fernea, Land Reform and Ecology in Post Revolutionary Iraq. Economic Development and Cultural Change 17, 1969, pp. 356-81.

(41) F.Baali, Agrarian Reform in Iraq : Some Socio - Economic Aspects , The American Jornal of Economics & Sociology 28, 1969, pp. 61 - 76.

(42) Lawless , Op. Cit, pp. 112-15.

(43) R.A. Fernea and E.W. Fernea, (Iraq), Focus 4, 1969, pp. 193-5.

(44) B.D. Clarke & V.F. Costello, The Urban System and Social Patterns in Iranian Cities, Transportation of the Institute of British Geographers, 59, 1973, pp. 101 - 5.

(٤٥) بريز، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٤٦) مرزوق عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٤٧) جانيت أبو لغد، تكيف المهاجرين مع الحياة الحضرية : الفلاح المصرى فى مدينة القاهرة، تخطيط المدن فى العالم العربى، مراجعة مورويبرجر، المنظمة العالمية لحرية الثقافة ١٩٦٤، ص ٢٧٦- ٢٧٧.

(٤٨) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٤٩) مرزوق عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥.

(٥٠) المرجع قبل السابق، ص ٢٧٨.

(٥١) المرجع قبل السابق، ص ٢٤٥.

(٥٢) المرجع قبل السابق، ص ٢٩٨.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٥٤) اعتمدنا في عرض هذه الفقرة على ما قمنا بترجمته في كتاب : كوستيللو، التحضر في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٨٤-١٩٣.

(٥٥) هناك شواهد عديدة على أن الهجرة الكثيفة من الريف إلى القاهرة تعمل باطراد على تريف المدينة Ruralization، أو على الأقل الحيلولة دون إكتساب المدينة للطابع الحضرى بسرعة. ففي تعداد عام ١٩٦٠ لم يختلف حجم الأسرة في محافظة القاهرة عن نظيره في الجمهورية كلها، وفي معظم المحافظات الأخرى، إختلافا كبيرا. والمعروف أن حجم الأسرة يميل إلى التناقص مع تقدم التحضر في المجتمع أو إكتمال التحضر للمدينة (أنظر : عزت حجازى، القاهرة : دراسة في ظاهرة التحضر، ١٩٧١، ص ٥٦).

(56) K.K. Peterson, Villagers in Cairo : Hypotheses Versus Data, American Journal of Sociology, 77, (1971), pp. 560 - 73.

(57) R.S. Harrison, Migrants in the City of Tripoli, Georgraphical Review, 57, (1967). pp. 397 - 423.

(58) J.I. Jabra, Hunters in a Narrow Street, London. 1960, p. 177.

(59) R.I. Lawless, Op. Cit., p. 120.

(60) H.Bahrambeygni, Op. Cit., 1972 .

(61) D.Darwent, Urban Grouth in Relation to Socio-Economic Development and Westernisation: A Case Study of the City of Mashad, Iran, Unpublished Ph. D. Thesis, University of Darham, 1965.

(62) R.S. Harrison, Op. Cit., p. 400.

(63) G. Baer, Population an Society in the Arab East, London, 1964, p. 233.

(64) Y.A. Elkabir, The Assimilation of Reral Migrants in Tripoli, Libya, Unpublished Ph. D. Thesis, Case western Reserve, 1972, pp. 67 - 83.

(65) A. Bungay & J. Phares, Les Bidonuilles, Agglomeration de, Revue de Geographie de Lyon, 48, 1973, p. 109.

(66) J.C.E. Turner, un Controlled Urban Settlement : Problems and Nations, New York, 1968.

(67) B.J.L. Beray. The Human Consequences of Urbanisation London, 1973, p. 89.

(٦٨) وفى القاهرة، لا يقتصر ميل المهاجرين من مناطق معينة على التركز فى تجمعات سكانية فى مناطق بالذات فى العاصمة، بل إنهم يميلون إلى التركز فى مهن معينة أيضا نظرا لأنهم غالباً ما يعتمدون على أقاربهم أو معارفهم فى الحصول على العمل. وبهذا يساعد عمل المهاجر فى تدعيم إرتباطه مع أهل بلدته فى القاهرة ومعارفه من المهاجرين وتدور حياة المهاجرين اليومية داخل التجمعات الريفية حول الأسرة والجيرة. (انظر : عزت حجازى ، القاهرة، مرجع سابق، ص ٥٤)

(69) Y. A. Elkabir, Op. Cit., 79 - 81 .

(٧٠) محمود عودة، مرجع مذكور، ص ٧.

(٧١) المرجع السابق، ص ٩.

(٧٢) المرجع السابق، ص ٢٣ - ٢٤.

(٧٣) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٧٤) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٧٥) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٧٦) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٧٧) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٧٨) المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٥٩.

(٧٩) فاروق العادلى، الاتجاهات المعاصرة فى الإنثروبولوجية الاجتماعية : بحث تحليلى نقدى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد العاشر، العدد الثانى، مايو ١٩٧٣، ص٢٤٠.

(٨٠) المرجع السابق، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

الفصل السابع
التنمية الإجتماعية فى المجتمع القروى

الفصل السابع

التنمية الإجتماعية فى المجتمع القروى

مقدمة :

تتسم المجتمعات البشرية بالتغير الاجتماعى والثقافى، وإذا كان ثمة اختلاف بين المجتمعات فهو اختلاف من حيث درجة التغير ومداه. وقد يحدث التغير نتيجة عوامل داخلية فى ذات المجتمع المحلى وفقاً لطبيعة بنائه، وقد يكون السبب فى التغير عوامل خارجة عن بناء المجتمع، كما قد يحدث هذا التغير بفعل المجموعتين معاً. وأحيانا يحدث التغير بطريقة عفوية غير مقصودة وغير مخططة، وأحياناً أخرى يحدث بناء على تخطيط وتقدير بنتائجه وآثاره بغرض تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع المحلى.

ومن ثم يمكن القول بأن التنمية عبارة عن العملية أو مجموعة العمليات المرسومة والمخصصة بهدف إحداث نوع من التغير الاجتماعى الإيجابى فى بناء المجتمع ووظائفه لتحقيق أهداف يحددها المجتمع ذاته.

لقد فرضت قضية التنمية ذاتها على الفكر العالمى منذ النصف الثانى من القرن العشرين ، نتيجة للتغيرات التى تعرض لها العالم عقب الحرب العالمية الثانية، وخاصة حركات الاستقلال الوطنى وحركة المد الاشتراكى. وهكذا ظهرت مفهومات وقضايا متعددة ترتبط بالتنمية مثل: قضايا التخطيط القومى، والتنمية الإقتصادية ، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفى، والاستيطان ومشروعات التوطين .... وما إلى ذلك من مصطلحات وقضايا ارتبطت فى جوهرها بقضايا التنمية.

وتناولت العديد من العلوم الاجتماعية هذه القضايا بالدراسة والتحليل مثل علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والاقتصاد والسياسة والإدارة ... بل، لقد تناولت الحكومات ذاتها هذه القضايا بالتفسير والتطبيق بين المحاولة والخطأ من ناحية، وبين اقتباس أو محاكاة تجارب تنموية أجريت فى بلدان أخرى متشابهة أو مختلفة من ناحية أخرى.

واستطاعت العلوم الاجتماعية - ككل - أن تصل إلى تصورات وتحديدات لهذه القضايا التى كانت أهمها ما يرتبط بالتنمية القومية والتنمية الريفية، وخاصة فى البلدان النامية التى تعتمد على التخطيط فى مواجهة حاجات مجتمعاتها وخاصة عندما ازداد عدد السكان بصورة ملحوظة.

ووضحت أهمية علم الاجتماع عقب الحرب العالمية الثانية لما أصاب المجتمعات الغربية من تفكك وأزمات اقتصادية، وما أصاب الدول المستعمرة من حركات الاستقلال السياسى الذى وضحت نتائجه وآثاره وخاصة فى مجال الاقتصاد. وما يرتبط بذلك من الحاجة إلى خطط تنموية اقتصادية تواجه عن طريقها هذه الدول حاجاتها ، وتحل مشكلاتها التى تتفاقم يوماً بعد يوم.

وأصبحت الحاجة ماسة فى هذه البلدان - وخاصة بلاد العالم الثالث - الى الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل Overall Planning لتحقيق الحرية فى إطار عملية من الضبط الديموقراطى. ليس بهدف الوصول إلى مجتمع لا طبقى، ولكن للقضاء على التفاوت الاقتصادى الكبير بين الطبقات ، لاستحداث معايير ثقافية جديدة مع الاحتفاظ بما هو تقليدى صالح، ولتحقيق الرعاية الاجتماعية والتوازن الاجتماعى وتنمية الشخصية.

ولقد برزت قضية التنمية الاجتماعية للمجتمعات الريفية على مسرح الفكر الاجتماعى نتيجة للظروف الواقعية التى قابلتها المجتمعات النامية عقب

حصولها على الاستقلال، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان هذه المجتمعات تقيم فى الريف، وتعانى هذه الغالبية السكانية من مشكلات كثيرة مثل انخفاض المستوى الاقتصادى وانتشار الأمية والأمراض الوبائية والمتوطنة، وسيادة موجهات قيمية تدعوا إلى التخلف وتحجر الانماط الثقافية. بالاضافة الى ما تحتله هذه المجتمعات الريفية من ثقل اقتصادى فى عملية التنمية القومية نظراً لانها بمثابة المصدر الرئيسى للقوة البشرية العاملة فى مجال الصناعة والخدمات. بالإضافة إلى اعتبارها قوة عمل فى مجال الزراعة والانتاج الزراعى الذى يعتبر مصدر التصدير الرئيسى لهذه البلاد النامية.

أولا: معنى التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية ليست مفهوماً حديثاً، ولكن ما هو جديد ينحصر فى محاولة تطبيق هذا المفهوم فى علاج بعض المشكلات التى ترتبط بالمجتمعات النامية. هذه وجهة نظر طائفة من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، إلا أن هناك طائفة أخرى تأخذ بوجهة نظر مختلفة، إذ يعتبر أصحابها أن قضية التنمية قضية مستحدثة على اعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع وتنميته ظهر فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى، ونما بشكل واضح فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية.

والواقع أن هناك مصطلحات استخدمت قديماً لتشير إلى بعض جوانب عملية التنمية، ومن هذه المصطلحات: التربية الأساسية، والارشاد الزراعى، والاصلاح الريفى، والتربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع.

ويبدو أن مصطلح «تنظيم المجتمع Community Organization » أقرب هذه المصطلحات الى مفهوم «التنمية Development». بل إن هناك ميل من جانب عدد من العلماء لاستبدال المصطلح الأول بالثانى نظراً لاقتصاره على

مفهومات وتصورات الخدمة الاجتماعية، ولارتباط الثانى بمجال رحب وهو الرعاية الاجتماعية التى تتضمن فيما تتضمن الخدمات. وكذلك نظراً لأن المصطلح الثانى - «التنمية» - يستوعب المداخل الاقتصادية للعمل الاجتماعى.

ويرى البعض أن مصطلح «تنظيم المجتمع» يرتبط بالدول المتقدمة لعلاج المشكلات الناجمة عن التقدم التكنولوجى السريع، ويستهدف تحقيق أهداف إصلاحية تتمثل فى إعادة التوازن الاجتماعى المختل بفعل ظواهر البطالة والانحراف والتفكك الأسرى .. بالاضافة الى أنه يعالج مشكلات ثانوية كانحراف الاحداث والعلاقات الأسرية ومشكلات كبار السن ومشكلات التحضر، ويهتم - كذلك - بأنشطة الرعاية الفردية التى تقوم على خدمات فردية بحتة.

بينما يرتبط مصطلح «التنمية الاجتماعية» بالمجتمعات النامية ويعالج مشكلات التخلف الاقتصادى فى دول العالم الثالث، ويستهدف استثارة مجموعة من التغيرات الاجتماعية الأساسية لهذه الدول. كما تعالج « التنمية» مشكلات جوهرية تتعلق بأساسيات الحياة البشرية مثل مشكلات الغذاء والصحة والاسكان ... الخ . بالاضافة الى أن الحكومات هى التى تقوم بعمليات التنمية فى غالب الأحوال وخاصة فى البلدان النامية.

ويمكن تتبع نشأة مفهوم «التنمية الاجتماعية» داخل الدوائر الاستعمارية البريطانية، حيث يتضح التوجيه الايديولوجى لعلماء الغرب. فلقد صدر هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٤٤م فى تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم فى بريطانيا عن «التربية الجماهيرية». وتقوم الفكرة الأساسية فى هذا التقرير على أن الأهتمام بنسق المجتمع القومى يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية. وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على

توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادى.

ولما كان مصطلح «الجماهير Mass» يتضمن تصورات ماركسية أو اشتراكية، فلقد أدى الأمر إلى استبداله بمصطلح «تنمية المجتمع». وهكذا صدر أول تعريف واضح لتنمية المجتمع فى ظل الدوائر الاستعمارية البريطانية، فى مؤتمر كامبردج عام ١٩٤٨م . حول الإدارة الأفريقية، إذ تعرف تنمية المجتمع على أنها :

«حركة تستهدف تحقيق حياة أفضل للمجتمع المحلى من خلال المشاركة الايجابية للأهالى، واذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع المحلى ذاته، وإذا لم تتيسر هذه المبادأة المحلية فإن هذه الحركة تستخدم التكتيكات والأساليب التى توقظ وتستثير هذه المبادأة، ضماناً للحصول على استجابة حماسية وفعالة للحركة».

وفى عام ١٩٥٤م وضع تعريف للتنمية الاجتماعية على أنها :

«حركة مصممة لتحقيق الحياة الأفضل للمجتمع ككل عن طريق المشاركة الفعّاله للمجتمع ومبادأته».

وهكذا لم يضع الفكر الاستعمارى فى انجلترا فكرة التخطيط فى اعتباره. وإنما حصر عملية التنمية فى داخل انساق المجتمعات المحلية، ولم ينظر الى التنمية فى إطارها القومى.

وفى عام ١٩٥٥م وضع تعريف علمى لتنمية المجتمع على أنها:

«العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع عن طريق مشاركة الأهالى ايجابياً فى هذه العملية، وبالاعتماد الكامل على مبادأة الأهالى بقدر الأمكان».

ولقد عرفت الأمم المتحدة« تنمية المجتمع» فى عام ١٩٥٦م بأنها: «العمليات التى يمكن بواسطتها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج فى حياة المجتمع الأكبر والمساهمة فى تقدمه بأقصى قدر ممكن». وعلى ذلك تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجموعة عمليات متلاحقة تتخلل ميادين متنوعة قد يتداخل بعضها من أجل تحقيق هدف عام، ويشترك فى انجاز هذه العمليات جميع العاملين فى المجتمع . كما يصبح للدولة دورها الفعال وخاصة فى المجتمعات التى تأخذ بمبدأ التوجيه الاجتماعى العام فى المجتمع، أو التى تتبنى التوجيه المركزى المخطط. فهى إذن مجهود مشترك لجميع المواطنين والعاملين فى المجتمع المحلى فى سبيل النهوض الاقتصادى والاجتماعى بهذا المجتمع، مما ينعكس على أهله فيما يعود عليهم بالرخاء والتحضر.

ويمكن تحديد المقصود بالتنمية – كذلك – بأنها «العمليات التى تبذل بقصد ووفق سياسة عامة، لإحداث تطور وتنظيم اجتماعى واقتصادى للناس وبيئاتهم، سواء كانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المتسقة، على أن تكتسب كل منهما قدرة أكبر فى مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات».

وتعتمد التنمية الاجتماعية على مقومات ثلاثة أساسية وهى : رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية. ولما كانت غالبية دول العالم الثالث النامية تفتقر إلى الإمكانات المالية، كان عليها أن تعتمد فى الدرجة الأولى على مواردها البشرية التى تعتبر جوهر عمليات التطور والنمو. وتعد المناطق الريفية بمثابة المصدر الرئيسى للقوى البشرية التى تعمل فى قطاعات الصناعة والتجارة والعمران، حيث يهاجر الكثير من الأفراد من الريف الى الحضر، سعيا وراء

الالتحاق بمختلف الأعمال، وهذه الهجرة إلى المناطق الحضرية تفسر إلى حد كبير ازدياد نسبة نمو السكان فى الحضر عنها فى الريف.

وقد ازدادت أهمية الموارد البشرية ودورها فى عملية التنمية القومية، وتعنى قوى العمل بمعناها الواسع «البشرية» جمعاء بما لديها من قدرات واحتياجات وتطلعات. واذا نظرنا إليها كعنصر من عناصر الموارد الاقتصادية، فيمكن القول بأنها تمثل مجموعة المهارات والقدرات الناتجة عن التعليم والتدريب بكل أنواعه بما يدعم سوق العمالة وما يحتاجه من قدرة على تخطيط وتنظيم وتنفيذ الخطط الاقتصادية.

إن التخطيط فى مجال القوى البشرية يجب أن يكون فى ضوء الاحتياجات الفعلية للبلاد، ولكى ندرك هذه الاحتياجات فإننا نحتاج إلى عدد كبير من الدراسات والبحوث الاجتماعية التى من شأنها أن تزودنا بالحقائق المتعلقة بأنماط الموارد البشرية التى تحتاجها الدولة فى جميع المجالات والمناطق. كما يشير إلى الامكانات الكامنة فى هذا المجال وإلى برامج التدريب المطلوبة لرفع مستوى الكفاية والانتاج فى كافة المجالات.

لهذا، يجب على برامج التخطيط أن تساير الحاجات الأساسية للمجتمع المحلى، كما ينبغى أن تكون المشروعات ذات الأولوية مستجيبة لحاجات الأفراد التى يشعرون بها. إذ قد يشعرون ببعض هذه الحاجات ولايشعرون بالبعض الآخر، ومن هنا يجب أن تبدأ مشروعات النهوض بالمجتمع بتلك التى يشعر الناس بحاجاتهم إليها، حتى يتجاوبون مع البرامج المعدة لذلك.

وتهدف عملية النهوض بالمجتمع المحلى إلى إسهام المواطنين بشكل مطرد ونافع فى توجيه شئون مجتمعهم. إذ أن من الأهداف البعيدة المدى فى عملية النهوض هذه، العمل على مساعدة الأهالى ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون

بطريقة فعالة فى شئون مجتمعهم. فإسهام الأهالى فى برامج النهوض - سواء فى التفكير أو تنفيذها وتمويلها - عبارة عن تدريب لهم لاكسابهم خبرات أساسية يحتاجون إليها. ولاشك أن فى هذا إعداد جوهرى للوصول إلى نظام الحكومات المحلية المستنيرة وذلك يتطلب التعرف على القيادة المحلية وتشجيعها وتدريبها بما يتلاءم وعملية النهوض بالمجتمع وتنميته. وفضلاً عن ضرورة اعتماد برامج النهوض بالمجتمع المحلى على الابتكار والجهود المحلية، فإنه لا يمكن أن تتحمل الدولة وحدها الأعباء المالية لإدارة عملية النهوض عن طريق موظفين مأجورين فقط، ولذا يعتبر الاعتماد على القيادة المحلية ضرورة فنية وضوررة مالية أيضاً.

ثانياً : تنمية المجتمع القروى:

ويتجلى دور برامج تنمية المجتمع فى بناء القاعدة الاجتماعية وتوسيعها فى المناطق الريفية المستحدثة فيما يمكن أن تقوم به حوافز المبادأة المحلية فى اضطلاع المواطنين بانشاء المدارس والوحدات الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية وتعبيد الطرق وتطهير الترع والمصارف بالجهود الذاتية مما يوفر على الدولة عبء هذه المشروعات وتوجيه الاستثمارات فيها إلى النواحى الانتاجية. هذا علاوة على ماللمساهمة الشعبية فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية كانشاء جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات التعاونية واتباع ما تعرف به أجهزة الارشاد الزراعى من أثر فى زيادة الدخل القومى، وكذلك تمهيد الطرق للمواطنين وتدريبهم على المساهمة فى تقرير مصيرهم بما يعين على أن تتولد فى نفوسهم الديمقراطية السليمة. ولا أدل على أهمية المشاركة الشعبية من أن المسئولين عن التربية الاجتماعية يعتبرون مجرد اشتراك الأهالى فى تنفيذ المشروعات المحلية هدفاً فى حد ذاته [1].

والتنمية لا تعنى مجرد ادخال عدد من التغيرات ، مهما كانت أوجه

التغير مفيدة فى حد ذاتها. إنما يقصد من التنمية مدى قدرة الأهالى على التكيف مع مجموعة التغيرات المترابطة عن طريق برامج موحدة وجهود متسقة. وهذا يشير إلى ضرورة توحيد الجهود بين الجهات والمنظمات المعنية المختلفة العاملة على مستوى المجتمع المحلى لأن الخلاف بين هذه الجهات قد يؤدى الى تشتيت الجهود وإلى ازدواج الوظائف وربما إلى انقسام الأهالى فيما بينهم. ولذلك يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى فى خطوط متوازية مع المستوى القومى. فالمجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى معزل عن الدولة التى تقع هذه المجتمعات فى نطاقها. كما أنها لا تنعزل عن المجتمعات المحلية المجاورة لها. فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء له أهميته فى منهج الاصلاح والتنمية والنهوض بالمجتمعات المحلية وبالدولة كذلك. فكثير من مشكلات الحياة الريفية مثل استصلاح الأراضى وتمليك المعدمين، والبطالة والميكنة الزراعية واستخدام الكهرباء وتحسين المسكن القروى ...، لايمكن حلها إلا من خلال برامج شاملة مستوحاة من المستوى القومى (٢).

كما أن المناطق الريفية التى تمر بمرحلة الانتقال والتحول من المجتمع التقليدى إلى المجتمع التكنولوجى، تحتاج إلى جهود أكبر فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ أن الأهالى فى مثل هذه المناطق يصبحون تحت تأثير التغير بكل ما يصاحب ذلك من أساليب جديدة فى الحياة والمهارات والمعارف التكنولوجية التى يصبح من الضرورى الإلمام بها. وعلى ذلك يتحول الموضوع من مشكلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى مشكلة التنمية الثقافية. تلك التى تعنى بتعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة ، كما تعنى بصورة أشمل بتعديل الاطار الأيديولوجى، وتوسيع بوتقة التفاعل الفكرى لدى الإنسان ككائن حى مفرد ومستقل من جهة، ولديه كجزء متمم وملتحم بجماعات هو جزء من بنائها الواقعى والفكرى والوجدانى،

ولدى هذه الوحدات الجماعية التى تكون المجتمع المحلى أو القومى.

إن التنمية الثقافية فى المجتمعات القروية بوصفها تغييراً فى الإطار الايديولوجى من ناحية، وتوسيعاً لمجالات الرؤية ولبوتقة التفاعلات الانسانية من ناحية مقابلة ، تتطلب فى المقام الأول فهم طبيعة المجتمعات الريفية واحتياجاتها، كما تتطلب تحديد مسارات التأثير - فى شكليها الاتصالى والاعلامى - والثقل الذى ينبغى توجيهه إلى الأجزاء المتشابهة أو المتباينة داخل الجماعات القروية.

إن التنمية الثقافية المرتكزة على سطوة القانون، أو أساليب التغير الإلزامى أو حتى تلك التى تتخذ من العادات وأساليب الحياة القديمة مظاهر للسخرية - قصد إثاره النفور والكراهية نحوها - للتحول عنها إلى الأساليب والعادات المستحدثة، كل هذه المحاولات لا تحدث آثارها الايجابية، ولاتجدى - فى كثير من المواقف - إلا فى إثارة أنواع من الصد المستتر والشك فى مصادر السلطة وممثليها ، لأنها نفذت إليها عن غير مسالكها السوية والطبيعية ذات الأهمية الوجدانية لديهم داخل جماعاتهم القروية ومجتمعاتهم الريفية التى تمثل التجسدات الواقعية للأساس الانسانى فى هذا البناء الاجتماعى.

ومع ذلك فلا يمكن النظر إلى أهداف التنمية على أنها أهداف يمكن تحقيقها فى مدى قصير من الزمن يخضع لقدرة الانسان ومعرفته فى مجال التدخل لتوجيه السلوك بين طاقات المجتمع المتاحة للوصول إلى أهداف محددة، أى «التخطيط». والتخطيط أسلوب للحياة يتميز بأنه «نشاط عقلى إرادى يوجه لاختيار أمثل استخدام لمجموعة من الطاقات المحددة لتحقيق أغراض معينة فى فترة زمنية محددة». ولذلك تنظر بعض الدول إلى التخطيط المحلى على أنه نوع من أنواع التخطيط العامة، إذ يمكن أن يسير إلى جانب التخطيط

القومى الشامل. مع أن الخطط قصيرة المدى أو التى لها طابع محلى تقوم بها هيئات الرعاية الاجتماعية المتخصصة، وأن الخطط طويلة المدى ذات الطابع العام التى قد تتناول أكثر من قطاع فى المجتمع، تقوم بتدعيمها الحكومة لما لها من إمكانات متاحة ومن قدرة على التنسيق العام، ومن سلطة على إصدار القرارات والقوانين الملزمة.

لقد بدأت حركة النهوض بالمجتمع الريفى المصرى مصاحبة للحركة التحررية الوطنية ضد الاستعمار . وبدأت الحركة التعاونية عام ١٩١٠، وفى عام ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً لحماية صغار الملاك، وفى عام ١٩٢٣ صدر قانون التعاون الذى عدّل عام ١٩٢٧ ، وفى عام ١٩٢٣ أيضا صدر الدستور المصرى الأول ونص على أن التعليم الأولى إلزامى واجبارى ومجانى، وفى عام ١٩٣١ أنشأت الحكومة بنك التسليف الزراعى، ويطلق على هذه الفترة بأنها فترة الاصلاح عن طريق التشريعات والقوانين. وفى عام ١٩٤١ قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتنفيذ مشروع المراكز الاجتماعية. وقامت وزارة الصحة فى عام ١٩٤٢ بانشاء الوحدات الصحية القروية، كما أنشأت وزارة الزراعة فى عام ١٩٤٤ الوحدات الزراعية، وفى عام ١٩٤٦ قامت وزارة الصناعة بانشاء مراكز التدريب الصناعى، وفى نفس العام قامت وزارة التربية والتعليم بانشاء المدارس الريفية، وكانت النتيجة تضارب وتداخل الاختصاصات وشيوع المسئولية نظراً لتعدد الجهات المسئولية. وفى عام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات هامة للتنسيق بين الوزارات التى تقدم خدماتها للريف، وتم انشاء الوحدات المجمعة عام ١٩٥٤، وفى عام ١٩٦٠ أخذت الدولة بنظم الإدارة المحلية وأنشأت مجالس القرى[٣] .

ثالثا: سياسات التنمية :

وتقوم تنمية المجتمع فى البيئات المستحدثة على سياسة إجتماعية محددة

المعالم تتفق واحتياجات هذه البيئات من جهة، وآمال المجتمع من جهة أخرى. هذه السياسة الاجتماعية تتحدد فى النواحى التالية :

١- ربط الجوانب الاقتصادية بالخدمات الاجتماعية والعامة اللازمة للمجتمع فى إطار برنامج متوازن يعنى بأساليب الزراعة الحديثة والتقاوى المنتقاة وتربية الحيوان، مثلما يعنى بالخدمات الصحية ومكافحة الأمية، بما يزيد من القدرة على التقدم. كذلك الربط بين العناصر الرئيسية المكونة لشقى التنمية كل على حدة. والربط ما بين برامج التثقيف الصحى والارشاد الزراعى ومكافحة الأمية، يؤدى بأن يدعم كل منها الآخر ويحول دون أى ازدواج أو تكرار فى الخدمة.

٢- الربط المتكامل بين أعمال التنمية يجب أن يكون على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية. والتنمية المحلية فى سعيها لتحقيق أهداف التنمية القومية، تستفيد من الامكانيات والموارد التى تتيحها خطة التنمية القومية لتنمية المجتمع المحلى.

٣- الترابط والتكامل بين النواحى الزراعية والصحية والتنظيمية وغيرها مع العوامل والأحوال الاجتماعية السائدة. والارشاد الزراعى والتعليم لا يقتصر دورهما على مكافحة الآفات وتوفير مواد القراءة ومستلزماتها، بل لابد وأن يلتحما وغيرها بعناصر تنظيم المجتمع وتقسيم العمل وصور الضمان التقليدية التى يتيحها المجتمع لأفراده، وكذلك بدوافع التغير.

كما تقوم تنمية المجتمع على عدة أسس وقواعد توصل إليها العاملون فى هذا الميدان نتيجة لخبراتهم المتعددة فى تنمية المجتمعات المحلية، وقد ثبتت صحة هذه الأسس وفاعليتها عندما وضعت موضع التجريب فى كثير من

المناطق والمجتمعات المختلفة فى العالم لتنميتها والنهوض بها. ويمكن تلخيص هذه الأسس أو المبادئ فيمايلى[٤]:

١ – يجب أن تتمشى البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلى، كما يجب أن تكون المشروعات الأولى مستجيبة للحاجات التى يشعر بها أفراد المجتمع المحلى. فبعض حاجات البيئة يشعر بها أفراد المجتمع المحلى وبعضها الآخر لا يشعر بها، ومن الواجب فى مشروعات النهوض بالمجتمع أن نبدأ بالمشروعات بعد أن يشعر الأهالى بحاجاتهم إليها ويتجاوبون مع البرامج.

٢ – من الممكن تحسين البيئة المحلية عن طريق مجهودات غير مترابطة فى ميادين النهوض المختلفة. إلا أن النهوض المتوازن بالمجتمع المحلى يتطلب عملاً متسقاً وبرامج متعددة الأغراض، فقد نرى فى بعض المجتمعات المحلية برامج وحيدة الغرض كمكتب الصحة أو مدرسة أو وحدة زراعية – ولاشك أن وجود هذه البرامج غير المترابطة يفيد المجتمع فيدخل به بعض التحسينات – إلا أن الملاحظ فى مثل هذه الظروف أن نتائج هذه البرامج الوحيدة الغرض، يكون عادة محدود أو لا يتمشى مع المجهودات التى تبذل. ولابد من أن تتوسع هذه البرامج فى أغراضها وتتحول إلى برامج عديدة الأغراض حتى تكون أكبر تأثيراً وأكثر نفعاً.

٣ – يجب أن يعطى ، لتغيير اتجاهات الأفراد، نفس الأهمية التى تعطى للوصول الى النتائج المادية فى مشروعات النهوض بالمجتمع المحلى. فايقاظ الشعور بين أفراد المجتمع بأن تحسين أحوالهم إنما يكون أولاً عن طريق جهودهم، وأن باعتمادهم على أنفسهم يمكن لهم أن يطمئنوا دائما إلى التقدم المستمر، تلك الاتجاهات الجديدة بين أفراد المجتمع لها أهمية كبرى كهدف أساسى فى برامج النهوض، ونحن فى مجتمعنا العربى أشد ما نكون حاجة الى هذا الشعور بين أفراد المجتمع لزيادة ثقتهم فى أنفسهم وفى

إحساسهم بقوتهم، خاصة وقد ترك الاستعمار الطويل الأمد شعوراً واتجاهاً سلبيين بين الأفراد فى شئون مجتمعهم. فعملية النهوض بالمجتمع المحلى يمكن أن تصبح متجددة حية لو نجحت فى اجتذاب مساهمة الأهالى وتدريب القيادة المحلية، على أن إنهاض الحماسة المحلية على العموم لا تكون كافية عادة ما لم تدعمها نتائج عملية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

٤- تهدف عملية النهوض بالمجتمع المحلى إلى إسهام الأهالى بشكل مطرد وأكثر نفعاً فى شئون مجتمعهم،فأحد الأهداف الهامة البعيدة المدى فى النهوض بالمجتمع المحلى هو العمل على مساعدة أهالى الريف المنعزلين ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية فى شئون مجتمعهم، فإسهام الأهالى فى برامج النهوض - سواء فى التفكير فيها أو تنفيذها أو تمويلها - إنما هو تدريب لهم واكسابهم خبرات أساسية يحتاجون اليها، ولاشك أن ذلك إعداد أساسى للوصول الى نظام الحكومات المحلية المستنيرة التى ترجو أن تعم فى مجتمعنا العربى.

٥- من الأهداف الأساسية لأى برنامج للنهوض بالمجتمع المحلى التعرف على القيادة المحلية وتشجيعها وتدريبها، فمن الملاحظ أنه فضلاً عن وجوب اعتماد برامج النهوض بالمجتمع المحلى على الابتكار والجهود المحلية، فإنه لا يمكن لأية دولة أن تتحمل الأعباء المالية لإدارة عملية النهوض عن طريق موظفين مأجورين فحسب، ولذا فالاعتماد على القيادة المحلية ضرورة فنية وضرورة مالية.

٦- الاعتماد على مساهمة النساء والشباب فى مشروعات النهوض بالمجتمع المحلى تدعم برامج النهوض وتعمل على ارسائها على قاعدة أوسع، وبالتالى تعمل على توسيعها وانتشارها فى المدى البعيد ، وقد لاحظنا أن اشتراك النسأء والشباب قد يجد طريقة صعبة فى ظروف القرية العربية، إلا أن

المجهود الضخم الذى يبذل فى هذا الاتجاه له نتائج كبيرة فى إرساء هذه المشروعات على أساس قوى متين. وقد لوحظ فى القرية المصرية التى بها مراكز اجتماعية أنشئ بدلاً منها وحدات مجمعة أن اللجان والجماعات التى استمرت فى عملها تلقائياً بعد الغاء المراكز الاجتماعية هى الأندية الريفية المعتمدة على الشباب ودور الحضانة ولجان السيدات المعتمدة على النساء.

٧- إذا أريد لمشروعات النهوض بالمجتمع المحلى أن تكون فعالة وذات أثر واضح فى حياة المجتمع فإنها تتطلب معاونات حكومية أو خارجية شاملة وقوية، إن موارد المجتمعات المحلية المالية والفنية قاصرة على دفع برامج النهوض بالاتساع والكفاءة التى تجعلها ذات أثر فعال فى حياة القرية، اذ لابد أن تتولى الحكومات أو الهيئات الفنية غير الحكومية مساعدة المجهودات المحلية بالمعاونة الفنية فى جميع الميادين. وكذلك المعاونات المالية لمساعدة الجهود المحلية وجعلها أكثر فاعلية فى حياة المجتمع المحلى.

٨- إن تطبيق برامج النهوض بالمجتمع المحلى على نطاق قومى يتطلب الاتفاق على سياسة غير متغيرة وعمل التنظيمات الإدارية واختيار الموظفين وتدريبهم وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقويم. فبرامج النهوض بالمجتمع المحلى تهدف عادة إلى نوعين من الأهداف: أحدهما قصير المدى سريع التنفيذ، والآخر بعيد المدى ويحتاج الى فترة طويلة لتحقيقه.ولذلك فتغير السياسة العامة نحو هذه البرامج لا يتيح لها الاستقرار اللازم لبلوغ هذه الأهداف البعيدة المدى.وعادة تكون الأهداف القريبة المدى أهدافاً ملموسة لتأكيد الثقة بين الأفراد فى أنفسهم وفى البرامج، أما الأهداف البعيدة المدى فهى الأهداف الأساسية التى تضمن تغييراً شاملاً فى تفكير الأهالى بحيث تضمن تقدماً مستمراً فى حياة المجتمع المحلى.

٩- يجب العمل على الاستعانة بالموارد المتوفرة فى المنظمات التطوعية

الأهلية فى برامج النهوض بالمجتمع المحلى على المستويات المحلية والقومية والدولية، مع التسليم بأنه يمكن للحكومات ضمان استمرار برامج النهوض بالمجتمع المحلى والتوسع فيها. فإن الحماسة المطلوبة لا نطلاق الحركة الحيوية اللازمة تهيؤها التنظيمات والجماعات التطوعية المتعاونة فى برامج النهوض.

١٠- ينبغى أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلى فى خطوط متوازية مع المستوى القومى. فإن المجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى معزل عن الدولة ، فهى تعتمد فى كثير من الأمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة. فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء هام بالنسبة لهذا المنهج من الاصلاح. وبالنسبة للدولة أيضاً فكثير من مشاكل الحياة الريفية مثل اصلاح الأراضى واستخدام الطاقة الكهربائية وتحسين المسكن الريفى، لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومى.

مما سبق تتضح أهمية دراسة التنمية الاجتماعية فى المجتمع القروى لما يمر به هذا النمط من المجتمعات من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤدى إلى تغيير بنائه من النمط التقليدى إلى النمط الذى يتخذ صورة أخرى عن طريق التقدم التكنولوجى واستخدام الآلة فى الزراعة بدلاً من الأساليب التقليدية. ويمكن إيجاز أهمية دراسة التنمية الاجتماعية فى المجتمع القروى فى النقاط التالية :

١- التغير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المستمر للمجتمعات المحلية القروية، بفعل عوامل داخلية ضمن مكونات البناء الاجتماعى القروى، وعوامل خارجية بفعل التجديدات التكنولوجية والثقافية وما تحدثه كل من هذه العوامل فى تغيير أنماط السلوك وطرائق التفكير والأيديولوجية.

٢- دور الموارد البشرية وأهميتها فى عملية التنمية الإجتماعية

والإقتصادية والثقافية، وما تقوم به هذه الموارد البشرية من جهود ذاتية في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي، وما يسهم به المواطنون للنهوض بمجتمعهم بقصد التقدم والرفاهية.

٣- أهمية التنمية على المستوى المحلي اللامركزي. شريطة أن تسير خطط التنمية في خطوط متوازية مع مثيلاتها على المستوى القومي باعتبار أن المجتمع المحلي يقع ضمن مجتمع أكبر يقوم بمركزية التخطيط في حين تقوم المجتمعات المحلية بلا مركزية التنفيذ.

٤- الدور الأصيل الذي يقوم به التخطيط طويل المدى الموجه عن طريق الدولة، وضرورة الإتجاه في مساره وحدوده وإمكاناته بالنسبة لكل المجتمعات المحلية القروية بوجه خاص.

٥- دور هيئات ومؤسسات الرعاية الإجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية والدينية والإقتصادية في إنجاز عملية التنمية، ودور الهيئات الأهلية والقادة المحليين في توجيه عمليات التنمية نحو النهوض بالمجتمع المحلي القروي.

رابعاً : جمعيات تنمية المجتمع (*):

يتحقق نجاح برنامج التنمية لأي مجتمع محلي إذا ما أحس الأفراد في هذا المجتمع باحتياجاتهم ومشاكلهم وعملوا على توفير هذه الاحتياجات وحل تلك المشاكل بالانتفاع الكامل بكافة الموارد البشرية والمادية المتاحة. وقد حرصت تنمية المجتمع بالأراضي المستصلحة على تكوين تنظيمات أهلية لتنمية المجتمع يتولى فيها الأهالي بأنفسهم دراسة احتياجاتهم وترتيب أولويات هذه الاحتياجات ووضع المشروعات الكفيلة بتحقيقها حتى تكون هذه الجمعيات بمثابة منظمات قاعدية تتولى نشر مفاهيم التنمية الاجتماعية

عمليـاً ونظرياً وتعمل فى الوقت نفسه على تحقيق التطور فى النواحى الإقتصادية والإجتماعية والحضارية، وحل مشكلاته، والعمل على سد النقص فى الخدمات والمشروعات الاصلاحية فى المجتمعات الجديدة مستثمرة فى ذلك كل الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والفنية والمالية تحت إشراف وتوجيه فنى ودعم مادى من جهاز تكوين وتنمية المجتمع.

وتتضمن أنشطة هذه الجمعيات نواح متعددة فى مقدمتها رعاية الأسرة ويشمل ذلك التوعية الأسرية فيما يتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة والنظافة الشخصية والمنزلية ونظافة القرية. وكذلك تنظيم الانجاب عن طريق مراكز تنظيم الأسرة التى تنشئها ، وزيادة الدخل بتدريب أفراد الأسرة على الصناعات البيئية، وتوفير الخامات لها. كما تتولى الجمعيات إنشاء دور الحضانة لتنشئة الأطفال قبل سن الإلزام[٦].

وتساهم جمعيات تنمية المجتمع فى محو الأمية، وبرامج الإرشاد والتوعية وإنشاء المكتبات، والاحتفال بالمناسبات العامة.

كما تتولى تنفيذ المشروعات العامة التى تحتاجها القرية كاقامة المساجد ودور الضيافة والمرافق العامة وإنشاء شبكات الكهرباء وصيانة وترميم المبانى وتركيب حنفيات الحريق وتوفير مستلزماتها وإصلاح مداخل القرية.

ويمتد نشاط هذه الجمعيات الى النهوض الإقتصادى بالقرية بإقامة معامل تصنيع الألبان ومصانع الكليم والسجاد والبطاطين ومراكز تربية النحل ودودة القز لرفع قيمة الخامات المنتجة بالقرية، وزيادة دخول الأفراد عن طريق تصنيعها. كما تهتم الجمعيات بالشباب بتهيئة أماكن لتجمعاته وتزويدها بأدوات النشاط الرياضى والاجتماعى والثقافى، وتنظيم الرحلات للأماكن الأثرية ومعالم النهضة الحديثة والمعارض والمتاحف وغيرها.

وتعتبر الجمعيات مراكز لإعداد القادة من الريفيين عن طريق تدريبهم العملى، وكذلك عن طريق الإشتراك فى الدورات التدريبية التى تعدها الجهات المعنية لهؤلاء القادة المحليين.

وقد بلغ عدد جمعيات تنمية المجتمع للأراضى المستصلحة ٧٠ جمعية أنشأت ٧ مراكز لتنظيم الأسرة، ٢٢ داراً للحضانة، ١٢٣ فصلاً لمحو الأمية ومشاغل للتدريب وغيرها بلغ عددها ٤٩ مشروعاً وذلك حتى عام ١٩٧٢.

خامساً: نشاط جمعيات تنمية المجتمع فى المجال الصحى :

تمثل الرعاية الصحية جانباً هاماً من نشاط جمعية تنمية المجتمع بالأراضى الجديدة سواء كان ذلك بالنسبة للعاملين أو المثقفين، وترجع أهمية هذه الرعاية إلى أنها تحفظ للأفراد صحتهم البدنية والنفسية مما يوفر طاقتهم وقدرتهم على العمل والإنتاج.

ويتضمن الجانب الوقائى: التربية والتثقيف الصحى ورعاية الأمومة والطفولة والصحة المدرسية، والوقاية من الأمراض المعدية والمتوطنة وتحسين البيئة والتوجيه الغذائى، مما يقلل من نسبة الإصابة بالأمراض المختلفة وتنشئة أجيال سليمة وواعية بالعادات الصحية.

بينما يتضمن الجانب العلاجى : تيسير علاج الأمراض المختلفة من بدايتها حتى تقل نسبة المضاعفات والوفيات بسبب الأمراض.

وتعمل جمعيات تنمية المجتمع بالأراضى الجديدةعلى توفير الوحدات الصحية على مختلف مستوياتها بالتعاون مع وزارة الصحة حيث تساهم جمعيات تنمية المجتمع فى تكاليف إنشاء هذه الوحدات على أساس المعدلات النمطية التالى :

عيادة فرعـــــية لكل ١٥٠٠ فدان

وحدة صحـــية لكل	٥٠٠٠	فدان
مجموعة صحية لكل	٢٠٠٠٠	فدان
مستشفى مركزى لكل	٦٠٠٠٠	فدان [٧]

صندوق التأمين الصحى للعاملين :

قامت تنمية المجتمع بانشاء صندوق التأمين الصحى لرعاية العاملين بالمؤسسة وأسرهم، ولهذا الصندوق فروع بجميع القطاعات.

ويدير الصندوق مجلس إدارة يمثل فيه كل مجلس فرعى بعضو، وللصندوق ميزانية مستقلة يتم تمويلها من اشتراكات العاملين التى تدفع بواقع ١٪ من المرتب شهرياً، بالإضافة إلى إعانة وزارة الخزانة والتى تصل إلى ٤٠,٠٠٠ جنيه كل عام ، بالاضافة إلى نصف حصيلة الجزاءات.

ويستفيد من خدمات الصندوق العامل وزوجته وأبناؤه الذين يعولهم حتى سن ٢١ سنة، وبالنسبة لطلبة الجامعات والمعاهد العليا حتى سن ٢٥ سنة والبنات حتى الزواج.

ويقوم الأطباء الممارسون بالمركز الرئيسى والقطاعات بالكشف على المرضى وتقرير العلاج اللازم لهم، كما أن الصندوق قد تعاقد مع أطباء أخصائيين ومستشفيات بالقاهرة والقطاعات حيث يحيل عليهم الأطباء الممارسون الحالات التى تقضى العرض على اخصائى أو العلاج بمستشفى داخلى.

ويتحمل صندوق التأمين الصحى قيمة الكشف الطبى لدى الإخصائيين وكذلك نصف قيمة الأدوية وبحد أقصى خمسة جنيهات شهريا، وستون جنيها سنوياً للأمراض العادية، ومائة جنيه فى السنة للأمراض المستعصية.

هذا، بالاضافة الى أنه قد تم إنشاء رابطة وصندوق تعاون آخر للعاملين لمساعدتهم فى حالات العجز والكوارث والاصابات، وتقديم بعض الخدمات الأساسية. كما تم انشاء دور حضانة لأبناء العاملات وتدبير أتوبيسات لنقل العاملين بأجور مناسبة إلى جانب تنظيم الرحلات والمعسكرات وتنظيم العروض السينمائية والمسرحية.

سادساً: نشاط جمعيات تنمية المجتمع فى مجال الشباب:

إيماناً بأهمية رعاية الشباب وتنميته كاعداد لرجال الغد وخاصة فى ظروف المجتمعات المستحدثة التى تتطلب إعداد جيل قوى سليم بدناً وخلقاً وعقلاً، قادر على زيادة الانتاج وتطويره طبقاً للأساليب العلمية الحديثة وتطبيقاتها العملية، ولدية مقومات التصدى للمسئوليات القيادية فى هذه المجتمعات، إهتمت المؤسسة برعاية الشباب وبتوفير مستلزمات هذه الرعاية. وليس أدل على هذا الاهتمام من وجود أكثر من ألف نادى ريفى ، تعد مراكز للنشاط الرياضى والثقافى للشباب بالريف.

وقد تبنت تنمية المجتمع مجموعة من الاتجاهات العامة بالنسبة لهذا اللون من الرعاية نوجزها فيما يلى:

١- فيما يتعلق بأبعاد العمل مع الشباب :

أ- يتطلب العمل بالأراضى الجديدة من العاملين بها بذل مزيد من الجهد والعرق والصبر والمعاناه تحت ظروف معيشة تكون غالباً شاقة وعسيرة، لتعطى النماء والخير. والرجال الذين يعملون فى هذا المجال سواء كانوا من الموظفين أو الملاك أو المستأجرين أو العمال الموسميين لابد من إعدادهم بدنياً واجتماعياً ونفسياً وعلمياً للقيام بهذا الدور عن طريق برامج رعاية الشباب بما توفره من تنمية للمواطنين فى هذه النواحى. إلى جانب الترويح. لذلك لابد

وأن تكون برامج رعاية الشباب شاملة لكل فئات المواطنين وفى مراحلهم السنية المختلفة مع التركيز على الأطفال والشباب والعمال الموسميين باعتبارهم أحق الفئات بالرعاية.

ب- رعاية الشباب لا يمكن أن تركز على نوع واحد من النشاط الإنسانى لأنها عملية متكاملة وشاملة وإن تعددت المسالك والطرق المؤدية إلى تحقيقها. وعلى هذا فإن مجالات النشاط فى رعاية الشباب للأراضى المستحدثه يجب أن تتيح للمستفيدين منها كل الفرص لاكتساب اللياقة البدنية والمعارف والمهارات المتنوعة وبناء الشخصية الناضجة الواعية، عن طريق الرياضة والثقافة والفن والعلوم والخدمة العامة والتوجيه المهنى والتكنولوجى والتنمية الزراعية وغيرها من الأنشطة التى تمثل أوجه الحياة الطبيعية التى يجب أن ينمو فى ظلها الشباب نمواً متكاملاً ومتوازياً.

جـ رعاية الشباب لا تتحدد معالمها داخل أوقات الفراغ وحدها، بل لابد وأن تنطلق فى تأثيرها على الشباب داخل الحقل والمدرسة والمنزل، وتوفر له كل ما يساعده عل الاستمتاع بعمله وفراغه على السواء.

٢- فيما يتعلق بخطة رعاية الشباب:

أ- أن تعد خطة طويلة المدى يتم تحقيقها على مراحل للوصول إلى أهداف سبق تحديدها، بحيث تغطى كل قطاعات المؤسسة بقراها ومدنها ومعسكرات عمالها الموسميين.

ب- لا تقع مسئولية تنفيذ الخطة على عاتق المؤسسة وحدها، بل يساهم فى تحقيقها - وفى المقام الأول - الأجهزة المسئولة، حيث أنها مسئولية عامة تستدعى تعاون وزارات وهيئات الخدمات والتنمية وفى مقدمتها أجهزة الدولة

لرعاية الشباب ، على أن تقدم المؤسسة معوناتها المادية والفنية بأقصى حد ممكن.

جـ الإستفادة من جهود الهيئات الدولية فى تنفيذ الخطة عن طريق توفير مستلزماتها، وأن يكون الجهاز المنفذ فى مجال رعاية الشباب مرتبطاً بباقى أجهزة التنمية بالمؤسسة، والإستفادة من الإمكانيات التى يمكن توفيرها لدى كل من الطرفين لتحقيق الأهداف المنشودة، وأن يكون لهذا الجهاز فروع فى القطاعات ضمن أجهزة التنمية بها ليكون أكثر احساساً بحاجتها وأقدر على خدماتها.

د- الإعتماد على المتطوعين لزيادة أنشطة الشباب فى هذه المجالات مع إيجاد حوافز مشجعة لهم على الإقبال على هذا التطوع، مع إعداد البرامج التدريبية لهم لإكسابهم مهارات العمل مع الشباب وجماعاته.

٣- فى إطار تنفيذ هذه الخطة تم مايلى :

أ- تم بالتعاون مع وزارة الشباب طوال عام ١٩٧٠ بتزويد ٢٣ معسكراً من معسكرات العمال الموسميين بأخصائيين لرعاية الشباب ليتولوا تنظيم العمال اجتماعياً، والإشراف على توفير الخدمات والرعاية لهم، وخاصة فى النواحى الصحية والغذائية والثقافية ورعاية الشباب، وقد انتهت التجربة بنهاية العام ليبدأ بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، تطوير التجربة وتوفير أجهزة متكاملة لإدارة هذه المعسكرات.

ب- تكوين لجنة مشتركة من المؤسسة ووزارة الشباب ضمن اللجان التنسيقية بشئون تطوير وتنمية المجتمع، وتتولى التنسيق والربط فيما بين المؤسسة والوزارة فى مجال رعاية الشباب وتوفير احتياجات هذه الرعاية بقطاعات المؤسسة.

جـ انشاء المراقبة العامة لرعاية الشباب بالمؤسسة وتتبعها مكاتب فرعية بالقطاعات تتولى أعمال خدمات رعاية الشباب بالأراضى المستصلحة.

د- وضعت خطة طويلة المدى لنشاط رعاية الشباب بالمؤسسة اعتمد لها فى عامها الأول ميزانية بلغت ٤٠,٠٠٠ جنيه ويتم بمقتضاها تعميم مراكز الشباب الريفية فى ٥١ مزرعة لقطاعات المؤسسة، وتعميم النشاط الرياضى والثقافى والإجتماعى فى عدد ١٠ أندية للعاملين برئاسات القطاعات وانشاء معسكرين دائمين للشباب.

هـ تم بالتعاون مع المراكز الدولى للتوطين والتنمية والمشروع المتكامل للأسرة والطفولة والشباب بالأراضى الجديدة تنفيذ دورة لإعداد ٢٥ مديراً لمراكز الشباب الريفية ويعقبها دورة أخرى لعدد ٣٠ من مديرى هذه المراكز ودورات أخرى لاعضاء مجالس الإدارة وقادة الأنشطة.

وتتمثل العناصر الأساسية لتنمية المجتمع فيمايلى (٨):

١- ضرورة اتساق النشاط مع الحاجات والرغبات الأساسية للمجتمع.

٢- توفير الجهود المتناسقة واعتبار البرامج متعددة الأغراض أساساً لتحقيق التنمية الشاملة المتوازية.

٣- توفير المساعدات الحكومية والتوسع فيها كما ونوعاً ، فالحكومة سند وشريك.

٤- اتساق وتكامل البرامج المحلية مع البرامج القومية.

٥- تحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية حجماً ونوعاً بما فى ذلك مشاركة المرأة والشباب.

٦- اكتشاف القيادات المحلية وتشجيعها وتدريبها من الأهداف الأساسية لتنمية المجتمع.

٧- تغيير اتجاهات أفراد المجتمع له نفس أهمية الأهداف المالية.

سابعاً : المشاركة الشعبية :

انتشر مصطلح «المشاركة الشعبية» بين المخططين ورجال الإدارة ، كما اهتم بدراسة هذا الموضوع علماء الاجتماع والإقتصاد والسياسة، ومفهوم «المشاركة الشعبية» يعنى المشاركة فى النواحى السياسية أو الاجتماعية أو الإقتصادية على اعتبار أن المجتمع مثلث الأطراف تربطه هذه النواحى الثلاث.

ويشير روس Ross إلى المشاركة على أنها تعنى إتاحة الفرصة لسكان المجتمع للاسهام أو المشاركة فى وضع الأهداف العامة للمجتمع وفى التخطيط لتحقيق تلك الأهداف، وأن هذا الاشتراك فى عمليات تغيير المجتمع كفيل بتغييرهم أنفسهم، لأن الناس عندما يشتركون سوياً متعاونين فى تحديد الأهداف والتخطيط والتنفيذ يعدلون من اتجاهاتهم وتزداد قدراتهم ويكتسبون مهارات جديدة [٩] .

ليست المشاركة غاية فى حد ذاتها بل إنها وسيلة لتمكين المجتمع من أن يكون له دور طليعى فى حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم.

وتقوم عملية المشاركة حديثاً على أربعة مبادئ هى [١٠] :

١- لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية أى بين أناس من طبيعة واحدة، وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

٢- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهى الجديرة والأحق بتحديد الأولويات

واتخاذ القرارات، وإنما لا بد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة فقط.

٣- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط، وإنما تشارك فى وضعها الجماهير.

٤- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة فى اتخاذ القرار، بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.

**** إهمية المشاركة فى عمليات التنمية :**

يعتبر اشتراك المواطنين بكل نوعياتهم فى عملية تنمية المجتمع من بدئها وفى كل مراحلها مبدأ أساسى، وذلك لثلاثة أسباب هى [١١]:

١- يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم محلياً إذ امارسوا عملية الإصلاح فيجتمعون ويناقشون ويقررون ويجمعون المال وينفذون ويقيمون. كل هذا يخلق منهم - بمرور الوقت - مجتمعاً أكثر قدرة على اصلاح حاله والإهتمام بأمر نفسه.

٢- يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات الإصلاح على مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وآعم فائدة.

٣- يكون المواطنون المحليون فى العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لايصلح ، فا شتراكهم فى عمليات الإصلاح ورضائهم عما يجرى يكون بمثابة «الموشر الحساس» الذى يوجه القائمين بالاصلاح الى المشروعات المناسبة والوسائل الملائمة فيسير هؤلاء حثيثاً اذا ما لمسوا استجابة من الأهالى ويتراجعون أو يؤجلون أو يزيدون الشرح اذا ما لمسوا من الأهالى

تردداً أو نفوراً.

ويتضمن تكتيك المشاركة حفز الجماهير على تولى زمام المبادرة والسيطرة على شئون مجتمعهم المحلى والتخطيط لتغييره من خلال اللجان والمجالس المحلية، ويؤكد جودوين واطسون أن تجارب التنمية تشير إلى مقاومة الأهالى للتجديدات المفروضة من الخارج بدعوى عدم مناسبتها للبيئة المحلية، وأن هذه المقاومة تقل إذا ما شارك الأهالى من خلال قادتهم فى اتخاذ قرارات التغيير داخل بعض الصيغ التنظيمية المحلية[١٢].

إن الأهالى شديدوا العناية بمشروعاتهم وصيانتها، فهم اذا أنشأوا طريقاً اهتموا باصلاحة، واذا زرعوا أشجاراً عملوا على حمايتها من الماعز التى تأكلها. بينما ترى الحكومة تدفع أجوراً للرعاه نظير زرع الأشجار، ثم لا تلبث أن تلتهمها الماعز فتضطر الحكومة إلى دفع أجور أخرى فى العام التالى لزرعها من جديد، فى حين أنه إذا قام الرعاة بزرع الأشجار بأنفسهم بمعونة من إدارة التعاون الإقتصادى فمن مصلحتهم حمايتها .

وعلى هذا تتضح أهمية المشاركة الشعبية فيما يلى:

١- المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية.

٢- من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم.

٣- يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات التنمية الى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة.

٤- يعتبر المواطنون المحليون فى العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.

٥- أصبحت المشاكل المجتمعية نفسها كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط.

٦- توفير الجهد الحكومى لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومى.

٧- مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديموقراطية الخدمات التى تؤدى عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

٨- فى المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للانفاق الحكومى.

٩- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات . ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمى وتكميلى لدور الحكومة وهو ضرورى وأساسى لتحقيق الخطة.

١٠- يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدى دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية فى بعض المستويات أن تؤديه، نظراً لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير.

١١- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح فى بعض الأحيان ميادين للخدمات والنشاط، وهى بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه الأنظار إلى ميادين جديدة.

١٢- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعى الاجتماعى للشعب واضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك بالمساهمة.

١٣- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم

بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضرورى يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل - بل يمنع أحياناً - منْ وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين (١٣).

ومن العوامل المجتمعية التى تشجع على المشاركة مايلى:

١- خلق قنوات من خلالها تكون المشاركة الإيجابية وليست المشاركة الشكلية. وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة بل والجمعيات الأهلية، قنوات يمكن تشجيع الأهالى على الإشتراك من خلالها بعد دراسة معوقات العمل بها .

٢- وضع التشريعات اللازمة التى تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة.

٣- وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على ازالة معوقات المشاركة الشعبية.

٤- العمل على تأكيد القيم المجتمعية التى تعمل على تحقيق الإنسجام فى المجتمع وتساعد على خلق المجتمع المتكامل المشارك من خلال أجهزة الحكم المحلى والتعليم والإعلام، على أن أفضل وسيلة لتشجيع المشاركة هى من خلال المشاركة ذاتها.

٥- مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم وتشتمل مناهج التعليم على الإتجاهات والقيم المشجعة على ذلك (١٤).

•• المشاركة السياسية :

المشاركة السياسية هى العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف. إنها تشمل النشاطات السياسية المباشرة مثل تقلد منصب سياسى أو عضوية

حزب معين أو الترشيح فى الإنتخابات أو مناقشة أمور عامة ... كما تشمل النشاطات السياسية غير المباشرة مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة أو العضوية فى هيئات طوعية(١٥).

وتعرف المشاركة السياسية فى دائرة معارف العلوم الإجتماعية بأنها : تلك الأنشطة الإدارية التى يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما فى اختيار حكامه وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى.

وقد يكون المشاركون نشطون Actives أو مهتمون Interested أو بمجرد متعاطفون Sympathized. وتتفاوت الجهود التى تبذلها كل فئة من هذه الفئات الثلاث:فأولها أكثر جهداً، وتتضاءل الجهود كلما اتجهنا نحو المتعاطفين.

ويمكن تصنيف المشاركون على النحو التالى :

١- مشاركون منفذون Executive Participants وهم قمة جماعة المشاركة ومتخذوا قراراتها الرئيسية.

٢- مشاركون نشطون active participants وهم الذين يسهمون فى معظم نشاطات الجماعة.

٣- مشاركون غير منتظمين accesional Participants وهم الذين يشاركون فى النشاطات من حين لآخر خاصة حينما يكون النشاط هاماً بالنسبة اليهم.

٤- مشاركون معاونون Supporting Participants وهو أقل المشاركين بذلاً للجهد.

••• بعض مجالات المشاركة الشعبية :

١- النهوض بالزراعة :

لما كانت معظم الجماعات المتخلفة من المشتغلين بالزراعة، كان النهوض بالزراعة هدفاً أساسياً. وهو يرمى إلى حسن استخدام الأرض والإفادة منها وذلك باصلاحها والمحافظة على تربتها من عوامل الضعف، وتحسين طرق الرى والصرف واستعمال الأدوات الزراعية الصالحة والبذور المنتقاة، وبتعدد المحاصيل والعناية بخزنها وتصريفها، وبالماشية والدواجن ومنتجاتها، وغير ذلك من الوسائل التى تهدف فى مجموعها إلى زيادة انتاج الأرض وجودتها[١٦].

٢- التحسين الصحي :

وفى ميدان الصحة يهدف النهوض بالجماعة الى تحسين المستوى الصحى العام للجماعة. ولما كان هناك عدد كبير من الجماعات المتخلفة عرضة للأوبئة كالطاعون والكوليرا وفريسة للأمراض المتوطنة، كانت الحملات على هذه الأمراض من أهم مشروعات النهوض بالجماعة،بل هى تسبق غيرها. ويرمى التحسين الصحى لا إلى مقاومة الأوبئة والأمراض فحسب، بل إلى مقاومة السحر والخرافات وتعويد الناس النظافة والعادات الصحية، بقصد اتقاء الأمراض ومنعها. وهذه خطوة ليست بالهينة بين الجماعات المتخلفة. ولايخفى ما للنساء من الأثر فى تحسين المستوى الصحى، فهن اللائى يعطين الحبوب للأطفال ضد الملاريا وهن اللائى يحضرن الى العيادات للتطعيم[١٧].

٣- التعليم الأساسى :

ولعل أهم مشروعات النهوض هو تعليم الجماعة أو مايسمى بالتعليم

الأساسى لأنه أساس كل نهوض، ويهدف الى تحسين حال الجماعة من كافة النواحى ورفع مستواها العام، مما دعا الى تسمية حركة «النهوض بالجماعة» «بالتعليم الأساسى» وأصبحت العبارتان مترادفتين، ويقصد بالتعليم الأساسى هنا تعليم الأميين القراءة والكتابة. ويحسن أن يصحب تعليم القراءة والكتابة تعليم الأفراد بعض الحرف التى تناسبهم كالنجارة أو الحدادة وغيرها، وتعليم النساء بعض الفنون النسوية كالنسيج والطبخ ورعاية الأطفال(١٨).

٤- النهوض العمرانى:

وللنهوض بالجماعة ناحية عمرانية ترمى إلى تحسين القرية أو تعديل موقعها وانشاء المرافق بها.

•• اللجان الشعبية لتنمية المجتمع :

وهى عبارة عن منظمات أهلية تعمل فى ميادين تنمية المجتمعات المحلية الريفية. بدأ انشائها فى نهاية عام ١٩٦٦ لتعبئة وتنظيم وتوجيه جميع الطاقات الشعبية وامكانياتها لتدعيم جهود البيئة إما بشكل مباشر فى بعض جوانبها أو بشكل غير مباشر فى البعض الآخر، وذلك لتحقيق الأغراض الآتية(١٩):

١- التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطة المحلية التى تتضمن مواجهة هذه الاحتياجات.

٢- العمل على النهوض بمستوى الحياة فى القرية من النواحى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذ هذه البرامج.

٣- تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات وما يوفر احتياجاتها من الخدمات.

٤- الإستفادة من الخدمات المحلية وتصنيعها.

٥- تبنى مشروع الأسر المنتجة وتدعيمه ونشره فى القرية.

٦- تحقيق التكافل الاجتماعى بين المقيمين بالقرية وخارجها ومساعدة المحتاجين من أبنائها على استعادة قدرتهم على الكسب.

٧- تنظيم جهود الشباب والنساء والرجال بما يؤدى إلى ظهور قيادات ناضجة.

٨- مكافحة الأمية.

وتعمل اللجان الشعبية على تحقيق أغراضها باتباع مايلى:

١- نشر الوعى الحقيقى باحترام الملكية العامة الممثلة فى المرافق والخدمات العامة.

٢- قيام الشعب بنفسه وبجهوده الذاتية بأية اصلاحات أو صيانة قد تتطلبها هذه المرافق.

٣- إن التوسع فى الخدمات يجب أن يعتمد على الجهود الذاتية للجان الشعبية، وهذا يعمل على إتساع قاعدة الخدمات.

٤- العمل على كفاءة استخدام منشآت الخدمات القائمة بأقل فاقد وتكلفة. وذلك بالاستفادة بمبانى أو منشآت الخدمات القائمة فى خدمات جديدة دون الحاجة الى زيادة تكلفة المنشآت اللازمة لهذه الخدمات الجديدة.

٥- غرس الاتجاهات الإيجابية فى الموطنين.

وتعتبر المجالس واللجان والاجتماعات ميادين تبرز فيها عناصر من أهل القرية يكونون قادة للنهوض بها، يشتركون فى رسم برامج الاصلاح ويبعثون فى أهل القرية روح النهوض، ويشيعون الحماس لمشروعات الاصلاح، ويكونون قوة دافعة إلى الأمام تعمل على تحقيق الأهداف المرجوه[٢٠].

ووجود هؤلاء القادة المحليين وتدريبهم على وسائل خدمة الجماعة وتحمل المسئوليات ودراسة المشكلات ، وايجاد الحلول لها، وبحث الصعوبات التى قد تعترض النهوض بالجماعة وكيفية التغلب عليها، من العوامل الهامة فى النهوض بالجماعة.

ثامناً: نظرة مستقبلية لتطوير القرية :

يتفق أغلب العاملين فى مجال التنمية الريفية على وجوب مراعاة القواعد الأساسية التالية عند التصدى لعمليات تطوير المجتمع القروى[٢١] .

١- وجوب اتباع المنهج العلمى :

لكى يمكن تحديد مدى النجاح ومدى الفشل، والتعرف على أسباب هذا وذاك، لابد من اجراء مسوح قبلية وبعدية وبعض الابحاث الميدانية. ولكى يمكن اكتساب الخبرة من الجهد المبذول لابد من تسجيل وتحليل ما اتخذ من إجراءات وما نتج من نتائج.

٢- وجوب العمل فى إطار خطة عامة متكاملة لتنمية الريف والحضر :

المجتمع المصرى مجتمع متكامل ، ولايمكن تناول جزء منه بالإصلاح إلا فى إطار خطة شاملة لاصلاح المجتمع الأكبر: الريف والحضر والصحراء. فالعلاقة بين الريف والحضر علاقة عضوية لا يمكن أن يعيش أيهما دون الآخر، كما أن الصحراء هى الملجأ الوحيد لأى إمتداد ذو قيمة فى الرقعة الزراعية.

٣- وجوب تكامل الخطة وتوازن محتوياتها :

لتفادى ظهور مشكلات قد تنجم عادة عن التفاوت فى سرعة التغير فى مختلف القطاعات لابد من إعداد خطط تفصيلية تعالج مختلف المشكلات

وتتناول كل القطاعات بشكل منسق ومتكامل.

٤- وجوب اشراك المواطنين:

لكى تعكس الجهود المبذولة احتياجات المواطنين، ولكى نتأكد من واقعيتها وجديتها وأصالتها، ولكى يقتنع القرويون بجدواها، ولكى يستفيد هؤلاء من الخبرة عن طريق العمل، لابد من إشراكهم اشراكاً كاملاً وفعلياً فى كل مرحلة من مراحل العمل سواء كانت تخطيطية أو تنفيذية أو تقويمية، ولابد من التوسع فى اللامركزية وتدعيم الإدارة المحلية.

٥- وجوب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية :

لكى تقابل مشروعات التنمية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، لابد من اعطاء مشروعات التنمية الاقتصادية - الزراعية والتجارية والصناعية - أولوية على باقى المشروعات.

٦- مراعاة قلة التكاليف :

لكى تتمكن الدولة من مقابلة احتياجات الريف المصرى الأساسية بقدر من الجدية والعدالة، لابد من مراعاة البساطة وقلة التكاليف فى كل مشروع من المشروعات وعدم الالتجاء الى البناء إلا فى أضيق الحدود.

٧- السير بالسرعة التى يتحملها المواطنون :

لكى يتمكن القرويون من ملاحقة مشروعات التنمية والاشتراك فيها ومؤازرتها لابد من السير بالسرعة التى يتحملها المواطنون دون إبطاء مخل أو إسراع يفوت على المواطنين فرصة الاشتراك المجدى.

٨- وجوب اشتراك المختصين فى مختلف المشروعات :

لكى تتم عمليات التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقى على الفلاح لابد من اشتراك المختصين فى مجالات الزراعة وتربية الحيوان والصناعات الريفية والجمعيات التعاونية والتعليم والصحة ... إلخ فى مشروعات التنمية كل فى اختصاصه.

٩- ضرورة التنسيق بين المجهودات المبذولة:

لكى يتم التعاون بين مختلف الهيئات العاملة فى مجال تطوير القرية ولكى يقل تداخل البرامج وتكرارها، لابد من تدعيم أجهزه التنسيق على مختلف المستويات وعلى رأسها المجالس القروية.

١٠ - وجوب توسيع مسئوليات مجالس القرى :

المجلس القروى هو أساس التنمية فى أى قرية، أو على الأقل هذا هو ما يجب أن يكون، ولن يكون لهذا المجلس أثر فى القرية إلا إذا اسعت مسئولياته، ولن يتأتى ذلك إلا بمزيد من اللامركزية.

١١- ضرورة ايجاد اهتمام شعبى باستراتيجية العمل فى الريف:

لكى يحتل العمل فى الريف المكانة التى يستحقها ، ولكى تحصل القرية المصرية على بعض حقوقها، لابد من ازكاء الوعى بحقوق الريف، واقناع أهل الحضر بالدور الذى تقوم به القرية فى بناء المجتمع المصرى.

ولقد امتدت معركة الانتاج من أجل تطوير الريف إلى :

أ- **الإمتداد الأفقى فى الزراعة** : عن طريق استصلاح الأراضى الجديدة.وقد تم منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى نهاية عام ٦٦/٦٥ استصلاح ٧٣٤,٨٠٠ فدان من الأراضى البور والمستصلحة. وندرك ارتفاع هذا المعدل

للاستصلاح إذا علمنا أن التوسع قبل الثورة كان يسير بمعدل ٢٥٠٠ فدان سنويا، بينما نجد أن برنامج الاستصلاح الذى وضعته حكومة الثورة بمصر يتضمن زيادة رقعة الأرض الزراعية فى عشر سنوات (ابتداء من ٦١/٦٠) إلى مليون و٨١٩ ألف فدان ينتفع منها مليونين من المواطنين.

على أن عملية الاستصلاح لا تقتصر على تسوية الأرض ومدها بالمياه وإعدادها للزراعة، بل تشمل التعمير عن طريق انشاء مساكن جديدة. وقد تم حتى آخر ديسمبر ٦٦ انشاء ٢٥,٣٧٧ مسكنا واقامة الطرق والمدارس والوحدات الصحية وأنواع الخدمات العامة كالإنارة ومياه الشرب والمواصلات.

ب- **الإمتداد الرأسى فى الزراعة:** عن طريق رفع انتاجية الأرض المزروعة واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور.

ويستعان فى هذا السبيل بأساتذة الجامعات والباحثين بمراكز البحث العلمى[٢٢].

وعلى الرغم من أن الخدمات السابق ذكرها لها أثرها فى تدعيم الحياة الاجتماعية فى الريف، فإن الجهود الحقيقية لتنمية المجتمع الريفى بمصر تتمثل فى كل من :

١- جماعات التنمية الاجتماعية بالريف.

٢- مشروعات التنمية الريفية.

٣- مراكز البحث العلمى التى تدعم تنمية المجتمع.

ولقد عرضنا فى الصفحات السابقة لجمعيات تنمية المجتمع وبعض المشروعات التى تعمل على انجازها، وبقى أن نعرض لمشروعات أخرى لعل من أهمها مشروع الرائدات الريفيات، ومشروع الأسر المنتجة.

إلا أنه يجب تعميم هذه الجمعيات لتغطى جميع القرى، مع إنشاء دورها بما يتناسب وكافة ألوان النشاط الذى تقدمه مع تدعيم نشاطها بتوفير رائدات ريفيات متخصصات للعمل فيها، وموالاة تدريب جميع المباشرين للأنشطة، وتوفير كافة الأدوات والامكانيات اللازمة وخاصة فى مجال رعاية الأسرة والطفولة اقتصاديا واجتماعيا.

تاسعاً : مشروعات التنمية الريفية :

١- مشروع رائدات التنمية الريفية :

لما كانت نهضة المرأة الريفية تعد أساساً لنهضة المجتمع الريفى بأكمله، ونظراً لصعوبة النفاذ إلى نساء الريف المصرى لتغيير عاداتهن، واكسابهن عادات جديدة تتصل بالتربية ورعاية الأطفال والغذاء والصحة .. الخ فقد رؤى أن أحسن طريقة هى النفاذ الى المرأة الريفية من خلال سيدات من نفس البيئة المحلية، وعلى هذا الأساس أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٦٤ مشروع «رائدات التنمية الريفية».

ويهدف هذا المشروع إلى :

* ادماج المرأة الريفية فى المجتمع المحلى واسهامها فى رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى له.

* تدريبها على المهارات وتزويدها بالمعلومات اللازمة لتقوية الأسرة ورعاية الأطفال وتحسين الظروف الصحية والغذائية، ورفع المستوى التعليمى بين النساء فى الريف.

* اتاحة الفرص لظهور قيادات نسائية من الرائدات. كما أن الرائدات تساعد على التعرف على القيادات غير الرسمية ذات التأثير الفعال،

من نساء القرية مما يساعد على انجاح مشروعات النهضة بالمستوى الاجتماعى والصحى والاقتصادى للأسرة بالريف.

٢- الصناعات الريفية :

لقد أدى تعدد الجهات المشرفة على الصناعات الريفية (وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة، ووزارة الشئون الاجتماعية) الى تشتيت الجهود فى هذا السبيل.

وقد رأت حكومة الثورة منذ عام ١٩٥٢ توحيد الجهود المبذولة لتنمية الصناعات الريفية، وتركيزها فى وزارة الشئون الاجتماعية.

كما رأت عدم الاقتصار على التدريب، وتغطية عدة ميادين فى مجال الصناعات الريفية مثل التدريب والتمويل، والتسويق وإيجاد المعارض الموسمية والدائمة.

٣- مشروع الأسر المنتجة :

يعد هذا المشروع - الذى تتبناه وزارة الشئون الاجتماعية - من أهم مشروعات تنمية الصناعات الريفية وهو يهدف الى استثمار جهود الأسرة - التى تتكون من فرد أو أكثر من ذوى القرابة ويعيشون فى معيشة واحدة - عن طريق تحويل المنزل الى وحدة انتاج صغيرة تعين على زيادة الدخل الشهرى للأسرة ، وشغل أوقات الفراغ فى عمل مثمر.

وينتفع بهذا المشروع :

الأسر محدودة الدخل التى لدى أفرادها رغبة فى زيادة دخلهم، أو الأسر التى لدى أفرادها حرفة ولكنها تقع تحت سيطرة الوسطاء وتنشد الاشتغال

لحسابها، أو من يريدون الافادة من أوقات فراغهم المؤهلين مهنياً من ذوى العاهات وذوى السابقة الأولى ممن صدرت عليهم أحكام قضائية فى جرائم ليست مخلة بالشرف والأمانة، والمستفيدين من الضمان الاجتماعى ومن توافق عليهم اللجنة الاستشارية للمشروع بالمحافظة.

٤- مشروع تنظيم الأسرة :

تمثل مشكلة تزايد عدد السكان فى مصر عقبة من أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب العربى بمصر فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة ومؤثرة، إذ تبلغ الزيادة الطبيعية لعدد السكان بمصر معدلاً مرتفعاً جداً يقرب من مستوى ٣٪ سنويا.

ومن أجل هذا شكلت الحكومة العربية بمصر «المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة» ومن أهم أغراض هذا المجلس تنظيم مواجهه مشكلة تزايد السكان من الجوانب الصحية والاجتماعية بما يحقق التوازن بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية عن طريق العمل على تخطيط الأسرة.

٥- الأندية الريفية :

النادى الريفى عبارة عن مؤسسة تربوية تنشأ فى القرية وتهدف الى تكوين جيل رياضى من الفلاحين وتساعد على تمضية وقت فراغهم فيما يعود عليهم بالنفع صحياً واجتماعياً، ويهدف النادى الريفى الى ما يأتى[٢٣] :

١- نشر الألعاب الرياضية المختلفة الحديثة واحياء تراثنا من الألعاب القديمة.

٢- شغل أوقات فراغهم وخاصة فى المواسم التى يقل فيها بممارسة بعض الهوايات المحببة كالموسيقى والتمثيل.

٣- تدريب شباب القرية على خدمة أنفسهم وحل بعض مشكلاتهم وذلك بتدريبهم على الطرق المحسنة فى الزراعة وتربية الحيوان مع تنفيذها عملياً وايضاح ما تعلموه للآخرين.

٤- رفع المستوى الثقافى والصحى بين الفلاحين وذلك بالقاء المحاضرات والندوات وعرض الأشرطة السينمائية وما إلى ذلك.

٥- الاشتراك فى المخيمات الصيفية والشتوية بأنواعها المختلفة.

وهناك أنواع مختلفة من الأندية الريفية يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- أندية ريفية يقوم بانشائها والانفاق عليها أهل القرية أنفسهم: ولقد بدئ فى انشاء هذا النوع من الأندية عام ١٩٤٩، وفى عام ١٩٥٩ تكونت اللجنة العليا لجماعة نشر الرياضة بالقرى وقامت بإنشاء عدد محدود من الأندية الريفية فى مناطق الاصلاح الزراعى.

٢- أندية ريفية بالمراكز الاجتماعية: وهذه تتبع المراكز الاجتماعية المنشأة بالقرى.

٣- أندية ريفية تابعة لجمعيات الاصلاح الريفى: أنشئت ببعض القرى جمعيات للاصلاح الريفى أقيم معظمها بالقرى التى لم تنشأ بها مراكز اجتماعية، وقامت هذه الجمعيات برسالة المراكز الاجتماعية، ومن أعمالها إنشاء نادى ريفى تابع للجمعية.

٤- أندية ريفية تابعة للجمعيات التعاونية: بدأت الجمعيات التعاونية الزراعية فى الاهتمام بالشباب فأنشأت اللجان الاجتماعية بها، الأندية الريفية.

٥- وأخيراً أندية ريفية للوحدات المجمعة: وقد أنشئ ناد لكل وحدة مجمعة

يخدم شباب القرى التابعة للوحدة المجمعة.

إن الاعتماد على مساهمة النساء والشباب فى مشروعات النهوض بالمجتمع المحلى، تدعم برامج النهوض وتعمل على إرسائها على قاعدة أوسع. وبالتالى تعمل على توسيعها وانتشارها فى المدى البعيد. وقد لوحظ فى القرية المصرية التى بها مراكز اجتماعية أنشئ بدلاً منها وحدات مجمعة، أن اللجان والجماعات التى استمرت فى عملها تلقائياً بعد إلغاء المراكز الاجتماعية هى الأندية الريفية المعتمدة على الشباب ودور الحضانة ولجان السيدات المعتمدة على النساء(٢٤).

ويجب توزيع نشاط الجمعيات النسائية وغيرها توزيعاً عادلاً بين العواصم والمدن وبين قلب الريف، ويجب عدم عزل نهضة الرجل فى ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن المرأة، وبالتالى ضرورة تعاونها فى سبيل الرفاهية والسعادة التى هى أقصى أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء فى محيط الأسرة أو فى الحقل الاجتماعى(٢٥).

مراجع الفصل السابع

١- نستطيع أن ندرج أهمية المجتمع الريفى بمصر عندما نعلم أن مجموع سكان الريف (القرى وتوابعها) فى تعداد ١٩٦٦ بلغ ١٧,٩٣٤,٣٥٨ نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم ٣٠,٠٨٣,٤١٩ نسمة آنداك، بنسبة تقرب من ٦٠ ٪ من مجموع سكان مصر ككل، ويمثل الانتاج الزراعى حوالى ٤٠ ٪ من القيمة الاجمالية للإنتاج العام، ويمثل فى نفس الوقت ٨٠ ٪ من إجمالى الصادرات.

٢- ولا أدل على هذه العناية الكبيرة بالريف من صدور أول قانون للاصلاح الزراعى بمصر يوم ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢، أى بعد مرور ٤٨ يوم فقط من انطلاق ثورة يوليو ١٩٥٢، وذلك من أجل القضاء على الاقطاع، وعلى استغلال عدد قليل من الاقطاعيين لعدد غفير من المواطنين الأجراء، بالريف، يتحكمون فى مصائرهم وحرياتهم الاجتماعية والسياسية. ولقد كان الهدف الأساسى من قوانين الاصلاح الزراعى- التى صدرت عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ - هو اتاحة حق الملكية لأكبر عدد من الأجراء، وفى هذا تحقيق للعدالة الاجتماعية وتدعيم للحياة الكريمة للمواطنين الريفين، وقد كان من أهم الآثار الاجتماعية لقوانين الاصلاح الزراعى وضع حد للتباين الشاسع بين الطبقات فى الريف بينما كان هناك (عام ١٩٥٢) ٢٠٠٠ مالك يمثلون ٠,٠٨ ٪ من مجموع الملاك، يمتلكون ما يقرب من ١,٢ مليون فدان بنسبة ٢٠ ٪ من جملة الأراضى الزراعية، وكان ٢,٦٤٢,٠٠٠ مالك يمثلون ٩٤ ٪ من مجموع الملاك يملكون ٢,١٢٢,٠٠٠ فدان بنسبة ٣٥ ٪ من

جملة الأراضى الزراعية. وقد حققت قوانين الاصلاح الزراعى الهدف الرئيسى منها، وهو زيادة عدد الملاك. إذ كان هذا الهدف نفسه، فضلاً عن أهداف زيادة الانتاج، من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى التى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى، الذى يعد رمزاً لارادة الشعب العربى وتصميمة على صنع الحياة، كما أنه رمزاً لإرادة الشعب فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لهم هذه الفرص عبر قرون طويلة من الحكم الاقطاعى، اذ أنه سيضمن توسيع الرقعة الزراعية بنحو مليون ونصف مليون فدان، فضلاً عن اتاحة الفرص لتحويل مساحات رى الحياض بالوجه القبلى - التى كانت تزرع مرة واحدة فى السنة وقدرها ٨٠٠,٠٠٠ فدان - إلى نظام الرى الدائم. هذا بالاضافة الى فوائد أخرى عظيمة تتمثل فى الحصول على ١٠ مليارات كيلو وات / ساعة من الكهرباء تساعد على الصناعة والتطوير، وكذلك تحسين الصرف وتحسين الملاحة طول العام.

(أنظر : عبد الحليم محمود السيد، «تنمية المجتمع الريفى بالجمهورية العربية المتحدة»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع، العدد الثانى، مايو ١٩٦٧، ص ٥٦ - ٥٩).

٣- أحمد كمال أحمد، مناهج الخدمة الاجتماعية فى المجتمع الإسلامى، الجزء الثانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٦٤ - ١٦٧.

٤- محمد محيى الدين نصرت ومدحت محمود صبرى، «تنمية المجتمعات الريفية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص ٣٠٢ - ٣٠٥.

٥- اعتمدنا فى عرض أهداف هذه الجمعيات وأنشطتها والمشروعات التى

تعمل على انجازها، على المرجع التالى: تنمية المجتمع الجديد فى الأراضى المستصلحة، تقديم مهندس/ سيد مرعى، الأهرام الاقتصادى، ١٩٧٢، ص ٣١ - ٣٦.

٦- أما بالنسبة للتعليم فتحرص الحكومة بمصر على تطبيق القانون الذى يقضى بإلزام الأطفال فى سن ٦ - ٧ سنوات بدخول المدارس الابتدائية، ويبلغ مجموع التلاميذ الملتحقون بالمدارس الابتدائية الموجودة داخل القرى بالريف المصرى فى العام الدراسى ١٩٦٧/٦٦ عدد ١,٦١٠,١٤٣ تلميذوتليمذة يمثلون ٥١ ٪ من مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية بالقطر كله (٣,١١٣,٩٩٦ تلميذ وتلميذه). هذا عدا أبناء القرى الذين يلتحقون بمدارس توجد فى عواصم المراكز أو المحافظات.

(أنظر : عبد الحليم محمود السيد، «تنمية المجتمع الريفى بالجمهورية العربية المتحدة»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع، العدد الثانى، مايو ١٩٦٧، ص ٦١ - ٦٢).

٧- تم انشاء حوالى ٨٠ منشأة صحية حتى عام ١٩٧٢.

٨- عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مكتبة الطليعة، أسيوط، ١٩٧٩، ص ١٠٦.

٩- أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع، ١٩٧٠، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

١٠- المرجع قبل السابق، ص ٩٣.

١١- عبد المنعم شوقى، العمل مع المجتمعات المستحدثة، دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٣، ص ٥٩-٦٠.

١٢- نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٢٢٥.

١٣- عبد الهادى الجوهرى وآخرون، مرجع سابق ، ص ١١٣-١١٤ .

١٤- المرجع السابق، ص ١٠١ .

١٥- المرجع السابق، ص ١٥ .

١٦- مصطفى حسن حسنى، حقيبة الدراسات الاجتماعية، الجزء الثانى، تجارب عملية للنهوض بالجماعة، جامعة الدول العربية، ص ٦ .

١٧- المرجع السابق، ص ٧ - ٨.

١٨- المرجع السابق، ص ٨ -١١

١٩- مجلة المجتمع العربى، وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة، يناير ١٩٦٧ .

٢٠- حقية الدراسات الاجتماعية، ص ١٧ - ١٨ .

٢١- عبد المنعم شوقى، العمل مع المجتمعات المستحدثة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٣ ، ص ٥٣ ومابعدها.

٢٢- عبد الحليم محمود السيد، مرجع مذكور، ص ٥٩- ٦٠ .

٢٣- محمد محيى الدين نصرت ومدحت محمود صبرى، «تنمية المجتمعات الريفية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١ ، ص ٣٠٤.

٢٤- المرجع السابق، ص ٣٠٤.

٢٥- حكمت أبوزيد، «دور المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦٣ .

الفصل الثامن

القيم والتنمية الاجتماعية فى المجتمع القروى

(دراسة ميدانية مقارنة)

مقدمـــة:

أولاً : الحياة الإقتصادية.

ثانيا: التعليم والمهنة.

ثالثا: القيم واتجاهات السلوك.

رابعا: وسائل الأعلام والتنمية الإجتماعية.

خامسا: االهجرة كمعوق للتنمية الريفية.

سادساً: المشاركة السياسية.

سابعاً: مشروعات التنمية.

خاتمة الدراسة.

الفصل الثامن
القيم والتنمية الاجتماعية فى المجتمع القروى
(دراسة ميدانية مقارنة)

مقدمـــة:

يحاول الفصل الراهن عرض نتائج الدراسة الميدانية المقارنة بين نموذجين من نماذج القرى بمصر. ويمثل النموذج الأول قرية «بنوفر» التى تتبع مركز كفر الزيات بمحافظة الغربية، حيث تبعد القرية عن مدينة كفر الزيات حوالى خمسة عشر كيلومترا. وتتوافر بعض الخدمات فى القرية. إذ يوجد بها مدرسة ابتدائية وجمعية زراعية، ومسجد، وترتبط القرية بمدينة كفر الزيات بطريق ممهد وبذلك فهى تحصل على خدماتها من المياه النقية والكهرباء. وتتميز هذه القرية بوجود عدد كبير من مصانع الطوب الأحمر، وذلك لتميز تربتها بالطين الذى يستخدم كمادة أساسية فى صناعة الطوب. ولهذا فهناك نسبة غير قليلة من المبانى التى شيدت بالطوب بالإضافة إلى المبانى القروية التقليدية المبنية من الآجر. وقد أجريت الدراسة الميدانية فى عام ١٩٧٥م(*).

اما النموذج الثانى فتمثله قرية «الهوارية» التى تبعد عن مدينة الاسكندرية بحوالى ستين كيلو مترا غربا، وتبعد عن المركز الدولى للتوطين بمريوط بحوالى ثلاثين كيلو مترا. ويوجد بهذه القرية - أيضا - مدرسة ابتدائية، وجمعية زراعية وجمعية استهلاكية ومسجد. ولاتوجد بها كهرباء ولم تتوافر فيها المياه النقية. وإنما يعتمد السكان على مياه الآبار. وترتبط القرية بمدينة

* يشكر المؤلف فريق الباحثين والمعيدين بقسم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة الاسكندرية لما بذلوه من جهد فى جمع البيانات الميدانية وتفريغها وخاصة السيد/ محمود هلال المعيد بالقسم، والسيد/ عبد الحميد الربيعى، والسيد/ حمدى على أحمد الباحثين بوحدة البحوث الاجتماعية. كما يشكر المؤلف السيد /محمد سيد فهمى المدرس المساعد بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية على مراجعة التفريغ والتبويب

الاسكندرية باتوبيس يسهل انتقال السكان الى المدينة. وتتميز هذه القرية ببيوتها المشيدة - فى أغلبها - بالحجر الجيرى والمسلح، كما توجد بيوت أخرى مشيدة بالآجر. وهذا يرجع الى تشجيع الدولة على توطين البدو بهذه القرية حيث منحت الدولة للمواطنين فيها اراضى للزراعة او البناء.

وبهذا يتسم سكان القرية الأولى (بتوفر) بأنهم قرويون يعتمدون على الزراعة أساسا، وإن كان بعضهم قد تحول إلى صناعة الطوب السائدة بالقرية. بينما يتسم سكان القرية الأخرى (الهوارية) بأنهم بدويون قد استقروا فى هذه القرية، وإن كان بعضهم مايزال يعتمد على الرعى.

وسوف نعرض فيما يلى لأهم خصائص جمهور البحث فى كل من القريتين من حيث النوع والسن والديانة والحالة الاجتماعية وعدد الابناء.

١- اتضح من الدراسة ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٧٢,٤٧٪) من الذكور، يلى ذلك معدل الاناث بنسبة (٢٦,٥٣٪) وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٧٢٪) من الذكور، يليها نسبة الاناث (٢٨٪) وهذا يعنى ارتفاع نسبة الذكور عن الأناث فى كلا المجتمعين.

٢- وتوضح النتائج أن أكثر من نصف مجتمع البحث بقرية بتوفر (بنسبة ٥٦,١٢٪) من الشباب الذين تقع اعمارهم فى فئة السن ٢٠ -٣٠ سنة. فى حين يرتفع هذا المعدل العمرى فى قرية الهوارية، اذ أن اكثر من ثلث المجمع (٣٩٪) يقع سنهم فى المرحلة العمرية من ٣٠ - ٤٠ سنة. كما أن نسبة كبار السن (٥٠ سنة فأكثر) فى قرية الهوارية أعلى منها فى القرية الأخرى، اذ تبلغ (١٤٪) من مجتمع البحث بينما تبلغ (٩,١٨٪) فى قرية بتوفر.

وبحساب متوسط السن بالنسبة لمجموع الحالات ككل، يتضح أن

المتوسط يبلغ ٣٥٫٠١ سنة بانحراف معيارى قدره ١١٫٧. ويبلغ متوسط سن جمهور البحث بقرية بنوفر ٣٣٫٦٧ بانحراف معيارى ١١٫٥. بينما بلغ فى قرية الهوارية ٣٦٫٧ سنة بانحراف معيارى ١١٫٨. وبتطبيق اختبار (ت) اتضح أن هناك فرق معنوى دال عند مستوى ٠٥٫ – حيث بلغت قيمة (ت) ١٫٨٣ .. وهذا يعنى أن هناك اختلاف بين نموذجى الدراسة من حيث السن[1].

٣- توضح البيانات ان جميع حالات الدراسة تدين بالاسلام. ولهذا فليس هناك فرق فيما يرتبط بالشريعة والمعاملات المرتبطة بها. ورغم هذا فإن الدراسة الراهنة تحاول ان توضح مدى اختلاف القيم الدينية فى كل من المجتمعين وذلك بتأثير عوامل اخرى غير الديانة ذاتها.

٤- اتضح من الدراسة أن نصف مجتمع البحث (٥٠٪) فى قرية بنوفر متزوجون بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٨٥٪. أى الغالبية العظمى بقرية الهوارية. فمن المعروف أن التقاليد البدوية تشجع على الزواج فى سن مبكرة. كما أن اكثر من ثلث مجتمع البحث (٤٣٫٨٨٪) بقرية بنوفر لم يتزوجوا وان قلت هذه النسبة فى قرية الهوارية (١٤٪) اما نسبة المطلقين فى كلا المجتمعين فهى ضئيلة جدا (١٫٠٢٪) حيث أن كل افراد البحث يدينون بالدين الاسلامى الذى يبغض الطلاق.

٥- يتضح من الدراسة أن حوالى نصف مجتمع البحث (بنسبة ٤٧٫٠٣٪) بقرية بنوفر لديهم ابناء، حيث تزداد نسبة الاناث عن الذكور

---

(١) أحتسب أختبار (ت) للدلالة بالمعادلة التالية :

$$\text{ت} = \frac{\text{م}_1 - \text{م}_2}{\sqrt{\left(\frac{\text{ن}_1 \text{ع}_1^2 + \text{ن}_2 \text{ع}_2^2}{\text{ن}_1 + \text{ن}_2 - 2}\right)\left(\frac{1}{\text{ن}_1} + \frac{1}{\text{ن}_2}\right)}}$$

(٢٧,٢٧ ٪) للاسر التى لديها ابن واحد، بينما تزداد نسبة الذكور عن الأناث (٢٥,٤٥ ٪) فى الأسر التى لديها ابنان، ثم ترتفع ثانية نسبة الأناث عن الذكور (٢٥,٤٥ ٪) فى الأسر التى لديها ثلاثة أبناء ثم تعود وترتفع نسبة الذكور عن الأناث (٢٠ ٪) فى الأسر التى لديها اكثر من ثلاثة أبناء.

اما بالنسبة لقرية الهوارية فقد اتضح أن اكثر من ثلثى مجتمع البحث (٦٩,٧٢ ٪) لديهم ابناء حيث ان التقاليد البدوية تشجع على زيادة النسل، وترتفع نسبة الاناث عن الذكور (١٨,٦ ٪) بالنسبة للأسر التى لديها ابن واحد، وكذلك الأسر التى لديها ابنان (٢٥,٥٨ ٪) بينما ترتفع نبسة الذكور عن الأناث (٢٢,٠٩ ٪) فى الأسر التى لديها ثلاثة ابناء، وكذلك ايضا بالنسبة للأسر التى لديها اكثر من ثلاثة ابناء (٢٤,٤٢ ٪). ومن المعروف ايضا أن الأسر الريفية تفضل الذكور عن الأناث لأن الأبن يستطيع أن يساعد والده فى عمله سواء بالزراعة أو الرعى أو المهن الحرة، بالإضافة إلى انه يستطيع أن يعول الأسرة عندما يعجز الوالد عن العمل. كما أن الأسرة الريفية تهتم اهتماما كبيرا بظاهرة العزوة.

وبحساب متوسط عدد الأبناء بالنسبة للمتزوجين، يتضح ان هذا المتوسط يبلغ ٢,٤٩ ابن ذكر، و٢,٢٢ بنت فى قرية بنوفر. ويصل متوسط الابناء الذكور فى قرية الهوارية الى ٢,٧٥ فى حين يصل متوسط البنات الى ٢,٤٣ وبذلك يمكن الوصول الى أن هناك ارتفاعا ملحوظا فى معدل الأبناء الذكور بالنسبة للقريتين. ومن المعروف أن المجتمع القروى بصفة عامة يفضل انجاب الذكور على الإناث. اذ تقتضى نظم التوريث ان يكون «للذكر مثل حظ الأنثيين»، الأمر الذى يقوى الاتجاه نحو انجاب مزيد من الذكور، لأنهم سيحافظون على ملكية الأسرة بعكس الأنثى التى يمكن أن تنتقل ملكيتها

الى اسرة زوجها[1] . واذا كان هذا هو الاتجاه نحو الإنجاب فان واقع الدراسة الميدانية يتفق مع هذا الإتجاه. إلا أنه بحساب متوسط عدد الأبناء بقرية بنوفر فاننا نجده ٣٫٧٥ ابن (ذكر وانثى) بالنسبة للمتزوجين. بينما يصل هذا المتوسط إلى ٤٫٠٣ بقرية الهوارية. وهذا يوضح أن المجتمع البدوى (او ذوى العقلية البدوية) يحبذ كثرة الابناء عما هو الحال بالنسبة للقرية التقليدية. وتتفق هذه النتيجة مع ماسبق ان توصلنا اليه من ان التقاليد البدوية تفضل زواج الابناء فى سن مبكرة مما ينجم عنه زيادة فترة الخصوبة وفرص الإنجاب.

أولا: الحياة الاقتصادية:

تحاول الدراسة الراهنة توضيح الحياة الاقتصادية فى مجتمعى البحث من خلال مؤشرات معينة مثل دخل الأسرة ومصادره سواء من ابناء أو اقارب أو مقيمين مع الأسرة فى نفس المسكن ويشاركوها حياتها الإقتصادية.

١ - بحساب متوسط الدخل، يتضح أنه يبلغ ٣١,٢٢ جنيه شهريا بالنسبة لقرية بنوفر، ويصل إلى ٣٧,٩ بالهوارية، بينما يبلغ ٣٤,٧٤ فى المجتمعين ككل. وبحساب الفروق المعنوية بين مجتمعى البحث، يتضح أن قيمة ت = ١٢,٢٥ وهو اختلاف جوهرى دال عند مستوى ٠,٠١ - ٠ ومعنى هذا أن مجتمعى البحث يختلفان اختلافاً دالاً فى متوسط الدخل حيث يزداد معدلة فى المجتمع المستحدث عنه فى القرية التقليدية.

٢ - وتعتمد النسبة الغالبة من الأسرة فى كل من المجتمعين على مهنة رب الأسرة كمصدر للدخل، اذ يصل معدلها ٨٤,٦٩٪ من مجموع حالات قرية بنوفر، ويصل إلى ٨٧٪ من مجموع حالات الهوارية.

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، الوضع الإجتماعى للمرأة القروية المصرية: تحليل تاريخى ومعاصر، المجلة الإجتماعية القومية، ١٩٧٥.

وتنوع مصادر الدخل الأخرى بالنسبة للقريتين سواء كانت من ملكية أرض أو عقار أو من مساعدات يقدمها الأبناء أو الأقارب إلا أن الملاحظ زيادة معدل هذه المصادر فى القرية الأولى (بنسبة ١٥,٣١ ٪) عنها فى القرية الثانية (بنسبة ١٣ ٪). وهذا يدل على تنوع مصادر الدخل الإضافية بالنسبة للقرية التقليدية.

٣- أتضح من الدراسة ان اكثر من نصف مجتمع البحث الذين لديهم ابناء ليس لديهم ابناء متزوجون من الذكور (٥٨,١٤ ٪) فى قرية بنوفر. كما أن هذه النسبة ايضا تصل إلى (٥٤,٩٣ ٪) فى قرية الهوارية. بينما ترتفع نسبة المبحوثين الذين لديهم ابناء متزوجون من الذكور فى المجتمع الأول، اذ تصل إلى (٤١,٨٦ ٪) بينما تصل إلى (١٨,٣١ ٪) فى المجتمع الثانى.

وتوضح الدراسة أن حوالى ثلثى عدد الحالات التى لديها إبنا ذكرا متزوجا ويقيم مع الأسرة فى نفس المسكن (٦٦,٦٧ ٪) فى المجتمع الأول، بينما الثلث (الآخر ٣٣,٣٣ ٪) لايقيم فيها الابن المتزوج فى نفس سكن الأسرة. فمن المعروف أن الأسرة الريفية تحبذ اقامة الابن المتزوج فى منزل الأسرة لتتكون الأسرة الممتدة. اما فى المجتمع الثانى فنجد أن نسبة الحالات التى لديها ابن متزوج من الذكور ويقيم مع الأسرة فى نفس المسكن تقل عن سابقتها اذ تصل إلى (٥٣,٨٥ ٪) بينما ترتفع نسبة الحالات التى لايقيم فيها الأبن المتزوج من الذكور فى نفس المسكن عن مثيلتها فى المجتمع الأول حيث تصل إلى (٤٦,١٥ ٪).

وتبين النسبة الغالبة من الحالات (٨٣,٣٤ ٪) التى لديها ابن متزوج من الذكور ويقيم معها فى نفس المسكن أنه لايساعد الأسرة فى المصروف وذلك فى المجتمع الأول. بينما نسبة ضئيلة من عدد الحالات (١٦,٦٦ ٪) التى لديها ابن متزوج من الذكور، ويقيم معها فى نفس المسكن يقوم بمساعدة

الأسرة فى مصروف المنزل. وهذا يرجع الى أن الأب هو المسئول عن إعالة ابنائه حتى بعد ان يتزوجوا طالما هو قادر على الكسب. وهذه النسبة تختلف قليلا فى المجتمع الثانى إذ أن حوالى ثلث الحالات التى لديها ابن متزوج من الذكور ويقيم معها فى نفس المسكن يساعد فى مصروف المنزل (٢٨,٥٧٪) بينما تصل النسبة إلى (٧١,٤٣٪) من الحالات التى لديها ابن متزوج من الذكور ويقيم معها فى نفس المسكن ولايساعد فى مصروف المنزل.

وتوضح البيانات أن النسبة الغالبة من عدد الحالات (٨٣,٣٤٪) بالمجتمع الأول التى لديها ابن متزوج ويقيم معهم فى نفس المسكن ويساعدهم فى مصروف المنزل، لم ترغب فى توضيح قيمة المساعدة التى يساهم بها الابن، بينما اوضحت نسبة ضئيلة (١٦,٦٦٪) من عدد الحالات بان قيمة المساعدة تتراوح بين ١٠ الى اقل من ٢٠ جنيه وكانت نفس الصورة فى المجتمع الثانى اذ ان النسبة الغالبة من عدد الحالات (٧١,٤٣٪) التى لديها ابن متزوج ويقيم معهم فى نفس المسكن ويساعد فى مصروف المنزل لم ترغب فى توضيح قيمة المساعدة التى يساهم بها الابن، بينما اوضحت نسبة (٢٨,٥٧٪) من عدد الحالات بأن قيمة المساعدة تبدأ من ٢٥ جنيها فاكثر.

والملاحظ على هذه البيانات ان هناك احتمال لإقامة الابن المتزوج مع الأسرة وان كان هذا يتزايد فى القرية التقليدية عنه فى القرية البدوية، وذلك على العكس مما سوف يتضح فى البند التالى الخاص بالأبنة المتزوجة التى تنتقل الى بيت زوجها ولاتقيم مع اسرتها فى غالب الأحوال. وهذا يرتبط بالقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع القروى عموما على العكس من المجتمع الحضرى الذى يستقل فيه الابن بزوجه فى مسكن خاص ليكون الأسرة النواة الجديدة. فالعائلة الممتدة من سمات وخصائص المجتمع القروى، ولهذا يتحرج الأب من ذكر مقدار مساعدة الابن للاسرة، لأن التقاليد والقيم السائدة فى هذه المجتمعات ترى أن مساعدة الابن واجب عليه بغض النظر عن قيمة المساعدة.

٤- اتضح من الدراسة أن حوالى ثلثى مجتمع البحث (٦٦٫٦٧ ٪) الذين لديهم ابناء ليس لديهم بنات متزوجات فى المجتمع الأول، ولا تختلف عنها كثيرا فى المجتمع الثانى، اذ تصل الى ٦٢٫٣ ٪ .كما أن ثلث عدد الحالات (٣٣٫٣٣ ٪) فى المجتمع الأول والتى لديها ابناء لديهم بنات متزوجات، وتنخفض هذه النسبة فى المجتمع الثانى الى ١٨٫٣ ٪ من عدد الحالات التى لديها ابناء من بينهم بنات متزوجات.

ولاتقيم الابنة المتزوجة مع اسرتها فى نفس المسكن، حيث تنتقل إلى مسكن زوجها مع عائلته هو او بمسكن مستقل، هذا ما ايدته بيانات الدراسة فى مجتمعى البحث، وهذا يؤكد - ايضا - ماسبق ان اشرنا اليه فى الفقرة السابقة.

وتقرر قرابة نصف عدد الحالات بالمجتمع الأول (٤٦٫٦٧ ٪) التى لديها بنت متزوجة انها لاتساعد الأسرة فى المصروف، وان النصف الآخر (٥٣٫٣٣ ٪) من عدد الحالات لم توضح الاجابة. وقد يرجع هذا الى أنه من العيب ان يوضح الأب أنه يحصل على مساعدة من ابنته المتزوجة، فالعكس هو الصحيح لأنه المسئول عن بناته حتى بعد زواجهن. أما بالنسبة للمجتمع الثانى فإن حوالى ثلثى عدد الحالات التى لديها بنت متزوجة لا تساعد الأسرة فى المصروف وأن الثلث الآخر (٣٦,٢٦ ٪) من عدد الحالات لم يوضح الاجابة. وتعكس هذه البيانات طبيعة القيم الاجتماعية السائدة فى مجتمع القرية، حيث أن الابن الذكر هو المسئول عن مساعدة أسرته، بينما يختلف الأمر بالنسبة للإبنة التى تكون مساعدتها لأسرتها عملية اختيارية من ناحية، ومرتبطة بموافقة زوجها من ناحية أخرى.

٥- اتضح من الدراسة أن حوالى ثلاثة أرباع جهور البحث فى المجتمع الأول (٧٤,٤٩ ٪) ليس لديهم أشخاص آخرون يقيمون معهم فى نفس السكن، أما الربع الآخر (٢٥,٥١ ٪) فيقيم مع الأسرة أشخاص آخرون

فى نفس السكن. أما بالنسبة للمجتمع الثانى فإن ٧٠٪ من مجتمع البحث ليس لديهم أشخاص آخرون يقيمون معهم فى نفس الوقت، أما النسبة الباقية (٣٠٪) فيقيم معهم أشخاص آخرون فى تفس المسكن.

كما أنَ النسبة الغالبة فى المجتمع الأول (٣٦٪) من عدد الحالات التى يقيم معها أشخاص آخرون فى نفس المسكن، يقيم معها فرد واحد، ويليها نسبة (٢٠٪) يقيم معها فردان، يليها نسبة (١٦٪) يقيم معها أربعة أفراد أو خمسة أفراد فأكثر. أما بالنسبة للمجتمع الثانى فإن النسبة الغالبة (٤٣,٣٥٪) من عدد الحالات التى يقيم معها أشخاص آخرون فى نفس المسكن، يقيم معها خمسة أفراد فأكثر ،يليها نسبة (٢٣,٣٣٪) يقيم معها فرد واحد أو فردان.

وعلى هذا فإن متوسط عدد غير الأبناء الذين يقيمون مع الأسرة فى المجتمع الثانى يتزايد (بمعدل ٠,٩٨ فرد) عنه بالنسبة للقرية التقليدية (بمعدل ٠,٦٥فرد). وهذا يعكس سيطرة العائلة الممتدة وسيادتها على المجتمع الثانى إذا ما قيست بالنسبة للقرية التقليدية. بمعنى أن مجتمع البادية أكثر ارتباطاً من حيث القرابة وما يتعلق بها من التزامات كإقامة غير الأبناء مع الأسرة مثلا.

وتوضح البيانات أن العم هو الذى حصل على أعلى نسبة (٤٤٪ فى المجتمع الأول و ٣٠٪ فى المجتمع الثانى) حسب صلة القرابة بالنسبة للأشخاص الآخرين الذين يقيمون مع الأسرة فى نفس المسكن، ويلى ذلك أيضا الأفراد الغرباء فى كلا المجتمعين (حيث بلغ ٣٢٪ فى المجتمع الأول، ٢٦,٦٧٪ فى المجتمع الثانى)، ويلى ذلك أيضا الجد أو الجدة فى كلا المجتمعين (١٦٪ فى المجتمع الأول ، ٢٠٪ فى المجتمع الثانى) ثم يلى ذلك الأحفاد ثم الخال أيضا فى كلا المجتمعين.

كما يتضح أن أكثر من نصف الحالات (٥٢ ٪) التى يقيم معها أشخاص آخرون فى المجتمع الأول يساهمون فى مصروف المنزل. وأن حوالى النصف الآخر من الحالات (٤٨ ٪) التى يقيم معها أشخاص آخرون لا يساهمون فى مصروف المنزل. أما بالنسبة للمجتمع الثانى فإن النسبة تزداد قليلاً عن المجتمع الأول (٥٦,٦٥ ٪) حيث لا يساهم الأشخاص الأخرون الذين يقيمون مع الأسرة فى مصروف المنزل، بينما تصل نسبة الذين يساهمون فى المصروف الى ٤٣,٢٥ ٪.

إما عن قيمة المساعدة التى يساهم بها الأشخاص الاخرون الذين يقيمون مع الأسرة فى ميزانية المنزل، فإن ٢٣,٠٧ ٪ منهم يقدمون ما يتراوح بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ جنيه، وبنفس النسبة ٤٠ جنيه فأكثر. كما أن نفس النسبة لم توضح قيمة المساعدة، يلي ذلك نسبة (١٥,٣٩ ٪) تتروواح قيمة المساعدة بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ جنيه، وبنفس النسبة بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ جنيه. هذا بالنسبة للمجتمع الأول، أما بالنسبة للمجتمع الثانى فإن النسبة الغالبه (٤٦,١٥ ٪) من عدد الحالات التى يقيم معها أشخاص آخرون تترواح قيمة المساعدة بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ جنيه يليها نسبة (٣٨,٤٦ ٪) من عدد الحالات تترواح قيمة المساعدة بين ١٥ إلى ٢٠ جنيه يليها نسبة (٣٨,٤٦ ٪) من عدد الحالات تترواح قيمة المساعدة بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ جنيه. أما المساعدة التى تبدأ من ٤٠ فأكثر فقد بلغت نسبتها (١٥,٣٩ ٪).

٦- اتضح من الدراسة أن أغلب حالات البحث فى المجتمع الأول (٩٨,٩٨ ٪) تملك المسكن الذى تقيم فيه، وكذلك أيضا فإن النسبة الغالية (٩٦ ٪) فى المجتمع الثانى تملك المسكن الذى تقيم فيه. بينما تصل نسبة المسكن المؤجر إلى (١,٠٢ ٪) فى المجتمع الأول، (٤ ٪) فى المجتمع الثانى، ولقد آثرنا توضيح ملكية المسكن فى هذا الموضع لارتباطه

بالبناء الاقتصادى للمجتمع، على أن نوعية المسكن وتحسينه سوف تكون فى موضع آخر خاص بعمليات التنمية. ويتضح من البيانات السابقة أن المسكن لا يعتبر مؤشراً إقتصادياً من حيث ملكيته فى المجتمع القروى. ذلك لأن القرويين يتشابهون من حيث امتلاك المسكن، والاختلاف بين كل قروى وآخر فى ملكيته للأرض الزراعية، ومادام البحث لا يركز على توضيح البناء الطبقى فليس هناك ما يدعو إلى البحث عن أوجه الملكية الأخرى، وإن كنا قد أوضحنا ذلك - عرضا - عند الحديث عن تنوع مصادر الدخل. وتتفق النتائج هنا مع ما انتهى إليه ردفيلد من دراساته الميدانية على المجتمعات المحلية الريفية من حقيقة أساسية مؤداها أن البناء الاجتماعى هو المحور الأساسى لاختبار كل مظاهر حياة المجتمع المحلى. ولذلك فإن كثيراً من المظاهر الاقتصادية (والممارسات السحرية والدينية)) هى تعبيرات عن البناء الاجتماعى، بل إن جزءاً هاماً من الاتجاه السلوكى الاخلاقى يحكمه مفهوم الصواب المرتبط أساساً بالمطالب والالتزامات الاجتماعية نحو الأقارب وغيرهم من الناس، والمرتبط كذلك بفكرة الأدوار الاجتماعية التى تصنع البناء الاجتماعى ذاته [(١)].

ثانيا: التعليم والمهنة :

عند تناول التعليم والمهنة، فهناك اتجاهين فى جمع البيانات: يتمثل الاتجاه الأول فى جمع بيانات تقريرية عن الواقع ذاته، ويوضح الاتجاه الثانى توقعات أو آمال أو تطلعات أو اتجاهات أعضاء المجتمع المحلى نحو التعليم والمهنة، تلك الاتجاهات التى تتضح من خلال تطلعاتهم إلى تعليم ابنائهم والمهنة التى يزاولونها أو يرغبون فى أن يزاولها الأبناء. وسوف نعرض فيما يلى حقائق

---

(١) فاروق محمد العادلى. «الاتجاهات المعاصرة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية : بحث تحليل نقدى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد العاشر، العدد الثانى، مايو ١٩٧٣، ص ٢٣٥.

تقريرية توضح مستوى تعليم رب الأسرة والأبناء، وكذلك مهنة رب الأسرة وأبنائه الذين يعملون.

١- اتضح من الدراسة أن أكثر من ثلث عدد الحالات (٣٩,٨ ٪) فى المجتمع الأول أميين، يلى ذلك الذين أتموا المرحلة الثانوية (٢٣,٤٧ ٪) كما يلى ذلك من يعرفون القراءة والكتابة (بنسبة ١٥,٣١ ٪). إلا أن نسبة من أتم التعليم الجامعى فهى ضيئلة إذ تصل إلى (٤,٠٨ ٪). وفى المجتمع الثانى ترتفع بصورة كبيرة نسبة عدد الأميين (٧٢ ٪) إذ تصل إلى أكثر من ثلثى مجتمع البحث، يلى ذلك الذين يعرفون القراءة والكتابة (٩ ٪) ونسبة من أتم التعليم الجامعى فهى أقل من مثيلتها فى المجتمع الأول (٢ ٪)

وبتحليل هذه البيانات نجد أن معدل الأميين فى القرية البدوية يقترب من ضعف المعدل بالقرية التقليدية، وهذا يعكس مدى حداثة هذا المجتمع من حيث الاهتمام بالتعليم . كما يعكس هذا عدم الاحتكاك الثقافى بالمدينة إذ يبعد المجتمع الثانى عن مدينة الاسكندرية بمسافة أكثر من ثلاثة أضعاف بعد المجتمع الأول عن مدينة كفر الزيات. وتتأكد هذه الفكرة من خلال الدراسات الريفية التى تنظر إلى ثقافة القرية على أنها متميزة عن ثقافة المدينة، فى الوقت الذى لابد وأن تتأثر بها. فالاحتكاك الحضارى، وقرب القرية من المدينة، إنما يعملان على تغيير الاتجاهات والقيم المرتبطة بالتعليم فى القرية. ويتأكد هذا - أيضا - اذا تعمقنا معدلات الذين يلمون بالقراءاة والكتابة، حيث تتزايد بالقرية التقليدية عنها بالقرية المستحدثة. وطبيعيا أن تتناقص معدلات الذين أتموا التعليم الجامعى بالمجتمع الثانى عنها بالمجتمع الأول، على الرغم من قرب المراكز الجامعية منها. وقد يرجع هذا إلى طبيعة المجتمع البدوى وتقاليده المتعلقة بعدم الاستقرار فى مكان بعينه، وبالتالى عدم الاهتمام بالتعليم الذى يجعل الأسرة البدوية أكثر استقراراً أو أن تنتقل الى المدينة.

وكثيراً ما يحدث أن تتحرك الأسرة الريفية غير المرتبطة بالأرض، إلى المدينة لتعليم أبنائها، أو أن يتخلى الفلاح عن قيمة الأرض وهى من المكونات الاقتصادية له ولاسرته فى مقابل تعليم إبنه.

٢- وتوضح البيانات أن نسبة كبيرة من الأبناء لا يتعلمون فى المجتمع الأول (٤٤ ٪) ونفس النسبة من الابناء يتعلمون فى مراحل التعليم المختلفة، والسبب فى ارتفاع نسبة الأبناء الذين لايتعلمون قد يرجع الى حاجة الوالد لمساعدة ابنائه سواء فى الزراعة أو الرعى أو التجارة. كما أن عدم تشجيع الابناء على ذلك او متابعتهم فى تعليهم يؤدى الى فشلهم فى التعليم. بالإضافة إلى أن التقاليد الريفية لاتشجع على خروج البنات أو تعليمهن. كما أن نسبة ١٢ ٪ لم توضح وجود ابناء لديهم فى مراحل التعليم من عدمه. اما فى المجتمع الثانى فان النسبة تقترب من النصف (٤٧٫٢٢ ٪) لعدد الحالات التى لديها أبناء لايتعلمون، بينما تقل عنها نسبة الأبناء الذين يتعلمون فى مراحل التعليم المختلفة (٤١٫٦٧ ٪). من هنا كانت الأمية ظاهرة منتشرة فى الريف للأسباب السابقة اكثر منها فى الحضر. كما أن نبسة ١١٫١١ ٪ لم توضح وجود ابناء لديهم فى مراحل التعليم من عدمه.

اما فيما يتعلق بنوعية التعليم فان النسبة الغالبة فى المجتمع الأول (٢٧٫٢٧ ٪) تمثل من لديهم ابناء يتعلمون فى مرحلة التعليم الابتدائى فقط، يليها نسبة من لديهم ابناء يتعلمون فى مرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى (٢٢٫٧٢ ٪). يلى ذلك نسبة من لديهم ابناء يتعلمون فى مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى (١٣٫٦٣ ٪). يلى ذلك نسبة من لديهم ابناء فى مرحلة التعليم الاعدادى فقط (٩٫٠٩ ٪) ونفس النسبة لمن لديهم ابناء فى مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى. وكانت اقل نسبة من لديهم ابناء فى مرحلة التعليم الثانوى فقط او التعليم الاعدادى والثانوى او

التعليم الثانوى والجامعى او التعليم الاعدادى والثانوى والجامعى (٥٥ر٤ ٪).

اما بالنسبة للمجتمع الثانى فان النسبة الغالبة (٦٠ ٪) ممن لديهم ابناء يتعلمون في مرحلة التعليم الابتدائى فقط. يليها نسبة من لديهم ابناء يتعلمون فى مرحلتى التعليم الابتدائى والأعدادى (٢٠ ٪)، ثم من لديهم أبناء فى مراحل التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى (١٠ ٪) يلى ذلك من لديهم ابناء فى مراحل التعليم الاعدادى والثانوى (٦٧ر٦ ٪) واقل نسبة كانت لمن لديهم ابناء فى مرحلة التعليم الثانوى فقط (٣٣ر٣ ٪). ومن الواضح فى كلا المجتمعين انه لا توجد اسر لديها ابناء فى مرحلة التعليم الجامعى فقط.

وهكذا يتضح ان قرابة نصف الأبناء- مع زيادة المعدل فى القرية البدوية عنها فى القرى التقليدية - لم يواصلوا مراحل التعليم. ويرجع هذا الى طبيعة المجتمع القروى بصفة عامة، اذ أن انجاب الأبناء - وخاصة الذكور - ليس بقصد رفع المكانة الاجتماعية للأسرة، انما بقصد رفع المستوى الاقتصادى فقط وذلك عن طريق اشراكهم فى العمل الزراعى مع ذويهم. ولذلك فان القيم الاجتماعية المرتبطة بالتعليم تجعل من الأجيال اللاحقة اجيالا محافظة تتمسك بالتقاليد المتوارثة. ويرى البعض ان التعليم بمثابة الأداة الأساسية التى يؤثر بها المجتمع فى نسق القيم، اذ تتطلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية تغيير بعض القيم والاتجاهات الاجتماعية الأساسية، ويعتمد هذا على الدور الذى يؤديه النسق التعليمى. وعلى هذا تلعب «المدرسة» دورا له أهميته فى عملية التنمية عن طريق ماتقوم به من تغيير فى نسق القيم وفى الاتجاهات الاجتماعية.

٣- اتضح من الدراسة أن النسبة الغالبة لمهنة الزواج فى المجتمع الأول (٥١ر٢٥ ٪) يعملون بالزراعة، يليها نسبة الذين مازالوا طلابا (٤١ر٢٠ ٪) يلى ذلك نسبة من يعملون بالصناعة (٢٩ر١٤ ٪) ثم نسبة عمال الخدمات (٢٧ر١٣ ٪) ثم تقل بعد ذلك نسبة من يعمل موظفا

حكوميا (١٨و٩ ٪) ثم يلى ذلك نسبة من يعملون بالأعمال الحرة (١ر٥ ٪)، ويشترك الحرفيون والمجندون فى نسبة واحدة (١٤ر٠٨ ٪) يلى ذلك من يعلمون بالأعمال الفنية والادارية (٣ر٠٦ ٪) واخيرا الذى يعمل بائعا متجولا (١ر٠٢ ٪). اما فى المجتمع الثانى فان النسبة الغالبة يعملون بالزراعة (٣٩ ٪) يلى ذلك من يعملون بالرعى (٢٠ ٪) ثم يلى ذلك نسبة من يعملون بالأعمال الحرة (١٩ ٪) ثم نسبة عمال الحدمات (١٠ ٪) وتقل بعد ذلك نسبة الطلاب (٥ ٪) ويلى ذلك الحرفيون (٤ ٪) ثم تتضاءل نسبة من يعمل موظفا حكوميا (٢ ٪) وأخيرا العمال الصناعيين (١ ٪). وتتفق هذه النتائج مع ماسبق ان اشرنا اليه من أن القرويين بالمجتمع الأول قد اتجهوا نحو فئات مهنية اخرى غير الزراعة نظرا لطبيعة الصناعة السائدة فى قريتهم وهى صناعة الطوب. حيث أن معدل عمال الزراعة فى القرية الأولى اقل من نصف نظرائهم بالقرية الثانية اذا ما اضفنا الى فئة عمال الزراعة اولئك الذين يعملون بالرعى. كما تؤكد البيانات ماسبق ان اشرنا اليه عند الحديث عن تعليم الأبناء. حيث يتزايد معدل الحالات التى ماتزال فى مرحلة التعليم المختلفة بالقرية الأولى عنه بالقرية الثانية.

٤– اوضحت الدراسة أن نسبة كبيرة من عدد الحالات ممن لديهم ابناء فى كلا المجتمعين لايعملون فى مهنة معينة (٦٨ ٪ فى المجتمع الأول، ٢٨ر١٩ ٪ فى المجتمع الثانى)، اما نسبة من يعملون من الأبناء فهى ترتفع كثيرا فى المجتمع الأول (٢٨ ٪) عنها فى المجتمع الثانى (١٧ر٨١ ٪). هذا بالاضافة إلى نسبة (٤ ٪) بالمجتمع الأول لم توضح وجود ابناء لديها يعملون فى مهنة ما من عدمه.

اما فيما يتعلق بنوعية المهنة فان اكثر من ثلث مجتمع البحث فى كلا المجتمعين ممن لديهم ابناء يعملون فى مهنة معينة يمارسون العمل بالزراعة

(٣٥,٧١ ٪ فى المجتمع الأول، ٣٨,٤٦ ٪ فى المجتمع الثانى) يلى ذلك نسبة من يعملون موظفين فى المجتمع الأول (٢٨,٥٧ ٪) ويلى ذلك نسبة من يعملون بالصناعة (٢١,٤٣ ٪). ويشترك فى نسبة واحدة من يعملون اعمالا حرة أو من لديهم ابناء يعمل بعضهم فى الزراعة وبعضهم موظفين (٧,١٤ ٪). أما بالنسبة للمجتمع الثانى فان اكثر من نصف من لديهم ابناء يعملون فى مهنة معينة يمارسون رعى الأغنام (٥٣,٨٥ ٪) اما اقل نسبة فهم الذين يعملون موظفين (٧,٦٩ ٪).

وعلى هذا، فان طبيعة المجتمع المحلى تحدد نوعية المهنة التى يعمل بها الأبناء وخاصة أن البيانات اكدت أن نسبة عالية منهم لايتعلمون. ويتضح ان الأبناء يعملون مع ذويهم سواء فى الزراعة او الصناعة بالمجتمع الأول، أو فى الرعى والزراعة بالمجتمع الثانى. ومعنى هذا ان القيم الاجتماعية المرتبطة بالمهنة تجعل الكثير من الأبناء يعملون بنفس المهن التى يزاولها الآباء. وبالتالى تجعل الأجيال اللاحقة محافظة، مثلما كان الحال بالقيم المرتبطة بالتعليم.

ثالثا: القيم واتجاهات السلوك:

نحاول فيما يلى عرض بعض الاتجاهات الاجتماعية نحو موضوعات وقضايا معينة قد تلقى الضوء على القيم الاجتماعية المؤثرة فى السلوك لدى أعضاء كل من مجتمعى البحث، حتى يتبين لنا كيفية تفكير القروى وانعكاس ذلك على اتجاهاته وتأثره بما يؤمن به من قيم. وبهذا نعرض لاتجاهات جمهور البحث نحو التعليم والمحافظة على التقاليد، والأخذ بالثأر كظاهرة قديمة، واتجاهاتهم نحو التمسك بتعاليم الدين، ونحو الزيادة السكانية، والتقدم الحضارى.

١- الإتجاه نحو التعليم:

أ- اتضح من الدراسة ان ثلثى (٦٦,٦٧ ٪) عدد الأميين فى المجتمع الأول

لايرغبون فى التعليم، ويبقى الثلث الأخر (٣٣,٣٣٪) هو الذى يرغب فى التعليم. بينما نجد أن هذه النسبة ترتفع كثيرا فى المجتمع الثانى، اذ ان ثلاثة آرباع (٧٥٪) عدد الأميين بهذا المجتمع لايرغبون فى التعليم ويبقى الربع الأخير منهم (٢٥٪) فقط هو الذى يرغب فى التعليم. وهذا إن دل على شىء فانما يدل على عدم اهتمامهم بالتعليم او بالفائدة التى تعود عليهم منه، حيث انه النسبة الغالبة من مجتمع البحث تعمل بالزراعة او بالرعى.

كما يتضح من الدراسة ان نسبة عدد الأميين بالمجتمع الأول الذين يرغبون فى التعليم حيث يعطيهم مركزا اجتماعيا مرموقا (٥٢,٦٣٪) بينما يريد البعض الآخر التعليم لكى يجعل منه انسانا قادرا على الحصول على المال (٣٦,٨٤٪) ونسبة ضئيلة هى التى تريد التعليم من اجل تنمية قدراتها على الابتكار (١٠,٥٣٪).

اما فى المجتمع الثانى فان الأميين الذين يرغبون فى التعليم ترجع النسبة الغالبة منهم الى ان التعليم يعطى الفرد مركزا اجتماعيا مرموقا (٤٥,٨٣٪) ويرى بعضهم ان التعليم يساعد الأنسان فى الحصول على المال (٢٩,١٧٪) اما ربع الأميين (٢٥٪) فانهم يرغبون فى التعليم لأنه ينمى القدرة على الابتكار.

وعلى هذا، فان الرغبة فى التعليم تتفق مع الاتجاه التقريرى الواقعى المتمثل فى زيادة عدد الأميين بالمجتمعين موضوع الدراسة، وإن كانت زيادة معدل الأميين الذين لايرغبون فى التعليم فى المجتمع الثانى واضحة. ومع ذلك فان الذين يرغبون فى التعليم يرون ذلك من اجل مكانة اجتماعية افضل او تحسينا للمستوى الاقتصادى.

ب- إلا أن الاتجاهات هذه تتغير فيما يتعلق برغبة الآباء فى تعليم ابنائهم حيث اتضح من الدراسة ان جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن لديهم ابناء

ذكور تفضل النسبة الغالبة منهم (٩٢,٨٦٪) تعليم ابنائهم الذكور. بينما نسبة ضئيلة (٧,١٤٪) هى التى لاترغب فى تعليم ابنائها من الذكور. اما جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن لديهم ابناء من الذكور فان النسبة الغالبة منهم ايضا (٧٣,٨١٪) وان قلت عن نسبة المجتمع الأول، هم الذين يفضلون تعليم ابنائهم الذكور، بينما اكثر من الربع (٢٦,١٩٪) لايرغبون فى تعليم ابنائهم الذكور.

كما اتضح من الدراسة أن جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن لديهم بنات تفضل النسبة الغالبة منهم (٨٢,١٤٪) تعليمهن بينما تقل عنها نسبة من لديهم ابناء من الأناث ولايرغبون فى تعليمهن (١٧,٨٦٪). وهذه فئة متمسكة بشدة بالتقاليد الريفية الموروثة والتى تمنع من خروج البنت أو تعليمها. أما جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن لديهم ابناء من الاناث فان اكثر من نصفهم (٥٩,٥٢٪) لايرغبون فى تعليم بناتهم على العكس تماما من المجتمع الأول. وهذا قد يرجع الى ثقافة كل مجتمع ونوع العادات والتقاليد الموجودة، بينما النسبة الأقل ممن لديهم ابناء من الاناث (٤٠,٤٨٪) يرغبون فى تعليم بناتهم.

وبذلك نجد رغبة من الآباء فى تعليم ابنائهم، وان كانت معدلات الرغبة نحو تعليم الذكر اكبر منها بالنسبة للبنت من ناحية، وارتفاع معدلات الرغبة فى تعليم الأبناء – عموما – فى القرية التقليدية عنه بالنسبة للقرية المستحدثة. وذلك على الرغم من حرص الحكومة بمصر على تطبيق القانون الذى يقضى بالزام الاطفال فى سن ٦، ٧ سنوات بدخول المدارس الابتدائية.

٢- المحافظة على التقاليد:

يعرف المجتمع الريفى بسيادة الروابط الأسرية، حيث تصبح العادات والآداب الشعبية والأعراف بمثابة الميكانزمات الأساسية لضبط السلوك. ولذلك

لايحتاج المجتمع الريفى الى تشريع. لأن الضوابط غير الرسمية تجعل جميع الأعضاء متماسكين متجانسين خاضعين لها، بحيث تصبح النظم متعارف عليها وغير مكتوبة، وتوصف الثقافة بأنها مقدسة.

وتوضح البيانات أن النسبة الغالبة فى كلا المجتمعين (٧٣٫٤٧٪ فى المجتمع الأول، ٧١ ٪ فى المجتمع الثانى) يرون أن الجيل الجديد من ابنائهم يحافظون ويتمسكون بتقاليد اجدادهم. وهذا دليل على قوة العلاقات الأسرية وهى ما تتميز به الحياة الريفية دون تجديد فيما ورثوه عن ابائهم واجدادهم من عادات وتقاليد. بينما نسبة ٢٦٫٥٣ ٪ فى المجتمع الأول ترى أن الجيل الجديد من الأبناء لايحافظ على تقاليد اجدادهم وتصل هذه النسبة الى ٢٩ ٪ فى المجتمع الثانى، فالقرية طالما هى مغلقة على نفسها لن يدخلها التجديد وانما يأتى من الخارج والاتصال بمظاهر الحياة الحضرية.

كما يتضح ان نصف جمهور البحث فى المجتمع الأول (٥٠ ٪) يقتنعون برأى ابنائهم اذا كان صوابا فى حالة الاختلاف معه. اما النصف الآخر (٥٠ ٪) فلايقتنع برأى ابنه حينما يختلف معه، فالتقاليد الريفية تعتبر أن الرجال من كبار السن اصحاب الرأى الصواب وليس من السهل ان يتنازلوا عن آرائهم ويقتنعون برأى ابنائهم حينما يختلفون فيه، اما فى المجتمع الثانى فان اكثر من نصف جمهور البحث (٥٦ ٪) لايقتنعون برأى ابنائهم فى حالة الاختلاف معهم والنسبة الأقل (٤٤ ٪) هى التى يمكن ان تقتنع برأي الأبن فى حالة الاختلاف معه.

فالتنشئة الاجتماعية فى المجتمع القروى تنمى فى ابنائه المحافظة على التقاليد، رغم أنها تشجع الابناء ايضا على الاستقلال برأيهم والاعتماد على انفسهم. ويتضح هذا من خلال الزيادة الكبيرة لمن يرون ان ابنائهم يحافظون على قيم الآباء، وإن كان هذا يختلف فى المجتمعين موضوع الدراسة، اذ تتزايد معدلات من يرون ان من حق الأبناء التعبير عن آرائهم واتخاذ مواقف

قد تتعارض مع آراء آبائهم، وذلك فى المجتمع الثانى عنه فى القرية التقليدية، ويرجع هذا الى طبيعة الحياة البدوية والتى مازالت قيمتها تؤثر على الناس رغم استيطانهم واستقرارهم واخذهم بأساليب الحياة الحضرية الى حد ما.

٣- ولتأكيد ماسبق أن اوضحناه فى الفقرة السابقة من أن القرويين بدأوا يأخذون بالتجديدات - رغم محافظتهم على تقاليدهم الراسخة - نحاول البحث عن إحدى الظاهرات التى كانت تسيطر على المجتمعات التقليدية، وهى الأخذ بالثأر دون الالتجاء الى القضاء. فلقد اتضح أن المجتمع القروى التقليدى أخذ فى التحول نهائيا عن هذه الظاهرة، وبدأ القانون المكتوب يحل محل التقاليد والعادات فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية، ولذلك يجب أن نميز بين نوعين من القيم، تلك التى ترتبط بعمليات يمكن التسامح فيها قانونا، وتلك التى ترتبط بالقانون تشريعا وعقوبة، إلا أن المجتمع القروى - رغم ذلك - لم يتحول كلية الى القانون فيما يرتبط بظاهرة الثأر، ويتضح ذلك فى القرية الثانية، حيث أن ثلث مجتمع البحث يؤكد على ضرورة الأخذ بالثأر عن طريق اصحاب الحق أنفسهم دون الالتجاء الى القضاء. ولذلك فالتقاليد والقيم القديمة يمكن أن تكون كامنة فى المجتمع الريفى، وان كان القرويون لايفحصون عنها.

٤- الاتجاهات الدينية:

أ- توضح البيانات ان النسبة الغالبة فى كلا المجتمعين (٩٧,٩٦٪) فى المجتمع الأول، ٨٨٪ فى المجتمع الثانى) ترى أن اهل المنطقة يحافظون على الصلاة، وأن النسبة الضئيلة (٢,٠٤ فى المجتمع الأول، ١٢٪ فى المجتمع الثانى) هى التى ترى أن أهل المنطقة لايحافظون على الصلاة، فمن المعروف ان كلا المجتمعين يدين كل افراده بالدين الإسلامى كما أن الدين له منزلة كبيرة لدى الريفيين، كما أن كل ظواهر الطبيعة لديهم ترجع الى عوامل دينية، لهذا فان رجال الدين بالقرية يحتلون مكانة مرموقة.

كما توضح الدراسة أن جمهور البحث فى المجتمع الأول تواظب النسبة الغالبة منهم (٨٠ر٦٢ ٪) على تأدية الصلاة وأن بعضهم يواظب عليها أحيانا (١٢ر٢٤ ٪) والنسبة الضئيلة (٧,١٤ ٪) هم الذين لايواظبون على تأدية الصلاة. أما بالنسبة لجمهور البحث فى المجتمع الثانى فان النسبة الغالبة تواظب على تأدية الصلاة (٦٠ ٪) وان كانت اقل من المجتمع الأول، وان بعضهم يواظب على تأديتها احيانا (٢٤ ٪) ويليها نسبة الذين لايواظبون على تأدية الصلاة (١٦ ٪).

وعلى الرغم من زيادة معدل من قالوا بأنهم يؤدون الصلاة، الا أن الملاحظ على هذه البيانات ان بعض السكان لايؤدون الصلاة رغم انهم يرون بقية أعضاء المجتمع يفعلون ذلك. وهذا يعنى تدهور الشعور الدينى عند بعض القرويين، وإن كان هذا ملحوظا فى القرية الثانية أكثر مما هو قائم بالنسبة للقرية التقليدية. وسوف يتأكد هذا – ايضا – عند سؤال كلا المجتمعين عن مدى احساسهم بتأثير الدين على الحياة الاجتماعية والاقتصادية. حيث يعتمد ابناء القرية التقليدية على الدين فى حياتهم أكثر من اعتماد اهل البادية الذين انتقلوا الى قرية مستقرة.

ب– والمعروف ان القريتين تضمان سكان مسلمين، وبهذا فان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى التشريعى فيما يرتبط بتكوين الأسرة وبنائها ووظائفها وحقوق الوالدين والزوجة والزوج والأقارب. والدين الاسلامى يدعو الى تماسك الأسرة ويحدد الحقوق والواجبات لكل من الزوج والزوجة والاولاد، ولذلك حاولت الدراسة الراهنة توضيح الاتجاهات الدينية لدى جمهور البحث من خلال مدى احساسهم بتأثير الدين والأخذ بالتعاليم الدينية على الأسرة ومظاهر هذا التأثير. ولقد اتضح من الدراسة أن نسبة غالبة من جمهور المجتمع الأول (٩٣ر٨٨ ٪) ترى تأثير الدين على بناء الأسرة، يلى ذلك من لايعرفون مدى تأثيره، وأخيرا تأتى نسبة ضئيلة جداً (٢ر٠٤ ٪) ترى

أن الدين لايؤثر على بناء الأسرة. وتكاد تتفق هذه النتائج التى اسفرت عنها دراسة النموذج الأول، مع النتائج التى انتهت اليها دراسة النموذج الثانى، وان كانت المعدلات تنخفض فى الفئة الأولى وتتزايد فى الفئتين الاخرتين. فغالبية اعضاء النموذج الثانى، (بنسبة ٦٤ ٪) ترى تأثير الدين على الأسرة. وهذه نسبة اقل بكثير مما لاحظناه فى القرية الأولى، يلى ذلك من لايعرفون مدى التأثير (بنسبة ٢٤ ٪) وهى نسبة اكبر بكثير مما يوجد بالقرية الأولى، وأخيرا يأتى الذين لم يروا تأثيرا للدين على الأسرة (بنسبة ١٢ ٪) من مجموع حالات النموذج الثانى) وهى بالتالى نسبة أكبر من مثيلتها بالنموذج الأول.

ولقد اتضح من الدراسة أن جمهور البحث فى المجتمع الأول الذى يرى أن للدين تأثير على تكوين الأسرة. فقد أكد حوالى نصفهم (٥٠,٧٦ ٪) ان ذلك يظهر فى زيادة التماسك الأسرى، ويرى حوالى الربع (٢٥,٧٦ ٪) ان الدين يؤكد على احترام ورعاية الكبار، ويرى آخرون (٢١,٢١ ٪) ان الدين يطالب بالعطف على الأولاد، الا أن نسبة ضئيلة (٢,٢٧ ٪) ترى ان الدين يؤثر على تكوين الأسرة فى صورة مظاهر اخرى. اما جمهور البحث فى المجتمع الثانى الذى يرى أن للدين تأثير على تكوين الأسرة، فقد أكد اكثر من نصفهم (٥٢,٠٤ ٪) ان الدين يدعم التماسك الأسرى، كما يرى أكثر من ربعهم (٢٦,٥٣ ٪) ان الدين يطالب بالعطف على الاولاد، ويرى آخرون (١٩,٢٩ ٪) ان الدين يؤكد على احترام ورعاية الكبار، إلا أن نسبة ضئيلة (٢,٠٤ ٪) هى التى ترى ان الدين يوثر على تكوين الأسرة فى صورة مظاهر اخرى. ومن الواضح ان اكثر من نصف جمهور البحث فى كلا المجتمعين يرون ان الدين يحافظ على الأسرة عن طريق زيادة التماسك الأسرى.

وعلى هذا يحتل «التماسك الاسرى» اكبر تكرارات الاستجابة بالنسبة لمن يرون أن هذا هو مظهر تأثير الدين على الأسرة. يلى ذلك الالتزام بحقوق الابناء أو حقوق الزوجين. وهذا يؤكد ماسبق ان اشرنا اليه من تأثير التشريع

الاسلامى على حياة الأسرة من حيث الحقوق والواجبات المحددة لاعضاء الأسرة بقصد تكوين اسرة مسلمة متماسكة.

جـ- ولهذا، كان طبيعيا ان تهتم الدراسة الراهنة بموقف جمهور البحث من رجال الدين انفسهم، والمعروف ان رجال الدين يعتبرون - بالنسبة للقرية المصرية - من القادة المحليين الذين يمكن الاعتماد عليهم عند الأخذ بالتجديدات او بمشروعات التنمية الاجتماعية، حيث يلجأ اليهم اعضاء القرية لمعرفة آرائهم فى هذه المشروعات، وباالتالى تتخذ القرية - ككل - موقفا من كل مشروع تنموى .ولقد اتضح من الدراسة ان النسبة الغالبة لجمهور البحث فى المجتمع الأول (٦٣٫٢٦ ٪) يلجأون الى رجال الدين فى حل مشاكلهم بسبب منزلة رجال الدين فى المجتمع القروى وباعتبارهم أكثر دراية وعلما بشريعة الدين الذى يؤمنون به، يلى ذلك نسبة الذين لايلجأون الى رجال الدين لحل مشاكلهم (٢٢٫٤٥ ٪) اما النسبة الضئيلة فهم الذين يذهبون احيانا الى رجال الدين فى حل مشاكلهم (١٤٫٢٩ ٪). وعلى العكس من ذلك فان النسبة الغالبة لجمهور البحث فى المجتمع الثانى (٤٦ ٪) لايلجأون الى رجال الدين فى حل مشاكلهم، يليها نسبة الذين يذهبون اليهم لمساعدهم فى حل مشاكلهم (٣٦ ٪) واخيرا نسبة الذين يذهبون احيانا الى رجال الدين فى حل مشاكلهم (١٨ ٪).

ومن تحليل هذه البيانات نجد أن القرية التقليدية - وكذلك سائر قرى مصر - تجد فى رجل الدين الملجأ الأساسى لها فى حل مشكلاتها حيث تقترب معدلات من يعتقدون فى هذا الى حوالى الثلثين، فى حين أن القرية البدوية تتناقص معدلات من يعتقدون ذلك فيها، حيث لا تبلغ نصف عدد المبحوثين منها. وهذا يتفق مع ماسبق أن اشرنا اليه فى البندين السابقين، حيث يتزايد معدل القيم الدينية فى القرية التقليدية عنه فى القرية المستحدثة التى تضم مواطنين من اصل بدوى.

د- ويتأكد التحليل السابق اذا ماوجهنا سؤالا مباشرا عن دور المسجد فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع المحلى، اذ يتزايد معدل من يرون هذا التأثير الإيجابى بالقرية التقليدية (بنسبة ٨ر٨٩ ٪) عنه بالقرية البدوية (بنسبة ٥٦ ٪) وبالتالى يتزايد معدل من لايرون تأثير المسجد فى النهوض بعمليات التنمية بالقرية البدوية (بنسبة ٤٤ ٪) عنه فى القرية التقليدية (بنسبة ٢ر١٠ ٪).

بل إن من يرى التأثير الإيجابى للمسجد - من ابناء المجتمعين - يرون أن هذا التأثير متمثلا فى تنظيم رحلات الحج والعمرة. وان كان غالبيتهم فى القرية الأولى ترى أن هذا يتمثل فى تنظيم فصول لتقوية التلاميذ، وهذا يتفق مع خطط التنمية التى تسعى الى تشجيع التعليم ودور المدرسة فى تنمية المجتمع المحلى، والذى سبق أن اشرنا اليه عند الحديث عن التعليم. فلقد اتضح من الدراسة بالنسبة لجمهور البحث فى المجتمع الأول الذى يرى أن للمسجد دوراً فى خدمة المجتمع المحلى، حيث ترى النسبة الغالبة أن ذلك يظهر فى تنظيم فصول لتقوية التلاميذ (٧٦ر٦٤ ٪) ويرى آخرون ان دوره يظهر فى تنظيم رحلات الحج والعمرة (١٩,٠٥ ٪) وفئة ثالثة ترى أن دوره يظهر فى انشاء المستوصفات الطبية (٣٣ر١٣ ٪) بينما نسبة ضئيلة ترى أن دوره يظهر من خلال مظاهر أخرى (٨٦ر٢ ٪). اما بالنسبة لجمهور البحث فى المجتمع الثانى الذى يرى ان للمسجد دوراً فى خدمة المجتمع المحلى حيث ترى النسبة الغالبة أن دوره يظهر فى تنظيم رحلات الحج والعمرة (٦٤ر٣٨ ٪) ويرى أكثر من الثلث أن دوره يظهر فى تنظيم فصول لتقوية التلاميذ (٠٩ر٣٤ ٪) بينما ترى فئة اخرى أن دوره يظهر من خلال مظاهر أخرى (٩١ر١٥ ٪) وترى نسبة ضئيلة ان دوره يظهر فى انشاء المستوصفات الطبية (٣٦ر١١ ٪).

٥- الاتجاه نحو تنظيم الأسرة:

من المعروف أن اية خطة تنموية يجب أن تضع فى اعتبارها حجم السكان

فى المجتمع. وبالتالى اذا اردنا تطبيق مبدأ المشاركة فى عمليات التنمية فلابد أن يكون الجمهور المشارك على وعى بأهمية وخطورة حجم مشكلة السكان فى مجتمعه وذلك حتى يتفهم دوره الحقيقى فى هذه العملية. أما إذا لم يكن الجمهور على درجة معينة من الوعى بمشاكله الأساسية، فلايرجى منه أن يعطى دفعا أو توجيها لعمليات المشاركة بالجهد الذاتى فى عمليات التنمية. ولذلك طرحت الدراسة مجموعة تساؤلات، تكشف بصورة غير مباشرة ومباشرة، عن وعى الجمهور فى مجتمعى الدراسة بمشكلة زيادة السكان، وكيفية حل هذه المشكلة عن طريق تنظيم الأسرة.

أ- اتضح من الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٩٧,٩٦ ٪) ترى أن السكان فى مصر يتزايدون بصورة كبيرة، بينما فئة ضئيلة منهم (٢,٠٤ ٪) يرون أن السكان فى مصر لايتزايدون بصورة كبيرة، فى حين نجد أن جمهور البحث فى المجتمع الثانى اكثر من النصف فقط (٥٨ ٪) هم الذين يرون أن السكان فى مصر يتزايدون بصورة كبيرة، بينما النسبة الأخرى (٤٢ ٪) يرون أن السكان لايتزايدون فى مصر بصورة كبيرة.

وبسؤال الذين أوضحوا بوعيهم بمشكلة زيادة السكان كانت هناك مجموعة من الأسباب، اذ توضح البيانات فى المجتمع الأول ان النسبة الغالبة من الاستجابات (٣٦,١٣ ٪) ترى أن الزيادة فى عدد سكان مصر ترجع الى انتشار الأمية وعدم وعى الأهالى بهذه المشكلة، بينما بينت استجابة (٣٥,٤٨ ٪) ان سبب زيادة السكان يرجع الى عدم اقتناع الأهالى بمسألة تنظيم الأسرة. فى حين يرى آخرون (٢٨,٣٩ ٪) ان سبب زيادة السكان يرجع إلى أن المصريين يحبون كثرة الأولاد بسبب ظاهرة العزوة إلا أن أكثر من ثلثى جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٦٩,٨٥ ٪) يرون أن زيادة السكان ترجع الى حب المصريين للاولاد، ويلى ذلك (٢٢,٢٢ ٪) من يرى أن هذه

الزيادة ترجع الى عدم اقتناع الأهالى بمسألة تنظيم الأسرة والبعض الآخر (٤,٧٦ ٪) يرى أنها بسبب انتشار الأمية، وفئة ضئيلة أخرى (١٧ر٣٪) ترجع سبب الزيادة فى السكان الى اسباب أخرى.

وبسؤال نفس المجموعة التى اكدت على وجود مشكلة سكانية، عن كيفية حل هذه المشكلة. فتوضح النتائج ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٦٤ر٧٣٪) ترى أن الاهتمام بتحديد النسل هو المطلب الضرورى لحل مشكلة زيادة السكان فى مصر، بينما يرى آخرون (٣٦ر١٦ ٪) ان حل هذه المشكلة يتطلب ضرورة فتح باب الهجرة للخارج، وترى فئة ثالثة (بنسبة ١٨ر٨٪) ان حل هذه المشكلة يأتى عن طريق زيادة مرتبات الذين يعولون عدد قليل من الأبناء، وترى نسبة ضئيلة (٨٢ر١ ٪) ان هناك حلول أخرى لهذه المشكلة. وبالمثل فان البيانات تؤكد أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٢٢ر٧٢٪) ترى ضرورة الاهتمام بتحديد النسل لحل مشكلة زيادة السكان وويليها فئة اخرى (٢٨ر١٥ ٪) ترى أن زيادة مرتبات الذين يعولون عدد قليل من الابناء هو الحل لهذه المشكلة. بينما ترى فئة ثالثة (٩٤ر٦ ٪) ضرورة فتح باب الهجرة الى الخارج لحل هذه المشكلة، ونسبة ضئيلة ترى (٥٦ر٥ ٪) ان هناك حلول اخرى لهذه المشكلة.

ب- تؤكد البيانات ان حوالى ثلثى مجتمع البحث فى المجتمع الأول (٣٣ر٦٦ ٪) ترى أن جهود الدولة كافية لتنظيم الأسرة. بينما ترى فئة أخرى (٤٨ر٢٣ ٪) ان جهود الدولة لتنظيم الأسرة غير كافية وتحتاج الى تدعيم، فى حين أن فئة ثالثة (٢ر١٠ ٪) لاتعرف مدى جهود الدولة فى تنظيم الأسرة من حيث كفايتها أو عدم كفايتها. وعلى العكس من ذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٤٥ ٪) لاتعرف مدى كفاية جهود الدولة لتنظيم الأسرة أو عدم كفايتها، ويليها فئة أخرى (٣٧ ٪) ترى أن جهود الدولة كافية لتنظيم الأسرة. أما النسبة الضئيلة من مجتمع البحث (١٨ ٪) فترى عدم كفاية جهود الدولة لتنظيم الأسرة.

وتوضح الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول الذى يرى عدم كفاية جهود الدولة لتنظيم الأسرة (٤٤٫٤٥ ٪) ان ذلك يرجع الى عدم استجابة الجماهير للتنظيم، بينما يرى اخرون منهم (٢٥,٩٢ ٪) ان عدم كفاية الدعاية هى السبب فى عدم كفاية جهود الدولة، بينما ترى فئة ثالثة (٢٩٫٦٣ ٪) ان قلة إمكانيات الدولة هى السبب فى عدم كفاية جهود الدولة لتنظيم الأسرة. وبالمثل فان الدراسة قد أوضحت ايضا أن نصف جمهور البحث فى المجتمع الثانى الذى يرى عدم كفاية الدولة لتنظيم الأسرة (٥٠ ٪) بأن ذلك يرجع الى عدم استجابة الجماهير لتنظيم، بينما يرون آخرون منهم (٣٣٫٣٣ ٪) ان عدم كفاية الدعاية هى السبب فى عدم كفاية جهود الدولة، فى حين ترى فئة ثالثة (١٦٫٦٧ ٪) بأن قلة امكانيات الدولة هى السبب فى عدم كفاية جهود الدولة لتنظيم الأسرة.

وبتحليل البيانات السابقة، يتضح أن القرية التقليدية الأكثر قربا من المدينة يشعر أهلها بمشكلة الزيادة السكانية بمعدلات أكبر بكثير عما هو الحال بالنسبة للقرية المستحدثة والأكثر بعدا عن المدينة. كذلك يتضح مدى وعى ابناء القرية التقليدية بأسباب الزيادة السكانية عندما يرجعونها الى انتشار الأمية وعدم اقتناع الأهالى بتنظيم الأسرة، بينما تحتل متغير «انتشار الأمية»، المرتبة الثالثة فى القرية الأخرى. كما أن مواطنى القرية التقليدية يتلمسون جهود الدولة فى هذا الشأن أكثر من تلمس ابناء القرية الأخرى، وإن كان المجتمعان يريان أن عدم كفاية جهود الدولة يرجع الى عدم استجابة الجماهير لعمليات تنظيم الأسرة ذاتها.

٦- الاتجاهات نحو التقدم الحضارى:

تحاول الدراسة الراهنة الانتقال من المشكلة السابقة الى مشكلة اكبر اتساعا حيث نستطيع التأكد من مدى وعى الجماهير بما يحيط بهم من ظروف

ومشكلات. وبهذا وجهنا تساؤلات حول التقدم الحضارى بصفة عامة، ومظاهره ومدى استفادة الأسرة من هذا التقدم الحضارى، وأوجه الاستفادة.

أ- أوضحت البيانات ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٧٧,٥٥ ٪) ترى أن هناك تقدما حضاريا كبيرا يحدث حولهم، بينما فئة اخرى (١٥,٣١ ٪) لم تبين مدى وجود تقدم حضارى او عدم وجوده، وترى فئة ثالثة (٧,١٤ ٪) بأنه لايوجد اى تقدم حضارى يشعرون به. أما بالنسبة لجمهور البحث فى المجتمع الثانى فان البيانات توضح ان النسبة الغالبة (٦٩ ٪) ترى وجود تقدم حضارى كبير حولهم، ويرى آخرون (١٨ ٪) بأنه لايوجد أى نوع من التقدم الحضارى يشعرون به، فى حين أن فئة ثالثة (١٣ ٪) لم تبين مدى وجود تقدم حضارى أو عدم وجوده.

كما أوضحت النتائج ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول الذى يرى أن هناك تقدما حضاريا كبير (٣٤,٢١ ٪) ان مظاهر هذا التقدم تبدو فى ارتفاع المستوى الثقافى والتعليم. بينما يرى أخرون منهم (٣٣,٤٦ ٪) ان مظاهر هذا التقدم تبدو فى تخلى الناس عن الكثير من العادات القديمة، فى حين ترى فئة ثالثة (٣١,٥٨ ٪) ان مظاهر هذا التقدم تبدو فى المساواة بين الرجل والمرأة، اما النسبة الضئيلة منهم (١,٧٥ ٪) فترى أن مظاهر ذلك تبدو فى حرية ابداء الرأى. كما أن حوالى نصف جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يرون أن هناك تقدما حضاريا كبيرا (٤٩,٣٤ ٪) ان مظاهر ذلك تبدو فى تخلى الناس عن الكثير من العادات القديمة، بينما يرى آخرون (٣٨,٦٦ ٪) ان مظاهر هذا التقدم تبدو فى ارتفاع المستوى الثقافى والتعليم، فى حين ترى فئة ثالثة (٦,٦٧ ٪) أن مظاهر ذلك تبدو فى حرية إبداء الرأى، أما النسبة الضئيلة منهم (٥,٣٣ ٪) فترى أن مظاهر هذا التقدم تبدو فى المساواة بين الرجل والمرأة.

ب- وتبين نتائج الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن أكدوا بوجود تقدم حضارى فى المجتمع الأول (٩٣,٤٢ ٪) يرون بأن الأسرة قد استفادت كثيراً من هذا التقدم، بينما ترى نسبة ضيئلة منهم (٦,٥٨ ٪) بأن الأسرة لم تستفد من هذا التقدم. كما أن النتائج أيضا قد بينت أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن اكدوا بوجود تقدم حضارى فى المجتمع الثانى (٩١,٣١ ٪) يرون بأن الأسرة قد استفادت كثيراً من هذا التقدم، بينما ترى نسبة ضيئلة منهم (٨,٦٩ ٪) بأن الأسرة لم تستفد من هذا التقدم.

وتوضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يرون أن الأسرة قد استفادت كثيراً من التقدم الحضارى (٦١,١١ ٪) يوضحون أن هذه الاستفادة تبدو فى زيادة دخل الأسرة، بينما ترى فئة أخرى منهم (٣١,١١ ٪) أن هذه الاستفادة تبدو فى زيادة تعلم أفراد الأسرة، وفئة ثالثة (٧,٧٨ ٪) ترى أن هذه الاستفادة تبدو فى تسهيل قضاء وقت الفراغ للأسرة.

وبالمثل فإن البيانات قد أوضحت بأن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يرون أن الأسرة قد استفادت كثيراً من التقدم الحضارى (٤٦,٤٨ ٪) يوضحون أن هذه الاستفادة تبدو فى زيادة دخل الأسرة، بينما ترى فئة أخرى منهم (٤٣,٦٦ ٪) أن هذه الاستفادة تبدو فى زيادة تعلم أفراد الأسرة، وفئة ثالثة (٩,٨٦ ٪) أن هذه الاستفادة تبدو فى تسهيل قضاء وقت الفراغ للأسرة.

إلا أن نصف جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يرون أن الأسرة لم تستفد من التقدم الحضارى (٥٠ ٪) يرون أن هذا التقدم يؤدى إلى تفكك الأسرة، بينما يرى النصف الآخر منهم (٥٠ ٪) بأن هذا التقدم يسهل انحراف أفراد الأسرة.

كما توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يرون أن الأسرة لم تستفد من التقدم الحضارى (٣٧,٥ ٪) يرون أن هذا التقدم يؤدى إلى تسهيل انحراف أفراد الأسرة، بينما ترى فئة أخرى (٣٧,٥ ٪) أن هذا التقدم يودى إلى أسباب متعددة أخرى، فى حين ترى فئة ثالثة (٢٥ ٪) أن ذلك يؤدى الى تفكك الأسرة.

ومثلما تبين فى البند السابق من زيادة وعى جمهور القرية التقليدية عن القرية الثانية فيما يتعلق بموضوع الزيادة السكانية، أكدت النتائج أيضا زيادة وعى هذه القرية عن مثيلتها فيما يتعلق بمدى إحساس مواطنيها بالتقدم الحضارى، وكذلك إصرار حوالى خمس أعضاء المجتمع الثانى على أنهم لم يلحظوا أى تقدم حضارى حولهم على الرغم من عملية توطين البدو الذين هم أعضاء فيها، ومن خلال البيانات السابقة يمكن التنبؤ بإمكانية توجيه القيم وتغييرها فيما يتعلق بالنموذج الأول حيث أن أعضاءه يشعرون بأن مظاهر التقدم تبدو فى ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى وتغيير القيم القديمة وإحلال قيم جديدة بديلاً عنها.

رابعاً : وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية :

لاشك أن لوسائل الأعلام دورها فى عمليات التنمية الاجتماعية من خلال تغيير القيم والاتجاهات الاجتماعية. ولذلك يمكن القول أن وسائل الأعلام كالاذاعة والتليفزيون والكتب والمجلات عبارة عن مسهلات لعمليات التنمية ومن هنا كانت أهمية دراستها فى البحث الراهن .

١ – أوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٦٨,٣٧ ٪) يستمعون دائماً إلى الاذاعة يليها من يستمعون اليها احيانا

(٢١,٤٣ ٪) وأن النسبة الضئيلة من جمهور البحث (١٠,٢ ٪) لايستمعون الى الاذاعة. وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٤٩ ٪) يستمعون دائما الى الاذاعة، يليها من يستمعون اليها احيانا (٣١ ٪) وأن النسبة الضئيلة من جمهور البحث (٢٠ ٪) لايستمعون الى الاذاعة.

وتوضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يستمعون الى الإذاعة (٤١,٧٣ ٪) يفضلون الإستماع الى البرامج الدينية بسبب تأثير الدين القوى فى الحياة الريفية، يليها من يفضلون البرامج الترفيهية (٣٨,٨٥ ٪) ثم من يفضلون البرامج السياسية (١٢,٢٣ ٪) وأخيرا من يفضلون البرامج العلمية (٧,١٩ ٪) بسبب انتشار الأمية وعدم الاهتمام بالتعليم والثقافة. إلا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يستمعون الى الاذاعة (٣٨,٨٢ ٪) يفضلون الاستماع الى البرامج الترفيهية، يليها من يفضلون الاستماع الى البرامج الدينية (٣٤,١٢ ٪) ثم من يفضلون البرامج السياسية، وأخيرا من يفضلون البرامج العلمية (٥,٨٨ ٪).

كما تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن لايستعمون الى الاذاعة (٦٠ ٪) يرجع ذلك الى عدم وجود وقت فراغ للاستماع اليها بسبب الانشغال فى العمل، يلى ذلك من لايسمعون الى الأذاعة بسبب عدم وجود جهاز راديو لديهم (٤٠ ٪). وعلى العكس من ذلك فى المجتمع الثانى، حيث توضح النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن لايستمعون إلى الإذاعة (٨٠ ٪) يرجع إلى عدم وجود جهاز راديو لديهم ،وأن النسبة الضئيلة (٢٠ ٪)لايستمعون الى الاذاعة بسبب عدم وجود وقت فراغ بالرغم من امتلاكهم لأجهزة الراديو.

الا أن اغلب جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يستمعون الى الاذاعة

قد استفادوا من البرامج التى تقدمها (٨٢٫٩٥ ٪)، يلى ذلك من يستمعون الى الاذاعة ولكنهم لم يستفيدوا من البرامج التى تقدمها (١٥٫٩١ ٪). اما النسبة الضئيلة (١٫١٤ ٪) فانهم لم يوضحوا مدى استفادتهم من برامج الاذاعة من عدمه. اما فى المجتمع الثانى فان اغلب جمهور البحث ممن يستمعون الى الاذاعة قد استفادوا من البرامج التى تقدمها (٦٨٫٧٥ ٪)، يلى ذلك من يستمعون إلى الاذاعة ولكنهم لم يستفيدوا من البرامج التى تقدمها (٣١٫٢٥ ٪).

وتوضح الدراسة أن اغلب جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يستعمون الى الاذاعة (٧٦٫١٤ ٪) قد تأثروا بما تقوله ، وبعضهم يتأثرون احيانا بما تقوله الاذاعة (١٢٫٥ ٪) وفئة ثالثة لاتتأثر بما تقوله (١١٫٣٦ ٪) اما فى المجتمع الثانى فان النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن يستمعون الى الاذاعة (٤٥ ٪) يتأثرون بما تقوله،وبعضهم لايتأثرون بما تقوله الاذاعة (٣٧٫٥ ٪) وفئة ثالثة يتأثرون احيانا بما تقوله (١٧٫٥ ٪).

كما أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يتأثرون بما تقوله الاذاعة كانت اكثر الموضوعات التى تأثروا بها هى التمثيليات (٤١٫١٨ ٪) وبنفس النسبة المسلسلات (٤١٫١٨ ٪) يلى ذلك من يتأثرون بالأغانى (١٠٫٥٩ ٪) وفئة أخرى تتأثر بموضوعات أخرى (٧٫٠٥ ٪). اما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يتأثرون بما تقوله الاذاعة كانت أكثر الموضوعات التى تأثروا بها التمثيليات (٥٦٫٨٧ ٪) يليها المسلسلات (٢٧ز٤٥ ٪) ثم الأغانى (٩٫٨ ٪) وأخيرا من يتأثرون بموضوعات أخرى (٥٫٨٨ ٪).

والمتعمق للبيانات السابقة يكشف على الفور اهتمام اعضاء النموذج

الأول (التقليدى) بالاستماع الى الاذاعة، إذا ماقورن ذلك بالنموذج الثانى، وتحتل البرامج الدينية المرتبة الأولى بالنسبة لأوجه تفضيل برامج الاذاعة، وهذا يتفق مع ماذهبنا اليه من توضيح للقيم الدينية المؤثرة فى بناء القرية التقليدية. وطبيعى أن تكون البرامج الترفيهية هى موضع الاهتمام الأول بالنسبة للقرية الأخرى بما يتفق مع اتجا هات غالبية اعضائها، وتحتل البرامج السياسية المرتبة الثالثة من الأهمية فى كلتا القريتين، وسوف يتضح تحليل هذا الموقف عند الحديث عن المشاركة السياسية.

أما اذا تعمقنا الاسباب التى تدعو البعض الى عدم الاستماع للبرامج الاذاعية، فيتضح أن السبب الرئيسى بالقرية التقليدية يتمثل فى إنشغال اعضائها بأعباء العمل والحياة، على حين أن هذا السبب يتمثل فى القرية المستحدثة فى عدم امتلاك اعضائها لاجهزة الاذاعة. ومن الطبيعى ان يكون لطبيعة البرامج المسموعة تأثيرها على مدى إستفادة الجمهور بمضمونها، إذ يرتفع معدل الذين يرون استفادتهم من برامج الاذاعة بالقرية التقليدية عنه بالقرية المستحدثة. وتحتل التمثيليات والمسلسلات المرتبة الأولى من حيث التأثير على الجمهور، وهذا يعنى إمكانية تغيير القيم والاتجاهات عن طريق توجيه هذا النوع من البرامج.

٢- اوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٥٠ ٪) يشاهدون دائما التلفزيون يليها من يشاهدونه احيانا (٣٢,٦٥ ٪) وأن النسبة الضئيلة من جمهور البحث (١٧,٣٥ ٪) لايشاهدون التلفزيون. الا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٦٠ ٪) لايشاهدون التلفزيون، يليها من يشاهدونه احيانا (٢٦ ٪) وان النسبة الضئيلة من جمهور البحث (١٤ ٪) هم الذين يشاهدون التلفزيون بصفة دائمة.

وأوضحت الدراسة -كذلك - أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يشاهدون التلفزيون (٣٧,٧٦٪) يفضلون مشاهدة البرامج الدينية بسبب تأثير الدين القوى فى الحياة الريفية، يليها من يفضلون مشاهدة البرامج الترفيهية (٢٧,٩٧٪) ثم من يفضلون مشاهدة البرامج الرياضية (٢٢,٣٨٪) وأخيراً من يفضلون مشاهدة البرامج السياسية (١١,٨٩٪) الا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يشاهدون برامج التلفزيون يفضلون مشاهدة البرامج الرياضية (٣٧,٥٪) بسبب انتشار الرياضة وخاصة كرة القدم، ويليها من يفضلون مشاهدة البراج الترفيهية (٣٥٪) ويليها من يفضلون مشاهدة البرامج الدينية (١٧,٥٪) واخيرا من يفضلون مشاهدة البرامج السياسية (١٠٪).

وتؤكد النتائج ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن لايشاهدون برامج التلفزيون يرجع الى عدم وجود جهاز تلفزيون لديهم (٨٨,٢٤٪) يلى ذلك من لايشاهدون البرامج التلفزيون بسبب عدم وجود وقت فراغ لديهم (١١,٧٦٪). وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن لايشاهدون برامج التلفزيون يرجع ذلك الى عدم وجود جهاز تلفزيون لديهم (٩٥٪) يلى ذلك من لايشاهدون برامج التلفزيون بسبب عدم وجود وقت فراغ لديهم (٥٪).

وهكذا، تقل معدلات من يشاهدون التلفزيون - عموما - عنها لدى من يستمع الى الاذاعة، ولذلك من الضرورى الاهتمام بالبرامج الاذاعية كعامل اساسى فى تغيير القيم والاتجاهات بالمجتمع القروى. وإذا كان نصف عينة البحث بالقرية التقليدية يشاهد التلفزيون، فان اقل معدلات النموذج الثانى

هى التى تنحو هذا الأسلوب، ومع ذلك تتفق نوعية البرامج التى يفضلها الجمهور مع أوجه تفضيل البرامج الاذاعية مما يعكس القيم الاجتماعية فى المجتمعين. وقد يرجع عدم الاهتمام بمشاهدة التلفزيون إلى عدم ملكيته لدى كثير من القرويين.

٣- توضح البيانات أن نصف جمهور البحث المتعلم فى المجتمع الأول دائما يحرصون على قراءة الكتب والمجلات (٥٥,٩٤ ٪) يلى ذلك من يحرصون احيانا على قراءة الكتب والمجلات (٢٥,٤٢ ٪) وفئة ثالثة منهم لايحرصون على قراءة الكتب والمجلات (٢٥,٤٢ ٪) وفئة ثالثة منهم لايحرصون على قراءة الكتب والمجلات (١٦,٩٥ ٪) واخيرا فان نسبة ضئيلة (١,٦٩ ٪) لم تبين حرصها على قراءة الكتب والمجلات.. وعلى العكس من ذلك فى المجتمع الثانى فان جمهور البحث المتعلم لاتحرص الفئة الغالبة منه على قراءة الكتب أو المجلات (٤٦,٤٤ ٪) يلى ذلك من يحرصون احيانا على قراءة الكتب والمجلات (٢٨,٥٧ ٪) وفئة ثالثة لم تبين حرصها على قراءة الكتب أو المجلات (١٤,٢٨ ٪) أما النسبة الضئيلة منهم (١٠,٧١ ٪) فهم الذين يحرصون دائما على قراءة الكتب والمجلات.

إلا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث المتعلم فى المجتمع الأول الذى يحرص على قراءة الكتب أو المجلات فانها تفضل الكتب الدينية (٤٧,١٤ ٪) يلى ذلك من يفضلون الكتب العلمية (٣٠ ٪) يلى ذلك من يفضلون الكتب الأدبية (١١,٤٣ ٪) وبنفس النسبة الكتب السياسية (١١,٤٣ ٪) اما النسبة الغالبة من جمهور البحث المتعلم فى المجتمع الثانى يحرص على قراءة الكتب أو المجلات فانهم يفضلون الكتب السياسية (٤٢,٨٦ ٪) يلى ذلك من

يفضلون قراءة الكتب الدينية (٣٥٫٧١٪) يلي ذلك من يفضلون قراءة الكتب الأدبية (١٤٫٢٩٪) واخيرا من يفضلون قراءة الكتب العلمية (٧٫١٤٪)/

وتوضح البيانات أن السبب فى عدم قراءة الكتب أو المجلات لجمهور البحث المتعلم فى المجتمع الأول ترجع النسبة الغالبة منهم (٣٥٫٢٩٪) لعدم التعود على القراءة. يلى ذلك اسباب أخرى متعددة (١٧٫٦٥٪) يليها بسبب عدم وجود وقت فراغ للقراءة (١١٫٧٦٪) والنسبة الضئيلة منهم (٥٫٨٨٪) يرجع السبب فى عدم قراءة الكتب والمجلات لعدم توافر النواحى المادية. اما السبب فى عدم قراءة الكتب والمجلات لجمهور البحث المتعلم فى المجتمع الثانى فترجع النسبة الغالبة منهم (٦٩٫٢٣٪) لعدم التعود على القراءة يليها بسبب عدم وجود فراغ للقراءة (٣٠٫٧٧٪).

يتضح مما سبق أن الذين حصلوا على قسط ما من التعليم لم يهتموا جميعا بقراءة الكتب أو المجلات، حيث يصل معدل من يقرأون بالقرية التقليدية إلى اكثر من النصف بقليل بينما تمثل هذه الفئة اقل معدلات جمهور القرية الأخرى. وهذا يعنى أن القراءة غير مفيدة بالنسبة لتغيير الاتجاهات والقيم بالقرية وخاصة النوع الذى تنطبق عليه خصائص النموذج الثانى ويتضح ذلك اذا ما تعمقنا الموضوعات التى تفضلها النسبة الضئيلة ممن يقرأون بهذا النموذج، اذ تحتل الكتب السياسية المرتبة الأولى بعكس القرية التقليدية التى تمثل الكتب الدينية وجه التفضيل الأول، وتدلنا هذه البيانات – كذلك – على إمكانية تغيير اتجاهات وقيم اعضاء القرية التقليدية عن طريق توجيه وسائل الإعلام لمضامين محددة بواسطة البرامج الدينية.

خامسا: الهجرة كمعوق للتنمية الريفية:

ومن أهم العوامل تعويقا لعمليات النهوض بالمجتمع المحلى، عدم ارتباط الناس بالأرض أو عدم ولائهم للمجتمع المحلى الذى يعيشونه. ومع ذلك فقد تكون الهجرة إلى المدينة بمثابة عامل مشجع للتنمية، اذا كان القصد منها ارتفاع المستوى الاقتصادى مع ارتباط المهاجر إلى المدينة بقريته ارتباطا شديدا يجعله يساهم ماديا - على الأقل - فى تنميتها عن طريق رفع المستوى الاقتصادى لاسرته واقاربه. وذلك على الرغم من أن المناطق الريفية تعد المصدر الرئيسى للقوى البشرية التى تعمل فى قطاعات الصناعة والتجارة والعمران، حيث يهاجر الكثير من الأفراد من الريف إلى الحضر سعيا وراء الالتحاق بمختلف الأعمال، وهذه الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تفسر إلى حد كبير ازدياد نسبة نمو السكان فى الحضر عنها فى الريف.

وعلى هذا تعرض فيما يلى لاتجاهات القرويين نحو الهجرة الى المدينة او الى خارج البلاد بصفة عامة، موضحين اسباب هذه الهجرة من وجهة، نظرهم ومانقوم به الدولة لرعاية المهاجرين خارج الوطن.

١- اوضحت الدراسة ان حوالى ثلثى جمهور البحث فى المجتمع الأول (٦٥٫٣٪) يفضلون الهجرة إلى المدينة والعمل بها، وأن حوالى ثلث جمهور البحث (٣٤٫٧٪) لايفضلون الهجرة إلى المدينة او العمل بها. اما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٨٣٪) فإنهم لايفضلون العمل فى المدينة بينما نسبة ضئيلة (١٧٪) هم الذين يفضلون العمل بالمدينة.

وتبين البيانات ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يفضلون العمل فى المدينة (٤٢٫١٧٪) ان ذلك يرجع إلى توافر معظم الخدمات بالمدينة، وبنفس النسبة (٤٢٫١٧٪) لتوافر فرص العمل بالمدينة. وأن

نسبة أخرى تفضل ذلك بسبب زيادة الأجر بالمدينة (٨,٤٣٪) والنسبة الضئيلة تفضل العمل بالمدينة للرغبة فى مركز اجتماعى مرموق (٧,٢٣٪). وتفضل النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى العمل فى المدينة بسبب توفر معظم الخدمات بها (٥٥,٥٦٪) يلى ذلك من يفضلون العمل بالمدينة لوجود فرص عمل كثيرة بها (٣٨,٨٩٪) واخيرا نسبة ضئيلة تفضل العمل بالمدينة لزيادة الأجر بها (٥,٥٥٪).

٢- أوضحت النتائج ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٧٢,٤٥٪) لايفضلون الهجرة إلى خارج الوطن بسبب ارتباط المصريين وخاصة الريفيين منهم بأرضهم يفضل البعض منهم الهجرة إلى خارج ارض الوطن (٢٧,٥٥٪) وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٩٠٪) لا يفضلون الهجرة إلى خارج الوطن بينما النسبة الضئيلة منهم (١٠٪) يفضلون الهجرة إلى خارج الوطن.

ويبدو أن سبب الرغبة فى الهجرة إلى خارج الوطن بالنسبة لجمهور البحث فى المجتمع الأول الذين يفضلون الهجرة ترجع إلى رفع مستوى المعيشة (٧٢,٢٢٪) ويليها الرغبة فى تأثيث منزل للمعيشة (٢٧,٧٨٪).

اما بالنسبة لسبب الرغبة فى الهجرة الى خارج الوطن بالنسبة لجمهور البحث فى المجتمع الثانى الذين يفضلون الهجرة ترجع الى الرغبة فى التعرف على البلاد المختلفة (٥٠٪) ويليها الرغبة فى رفع مستوى المعيشة (٤٠٪) ونسبة ضئيلة تفضيل الهجرة لاسباب أخرى (١٠٪).

إلا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٨١,٠٩٪) ترى أن سبب هجرة الشباب المصرى إلى الخارج ترجع إلى الرغبة فى تحسين المستوى المعيشى، ويرى آخرون (١٠,٨١٪) انها ترجع لسبب زيادة كثافة السكان، بينما ترى فئة ثالثة (٤,٥٪) انها ترجع لعدم وجود فرص عمل

داخل الوطن، أما النسبة الضئيلة فترى أنها ترجع إلى حب الشباب فى المغامرة والطموح (٦ر٣ ٪) وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٩٦ر٦٧ ٪) ترى أن سبب هجرة الشباب المصرى إلى خارج الوطن ترجع إلى الرغبة فى تحسين المستوى المعيشى، ويرى آخرون (٣٣ر٢٢ ٪) انها ترجع إلى عدم وجود فرص عمل داخل الوطن، بينما ترى فئة ثالثة (٧٤ر٨ ٪) انها ترجع الى حب الشباب فى المغامرة والطموح، اما النسبة الضئيل فترى أنها ترجع إلى زيادة كثافة السكان (٩٧ر٠ ٪).

٣- وترى النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (١٢ر٥٦ ٪) ان الدولة تقوم بواجبها فى حماية الشباب المصرى خارج الوطن. بينما ترى فئة أخرى (٨٨ر٤٣ ٪) ان الدولة لاتقوم بواجبها. وعلى العكس فى المجتمع الثانى فان النسبة الغالبة من جمهور البحث (٥٩ ٪) ترى أن الدولة لا تقوم بواجبها فى حماية الشباب المصرى خارج الوطن، بينما نسبة اقل منهم (٤١ ٪) ترى أن الدولة تقوم بواجبها فى حماية الشباب المصرى خارج الوطن.

كما اوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يرون أن الدولة تقوم بواجبها فى حماية الشباب المصرى خارج الوطن أن مظاهر ذلك تبدو فى إنشاء مكاتب لرعاية الشباب فى الدول الخارجية (٨٨ر٤٦ ٪) بينما يرى آخرون منهم أن مظاهر هذه الحماية تبدو فى تجميع الشباب فى نواد (٢٥ر٣١ ٪) ونسبة ضئيلة منهم (٨٧ر٢١ ٪) ترى أن ذلك يبدو فى ربط الشباب بأسرهم فى مصر بكافة الطرق. أما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يرون أن الدولة تقوم بواجبها فى حماية الشباب المصرى خارج الوطن، ان مظاهر ذلك تبدو فى إنشاء مكاتب لرعاية الشباب فى الدول الخارجية (٧٣ر٧٠ ٪) بينما يرى آخرون منهم أن مظاهر هذه الحماية تبدو فى ربط الشباب بأسرهم فى مصر بكافة

الطرق (٢٤،٣٩ ٪) ونسبة ضئيلة منهم (٤،٨٨ ٪) ترى أن ذلك يبدو فى تجميع الشباب فى نواد.

يتضح مما سبق تزايد معدل من يفضلون الهجرة إلى المدينة بالقرية التقليدية عنه بالقرية المستحدثة، وقد يرجع ذلك إلى قرب القرية التقليدية من المدينة وتأثرها المباشر بها، كما قد يرجع إلى تنوع المهن بها خاصة عمال الصناعة كما سبق أن اشرنا إلى ذلك عند الحديث عن المهنة ووصف القرية. ولذلك كان طبيعيا أن يكون السبب الرئيسى للهجرة إلى المدينة من وجهة نظر أعضاء النموذج الأول متمثلا فى توافر الخدمات وفرص العمل بالمدينة. وإن كان هذا السبب هو اساس الهجرة بالنموذج الثانى، إلا أن معدل من يرغبون فى الهجرة اقل عما هو الحال بالقرية التقليدية. رغم أن اعضاء النموذج الأول اكثر ارتباطا بالأرض وهذا يمكن تفسيره فى رغبة اعضائه فى العودة إلى قريتهم بمجرد حصولهم على مستوى معين من المال الذى يؤكدون به ملكيتهم للارض، فكأن العامل الاقتصادى من اهم العوامل التى تدفع بالقرويين الى الهجرة والعودة الى موطنهم. ويتأكد هذا الإتجاه عند السؤال عن الهجرة إلى خارج الوطن اذ تتناقص معدلات من يرغبون فى ذلك إلى النصف ممن يرغبون فى الهجرة الداخلية مع احتفاظ القرية التقليدية بالأولوية فى هذه الرغبة. ويمثل العامل الاقتصادى -ايضا - السبب الرئيسى فى الهجرة الخارجية، ويتضح من السؤال عند قيام الدولة بواجبها نحو المهاجرين خارج الوطن، يتضح مدى الوعى لدى اعضاء النموذج الثانى، ولذلك نرى أن القرية التقليدية اكثر استجابة، لما بها من وعى فى موضوعات متنوعة لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سادسا- المشاركة السياسية

اشرنا فى الفصل السابق لعملية المشاركة فى النهوض بالتنمية الاجتماعية

والاقتصادية بالمجتمع المحلى، وحددنا المشاركة بأنها تعنى اتاحة الفرصة لسكان المجتمع للاسهام أو المشاركة فى وضع الأهداف العامة للمجتمع وفى التخطيط لتحقيق تلك الأهداف. وينجم عن هذه العملية تعديل اتجاهات الناس وقيمهم واكتسابهم قدرات ومهارات جديدة. كما حددنا المشاركة السياسية بأنها العملية التى من خلالها يلعب الفرد دورا معينا فى الحياة السياسية لمجتمعه، حيث تتاح له الفرصة للمشاركة فى وضع الأهداف، وافضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف.

ولقد استخدمت المشاركة ضمن استراتيجيات متعددة اعتمدت كل منها على شروط خاصة بها، وكانت لكل منها مميزاتها، وحدودها فقد تم النظر إليها – مثلا- على أنها استراتيجية تربوية وعلاجية، من ابرز انصار هذا الاتجاه مورى روس M.Ross الذى رأى فى تنظيم المجتمع وسيلة للمساعدة على تطوير قدرة الناس على حل مشكلاتهم. ويرى أن تحقيق أهداف التخطيط يعتبر امرا ثانويا، اذا قيس بالهدف الأكبر وهو النظر لاستراتيجيات المشاركة على انها تساعد على احداث تغيرات فى سلوك الفرد عن طريق مشاركته مع الجماعة وعدم فرض القرارات عليه. كما انها استراتيجية لتنمية الكوادرStaff Supplement تقوم على مبدأ الطوعية فى التنظيمات والجماعات والقيام بدور فى اطار الجماعات التى لا تتوافر فيها الكوادر المطلوبة. وهى إطار للاستفادة بالخبرات الطواعية، فى مجال تخطيط المجتمع الحضرى وتنميته. وهى أخيرا استراتيجية خاصة ببناء القوة فى المجتمع المحلى Community Power Strategy بحيث تعمل على استغلال الإمكانيات والطاقات المتضمنة فى بناء القوة السائد.

وهكذا فإن مفهوم المشاركة يختلف وفقا للاختلافات الأيديولوجية، التى تنعكس بدورها فى السياسات الاجتماعية. فهى فى الأيديولوجيات الشرقية أعم واشمل منها فى الأيديولوچيات الغربية. حيث تعنى فى الدول الاشتراكية

تعبئة المصادر البشرية للمجتمع بأهداف العمل التنموى، وينطلق ذلك من أن التنظيمات البيروقراطية لايمكن أن تنجح وحدها فى تحقيق التنمية السريعة مهما كانت مزودة بمفاهيم تكتيكية سليمة عن مقتضيات التنمية. ومن هنا يذهب شارل بتلهيم الى أن نجاح سياسة التنمية يتوقف على عمل الجماهير المتحمس والغنى بالثقة. فينبغى أن تعمل الكوادر السياسية على إتاحة الفرصة أمام المبادرات الشعبية. فالبرجوازية الوطنية فى الهند مثلا – رغم كونها نامية ومتطورة – تستطيع أن تقطع بعض الخطى فى التنمية دون مشاركة الجماهير ولكن هذه الخطوات ونتائجها المحققة تظل محدودة وبطيئة (١).

وعلى هذا، تحاول الدراسة الراهنة توضيح مدى اهتمام المواطنين بمتابعة الأخبار السياسية، وكشف اتجاهاتهم نحو الانتخاب، وانضمامهم الى احد الأحزاب السياسية ومشاركتهم للمجالس المحلية، ودورهم فى التوعية السياسية، وذلك من منطلق ان المشاركة السياسية مؤشر هام للمشاركة بوجه عام حيث تتيح للمواطنين فرصة تحديد الأهداف والوسائل التى يمكن بواسطتها انجاز تلك الأهداف.

١ – أوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٤٧,٩٦ ٪) يتابعون دائما الأخبار السياسية، بينما يرى آخرون (٤١,٨٤ ٪) انهم لايتابعون الأخبار السياسية، فى حين ترى نسبة ضئيلة (١٠,٢ ٪) انهم يتابعون احيانا الأخبار السياسية وليس بصفة دائمة. وعلى العكس من ذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٥٣ ٪) لايتابعون الأخبار السياسية، يلى ذلك نسبة من يتابعون بصفة دائمة (٣٠ ٪) فى حين أن نسبة ضئيلة (١٧ ٪) يتابعون احيانا الأخبار السياسية.

---

(١) عبد الهادى محمد والى، التنمية والتخلف فى المجتمع الحضرى، رسالة دكتوراه، غير منشورة، مودعة بمكتبة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ١٧٠ – ١٧٦.

كما أوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٤٢٫٧٣ ٪) ممن يتابعون الأخبار السياسية ، اوضحوا أنهم يتابعونها عن طريق الراديو، يلى ذلك من يتابعها عن طريق التلفزيون (٣٦٫٣٦ ٪) يليها من يتابعونها عن طريق الصحف (١٧٫٢٧ ٪) واخيرا من يتابعونها عن طريق المجلات (٣٫٦٤ ٪) كما أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع **الثانى** (٦٦٫٦٧ ٪) ممن يتابعون الأخبار السياسية بانهم يتابعونها عن طريق الراديو، يلى ذلك من يتابعها عن طريق التلفزيون (٢٣٫٥٣ ٪) ثم من يتابعونها عن طريق الصحف (٧٫٨٤٪) واخيرا من يتابعونها عن طريق الندوات والمؤتمرات (١٫٩٦ ٪).

٢- اوضحت البيانات أن اكثر من نصف جمهور البحث فى المجتمع الأول (٥١٫٠٢ ٪) يدلون باصواتهم فى الاستفتاء والانتخابات، بينما النسبة الباقية (٤٨٫٩٨ ٪) لايدلون باصواتهم فى الاستفتاءات والانتخابات. اما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٥١ ٪) فانهم لايدلون باصواتهم فى الاستفتاء والانتخابات. بينما النسبة الباقية (٤٩ ٪) يدلون باصواتهم فى الاستفتاء والانتخابات.

وتوضح النتائج ان النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن يدلون باصواتهم فى الاستفتاء والانتخابات فى المجتمع الأول (٤٤٫٦٥ ٪) يعتبرون أن التصويت واجب وطنى، يليها من يدلون بأصواتهم لمجاملة المرشح (٢٣٫٢١ ٪)، ثم من يدلون باصواتم لأنهم يثقون فى المرشح (٢١٫٤٣ ٪) واخيرا من يدلون بأصواتهم لتجنب الغرامة (١٠٫٧١ ٪). وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن يدلون باصواتهم فى الاستفتاء أو الانتخابات فى المجتمع الثانى (٥٣٫٧ ٪) يعتبرون أن التصويت واجب وطنى، يليها من يدلون باصواتهم لأنهم يثقون فى المرشح (٢٥٫٩٣ ٪) ثم من يدلون باصواتهم لتجنب الغرامة (١٢٫٩٦ ٪) وأخيرا من يدلون بأصواتهم لمجاملة المرشح (٧٫٤١ ٪).

والنسبة الغالبة من جمهور البحث الذين لايدلون باصواتهم فى الانتخابات او الاستفتاءات فى المجتمع الأول (١٦ر٧٩ ٪) لايدلون باصواتهم لعدم وجود بطاقة انتخاب معهم، يليها من لايدلون باصواتهم بسبب الاحساس بأن صوتهم لاقيمة له (٤٢ر١٠ ٪) ثم من لايدلون باصواتهم لشعورهم بأن المرشح لايفعل شيئا لهم بعد انتخابه (٢٥ر٦ ٪) واخيرا من لايدلون باصواتهم لأنهم مشغولون (١٧ر٤ ٪). وكذلك فان حوالى نصف جمهور البحث الذين لايدلون بأصواتم فى الانتخابات أو الاستفتاء فى المجتمع الثانى (٩٤ر٥٠ ٪) لايدلون بأصواتهم لعدم وجود بطاقة انتخاب معهم، يليها من لايدلون بأصواتهم بسبب الأحساس بأن صوتهم لاقيمة له (٦٤ر٢٢ ٪) ثم من لايدلون بأصواتهم لشعورهم بأن المرشيح لايفعل شيئا لهم بعد انتخابه او لأنهم مشغولون (٢١ر١٣ ٪).

٣- إن الغالبية العظمى من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٩٤ر٩٦ ٪) ليسوا اعضاء فى أحد الأحزاب السياسية، بينما نسبة ضئيلة (٠٦ر٣ ٪) اعضاء بأحد الأحزاب السياسية. وبالمثل فان الغالبية العظمى من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٩٧ ٪) ليسوا اعضاء فى أحد الأحزاب السياسية، بينما نسبة ضئيلة (٣ ٪) اعضاء بأحد الأحزاب السياسية.

وتوضح البيانات أن كل الأهالى من جمهور البحث المشتركين فى عضوية احد الأحزاب السياسية فى المجتمع الأول (١٠٠ ٪) هم اعضاء بالحزب الوطنى الديمقراطى. بينما ثلث الأعضاء من جمهور البحث المشتركين فى عضوية احد الأحزاب السياسية فى المجتمع الثانى (٣٣ر٣٣ ٪) هم اعضاء بالحزب الوطنى الديمقراطى أو حزب الأحرار أو حزب العمل الاشتراكى.

٤- توضح النتائج ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٨٨ر٩٣ ٪) لايشاركون فى انتخابات المجلس المحلى، بينما نسبة ضئيلة منهم

(١٢,٦ ٪) تشارك فى انتخابات المجلس المحلى. وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٩٠ ٪) لايشاركون فى انتخابات المجلس المحلى بينما نسبة ضئيلة منهم (١٠ ٪) تشارك فى انتخابات المجلس المحلى.

٥- إن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٥٦ ٪) لايفضلون المشاركة السياسية، ويليها من يفضلون المشاركة السياسية عن طريق مقاومة الشائعات (٢١ ٪) ويليها من يفضلون المشاركة السياسية عن طريق التصويت فى الانتخابات (٢٠ ٪) واخيرا من يرون أن افضل اسلوب للمشاركة السياسية هو الترشيح فى الانتخابات (٣ ٪). وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٦٣ ٪) لايفضلون المشاركة السياسية، ويليها من يفضلون المشاركة السياسية عن طريق التصويت فى الانتخابات (٢٣ ٪)، ثم من يرون أن افضل اسلوب للمشاركة السياسية هو الترشيح فى الانتخابات (١٢ ٪) وأخيرا من يشاركون عن طريق مقاومة الشائعات (٢ ٪).

٦- وتوضح النتائج ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٨٥,٧١ ٪) ليس لهم دور فى توعية الأهالى بالناحية السياسية، وأن نسبة ضئيلة (١٤,٢٩ ٪) هم الذين يلعبون دورا فى توعية الأهالى بالناحية السياسية. وكذلك فإن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٩٧ ٪) ليس لهم دور فى توعية الأهالى بالناحية السياسية وأن نسبة ضئيلة منهم (٣ ٪) هم الذين يلعبون دورا فى توعية الأهالى بالناحية السياسية.

إلا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن يلعبون دورا فى توعية الأهالى بالناحية السياسية فى المجتمع الأول (٥٢,٩٤ ٪) يتضح دورهم فى حث الأهالى على الاهتمام بالانتخابات، يليها من يقومون بحث الأهالى على متابعة الأخبار السياسية (٤١,١٨ ٪) وأخيرا من يساعدون الأهالى على قراءة الكتب والمجلات (٥,٨٨ ٪). كما أن ثلثى جمهور البحث ممن يلعبون دورا

فى توعية الأهالى بالناحية السياسية فى المجتمع الثانى (٦٦٫٦٧ ٪) يتضح دورهم فى حث الأهالى على الاهتمام بالانتخابات. أما الثلث الآخر فان دورهم يتضح فى عقد المناقشات السياسية مع الأهالى (٣٣٫٣٣ ٪).

ويمكن ان نتتهى من هذه البيانات الى مجموعة من النتائج، حيث يتضح أن المجتمع التقليدى يتابع حوالى نصف جمهوره الأخبار السياسية، بينما ينخفض هذا المعدل فى القرية المستحدثة الى اقل من الثلث، والذى يلفت النظر فى هذه البيانات أن غالبية الجمهور فى النموذجين يتابعون الأخبار والمعلومات السياسية عن طريق الاذاعة، مما يؤكد افتراضنا بأن تغيير الاتجاهات والقيم وتوجيهها يجب ان ينطلق من اكثر وسائل الاتصال شيوعا وهو الراديو، يلى ذلك التلفزيون.

اما اذا انتقلنا الى اشتراك المواطنين فى الانتخابات والاستفتاءات العامة، فاننا نلاحظ تقارب المعدلين فى كل من النموذجين حيث يدلى اكثر من نصف المواطنين بقليل، بأصواتهم باعتبار ذلك واجبا وطنيا فى المحل الأول، وإن كان هناك من يدلى بصوته فى الانتخابات ثقة في المرشح أو مجاملة له، او تجنبا لدفع غرامة إن لم يدل بصوته. أما من لم يشاركوا فى عمليات الانتخاب فيرجع ذلك الى عدم حملهم لبطاقات انتخاب، او لاحساسهم بعدم اهمية صوتهم الانتخابى. وهذا يحتاج الى عملية توعية سياسية دائمة عن طريق اجهزة الاعلام وخاصة الراديو. وطبيعى، والحال هكذا، ان تكون معدلات المنضمين لاحزاب سياسية ضئيلة جدا فى كلا النموذجين بحيث لم تتجاوز ٣٫٠٦ ٪ من مجموع حالات الدراسة، وتتضاءل المعدلات ايضا فيما يتعلق بانتخابات المجلس المحلى، وإن كانت تزيد فى النموذج الثانى عنها بالنموذج الأول..

والخلاصة، ان اكثر من نصف جمهور البحث لايفضل المشاركة السياسية

بوجه عام، وان كان البعض الآخر يرى ان مشاركته السياسية تتمثل فى عملية التصويت وحسب. والنتيجة الطبيعية أن الغالبية العظمى من جمهور النموذجين ليس لهم دور فى توعية المواطنين بالناحية السياسية، لأنهم فى حاجة - انفسهم الى هذا النوع من التوعية.

واذا كانت المشاركة السياسية مؤشرا لعمليات المشاركة - عموما - فى التنمية ،فانه يجب الإهتمام بهذا المبدأ التنموى وتشجعيه عن طريق وسائل الاتصال الجاهيرى كالاذاعة والتلفزيون وعن طريق الندوات والمقابلات الجماعية لشرح اهمية المشاركة ودور المواطنين فى عمليات النهوض بالمجتمع المحلى.

سابعا: مشروعات التنمية:

تحدثنا فيما سبق على أهم مشروعات تنمية المجتمع القروى، وسوف نحاول فى هذا البند دراسة هذه المشروعات القائمة فى نموذجى الدراسة من حيث مايرتبط منها بالإسكان الريفى ومشروعات التعليم، والخدمات، وتنمية المجتمع المحلى، ودور المجلس المحلى فى حل مشكلات المجتمع، ومايقترحه جمهور البحث من مشروعات تنهض بعمليات التنمية بالقرية المصرية.

١- الاسكان

حظى موضوع الاسكان الريفى أهمية كبيرة فى بحوث القرية. ومن هذه البحوث الدراسة التى أجراها الركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الاسكان الريفى[(١)].

ولما كانت الدراسة الراهنة لاتهتم بالاسكان الريفى فى المحل الأول، لذلك

(١) جمال زكى ونهى فهمى وعبد الحليم محمود، «بحث الإسكان الريفى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٦٤، ص ٨٧ - ٩٤.

ضمنت استمارة المقابلة عددا من الأسئلة التى توضح المسكن من حيث طبيعة بنائه، وطبيعة الاقامة به، وعدد الحجرات، ومايرتبط بالمسكن من مشكلات وكيفية حلها.

أ- أوضحت البيانات ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٥٦٫١٢٪) يقيمون فى مساكن من الطوب الأحمر، يليها من يقيمون فى مساكن من الطين (٣٣٫٦٨٪) ثم من يقيمون فى مساكن من الخشب او المسلح (٤و٠٨٪) واخيرا فان نسبة ضئيلة تقيم فى مساكن من الصفيح (٢٫٠٤٪). وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٣٥٪) يقيمون فى مسكن من الطوب الأحمر، يليها من يقيمون فى مساكن بالمسلح (٣٤٪) ثم من يقيمون فى مساكن من الطين (٢١٪) وهناك نسبة ضئيلة تقيم فى مساكن من الخشب (٨٪) بالاضافة الى مجموعة اخرى تقيم فى مساكن من الخيش (٢٪).

ب- اوضحت البيانات ان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٨٦٫٧٣٪) يقيمون فى مسكن مستقل، وأن نسبة ضئيلة يقيمون فى مساكن مشتركة (١٢,٢٧٪) كما أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٧١٪) يقيمون فى مساكن مستقلة، ويليها نسبة من يقيمون فى مسكن مشترك (٢٩٪).

جـ- توضيح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٣٥,٧١٪) تقيم فى مسكن مكون من أربع حجرات، ويليها من يقيمون فى مسكن مكون من خمس حجرات فأكثر (٢٣,٤٧٪). فمن المعروف أن التقاليد الريفية تتطلب أن يكون المسكن به حجرات كثيرة بعضها يخصص لمبيت الزوجين والأبناء وبعضها يخصص كمخزن وبعضها لمبيت المواشى والحيوانات، وأن يخصص فى المسكن مكان للفرن. يلى ذلك

المساكن التى تتكون من ثلاث حجرات (٢٠,٤١ ٪) ثم نسبة أقل للمسكن الذى يتكون من حجرتين (١٣,٢٧ ٪)، وأخيراً نسبة ضئيلة للمسكن الذى يتكون من حجرة واحدة (٧,١٤ ٪) وهذا دليل على الفقر. وكذلك فإن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٣٧ ٪) تقيم فى مسكن مكون من أربع حجرات، يليها من يقيمون فى مسكن خمس حجرات فأكثر (٢٢ ٪) ثم من يقيمون فى مسكن مكون من ثلاث حجرات (٢٠ ٪) ونسبة أقل لمن يقيمون فى مسكن مكون من حجرتين (١٢ ٪) وأخيراً نسبة ضئيلة لمن يقيم فى مسكن مكون من حجر واحدة (٩ ٪). وبهذا يصبح متوسط عدد حجرات المسكن بقرية بنوفر أكثر قليلاً عما هو الحال بالقرية المستحدثة، اذ يبلغ ٣,٥٥ حجرة فى القرية الأولى ويبلغ ٣,٥١ حجرة بالقرية المستحدثة للأسرة الواحدة.

د- وتؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٧٣,٤٧ ٪) لايعانون من مشاكل خاصة بالسكن، بينما نسبة أقل (٢٦,٥٣ ٪) لديهم مشاكل تتعلق بالسكن.وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٦٥ ٪) لايعانون أيضا من مشاكل خاصة بالسكن، فى حين أن أكثر من الثلث (٣٥ ٪) لديهم مشكلات تتعلق بالسكن.

كما أوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث مما يعانون من مشكلات خاصة بالسكن فى المجتمع الأول (٤٠,٦٣ ٪) تتعلق بعدم توفر المنافع الصحية، يليها (٢١,٧٨ ٪) مايتعلق بضيق السكن، ثم (١٥,٦٢ ٪) مايتعلق بعدم توافر الشروط الصحية فى المسكن، يليها (١٢,٥ ٪) مايتعلق بأن المسكن مشترك مع آخرين، ونسبة ضيئلة تتعلق مشاكلها الخاصة بالسكن ببعده عن مكان العمل (٣,١٣ ٪) أما النسبة لجمهور البحث ممن يعانون من مشكلات خاصة بالسكن فى المجتمع الثانى فإن النسبة الغالبة (٥٢,٦٣ ٪)

مشكلاتها تتعلق بضيق المسكن، يليها (٣٦,٨٤ ٪) مايتعلق بعدم توافر المنافع الصحية، وأخيراً (١٠,٥٣ ٪) مايتعلق بعدم توافر الشروط الصحية فى السكن.

هـ-توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن يعانون من مشاكل تتعلق بالمسكن فى المجتمع الأول (٦٥,٣٨ ٪) لايجدون من يحل هذه المشكلات، بينما نسبة أقل (٣٤,٦٢ ٪) يجدون من يقوم بحل هذه المشكلات.

وكذلك فإن النسبة الغالبة من جمهور البحث مما يعانون من مشاكل تتعلق بالمسكن فى المجتمع الثانى (٨٥,٧١ ٪) لايجدون من يقوم بحل هذه المشكلات، بينما نسبة زقل (١٤,٢٨ ٪) يجدون من يقوم بحل هذه المشكلات.

وتؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يجدون أشخاصاً يقومون بحل مشكلات الاسكان لهم (٤٤,٤٥ ٪) يؤكدون أن الأهالى بالاشتراك مع الحكومة يقومون بحل هذه المشكلات، يلى ذلك (٣٣,٣٣ ٪) ممن يؤكدون أن الحكومة فقط هى التى تحل لهم هذه المشكلات، يلى ذلك (٢٢,٢٢ ٪) من يؤكدون أن الأهالى فقط هم الذين يحلون هذه المشكلات. أما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يجدون أشخاصاً يقومون بحل مشكلاتهم المتعلقة بالسكن (٦٠ ٪) يؤكدون أن الحكومة فقط هى التى تحل لهم هذه المشكلات، يلى ذلك (٤٠ ٪) يؤكدون أن الأهالى فقط هم الذين يحلون لهم هذه المشكلات.

كما أوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن يعانون من مشكلات خاصة بالمسكن ويجدون من يحلها لهم فى المجتمع الأول (٤٤,٤٥ ٪) لم يوضحوا الطريقة التى يحلون بها هذه المشاكل، يلى ذلك (٣٣,٣٣ ٪) من يحلونها عن طريق الشكاوى، ثم من يحلونها عن طريق بناء

مساكن جديدة (٢٢,٢٢ ٪). وكذلك فأن النسبة الغالبة من جمهور البحث ممن يعانون من مشكلات خاصة بالمسكن ويجدون من يحلها لهم فى المجتمع الثانى (٦٠ ٪) يتم ذلك عن طريق الشكاوى، يلى ذلك من يحلونها عن طريق بناء مساكن جديدة (٤٠ ٪).

يتضح مما سبق أن أكثر من نصف مساكن النموذج الأول مبناة من الطوب الأحمر عما هو الحال بالنسبة للنموذج الثانى. وهذا بفعل طبيعة صناعة الطوب بهذا النموذج. إلا أن القرية المصرية ماتزال محافظة على طابعها التقليدى من حيث بناء المسكن من الآجر (الطوب اللبن). ويمكن ملاحظة تحديث المسكن القروى فى كثير من قرى مصر. كما أن الطابع التقليدى يسيطر على قرى مصر من حيث استقلال الأسرة بمسكنها، أو أن تقيم العائلة الممتدة معاً فى مسكن واحد. ولهذا يقصد بالمسكن المشترك – هنا – ذلك المسكن الذى تقيم فيه العائلة الممتدة. كما يلاحظ على النموذجين العدد الذى يحتاجه القروى فعلاً من الحجرات الخاصة بالنوم أو الاستقبال، وكبر حجم (''الحوش) سواء فى القرية التقليدية أو المستحدثة.

وكان طبيعياً الا يجد كثير من القرويين مشاكل ترتبط بالسكن، وإن ازدادت نسبة من يرون المشكلات بالنموذج الثانى عنها بالنموذج الأول. وهذا يرتبط بطبيعة تملك البيت القروى حيث عمليات توطين البدو التى تتطلب توفير المسكن الذى يجذب البدوى للاقامة المستقرة. ومن هنا كانت معدلات من يرون هذه المشكلات متمثلة فى ضيق المسكن (بالنموذج الثانى) تمثل أعلى المعدلات. وتختلف طبيعة المشكلات بالنموذج الأول إذ أن دورات المياه الصحية تحتل المركز الأول من المشكلات السكنية. وطبيعى – أيضاً – أن تزداد معدلات من لايرون أحداً يقوم بحل هذه المشكلات بالنموذج الثانى إذا ماقيس هذا الاتجاه بالنموذج الأول. ويتأكد هذا من القاء عبء حل مشكلات السكن على الدولة بالنموذج الثانى، فى حين أن أعضاء النموذج

الأول يرون ضرورة المشاركة الشعبية فى حل هذه المشكلات. كما يتأكد ذلك، من الأسلوب الذى يمارسه جمهور النموذج الثانى لحل مشكلاتهم المرتبطة بالسكن. إذ يلجأون إلى الشكاوى، فى حين أن النسبة الغالبة من سكان النموذج الأول مازالوا على طابعهم التقليدى الذى يستسلم للمشكلة ولايعرف كيف يمكن حلها.

٢- التعليم:

توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٨١,٦٤ ٪) ترى أن الدولة تساهم بفاعلية فى حل مشكلات التعليم، بينما يرى البعض (٩,١٨ ٪) بأن الدولة لاتساهم فى حل مشكلات التعليم، وبنفس النسبة يرى آخرون أنهم لايعرفون مدى مساهمة الدولة فى حل مشكلات التعليم من عدمه. أما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٤٦ ٪) فإنها ترى أن الدولة تساهم بفاعلية فى حل مشكلات التعليم، بينما آخرون (٣٦ ٪) لايعرفون مدى مساهمة الدولة فى حل مشكلات التعليم من عدمه، ونسبة ضئيلة (١٨ ٪) ترى أن الدولة لاتساهم فى حل مشكلات التعليم.

كما اتضح من الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث الذين يرون أن الدولة تساهم فى حل مشكلات التعليم فى المجتمع الأول، يبدو ذلك فى فتح مدارس لمحو الأمية (٦٧,٣٥ ٪) يليها من يرى أن مساهمة الدولة تبدو فى عمل برامج إذاعية وتليفزيونية لمحو الأمية (٢٥,٥١ ٪) ونسبة ضئيلة ترى أن ذلك يبدو فى التوعية الجماهيرية بأهمية التعليم (٧,١٤ ٪). وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى الذين يرون أن الدولة تساهم فى حل مشكلات التعليم أن ذلك يبدو فى فتح مدارس لمحو الأمية (٤٥,٣٥ ٪) يليها من يرى أن ذلك يبدو فى عمل برامج إذاعية وتليفزيونية

لمحو الأمية، ويليها من يرى أن ذلك يبدو فى مظاهر أخرى (١٠,٧٨ ٪) وأخيراً نسبة ضئيلة ترى أن ذلك يبدو فى التوعية الجماهيرية بأهمية التعليم (٤,٣٥ ٪).

وعلى هذا، يمكن ملاحظة أن النموذج الأول تتضاعف فيه معدلات من يرون إسهام الدولة فى حل مشكلات التعليم، على الرغم من أن الخدمات التعليمية بالنموذجين متكافئة. كما تتضاعف معدلات من يرون عدم إسهام الدولة - بالنموذج الثانى عنه بالنموذج الأول - فى حل مشكلات التعليم. وإن كان من يعرفون ويدركون إسهام الدولة فى كلا النموذجين يرى أن هذا الاسهام يتمثل فى فتح فصول محو الأمية وعمل برامج إذاعية أو تليفزيونية لمحو الأمية، فكأن محو الأمية هو الموضوع الرئيسى الذى يحتاج إليه الريف المصرى عموماً، سواء أدرك المواطنين إسهام الدولة فى هذا أو لم يدركوا. وبذلك يصبح محو الأمية من أهم مشروعات تنمية القرية المصرية.

٣- مشروعات الخدمات والتنمية:

أوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٨٢,٦٥ ٪) ترى أن الأهالى يساهمون فى إنشاء المدارس أو المساجد أو رصف طريق، بينما ترى فئة أخرى (١٧,٣٥ ٪) أن الأهالى لايساهمون فى إنشاء مدرسة أو مسجد أو رصف طريق وكذلك فإن أكثر من نصف جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٥٣ ٪) يؤكدون أن الأهالى يساهمون فى إنشاء المدارس أو المساجد أو رصف طريق، بينما ترى فئة أخرى (٤٧ ٪) أن الأهالى لايساهمون فى ذلك.

ويتأكد ماذهب إليه أعضاء النموذج الأول من ضرورة المشاركة الشعبية فى عمليات النهوض بمجتمعهم، حيث تتضح الزيادة المطردة فيما يرتبط بمن يرون ضرورة إسهام الأهالى فى عمليات إنشاء المدارس والمساجد ورصف

الطرق، أذا ماقيس ذلك بالنسبة للنموذج الثانى الذى يعتمد على الدولة فى معظم مشروعات التنمية.

ويتضح هذا من خلال سؤال جمهور البحث عن وجود مشروعات التنمية بمجتمعهم أو عدم وجودها، إذ توضح الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٧٥,٥ ٪) تؤكد أنه لاتوجد مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية، بينما ترى فئة أخرى (٢٤,٥ ٪) أنه توجد مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية. وكذلك أيضا فإن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٦٤ ٪) تؤكد أنه لاتوجد مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية، بينما ترى فئة (أخرى ٣٦ ٪) أن هناك مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية.

كما توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يرون أن هناك مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية (٣٩,٢٩ ٪) أنها تبدو فى صورة مشروعات تعليمية، يليها من يرى أنها تبدو فى صورة مشروعات إنتاجية (٢٨,٥٧ ٪)، يليها من يرى أنها فى صورة مشروعات ترفيهية واجتماعية (١٧,٨٦ ٪) وأخيراً من يرى أنها تظهر فى صورة مشروعات صحية (١٤,٢٨)، وكذلك فان النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يؤكدون بوجود مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية (٣٣,٣٤ ٪) بأنها تبدو فى صورة مشروعات تعليمية، يليها من يرى أنها فى صورة مشروعات صحية (٣٠,٥٥ ٪) ثم من يرى أنها فى صورة مشروعات انتاجية (١٩,٤٤ ٪) وأخيراً من يرى أنها تبدو فى صورة مشروعات ترفيهية واجتماعية (١٦,٦٧ ٪).

وتؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يرون بوجود مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية (٥٧,١٥ ٪) يرون أن الأهالى هم الذين يقومون بتنفيذ هذه المشروعات، يليها من يرى أن الحكومة هى التى تقوم بتنفيذ هذه المشروعات (٢٨,٥٧ ٪)، وأخيراً من يرى أن الأهالى بالاشتراك مع الحكومة هم الذين يقومون بتنفيذ هذه المشروعات

(١٤,٢٨ ٪). إلا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يؤكدون بوجود مشروعات لتنمية المجتمعات (٧٧,٧٨ ٪) يرون أن الحكومة هى التى تقوم بتنفيذ هذه المشروعات، يليها من يرى أن الأهالى هم الذين يقومون بتنفيذها (١٦,٦٧ ٪)، ثم من يرى أن الأهالى بالأشتراك مع الحكومة هم الذين يقومون بتنفيذ هذه المشروعات (٥,٥٥ ٪).

ويوضح أكثر من نصف جمهور البحث فى المجتمع الأول (٥١,٨٥) أنهم لايساهمون فى مشروعات تنمية المجتمعات المحلية بالرغم من معرفتهم بوجودها، بينما نسبة أقل (٤٨,١٥ ٪) يساهمون فى تنفيذ هذه المشروعات.

وكذلك فأن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٦٩,٤٤ ٪) لا يساهمون فى مشروعات تنمية المجتمعات المحلية بالرغم من معرفتهم بوجودها، بينما نسبة أقل (٣٠,٥٦ ٪) يساهمون فى تنفيذ هذه المشروعات

إلا أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن يؤكدون على وجود مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية (٨٩,٢٩ ٪) يرون أن هذه المشروعات مفيدة وأنهم يستفيدون منها، غير أن بعضهم (٧,١٤ ٪) يرى أن هذه المشروعات غير مفيدة، وأن نسبة ضيئلة منهم لم تبين مدى استفادتهم من هذه المشروعات (٣,٥٧ ٪). وكذلك فإن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يرون بوجود مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية (٩٤,٤٥ ٪) يؤكدون بأن هذه المشروعات مفيدة وأنهم يستفيدون منها. ونسبة ضئيلة منهم ترى أنها غير مفيدة لهم (٥,٥٥ ٪).

وعلى هذا تتأكد النتائج التى توصلنا إلى تحليلها، إذ لانجد غالبية أعضاء النموذجين مشروعات للتنمية، وإن كانت هذه الغالبية تقل نوعاً بالنموذج الثانى الذى يلمس – فعلا – مشروعات التنمية التى تقوم بها الدولة. وتمثل مشروعات التنمية فى مجال التعليم المرتبة الأولى من المشروعات التى يراها من يلمس وجود مشروعات التنمية بالمجتمع المحلى، يلى ذلك المشروعات

الانتاجية بالنموذج الأول، والمشروعات الصحية بالنموذج الثانى. وهذا يوضح من يلمس جمهور النموذج الثانى من مشروعات للتنمية التى تقوم بها الدولة من حيث التعليم والصحة. وهذا ماتؤكده البيانات حيث يرى معظم أعضاء النموذج الثانى أن الدولة هى التى تقوم بتنفيذ هذه المشروعات، وتقل معدلات من يرون قيام الأهالى بهذه المشروعات أو اشتراكهم مع الدولة فيها بهذا النموذج. على أن أكثر من نصف أعضاء النموذج الأول يرون عكس ما سبق، إذ يلمسون ضرورة قيام الأهالى بهذه المشروعات، ثم يرى أكثر من الربع أن الحكومة هى التى تقوم بالمشروعات. وطبيعى أن تتزايد معدلات من لايسهمون فى مشروعات التنمية الثانى عنه بالنموذج الأول.

٤- دور المجلس المحلى والشعبى فى حل مشكلات المجتمع:

أوضحت الدراسة أن أكثر من نصف مجتمع البحث فى النموذج الأول (٥٩,١٨) يرون أنه لايوجد دور لأعضاء المجلس المحلى والشعبى فى حل مشكلات المجتمع، فى حين يرى آخرون (٤٠,٨٢ ٪) أن لأعضاء المجلس المحلى والشعبى دور فى حل مشكلات المجتمع.. وكذلك أيضا فإن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٧٩ ٪) يرون أنه لايوجد دور لأعضاء المجلس المحلى والشعبى فى حل مشكلات المجتمع. بينما يرى اخرون (٢١ ٪) أن لأعضاء المجلس المحلى والشعبى دور فى ذلك.

كما أوضحت الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول من يرون أن لأعضاء المجلس المحلى والشعبى دور فى حل مشكلات المجتمع (٨٥ ٪) بأن هذا الدور يتضح فى حث الأهالى على زيادة الانتاج، يليها من يرى أن هذا الدور يتضح فى حث الأهالى على زيادة الانتاج، ثم من يرى أن هذا الدور يتضح فى عقد ندوات سياسية واقتصادية مع الأهالى (٧,٥ ٪) ونفس النسبة أيضا لمن ذكر مظاهر أخرى لهذا الدور. وكذلك فإن

(٧,٥ ٪) ونفس النسبة أيضا لمن ذكر مظاهر أخرى لهذا الدور. وكذلك فإن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن يرون أن لأعضاء المجلس المحلى والشعبى دور فى حل مشكلات المجتمع (٦١,٩١ ٪) بأن هذا الدور يتضح فى حث الأهالى على زيادة الانتاج، يليها من يرى أن هذا الدور يتضح فى عقد ندوات سياسة واقتصادية مع الأهالى (٢٨,٥٧ ٪) ونسبة ضئيلة ترى وضوح هذا الدور فى عدة مظاهر أخرى (٩,٥٢ ٪).

ويتضح مما سبق أن أكثر من نصف جمهور النموذج الأول يرون أن أعضاء المجالس المحلية والشعبية لايلعبون دوراً فعالاً فى حل مشكلات المجتمع، ويتزايد معدل من يرون وجهه النظر هذه لتصل إلى أكثر من ثلاث أرباع جمهور النموذج الثانى. وهذا يوضح أن قلة قليلة من أعضاء المجتمع القروى يشعرون بدور القيادات المحلية والشعبية فى حل مشكلاتهم. إلا أن الذين يرون دور هذه الفئة فإنهم يبدون أن هذا الدور يتمثل فى حث الأهالى على زيادة الانتاج أو عقد نداوات سياسية معهم.

٥- اقتراحات للنهوض بالمجتمع المحلى:

أشرنا فى موضع سابق أن أعضاء النموذج الثانى يعتمدون على الحكومة فى تنفيذ مشروعات التنمية، ويتأكد هذا الاستنتاج من خلال سؤال الجمهور عن بعض المقترحات التى يرونها كفيلة بتنمية مجتمعهم المحلى، إذ تتناقص معدلات من يبدون بعض المقترحات بالنموذج الثانى عنه بالنموذج الأول، فقد أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول (٨٤,٦٩ ٪) ليس لديهم اقتراحات للنهوض بالمجتمع المحلى الذى يعيشون فيه، بينما أوضحت النسبة الباقية (١٥,٣١ ٪) بعض الاقتراحات وكذلك فإن أكثر من نصف جمهور البحث فى المجتمع الثانى (٥١ ٪) ليس لديهم اقتراحات للنهوض بالمجتمع الذى يعيشون فيه، بينما نسبة أقل (٤٩ ٪) عرضت لبعض الاقتراحات.

وتوضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الأول ممن عرضوا لبعض الاقتراحات للنهوض بالمجتمع المحلى الذى يعيشون فيه كانت تتمثل فى رصف الطرق (٣٥٪) يليها من يرى ضرورة إنشاء وحدات صحية (٢٠٪) وبنفس النسبة لمن يرى ضرورة إدخال مياه الشرب والكهرباء، يليها من يرى ضرورة إنشاء المدارس (١٠٪) وبنفس النسبة لمن يرى ضرورة رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل، ونسبة ضئيلة ترى ضرورة العمل على توفير السلع التموينية (٥٪).

أما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى المجتمع الثانى ممن عرضوا لبعض المقترحات للنهوض بالمجتمع المحلى الذى يعيشون فيه كانت تتمثل فى ضرورة إدخال مياه الشرب والكهرباء (٤٦,٧٦٪) يليها من يرى ضرورة إنشاء المدارس (٢٧,٢٧٪) ثم من يرى ضرورة إنشاء الوحدات الصحية (١٨,١٨٪) يليها من يقترح بإنشاء المساجد (٥,١٩٪) وأخيراً فإن نسبة ضئيلة تقترح بإنشاء نادى اجتماعى (١,٣) وبنفس النسبة من يقترح بضرورة انشاء المصانع.

وهكذا يتضح أن أهم مشروعات التنمية بالقرية التقليدية تتمثل فى عمليات رصف الطرق لسهولة الانتقال بين القرية والمدينة وربطها بالعالم الخارجى، يلى ذلك المشروعات الصحية والمياه الصالحة للشرب والكهرباء، والخدمات التعليمية. بينما يهتم أعضاء القرية المستحدثة بعمليات التنمية الخاصة بالمرافق والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

خاتمة الدراسة :

نحاول فى هذه الخاتمة أن نعرض للنتائج العامة التى خلصت إليها الدراسة الميدانية، ومناقشة هذه النتائج على ضوء الإطار النظرى المحدد. كما نحاول الوصول من خلال هذه المناقشة إلى مجموعة من التوصيات التى ترتبط

بضرورة تعديل أو توجيه القيم التى تسهم بطريقة فعالة فى عمليات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلى القروى. وسوف نعتمد فى هذا العرض على الترتيب الذى اتبعناه فى عرض نتائج الدراسة الميدانية.

أولا: الحياة الاقتصادية :

١- يختلف مجتمعى البحث من حيث متوسط دخل الأسرة اختلافا جوهريا حيث يزداد معدل الدخل فى المجتمع المستحدث عنه فى القرية التقليدية. كما أوضحت النتائج ازدياد الاعتماد على مهنة رب الأسرة كمصدر أساسى للدخل بالقرية البدوية، إذا ماقيس ذلك بالنسبة للقرية التقليدية التى تتنوع فيها مصادر الدخل، بالاضافة إلى دخل رب الأسرة.

وعلى العموم، فإن متوسط دخل القرية المصرية يعتبر منخفضا إلى حد ما إذا قيس بالنسبة لمتوسط الدخل العام للمواطن المصرى عموما. وهذا يتطلب ضرورة إقامة مشروعات تزيد من مستوى الدخل الأسرى حتى يساير ارتفاع مستويات المعيشة. ويمكن أن تتضمن هذه المشروعات نواحى اقتصادية مثل مشروعات الأسر المنتجة، أو التوسع فى مشروعات الصناعات الريفية والبيئية وتنميتها.

٢- هناك احتمال لاقامة الابن المتزوج مع الأسرة، وإن كان هذا الاتجاه يتزايد بالقرية التقليدية عنه فى القرية البدوية. على العكس من اقامة الابنة عندما تتزوج حيث تنتقل إلى بيت زوجها، سواء مستقلا فى بيت معين كأسرة نواه، أو مع أسرته هو.

ويتزايد معدل المقيمين مع الأسرة غير الأبناء، بالقرية البدوية عنه بالقرية التقليدية. وهذا يعكس سيطرة العائلة الممتدة وسيادتها على المجتمع الثانى إذا ماقيست بالنسبة للقرية التقليدية.

وعلى هذا يجب أن تضع خطة تنمية المجتمع المحلى القروى فى اعتبارها المقيمين بالقرية إلى جوار أهل القرية الأصليين. وهذا من جانب تقدير احتياجات القرية والخدمات المتاحة، وتقويم هذه الخدمات على ضوء العدد الفعلى من السكان الذين يستفيدون منها، بالاضافة إلى استغلال جهودهم الذاتية إلى جوار أهل القرية عند تنفيذ أى مشروع تنموى.

٣- لايعتبر المسكن مؤشرا طبقيا من حيث ملكيته فى المجتمع القروى، حيث يتشابه القريون فى امتلاك المسكن، ويكمن الاختلاف والتمايز الطبقى بينهم فى ملكية الأراضى الزراعية. ولهذا يمكن إعتبار تحسين المسكن الريفى ضمن مشروعات التنمية، حيث أن الطبيعة البشرية تبذل قصارى جهدها فيما تمتلكه أو تشعر أنه من خصوصيتها. وبالتالى تسهل عملية إقناع المواطنين بتحسين مستوى مسكنهم الذى يمتلكونه عما هو الحال إذا كان البيت مستأجراً.

ثانيا : التعليم والمهنة :

٤- يؤثر بعد القرية عن المدينة على حالة أبنائها التعليمية، حيث وضحت الدراسة أن معدل الأميين فى القرية البدوية يقترب من ضعف معدله بالقرية التقليدية. إذ يعمل الاحتكاك الثقافى وقرب القرية من المدينة، يعملان على تغيير الاتجاهات والقيم المتعلقة بالتعليم فى القرية المصرية. وكثيراً ما تتحرك الأسرة الريفية الغير مرتبطة بالأرض الزراعية إلى المدينة لتعليم أبنائها وخاصة إذا كان لرب الأسرة الاستعداد للعمل فى مهنة أخرى غير الزراعة. وكثيرا مايتخلى الفلاح المصرى عن قيمة الأرض - وهى من المكونات الاقتصادية له ولأسرته - فى مقابل تعليم ابنه.

ولهذا يعتبر التعليم بمثابة الأداء الرئيسية المؤثرة فى نسق القيم، إذ تتطلب

التنمية الاجتماعية والاقتصادية تغيير بعض القيم والاتجاهات الاجتماعية الأساسية. ويعتمد هذا على الدور الذى يؤديه النسق التعليمى.

٥- إن قرابة نصف الأبناء - مع زيادة المعدل بالقرية البدوية عنه بالقرية التقليدية - لم يواصلوا مراحل التعليم. ويرجع هذا إلى طبيعة المجتمع القروى والقيم المرتبطة بالانجاب. حيث لايقصد بتحبيذ إنجاب الذكور رفع المكانة الاجتماعية للأسرة، وانما يحدث هذا بقصد رفع المستوى الاقتصادى عن طريق اشراك الأبناء فى العمل الزراعى مع ذويهم، كقوة عمل.

إلا أن الدراسة الراهنة تؤكد على رغبة الآباء فى تعليم أبنائهم، وان كانت معدلات الرغبة نحو تعليم الذكر أكبر منها بالنسبة للبنت من ناحية، وارتفاع معدلات الرغبة فى تعليم الأبناء - عموما - فى القرية التقليدية عنه بالقرية المستحدثة.

ثالثا: القيم واتجاهات السلوك:

٦- تعمل التنشئة الاجتماعية فى المجتمع القروى على الحفاظ على التقاليد، رغم أنها تشجع الأبناء - أيضاً - على الاستقلال برأيهم والاعتماد على أنفسهم. وتتزايد معدلات من يرون حق الأبناء فى التعبير عن آرائهم واتخاذ مواقف قد تتعارض مع آراء آبائهم، وذلك فى المجتمع البدوى عنه فى القرية التقليدية. ويرجع هذا إلى طبيعة الحياة البدوية التى مازالت تؤثر قيمها على الناس واتجاهاتهم رغم عمليات التوطين والاستقرار. ويتأكد هذا من اختفاء ظاهرة الثأر بالقرية التقليدية، مع تأكيد بعض أعضاء النموذج الثانى على هذه الظاهرة.

٧- أوضحت الدراسة تدهور الشعور الدينى لدى بعض القرويين، وإن كان هذا ملحوظاً بشكل أوضح فى القرية البدوية عنه بالقرية التقليدية.ويتأكد

هذا من خلال أداء العبادات، أو رأيهم فى مدى تأثير الدين على الحياة الأسرية. ومع ذلك، فإن الغالبية من أعضاء المجتمع القروى يفضلون البرامج الدينية فى الاذاعة والتليفزيون، مما يجعل ثمة ضرورة لتوجيه وسائل الاعلام - من خلال هذه البرامج - لعمليات التنمية الاجتماعية.

ويمثل رجل الدين الملجأ الأساسى للقرية التقليدية فى حل مشكلاتها. ولذلك يمكن اعتباره ضمن القادة المحليين الذين يمكن الاعتماد عليهم فى عمليات النهوض بالمجتمع المحلى. كما يتضح من خلال الدراسة اقتناع غالبية سكان القرية التقليدية بدور المسجد فى عمليات التنمية.

٨- إن قرب القرية من المدينة يجعل أهلها على وعى بكثير من المشكلات التى تواجه المجتمع الأكبر. ويجعلها تلمس جهود الدولة المبذولة فى حل هذه المشكلات. كما يجعلها أكثر استجابة لما يدور حولها من مشروعات. ويتضح ذلك من خلال النتائج التى توصلت إليها الدراسة الراهنة عند السؤال عن وعى الجمهور بمشكلة زيادة السكان، واحساسه بالتقدم الفنى والرفاهية حولهم فى المجتمع الأكبر، ومظاهر التقدم الحضارى.

رابعا: وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية :

٩- تلعب الاذاعة دوراً كبيراً فى التأثير على جمهور القرية التقليدية والمستحدثة على السواء. وتمثل البرامج الدينية المرتبة الأولى للبرامج المفضلة بالقرية التقليدية، كما تمثل البرامج الترفيهية أول اهتمام القرية المستحدثة. ولذلك يمكن توجيه هذه البرامج حسب خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتوجيه القيم الاجتماعية فى الاتجاه الذى تتطلبه هذه الخطط التنموية.

١٠- تدل البيانات على اهتمام أعضاء القرية التقليدية بالموضوعات الدينية سواءٍ فى الإذاعة أو التليفزيون أو المجلات والكتب. ولهذا يمكن تغيير

اتجاهات وقيم أعضائها عن طريق توجيه وسائل الاعلام لمضامين محدودة تتخلل البرامج الدينية. كما يتابع غالبية القرويون الأخبار والمعلومات السياسية من خلال الإذاعة والتليفزيون، ولذلك فى الممكن استغلال هذين الجهازين فى عمليات التنمية.

خامسا: الهجرة والتنمية والاجتماعية:

١١- يتزايد معدل تفضيل الهجرة إلى المدينة فى القرية التقليدية عنه فى القرية المستحدثة. ويتمثل السبب الرئيسى فى الهجرة الريفية الحضرية فى توافر الخدمات وفرص العمل بالمدينة، ويعتبر العامل الإقتصادى الذى يتمثل فى رفع مستوى المعيشة أو امتلاك الأرض الزراعية، من أهم عوامل الهجرة الريفية الحضرية.

وينخلض معدل التفضيل هذا إلى النصف إذا كانت الهجرة إلى خارج البلاد، مع احتفاظ القرية التقليدية بالأولوية فى هذا المجال أيضا. إلا أن السبب الإقتصادى هو أساس الهجرة الخارجية أيضاً. ولهذا فان رفع مستوى المعيشة والإهتمام بالنمو الإقتصادى فى المجتمع القروى كفيلان بأن يحدا من الهجرة الداخلية أو الخارجية. كما أن استغلال الأيدى العاملة المدربة والمتعلمة من أبناء القرية يعمل على النهوض بالمستوى الاجتماعى والإقتصادى للقرية ذاتها. وعلى هذا يجب تشجيع التخصصات المتنوعة فى العمل مع المجتمع القروى بكافة الطرق التى تجعل الشباب المتعلم لايتجه نحو المدينة أو إلى خارج البلاد جريا وراء الدافع الإقتصادى كما أوضحت الدراسة.

سادسا: المشاركة السياسية :

١٢-يقل معدل من يدلون بأصواتهم فى الانتخابات حيث لايتجاوز نصف الجمهور فى القريتين على السواء،وإن كان منهم من يدلى بصوته خشية الغرامة. ويرجع السبب فى عدم مشاركة الجماهير فى عمليات

الانتخاب إلى عدم حملهم للبطاقة الانتخابية أو لاحساسهم بعدم أهمية أصواتهم. والملاحظ أن أكثر من نصف جمهور البحث لايفضل المشاركة السياسية، وإن كان من يشارك تقتصر مشاركته فى عمليات التصويت فقط. وعلى ذلك يجب أن تقوم أجهزة الاعلام والمنظمات والهيئات السياسية والإجتماعية والقيادات المحلية بدورها الذى ينبغى أن تقوم به نحو توعية الجماهير بضرورة المشاركة السياسية سواء عن طريق الترشيح أو الإنتخابات أو الانضمام إلى هيئات إجتماعية أو سياسية حتى يثق القروى فى ذاته، وبالتالى يستطيع أن يقدم لمجتمعه ماينتظر منه هذا المجتمع. ان عدم المشاركة السياسية من جانب المواطنين مسئولية العمل السياسى والجماهيرى ووسائل الاعلام لحث الجماهير على القيام بواجباتهم وممارسة حقوقهم الشرعية.

سابعا: مشروعات التنمية :

١٣- إن عملية توطين البدو فى بيوت سابقة الانشاء، ولم يقم ببنائها القروى ذاته، تجعله يشعر بمشكلات سكنية تتمثل فى ضيق المسكن. وعلى العكس من القرية التقليدية التى تتمثل مشكلة السكن فيها فى المرافق. ولهذا يلقى البدوى عبء حل مشكلات السكن على كاهل الحكومة، بينما يرى القروى ضرورة المشاركة الشعبية فى حل مشكلات السكن. وفى الوقت الذى تعتبر الشكاوى هى طريق حل المشكلات بالقرية البدوية، يسود الطابع التقليدى التواكلى مجتمع القرية التقليدية.

وعلى هذا ينبغى أن تقوم القيادات المحلية والأجهزة الحكومية بدور ضرورى فى إحياء وعى الجماهير بمشكلاتهم ومدى اسهامهم فى حلها بدلا من الاعتماد على الدولة، وخاصة أن المسكن ملكية خاصة كما سبق أن أشرنا. فان كان القروى لايحل مشكلات سكنه بنفسه، فمعنى هذا أنه لن يسهم فى مشروعات قد تعود عليه بالمنفعة بطريق مباشر.

١٤- يرى أعضاء القرية التقليدية إسهام الدولة فى حل مشكلات التعليم رغم تساوى الخدمات التعليمية بالقريتين. ويرى أعضاء القرية المستحدثة عدم إسهام الدولة فى هذا. وأن إسهام الدولة يكون عن طريق فتح فصول محو الأمية فى كلا النموذجين، وكذلك عن طريق توجيه البرامج الاذاعية والتليفزيونية. ولهذا ينبغى الإهتمام بهذه البرامج فى إحداث عمليات التوعية التى تدعو المواطنين إلى الاسهام فى عمليات تنمية المجتمع المحلى.

كما يلمس أعضاء القرية التقليدية جهود الدولة فى التنمية، رغم أن الجهود المبذولة بالقرى المستصلحة أو المستحدثة أكبر وأوضح. ولقد أوضحت الدراسة تزايد معدلات من يسهمون فى عمليات التنمية من أعضاء القرية التقليدية عنه بالقرية المستحدثة. وهذا يتطلب أن تعمد الدولة إلى مشاركة الأهالى بالقرى المستحدثة عند تنفيذ أى مشروع من مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وتتضح المشاركة الشعبية بالقرية التقليدية عنها بالقرية المستحدثة. ويتجلى هذا من خلال مساهمة الأهالى فى إنشاء مسجد أو مدرسة أو اشتراكهم فى رصف طريق، واستعدادهم للمعاونة فى ذلك بالقرية التقليدية عنه بالقرية المستحدثة.

١٥-يزيد معدل من يرون أن أعضاء المجالس الشعبية والمحلية لايلعبون دوراً بارزاً فى حل المشكلات الإجتماعية أو المجتمعية، وذلك بالقرية المستحدثة عنه بالقرية التقليدية. وهذا يؤكد ماسبق الإشارة اليه من ضرورة بذل الجهد من ناحية الهيئات الشعبية والحكومية فى عمليات النهوض بالمجتمع المحلى، وذلك عن طريق الندوات والمشاركة الفعلية - مع المواطنين - فى تنفيذ مشروعات التنمية.

١٦- تتناقص معدلات من يبدون مقترحات لحل مشكلات مجتمعهم وتنميته بالنموذج الثانى عنه بالنموذج الأول. وهذا يعنى عدم إهتمام أعضاء القرية المستحدثة، التى توفر لهم الدولة كافة الخدمات، بشئون مجتمعهم المحلى. وكل مايرونه من مقترحات تنحصر فى المرافق والخدمات التعليمية والصحية التى تقوم بها الدولة فى غالب الأحوال. وهذا يؤكد - كذلك - على أهمية نشر الوعى اللازم لعمليات المشاركة فى النهوض بالمجتمع المحلى.

مراجع مختارة

أولا: مراجع باللغة العربية:

١- ابراهيم أبو لغد، التقويم فى برامج تنمية المجتمع، سرس الليان، ١٩٦٠.

٢- أحمد مجدى حجازى، البناء الطبقى فى القرية المصرية: دراسة اجتماعية ميدانية فى قريتين مصريتين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.

٣- السيد بدوى، نظرية التطور الاجتماعى، مطبعة دار النشر الثقافية بالإسكندرية، ١٩٥٢.

٤- السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد، «الفروق الريفية الحضرية فى بعض الخصائص السكانية: تحليل احصائى»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج.ع.م، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية، والجنائية، ١٩٧١.

٥- الفاروق زكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول النامية، القاهرة الحديثة، ١٩٦٧.

٦- اميل دوركايم، علم اجتماع وفلسفة، ترجمة د. حسن انيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.

٧- جمال زكى والسيد يس، أسس البحث الاجتماعى، دار الفكر العربى، ١٩٦٢.

٨- جمال زكى، نهى فهمى، عبد الحليم محمود، «بحث الاسكان الريفى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٦٤.

٩- جمال زكى وعبد الحليم محمود، «المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الريف المصرى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى، العدد الثانى، مايو ١٩٦٥.

١٠- حامد عمار، دراسات فى تطوير المجتمع الريفى، سرس الليان، ١٩٦٠.

١١- حامد عمار، التدريب على تنمية المجتمع: قواعده وبرامجه ومؤسساته، سرس الليان، ١٩٦٠.

١٢- حسين زكى الخولى، الارشاد الزراعى ودوره فى تطوير الريف، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.

١٣- د. حسين محمد فهيم، «بعض الاتجاهات الانثربولوجية فى الدراسات القروية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١.

١٤- حكمت أبو زيد، «دور المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦٣.

١٥- اميل دوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة د. السيد بدوى ود. محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.

١٦- ديوبولد فان دالين، مفاهيم البحث العلمى فى التربية وعلم النفس، ترجمة د.محمد شبل نوفل، وسليمان الشيخ وطلعت غبريال، مكتبة الأنجلو ١٩٦٩.

١٧- رفعت الهباب وصلاح نامق، تنمية المجتمع: برامجها ومشروعاتها فى الدول العربية، سرس الليان، ١٩٦٢.

١٨- روبرت ردفيلد، المجتمع القروى وثقافته، ترجمة د. فاروق العادلى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

١٩- رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة: ١٨٣٧ - ١٩١٤، دار الفكر الحديثة للطباعة والنشر، ١٩٧٣.

٢٠- سالم عبد العزيز محمود، «أثر إتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعي في القرية المصرية»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع، العدد الثاني، مايو ١٩٧٢.

٢١- شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د.اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف، ١٩٦٦.

٢٢- صلاح الدين نامق، نظريات التنمية الاقتصادية، دار المعارف، ١٩٦٦.

٢٣- ــــــــــــــ، التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية، دار المعارف، ١٩٦٦.

٢٤- ــــــــــــــ، قضايا التخلف الاقتصادى، دار المعارف، ١٩٦٨.

٢٥- صلاح قنصوه، القيم والعلم في ضوء نظرة إنسانية شاملة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٦٧.

٢٦- عاطف أحمد فؤاد، السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر: دارسة اجتماعية وتاريخية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٧٥.

٢٧- د. عبد الباسط محمد حسن، «البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٠.

٢٨- عبد الباسط محمد عبد المعطى، «عرض تحليل لمفهوم القيمة في علم الاجتماع» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الأول، يناير ١٩٧٠.

٢٩-ـــــــــــــــــــــــ ، «الوضع الاجتماعى للمرأة القروية تحليل تاريخى ومعاصر»، المجلة الاجتماعية القومية، ١٩٧٥.

٣٠-ـــــــــــــــــــــــ ، «القيم الثقافية القروية والمسألة السكانية فى العالم العربى» بحث غير منشور، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية، الإسكندرية، ١٩٧٦.

٣١- عبد الحليم محمود السيد، «تنمية المجتمع الريفى بالجمهورية العربية المتحدة» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع، العدد الثانى، مايو ١٩٦٧.

٣٢- عبد العزيز رفاعى، التطور الاجتماعى للشباب المصرى، مطبعة المعرفة، ١٩٧٣.

٣٣- عبد المنعم شوقى، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضرى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦.

٣٤-ـــــــــــــــ ، العمل مع المجتمعات المستحدثة، دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٣.

٣٥- عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مكتبة الطليعة، أسيوط، ١٩٧٩.

٣٦- على عبد العليم محجوب، تقويم المجالس القروية، سرس الليان.

٣٧- ـــــــــــــــــــ ، الادارة العامة وتنمية المجتمع، سرس الليان، ١٩٦٢.

٣٨- على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفى، دار الثقافة والعلوم للطباعة والنشر، ١٩٦٠.

٣٩- على محمود اسلام الفار، دراسة اجتماعية لمدينة الإسكندرية طبقا لمنهج لويدوارنر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، ١٩٦٢.

٤٠- على لطفى، التنمية والتخطيط الاقتصادى، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٦٦.

٤١- غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية ١٩٧٢.

٤٢-ــــــــــــــ، الجماعات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣.

٤٣-ــــــــــــــ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠.

٤٤- فاروق محمد العادلى، «الاتجاهات المعاصرة فى الانثربولوجيا الاجتماعية: بحث تحليلى نقدى»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد العاشر، العدد الثانى، مايو ١٩٧٣.

٤٥- فتح الله هلول، البلدان الريفية والحضرية فى ج.م.ع، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٥٩.

٤٦- محمد ابراهيم كاظم، «التطوير القيمى وتنمية المجتمعات ا لريفية»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٠.

٤٧- محمد الهادى عفيفى، التربية والتغير الثقافى، الانجلو المصرية، ١٩٦٤.

٤٨- محمد خيرى محمد على، الريف والحضر وظاهرة الجريمة: دراسة نظرية وميدانية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

٤٩- محمد زكى شافعى، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨.

٥٠- محمد عاطف غيث، دراسة فى المجتمع القروى المصرى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧.

٥١- ــــــــــــــ، علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣.

٥٢- ــــــــــــــ، التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى: دراسة فى محافظة الدقهلية، الدار القومية، ١٩٦٥.

٥٣- ــــــــــــــ، علم الاجتماع الحضرى، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢.

٥٤- ــــــــــــــ،هدى مجاهد، نهى فهمى، «دراسة نظرية ومرجعية للمجتمع الريفى» المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٦٩.

٥٥- محمد على ابوريان، الفلسفة ومباحثها، دار المعارف، ١٩٦٦.

٥٦- محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعى والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٥٧- محمد طلعت عيسى، الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٥.

٥٨- محمد كامل البطريق، النهوض بالمجتمعات المحلية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٤.

٥٩- ــــــــــــــ ومحمد جمال، تنمية المجتمع المحلى، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٩.

٦٠- محمد محى الدين نصرت ومدحت محمود صبرى، «تنمية المجتمعات الريفية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١.

٦١- محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢.

٦٢-ـــــــــ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى، دار المعارف، ١٩٧١.

٦٣-ـــــــــ، «الوضع الحالى للدراسات الاجتماعية الريفية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج.م.ع، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١.

٦٤- محى الدين صابر، الحكم المحلى وتنمية المجتمع، سرس الليان، ١٩٦٤.

٦٥-ـــــــــ، التغير الحضارى وتنمية المجتمع، سرس الليان، ١٩٦٢.

٦٦- مرجريت كولسون وريدل مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ترجمة غريب سيد أحمد وعبد الباسط محمد عبد المعطى دار الكتب الجامعية ١٩٧٢.

٦٧- مصطفى الخشاب، دراسات فى الاجتماع الحضرى، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٦٢.

٦٨- مصطفى حسن حسنى، حقيبة الدراسات الاجتماعية، الجزء الثانى ، تجارب عملية للنهوض بالجماعة، جامعة الدول العربية.

٦٩- مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الاجتماعى، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠.

٧٠- مورو بيرجر، العالم العربى اليوم، ترجمة محى الدين محمد، دار مجلة شعر بيروت، ١٩٦٣.

٧١- لويس مليكة، قرءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، الدار القومية، ١٩٦٥.

٧٢- نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

٧٣- نجيب اسكندر وآخرون ، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٦١ .

٧٤- نهى فهمى، القرية المتحضرة، دراسة اجتماعية للحوامدية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب- جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

٧٥- هدى مجاهد ونهى فهمى، «التنميط فى المجتمعات القروية»، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١ .

ثانيا ـ مراجع باللغة الانجليزية :

76 — Attebery et al., Introduction to Social Science, N.Y., I947

77 — Batten T.R., Communities and their Development, Oxford University Press, London, I957

78 — Becker H. & Meyers R. C., «sacred & secular aspects of Human Society», Sociometry, Vol. 3, I942

79 — Benenis W., Chin R. & Benne K. (eds.) The planning of Change; Halt, Rinehart & Winston, N.Y., I969

80 — Bogardus E. S., The Development of Social Thought, Bombay, I969

8I — Borgatta E. F. & Meyer H. J., sociological Present Day Sociology from the Past, N.Y., I956

82 — Bribanti & Splengler (eds.), Traditions, Values & Socio-economic Development, London, I96I

83—Broom & Selznick, Sociology, Harper & Raw Pub., N.Y.; 1963

84 — Desai A.R., Rural Sociology in India, Popular Prakashan, Bombay, 1969

85 — Desautey P., Community Development in Ghana, London Oxford University Press, 1958

86 — Duncan O.D. & Reiss, Social Characteristics of Urban & Rural Communities, 1950

87 — Fuller, R.C. & Myers R.R., «The Natural History of A Social Problem», in : Wilson & Kolb, Sociological Analysis Harcourt, Brace & com., 1949

88 — Ganon I, «Social Stratification in Uruguay», International Sociological Association, Transactions of the Second World Congress of Sociology, Vol. II, London, 1954

89 — Gocde W.J. and Hatt p.K., Methods in social Research, McGraw-Hill Book, N.Y., 1952

90 — Hagood M. J. & Price D. O., Statistics for Sociologist, Rinehart and Winston, N.Y., 1969

91 — Hatt P.K. & Ress, Cities and Society, The Free Press, N.Y., 1954

92 — Higgins B., Economic Development, Norton Company, N. Y., 1959

93 — Klein, J.; The Study of Groups, Routledge & Kegan Paul, London, 1967

94 — Kluckholm G. et al., «Values & Value orientation in the theory of Action», in T. Parsons & E. Shils (eds.), Towards General Theory of Social Action, Haward Uni. Press, 1959

95 — Landis P., Introductory Sociology, N.Y., 1958
96 — Lasswell T.E., "Study of Social Stratification Using an area Sample of Raters", A.S.R., Vol. I9, I954
97 — Lippit R., Watson J. & Westly B.; The Dynamics of Planned Change, Harcourt Brace & Company, N.Y., I958
98 — Loomis Ch.P. & Beagle A., Rural Sociology: The strategy of Change, Englewood Cliffs Prentice Hall, I. N.C., I957
99 — Martindale D., Social Life & Cultural Change, princiton, N. Jercy, I962
I00 — McIver, Society. its Structure & Change, N.Y., I93I
I0I — Merrill F., Society and Culture, 3 rd. ed., I965
I02 — Metta S., Social Conflict in a Village Community, Schand & Co., New Delhi, I97I
I03 — Moore, W., "The Social Framework of Economic Development" in : Bribanti & Spleger (eds.), Traditions, Values & Socio - economic Development, I96I.
I04 — Moser C. A., Survey Methods in Social Investigation, Heinemann Educational Books, London, I969
I05 — MuKerjee, B., "A General Theory of Society", in : Baljit Singh (Ed.), The Frontiers of Social Science, Mac-millan Co., London, I955
I06 — MuKerje B., Community Development in India, Calcutta Orient Longman, I96I
107 — Nordscog J.E. (ed.), Social Change, MacGraw Hill Book Compony, N.Y., I960

108 — Parsons T., «Evolutionary Universal in Society, A.S.R., Vol. 29, 1964

109 — Peries R., Studies in the Sociology of Development, Roterdam Univesity press, 1969

110 — Price, H. (ed.), Rural Reconstruction and Development, N.Y., 1967

111 — Redfield R., «The Folk Society», The American journal of Sociology, Vol. 52, 1947

112 — Roa L.S., Communication and Development . A Study of Two villages, University of Mennesota, 1960

113 — Ross M., Community Organization. Theory & Principles, Harper and Brothers, N.Y., 1955

114 — Ross M., Case History of Community Organization, Harper and Brothers, N.Y., 1958

115 — Sanders I., Frontiers of Community Development, Winconsin University, 1958

116 — Schmid C.F., «Socioeconomic differentials among Nonwhite Races», A.S.R., Vol. 30, No. 6, 1965

117 — Singh B.(ed.), The Frontieres of Social Science, Macmillan London, 1955

118 — Sinha P., Indian Villages in Transition, Association Publishing House, N. Delhi, 1969

119 — Smith M.G., «Kebbi & Hause Stratification», B.J.s., Vol. 12, No. 1, 1961

120 — Sorokin P.; Society, Culture & Pesronality, N.Y., 1947

121 — Stroup H.H., Community Welfare Organization, Harper & Brothers, 1952

122 — Taylor & Arthur R. Jones, Rural Life and urbanized society, Oxford University Press, N.Y., 1964

123 — Wallace W.L., Sociological Theory, London, 1969

124 — Wirth L.; «Urbanism as a way of Life», A.J.S., 1938

125 — Worsley p., Introducing Sociology, London, 1913

126 — Yeld E., «Islam and Social Stratification in Northern Nigeria», B.J.s., Vol. 11, No. 2, 1960

127 — Young p., Scientific Social Surveys & Research, prentice-Hall of India, N. Delhi, 1973

128 — Znaniecki F., The Method of Sociology, Farrar & Rinehart, N.Y., 1934